PCHR
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
التقرير السنوي

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة،. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١) وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢) الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣) وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة

الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويـل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

Oxfam NOVIB - Holland
Open Society Institute - U.S.A
Christian Aid - U.K
Dan Church Aid - Denmark
Grassroots International - U.S.A
European Commission
Representative Office of Norway
Irish Aid
Kvinna Till Kvinna – Sweden
Al Quds Association Malaga – Spain
Trócaire – Ireland
CARE International West Bank and Gaza
Medical Aid for Palestinians (MAP) - UK
The Swedish International Development Co-operation Agency (Sida)
Royal Danish Representative Office
Austrian Representative Office
Swiss Development and Cooperation Agency

مجلس الإدارة د. رياض الزعنون أ. نادية أبو نحلة أ. هاشم الثلاثيني أ. راجي الصوراني

المديـر راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـوان المراسلـة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار – بجوار فندق الأمل – غزة – ص.ب ١٣٢٨.

تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٠٨ ٢٨٢٣٧٢٥

فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.

تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٠٨ ٢٠٦١٠٣٥

فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.

تليفاكس: ٢٤٥٤١٥٠ / ٠٨ ٢٤٥٤١٦٠

فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.

تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٠٢ ٢٤٠٦٦٩٨

بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

<<<<<<<<<<<<<<<<<<

المحتويات

هذا التقرير ٩

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ١١

ملخص عام ١٢

التوصيات ٣٠

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ٣٥

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٣٦

استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة ٤٧

الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية ٥٤

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ٦٠

تدمير الممتلكات والأعيان المدنية ٦٥

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ٧٢

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية ٧٦

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب ٧٨

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي ٨٣

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٨٤

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ٨٧

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ٩٢

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية ٩٤

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية ٩٦

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير ٩٨

انتهاك الحق في التجمع السلمي ١٠١

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات ١٠٤

استمرار العمل بعقوبة الإعدام ١٠٦

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ١٠٨

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٢ ١١٣
مقدمة ١١٤
تقارير نشاطات الوحدات ١٢٣
وحدة البحث والتوثيق الميداني ١٢٣
وحدة المساعدة القانونية ١٣٣
وحدة تطوير الديمقراطية ١٥٨
وحدة حقوق المرأة والطفل ١٧٠
وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٨٢
وحدة التدريب ١٩٧
الوحدة الدولية ٢١٠
نشاطات الحشد والمناصرة الدولية ٢١٩
المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية و إقليمية ٢١٩
اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة ٢٢٤
المقابلات مع وسائل الإعلام ٢٣٧
إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١٢ ٢٣٧
الموقع الإلكتروني للمركز ٢٥٤
المكتبة ٢٥٦

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٢، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

القسم الثاني: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

M107
CHG
544

القسم الأول:
حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠١٢ تطورات هامة ومناخات ايجابية فيما يتعلق بالوضع الداخلي الفلسطيني، في إطار التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الوطنية. وقد انتهى العام ٢٠١٢ وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في ذروة الاستعدادات لإقامة مهرجان احتفالي بالذكرى ٤٨ لانطلاقتها[١] في ساحة مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وهي المرة الأولى التي تحيي فيها الحركة انطلاقتها في القطاع منذ العام ٢٠٠٧. وسبق ذلك، أن تمكنت الحركة من تنظيم مسيرات حاشدة في مختلف مدن ومحافظات قطاع غزة تأييداً للرئيس محمود عباس ومساعيه في الحصول على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب غير عضو.

في المقابل، تمكنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وللمرة الأولى منذ بداية الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، من الاحتفال بذكرى انطلاقتها في الضفة الغربية بلا قيود، ونظمت مهرجانات مركزية في مدن الخليل، رام الله، ونابلس. وللمرة الأولى شاركت حركة (فتح) في مهرجان الانطلاقة المركزي الذي نظمته حركة حماس في قطاع غزة، وشوهدت رايات الحركة الصفراء ترتفع إلى جانب الرايات الخضراء لحركة حماس.

سبق ذلك، إعلان الحكومة في غزة العفو عن أصحاب القضايا ذات العلاقة بالصدام الداخلي وتشكيل لجنة مختصة للبدء بتنفيذ هذا القرار ليشكل ذلك تدشيناً لمرحلة جديدة من مراحل الوفاق الفلسطيني الداخلي.

يأتي ذلك كله في غمرة بوادر إيجابية عمت الأراضي الفلسطينية نحو المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام السياسي المستمرة منذ أكثر من ست سنوات، في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

المركز إذ يرحب بهذه التطورات الإيجابية والمناخات التي من شأنها توفير فرص المصالحة الداخلية، فإنه يأمل أن يكون العام ٢٠١٣ عام المصالحة، وانهاء الانقسام وإعادة الاعتبار لمؤسسات الحكم الفلسطيني، وإعادة الوحدة الوطنية، من أجل إعادة الاعتبار لمؤسسات الحكم الفلسطيني الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، واستنهاض الحالة الفلسطينية، والنضال من أجل الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وشهدت الساحة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٢ حدثين بارزين وهامين: الأول، يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين ١٤–٢١ نوفمبر؛ والثاني يتعلق بقبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر.

استمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لمدة ٨ أيام، خلال الفترة بين ١٤–٢١ نوفمبر، وخلّف جرائم حرب ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في القطاع، رافقه قصف جوي وبري وبحري طال المئات من الأهداف المدنية داخل المدن والقرى والمخيمات المكتظة بالسكان. لقد جاء هذا العدوان تتويجاً لعام آخر من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانوني الدولي لحقوق الإنسان. و لم يكن لإسرائيل وقوات احتلالها أن تتجرأ مجدداً على اقتراف مزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم على

[١] نظمت حركة (فتح) حفل انطلاقتها المركزي في ٤ يناير من العام ٢٠١٣، في مدينة غزة، دون أية قيود.

هذا الشكل واسع النطاق، لولا تقاعس المجتمع الدولي، واخفاقه في فرض القانون الدولي، وفي وضع حد لجرائم الحرب الإسرائيلية. إن الحصانة التي تحظى بها إسرائيل، وغياب المساءلة الدولية عما تقترفه من جرائم، كان وما يزال، العامل الأساسي الذي يشجعها على اقتراف المزيد من الجرائم بحق المدنيين.

وخلال الصياغات النهائية في إعداد هذا التقرير، كانت الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية قد جرت في ٢٣ يناير ٢٠١٣. وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز الاحزاب اليمينية باغلبية مقاعد البرلمان الاسرائيلي، ما يعني بأن الحكومة القادمة في اسرائيل هي حكومة يمينية تحمل ثلاثة عناوين رئيسية. العنوان الأول، وهو التصعيد في الخطوات والاجراءات الاستيطانية في الضفة الغربية، وتهويد مدينة القدس. العنوان الثاني الذي ستحمله هذه الحكومة، هو أن قطاع غزة مرشح لمزيد من التصعيد في جرائم الحرب بحق المدنيين وممتلكاتهم. أما العنوان الثالث، فهو ماسسة الحصار والإغلاق الذي يشهده قطاع غزة منذ ست سنوات، والتعامل معه كأمر واقع، مع إدخال بعض التحسينات فقط في النواحي الإنسانية، وإيهام العالم –كما في المرات السابقة– بأن الحصار انتهى.

أما الحدث الثاني، فيتعلق بقبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، في التصويت الذي جرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر. إن حجم التأييد الدولي الذي حظيت به دولة فلسطين في الجمعية العامة، يعتبر تطوراً هاماً ونوعياً وله دلالة استراتيجية، ويجب أن يستثمر في مواجهة جرائم الحرب الإسرائيلية، وضمان ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

إن القيادة الفلسطينية مطالبة بالانضمام الفوري ودون تأخير لميثاق روما، وبالتالي الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية. كما أن القيادة الفلسطينية مطالبة أيضاً بانضمام فلسطين إلى كافة مواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان، وهو استحقاق بموجب البند الثاني من المادة (١٠) من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تنص على أن:"تعمل السلطة الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان". وبالتالي، فإن القيادة مطالبة بالانضمام، وعلى نحو خاص، إلى نظام روما الأساسي المنشيء للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨؛ اتفاقيات جنيف لقانون الحرب لسنة ١٩٤٩ وملاحقها للعام ١٩٧٧؛ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والبروتوكولين الملحقين بها، البروتوكول الأول المتعلق بتفعيل الشكاوى الفردية لسنة ١٩٦٦، والثاني المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام لسنة ١٩٨٩؛ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦؛ اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة ١٩٨٤؛ واتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩؛ والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة لعام ٢٠٠٦.

المركز رحب بهذا الإعلان، واعتبر أن الحصول على مكانة دولة خطوة هامة جداً في النضال من أجل تحقيق العدالة والمساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار عقود من الاحتلال. وسيتيح لفلسطين ومواطنيها إمكانية الوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية والمنابر القانونية الدولية الأخرى.

وعلى امتداد العام، استمرت العوامل ذاتها في التفاعل، وهو ما زاد من تردي حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وتتفاعل في هذا المشهد ثلاثة عوامل أساسية ما تزال ماثلة وقائمة على امتداد السنوات الست الماضية:

أول هذه العوامل، استمرار قيام إسرائيل وقوات احتلالها باقتراف انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، يرقى الكثير منها لجرائم حرب، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع ضد المدنيين الفلسطينيين، وهو ما سيتناوله هذا التقرير على نحو مفصل فيما بعد. **وثانياً**، صمت المجتمع الدولي المطبق على هذه الجرائم، ما يشجع دولة الاحتلال على استمرار تحديها لقواعد القانون الدولي والتصرف كدولة فوق القانون. أما **ثالث العوامل** التي ساهمت وما تزال في تردي حالة حقوق الإنسان، فيتمثل في استمرار حالة الانقسام والصراع الداخلي الفلسطيني للعام السادس على التوالي، على الرغم من الأجواء الايجابية التي شهدتها الحالة الفلسطينية نهاية العام الماضي، والإعلان في أكثر من مناسبة عن قرب تطبيق اتفاق المصالحة الموقع في ٤ مايو ٢٠١١ في القاهرة.

أولاً: انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

على مدار العام ٢٠١٢، واصلت قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما شكل الإغلاق وما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من عقاب جماعي وتدمير منظم ومنهجي لحياتهم منذ أكثر من خمسة أعوام العنوان الأبرز للانتهاكات في قطاع غزة، كانت الحملة الاستيطانية الشرسة وما رافقها من اعتداءات منظمة لميليشيات المستوطنين العنوان الأبرز لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. واقترفت قوات الاحتلال المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة للمدنيين. وواصلت تلك القوات عمليات الاعتقال وما يرافقها من جرائم تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة. ووثق المركز المزيد من جرائم تدمير الممتلكات المدنية، بما في ذلك منازل سكنية وتشريد ساكنيها. وواصلت قوات الاحتلال أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) والتهام المزيد من الأرض الفلسطينية.

١. انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية للمدنيين

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. بلغت تلك الجرائم ذروتها خلال الفترة بين ١٤–٢١ نوفمبر، حيث نفذت قوات الاحتلال عملية عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة أسمتها «عمود السحاب». وقد شاركت في العدوان الذي استمر لمدة ٨ أيام متواصلة طائرات حربية مقاتلة، وقطع حربية بحرية، ومدفعية كانت رابضة على امتداد الشريط الحدودي مع القطاع أطلقت خلالها آلاف الصواريخ والقذائف المدفعية والبحرية. وطالت الهجمات أماكن سكنية بقنابل يصل وزنها قرابة «١٠٠٠ كجم»، وسويت بالأرض مبانٍ سكنية متعددة الطبقات، وأبيدت عائلات بأكملها. واستهدف القصف المكثف أيضاً منشآت مدنية عل امتداد مدن القطاع، بينها مؤسسات حكومية مدنية، جميعها تقع في أماكن مكتظة بالسكان، وهو ما زاد من حجم الأضرار في الممتلكات والأرواح بين صفوف المدنيين الآمنين، وبخاصة النساء والأطفال. واستهدفت المئات من هجمات الطائرات المقاتلة أراضٍ خلاء، تقع داخل مناطق سكنية، بهدف إثارة الذعر والرعب في نفوس المدنيين الآمنين. وشهدت الأيام الثلاثة الأخيرة من العدوان زيادة ملحوظة في استهداف الأماكن المدنية، وهو ما يفسر سقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين.

وأسفر العدوان الذي استمر لمدة ثمانية أيام على غزة عن مقتل (١٧١) فلسطينياً، بينهم (١٠٢) من المدنيين، أي ما نسبته (٦٠٪) من إجمالي عدد الضحايا، منهم (٣٥) طفلاً، أي ما نسبته (٣٤٪)، و(١٤) امرأة، أي ما نسبته (١٤٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. كما بلغ إجمالي عدد المصابين خلال العدوان على غزة، (٦٤٨) شخصاً، غالبيتهم من المدنيين (٦٢٥)، بينهم (٢١٤) طفلاً، و(٩٣) امرأة. ومن بين المصابين المدنيين، ١٦ شخصاً أصيبوا بإعاقات مختلفة.

وبلغ إجمالي الضحايا خلال العام ٢٠١٢، (٢٦٥) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (١٤١) مدنياً، بما نسبته (٥٣٪) من إجمالي الضحايا. وقد سقط غالبية هؤلاء المدنيين في قطاع غزة، بواقع (١٢٩) شخصاً، بمعدل (٩١,٤٪)، فيما سقط في الضفة الغربية (١٢) شخصاً، جميعهم من المدنيين، بمعدل (٩٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. ومن بين إجمالي القتلى المدنيين، سقط (٤٤) طفلاً، أي ما نسبته (٣١٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، بينهم (٤٢) في قطاع غزة، بنسبة

(٩٣٪) من إجمالي الضحايا الأطفال، و(٣) في الضفة الغربية، بنسبة (٧٪). كما قتل خلال العام (١٤) امرأة، في الأرض المحتلة، بنسبة (١٠٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، جميعهن قتلن في قطاع غزة. كما أصيب خلال العام ٢٠١٢ نحو (١٢٠٧) أشخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة، غالبيتهم من المدنيين، بينهم (١٠٠٦) أصيبوا في قطاع غزة، بنسبة (٨٣٪)، و(٢٠١) أصيبوا في الضفة الغربية، بنسبة (٧٪).

وبذلك، يرتفع عدد الأشخاص الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بداية الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، حتى نهاية العام ٢٠١٢، إلى (٦٩٨٦) شخصاً، بينهم (٥٣١٤) مدنياً، بنسبة (٧٦٪) منهم (٣٥٤٤) مدنياً في غزة، و(١٧٧٠) مدنياً في الضفة. ومن بين إجمالي المدنيين (١٣٠٤) أطفال، بنسبة (٢٤,٥٪)، بينهم (٩٥٨) طفلاً في غزة، و(٣٤٦) طفلاً في الضفة، و(٣٠٠) امرأة، بنسبة (٥,٦٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، بينهن (٢٣١) امرأة في غزة، و(٦٩) امرأة في الضفة. كما بلغ عدد المصابين خلال الانتفاضة الى عشرات الآلاف، بينهم المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

وتنوعت سياقات قتل هؤلاء الضحايا على مدار العام، غير أن الشكل الأبرز لسقوط ضحايا مدنيين كان من خلال قصف قوات الاحتلال للمنازل والمنشآت المدنية والأراضي الخالية التي تقع جميعها داخل أحياء سكنية مكتظة بالسكان، الأمر الذي أوقع العديد من القتلى في صفوف المدنيين. كما قتلت قوات الاحتلال مدنيين بالقرب، أو في داخل المناطق العازلة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها، سواء على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، أو داخل البحر. كما قتلت قوات الاحتلال مدنيين خلال قصف الأنفاق على حدود قطاع غزة مع مصر. وفي الضفة الغربية، تنوعت جرائم القتل على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين، وكان أبرزها سقوط مدنيين خلال إطلاق النار على المسيرات الاحتجاجية التي تنظم ضد جدار الضم (الفاصل) في عمق الضفة الغربية؛ إطلاق النار خلال التوغلات والاجتياحات التي تنفذها قوات الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية؛ سقوط الضحايا خلال تنفيذ جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين؛ وسقوط ضحايا مدنيين على أيدي المستوطنين.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

٢. استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على حرية التنقل للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص سكان قطاع غزة، الذي تحكم إغلاقه وفصله بشكل تام عن الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة.

وتشير الوقائع الميدانية خلال عام ٢٠١٢، إلى كذب الرواية الإسرائيلية بشأن التخفيف المزعوم والتسهيلات التي أعلنتها السلطات الحربية المحتلة مراراً حول تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وتقليص القيود المفروضة على دخول السلع المختلفة إلى القطاع. وتؤكد الوقائع أن هذه التسهيلات غير حقيقية، علاوة على كونها محدودة، وهي في معظمها تسهيلات لمرة واحدة. فلم يطرأ أي تغيير جوهري على حركة المعابر التجارية، حيث تواصل السلطات المحتلة حظر دخول غالبية السلع والبضائع الأساسية الضرورية للسكان، وبخاصة مواد البناء اللازمة لاعمار غزة والمواد الخام اللازمة للإنتاج، كما تستمر في فرض حظر شبه تام على صادرات القطاع. وثبت أن إعلان السلطات المحتلة عن تلك التسهيلات المزعومة بدخول سلع جديدة إلى قطاع غزة (معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية)، ليست إلا محاولات لإيهام المجتمع الدولي بإدخال تسهيلات على حركة البضائع إلى القطاع.

كما تؤكد البيانات التي وثقها المركز في أعقاب سريان التهدئة التي أعقبت العدوان على قطاع غزة، والتي دخلت حيز التنفيذ مساء يوم ٢٠١٢/١١/٢١، إلى استمرار الحصار على القطاع، واستمرار عمل المعابر بنفس الوتيرة التي كانت تعمل بها قبل شن العدوان عليه. وتشير الإحصائيات إلى أنه لم يحدث تغييراً على

كمية، أو طبيعة السلع المسموح بتوريدها إلى القطاع، في حين استمر حظر تصدير منتجات قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي، باستثناء كمية محدودة جداً من المنتجات الزراعية.

وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال البيانات التي أصدرها على مدار العام، ومن خلال نشرة حالة المعابر، التي دأب على إصدارها بشكل دوري شهرياً، عن خشيته من مأسسة الحصار وإضفاء الشرعية عليه من قبل المجتمع الدولي، ما يدفع قطاع غزة باتجاه مرحلة أخرى من مراحل الحصار الجائر، وهي مرحلة قد تكون مقبولة على المستوى الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على التحكم بشؤونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي اجتماعياً، وثقافياً، وأكاديمياً.

وأكد المركز على ضرورة إحداث تغيير جذري في السياسات الإسرائيلية التي تسببت في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان قطاع غزة المدنيين، ونجم عنها بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الفقر، البطالة والأمن الغذائي للسكان، بمن فيهم الأطفال. كما تدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في غزة بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك حقهم في مأوى ملائم، وحقوقهم في التمتع بالحق في العمل، الضمان الاجتماعي، الصحة وحقهم في التعليم. وأكد المركز أن إجراءات تخفيف الحصار التي تم الإعلان عنها ليست سوى إجراءات غامضة، بل إنها إجراءات شكلية ولا يمكنها التعامل مع جذور الأزمة، والتي من الممكن معالجتها فقط من خلال الإنهاء الفوري والكامل للحصار، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على السفر من وإلى قطاع غزة، وكذلك الحظر المفروض على الصادرات.

أما في الضفة الغربية، فقد استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، والعمل في مؤسساتها. وفرضت تلك القوات قيوداً على حركة سكان مدينة القدس، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، ومنعتهم من الدخول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة لمدد متفاوتة. وفي حالات عديدة حددت أعمار الأشخاص من سكان المدينة المسموح لهم بالدخول إلى المسجد لإقامة صلواتهم فيه، بما في ذلك في شهر رمضان المبارك عند المسلمين.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من جدار الضم (الفاصل) حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، وتلك التي تقطن في ضواحيها.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين من مواطني الضفة خلال محاولتهم اجتياز المعبر الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات «مذلّة» بحقهم، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة في ظروف صعبة. وتشمل قائمة الممنوعين المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين والطلبة، والنواب المنتخبين في

المجلس التشريعي الفلسطيني وموظفين في وكالات دولية وأممية.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة. وتحرم تلك القوات المدنيين الفلسطينيين من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما مجموعه ٥٠٠ كيلومتر من الطرق المحظور على الفلسطينيين استخدامها في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، لا يسمح للفلسطينيين بالوصول إلى نحو ثلث مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة والأغوار على امتداد الحدود الشرقية للضفة، دون الحصول على تصاريح تصدرها قوات الاحتلال، وهو أمر غاية في الصعوبة. ويضطر نحو مائتي ألف مواطن من ٧٠ قرية فلسطينية إلى سلوك طرق التفافية بعيدة ومكلفة يبلغ طولها ضعفين إلى خمسة أضعاف طول الطرق المباشرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها؛ بسبب القيود العسكرية المفروضة على تنقلهم اليومي.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ويفرض أعباءً مالية إضافية على المستهلكين الفلسطينيين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأرض المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل. يشار إلى أنه عند استكمال بناء جدار الضم (الفاصل) غير القانوني في الضفة الغربية فإن طوله سيبلغ ٧٢٤ كيلومتراً، وهو ما سيؤدي إلى فرض المزيد من إجراءات العزل على السكان الفلسطينيين. وقد تم حتى الآن بناء ٣٥٠ كيلومتراً من الجدار.

٣. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطّة بالكرامة

لا يزال نحو ٤٦٠٠ معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي يخضعون لظروف اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية، على الرغم من الوعود بتحسين ظروف معيشتهم، والتي تضمنتها صفقة التبادل بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل أواخر العام الماضي. ويأتي هذا التدهور في سياق الحالة المتردية التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال منذ يونيو ٢٠٠٦، في أعقاب أسر المقاومة الفلسطينية الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، بما في ذلك منع زيارة معتقلي قطاع غزة لذويهم، وحرمان مئات الأسر في الضفة الغربية من زيارة أبنائها، وسياسة التفتيش العاري والمداهمات الليلية، وسياسة العزل الانفرادي في الزنازين، والإهمال الطبي بحق المعتقلين.

ونتيجة لاستمرار تدهور ظروفهم المعيشية، والإجراءات القاسية التي فرضتها سلطات السجون الإسرائيلية، خاض المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إضرابات مفتوحة عن الطعام من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وإعادة المكتسبات التي تحققت بفضل نضالاتهم على مدى الأعوام الماضية. وتلخصت مطالب المعتقلين المضربين عن الطعام في: تحسين شروط احتجازهم داخل السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية؛ تأمين الزيارات العائلية بخاصة لمعتقلي قطاع غزة؛ إنهاء العزل الانفرادي؛ إنهاء الاعتقال الإداري؛ السماح للمعتقلين بالتعليم؛ ووقف حملات القمع والتفتيش الليلية. وكان نحو ١٦٠٠ من المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال قد بدأوا إضراباً مفتوحاً عن الطعام في ١٧ أبريل، فيما سبقهم عدد من المعتقلين الإداريين في إضرابهم المفتوح عن الطعام بشكل فردي. وأنهى المعتقلون الفلسطينيون إضرابهم المفتوح عن الطعام في ١٤ مايو، بعد إبرامهم اتفاقاً مع مصلحة السجون مقابل الاستجابة لعدد من مطالبهم، من بينها السماح لمعتقلي قطاع غزة بتلقي الزيارة من ذويهم بشكل منتظم.

وواصلت قوات الاحتلال خلال العام الحالي اعتقال المئات من الفلسطينيين، من خلال حملات الاعتقال التي تنفذها خلال اجتياحها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، أو خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو خلال حملات

خاصة لاعتقال مطلوبين بأنفسهم. وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال أيضا في اعتقال المزيد من الفلسطينيين في المناطق العازلة المحظور الوصول إليها، شرق وشمال قطاع غزة، وفي عرض البحر، أو على معبر ايرز (بيت حانون) شمالي القطاع. ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال هذا العام (١٢٠٢) شخص، غالبيتهم الساحقة من الضفة الغربية، حيث بلغ عدد المعتقلين منها (١٠٨٥) معتقلاً، مقابل (١١٧) معتقلاً من قطاع غزة.

ومع نهاية العام ٢٠١٢، كان ما يزال ١٤ نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وهناك نائبان من حركة فتح، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى ثلاثة وزراء سابقون.

كما لا يزال نحو ١٨٥ فلسطينياً يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة.

ويخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال.

٤. الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءاتها بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة خلال العام ٢٠١٢، على الرغم من الحماية التي يتمتعون بها كمدنيين وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وكان أخطر تلك الاعتداءات ما ارتكبته قوات الاحتلال من جرائم قتل بحق أربعة صحفيين خلال عدوانها على قطاع غزة خلال الفترة (١٤ وحتى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢)، والتي شهدت أيضاً استهداف مكاتب صحفية في مدينة غزة، وما رافقه من إصابة صحفيين. كما وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان انتهاكات أخرى ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، وقد تركزت معظمها في الضفة الغربية وشملت: جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة؛ الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث؛ مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية؛ مداهمة مكاتب صحفية؛ ومداهمة منازل صحفيين.

٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢، في تنفيذ عمليات عسكرية منهجية قامت خلالها بهدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تصاعدت وتيرة هذه الاعتداءات خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (١٤-٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢) حيث أدت الهجمات الحربية إلى تدمير (١٢٦) منزلاً بشكل كلي، تحتوي (١٩١) وحدة سكنية، يقطنها (١٢٢٩) فرداً، بينهم (٧١٠) أطفال. وبلغ عدد المنازل التي تعرضت للهجمات الإسرائيلية خلال العام (٣٧١) منزلاً، من بينها (١٢٨) منزلاً دمرت بشكل كامل، تحتوي (١٩٥) وحدة سكنية، يقطنها (١٢٤٤) فرداً، بينهم (٧١٦) طفلاً. فيما تعرض (٢٤٣) منزلاً لأضرار بالغة، تحتوي (٤٦٣) وحدة سكنية، يقطنها (٢٦٨٣) فرداً، بينهم (١١٦٩) طفلاً. كما طالت أعمال التدمير خلال العام ٢٠١٢، (٦٦٧) منشأة مدنية، من بينها (٢٣٣) منشأة خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، حيث مثلت الاعتداءات الإسرائيلية خلال الثمانية أيام ما نسبته ٣٠٪ من حصيلة الاعتداءات التي تعرضت لها المنشآت المدنية في قطاع غزة طيلة العام.

وواصلت القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة، خلال العام، اعتداءاتها على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة. وسجلت فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ارتفاعاً في وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية ضدهم. فمنذ بداية العام ٢٠١٢، تعرض قطاع الصيد البحري لاعتداءات جسيمة أدت إلى قتل، إصابة، اعتقال، احتجاز وإتلاف أدوات الصيد الخاصة بالصيادين. وقامت القوات البحرية

الإسرائيلية باحتجاز (٢٦) قارباً، وإتلاف (١٣) قارباً، فضلاً عن إتلاف أدوات ومعدات الصيد الأخرى. وقد أسفرت الهجمات الحربية خلال العدوان الشامل على قطاع غزة عن تدمير نحو (٨٠) قارباً ومركباً وعشرات المحركات ومعدات الصيد الخاصة بالصيادين.

كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية الخاصة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، والتي شهدت تصعيداً متواصلاً في تلك الأعمال. ومثلت تلك السياسة امتداداً للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة، وممارسة سياسة التطهير العرقي ضد السكان الفلسطينيين، بهدف إجبارهم على إخلاء منازلهم بالإكراه، وتحت ذرائع ومبررات مختلفة.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية أيضاً.[٢] وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية. وخلال هذا العام، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣٠٤) منازل سكنية في الضفة الغربية، منها (٦٨) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، منها (١٤) منزلاً، على الأقل، أجبرت تلك القوات على هدمها بأنفسهم، و(١٤٦) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم، وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم، وأجرة العمال الذين يقومون بإخراج محتويات تلك المنازل منها.

٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

[٢] لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بندين مستقلين.

وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (٢٨،٠٠٠) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، تركز أكثر من (٢٠٪) منها في مدينة القدس المحتلة. ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار واغراقها بالمياه العادمة لصالح توسيع المستوطنات اليهودية. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعا وحرقا وتكسيرا واغراقا في المياه العادمة حوالي (٣٧،٠٠٠) شجرة، منها حوالي (٣١،٠٠٠) شجرة زيتون. وكان نصيب محافظة نابلس لوحدها (١٠،٢٦٠) شجرة، والخليل (٥،٦٠٠) شجرة، والقدس حوالي (٥٠٠) شجرة.

وخلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المؤمنين من المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار.

وكان أكثر المشاريع الاستيطانية خطورة على مستقبل المدينة المحتلة هو إحياء مشروع مخطط "E1". فبعد ساعات قليلة من التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار يقضي بقبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، أصدرت الحكومة الإسرائيلية المصغرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٣٠، قراراً يقضي بدفع الإجراءات التخطيطية الخاصّة بآلاف الشقق السكنية في مستوطنة "معاليه أدوميم" في المنطقة التي تربط المستوطنة المذكورة بمدينة القدس.

كما شهد العام ٢٠١٢ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأخذت الاعتداءات خلال هذا العام شكلاً منظماً أكثر من الأعوام السابقة. وفي الكثير من الاعتداءات كتب المعتدون جملة (جباية الثمن) باللغة العبرية على جدران مساجد ومنازل وهياكل سيارات اعتدوا عليها.

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (٢١٩) عملية اعتداء اقترفها المستوطنون. وتركزت تلك الاعتداءات بشكل أساسي في محافظتي الخليل ونابلس. وقد توزعت تلك الاعتداءات في المحافظات على النحو التالي: (٨٢) اعتداءً في محافظة الخليل؛ (٤٧) اعتداءً في محافظة نابلس؛ (٢٧) اعتداءً في محافظة رام الله والبيرة؛ (١٣) اعتداءً في محافظة قلقيلية؛ (١٥) اعتداءً في محافظة القدس؛ (١٠) اعتداءات في محافظة سلفيت؛ (١٨) اعتداءً في محافظة بيت لحم؛ (٣) اعتداءات في محافظة جنين؛ و(٢) اعتداء في محافظة طولكرم و(١) في محافظة اريحا و(١) في محافظة طوباس. ولا تشكل هذه الإحصائية الحجم الحقيقي لاعتداءات المستوطنين، بل تشير إلى الاعتداءات التي تمكن باحثو المركز في الضفة الغربية من توثيقها.

وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: (١٢) اعتداءً على المنازل السكنية؛ (٩٦) اعتداءً على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ (٦) اعتداءات إطلاق نار؛ (١١) اعتداءاً على الأماكن الدينية؛ و(٣٠) اعتداء على المركبات؛ و(٦٤) اعتداءً آخر كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية.

وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل اثنين من المواطنين الفلسطينيين، وبمقتلهما يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٦٣) فلسطينياً، بينهم (١٤) طفلاً، وسيدة واحدة.

٧. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

وخلال هذا العام، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال مصادرة الأراضي الفلسطينية لأجل استكمال بناء جدار الضم (الفاصل). ففي تاريخ ٢٠١٢/٧/٨، أصدرت تلك القوات أمراً عسكرياً يقضي بوضع اليد على ٥٦٧,٥ دونماً من أراضي بلدة صوريف، شمال غربي مدينة الخليل. صدر الإخطار عن جيش الاحتلال الإسرائيلي تحت رقم (١٢/١٥/ت) وموقع باسم «قائد قوات الجيش الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة»؛ نيتسان الوف. كما أرفق الإخطار بخرائط توضح الأراضي المستولى عليها، ومسار الجدار المنوي إقامته على أراضي البلدة. وجاء في الإخطار: «أعلن بهذا انه يتم وضع اليد على الأراضي لأغراض أمنية، أي لصالح جدار الأمن». كما بين الأمر العسكري موقع الأراضي المنوي الاستيلاء عليها.

وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، مثل أراضي خربة جبارة، جنوبي مدينة طولكرم.

ويعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم (الفاصل) من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب. وأشار تقرير حول "تأثير الجدار على العملية التعليمية" أصدرته وزارة التربية والتعليم في رام الله إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجهها العملية التعليمية في التجمعات السكانية التي عُزِلَت خلف الجدار. وذكر التقرير أن أكبر مشكلة تتركز في التجمعات التي لا يوجد فيها مدارس على الإطلاق، حيث يكون المعلمون أكثر من يتعرّض للمعاناة أثناء تنقّلهم عبر هذا الجدار، نظراً لأنهم يتعرضون لممارسات يومية متنوّعة تتمثل في عدم السماح لهم بالوصول إلى مدارسهم في معظم الأيام، وذلك باستخدام حجج وذرائع مختلفة، مثلما يحدث على الحاجز الموجود على الجدار في مدخل قرية برطعة في محافظة جنين، وحجزهم على بوابات الجدار لعدة ساعات، وبعد ذلك يتم منعهم من الوصول لمدارسهم، وهذا يتكرّر باستمرار خاصة مع طلاب قريتي راس طيرة والضبعة في محافظة قلقيلية، والتعرض للمعلمين والمعلمات بالكلمات والألفاظ النابية باستمرار، وهذه الإهانات تتكرر على كافة الحواجز عند مداخل الجدار، والإصرار على التفتيش الجسدي، وبخاصة للمعلمات من قبل الجنود المتواجدين على الحاجز، كما يحدث مع معلمات مدرسة بنات برطعة حيث يتعرض لهنّ الجنود باستمرار. كما ويمنع جنود الاحتلال الإسرائيلي عند بوابات الجدار بشكل مستمر، موظفي

مكاتب التربية والتعليم من الوصول إلى المدارس داخل الجدار، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى التنسيق بين المدارس ومكاتب التربية والتعليم وإلى إرباك العملية التربوية بشكل عام.

٨. غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

شهد العام ٢٠١٢ استمرار في إنكار حق الفلسطينيين في العدالة والتعويض من قبل منظومة العدالة الإسرائيلية، وكان أبرز وأخطر الإجراءات الإسرائيلية للتنكر لضحايا عدوانها المتواصل على الفلسطينيين التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) الإسرائيلي لسنة ١٩٥٢، والصادر في ١٦ يوليو ٢٠١٢. وبموجب هذا التعديل، الذي أصبح سارياً بأثر رجعي من عام ٢٠٠٠، تعفى دولة الاحتلال –إسرائيل– من تعويض الأضرار الناشئة عن أي عمليات عسكرية تقوم بها قواتها. ويعتبر هذا التعديل يمثل نهاية فعلية لحق الفلسطينيين في الوصول للعدالة الإسرائيلية، ومخالفة صريحة لكافة الأعراف والقوانين الدولية، حيث أن القانون الإنساني الدولي يؤكد على مسؤولية الدولة عن جميع الأعمال التي يقوم بها أفراد قواتها المسلحة. ويأتي هذا التعديل ضمن تاريخ طويل من سياسة إسرائيلية ممنهجة لإنكار مسؤوليتها الجنائية والمدنية عن الجرائم التي ترتكبها بحق الفلسطينيين في الأرض المحتلة، فلم يسبق ولو لمرة واحدة في تاريخ الاحتلال إنه تم التحقيق مع مسئولين إسرائيليين كبار، لارتكابهم جرائم حرب، رغم العدد الكبير من التقارير التي وثقت جرائم حرب وصفت بالخطيرة، والتي صدرت عن الأمم المتحدة، ولجان التحقيق الدولية، وأبرزها تقرير جولدستون عن العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩.

ويؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومن خلال خبرته الطويلة في التعامل مع منظومة العدالة الإسرائيلية، أنها منظومة خالية تماماً من أية عدالة للفلسطينيين، وإنها تتعمد وضع العراقيل أمامهم لحرمانهم من أية فرصة للوصول للقضاء بشكل يحقق العدالة. وأكدت مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافانيثيم بيلاي، في تقريرها الرابع، على غياب المساءلة بشأن الجرائم التي ارتكبت في قطاع غزة، وأقرت بوجود عقبات مادية ومالية أمام وصول سكان قطاع غزة إلى العدالة، ودعت إسرائيل إلى إجراء تحقيقات حسب الأصول، وإلى تعويض الضحايا، وعدم التمييز في الوصول للعدالة. كما عبرت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء المعيقات التي يواجهها الفلسطينيون للوصول للعدالة، وبخاصة ضحايا العدوان الإسرائيلي المسمى بالرصاص المصبوب. وأكدت اللجنة في جلستها الثمانين، وخلال مراجعة حالة إسرائيل في يومي ١٥ و١٦ فبراير ٢٠١٢، أن هناك معوقات مادية ومالية تضعها إسرائيل للحيلولة دون وصول الفلسطينيين للعدالة.

وبالرغم من أن منظومة العدالة الإسرائيلية أثبتت عدم نزاهتها أو موضوعيتها، إلا أن المركز يتابع جهوده عبر آليات العدالة الإسرائيلية، بهدف تحقيق شرط استنفاذ الوسائل المحلية، اللازم للجوء للوسائل الدولية، ومن ثم مواصلة الجهود على النطاق الدولي استنادا إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية.

ولذلك، فإن المركز عادة ما يلجأ للقضاء قبل فوات مدة ايداع الدعوى، والتي تنقضي بمرور سنتين على الحادث، حتى لا تضيع حقوق الضحايا، ليجد المركز نفسه أمام التعديل رقم ٨ لسنة ٢٠١٢ لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) الإسرائيلي لسنة ١٩٥٢، والذي يعطي حصانه كاملة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في وجه دعاوى الأضرار، حيث أنه يعفي إسرائيل من تعويض الأضرار الناشئة عن عمليات عسكرية يقوم بها الجيش. ويزيد الأمر سوءً عدم حيادية ونزاهة القضاء الإسرائيلي، والذي دأب على إنكار مسؤولية الجيش عن قتل المدنيين الفلسطينيين. ويؤكد ذلك أن المركز الفلسطيني، ورغم متابعته ١٠٠ قضية تعويض في عملية الرصاص المصبوب، فإنه وحتى الآن، ورغم مرور ٤ سنوات على العدوان، لم يتمكن إلا من تحصيل تعويض في حالتين، وفي الحالتين لم يصدر حكم قضائي، وإنما تم تقدير التعويض بموجب تسوية مع النيابة العسكرية.

ومن الجدير بالذكر، أن جهود المركز في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم ذات الولاية الدولية، ما زالت تقيد حريتهم في التنقل حول العالم. ويأمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن يكون قبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة دفعة جديدة ومهمة لجهوده على هذا الصعيد، حيث أن هذه العضوية ستؤمن فرصة لفلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تعتبر نافذة جديدة لضحايا العدوان الإسرائيلي، وخطوة مهمة على طريق إنهاء الحصانة الإسرائيلية ضد ملاحقة القانون الدولي. وفي هذا الإطار يدعو المركز الرئيس الفلسطيني إلى الإسراع في الانضمام للمحكمة، والاتفاقيات الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الأخرى.

ثانياً: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

للعام السادس على التوالي، ظلت حالة الانقسام والصراع السياسي بين حركتي (فتح) و(حماس) هي العنوان الأبرز والأخطر وراء تدهور حالة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. وقد انعكست حالة الانقسام سلباً على كل مكونات السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني وما تزال تنتج تداعيات خطيرة على كل مقومات المجتمع الفلسطيني. وبالرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت الساحة الفلسطينية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، منتصف نوفمبر، إلا أن العام انقضى دون أن تتخذ خطوات جادة على الأرض من أجل إنهاء الانقسام. ويتطلع المركز أن تتخذ إجراءات حقيقة وجادة على الأرض لتسريع وتيرة المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٢، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد قتل خلال العام (٥٤) شخصاً، (٤٣) منهم سقطوا في قطاع غزة، و(١١) آخرون في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٥) أطفال و(٣) نساء، فيما أصيب أكثر من ١١٥ آخرين. وكان من أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة خلال هذا العام مقتل (٧) أشخاص على أيدي مسلحين مقنعين خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، أحدهم كان معتقلاً لدى جهاز الأمن الداخلي، والستة الآخرون سجناء مدانين من قبل القضاء العسكري في قطاع غزة، بالتخابر مع أجهزة أمن معادية (قوات الاحتلال الإسرائيلي)، وصدرت بحقهم أحكام بالإعدام. كما شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة حوادث أُخرى كانت ذات صلة بـ: سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ جرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»؛ وجرائم إعدام خارج إطار القانون بحق مواطنين على خلفية التخابر.

٢. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠١٢، أجواء إيجابية في إطار الوفاق الوطني الفلسطيني، في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. فقد شهدت العلاقات بين طرفي الانقسام تحسناً ملحوظاً، عكسته جملة التصريحات الإعلامية من قبل الجانبين في سبيل دفع عجلة المصالحة إلى الأمام، وإنهاء حالة التشرذم والانقسام، بما في ذلك إنهاء ملف الاعتقال السياسي. وفي هذا الإطار، فقد أعلنت الحكومة في غزة في بيان لها يوم ٢٥ نوفمبر، إثر الاجتماع الحكومة الأسبوعي» العفو عن أصحاب القضايا ذات العلاقة بالصدام الداخلي، وتشكيل لجنة مختصة للبدء بتنفيذ هذا القرار ليشكل تدشيناً لمرحلة جديدة من مراحل الوفاق الفلسطيني الداخلي». وقد أصدر المركز بياناً أشاد فيه بقرار الحكومة في غزة، آملاً أن يساهم في دفع حوارات المصالحة الفلسطينية قدماً وإتمامها، لتنهي حالة الانقسام السياسي الفلسطيني التي تعيشها السلطة الفلسطينية منذ ست سنوات.

وخلال العام ٢٠١٢، واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في رام الله وغزة اعتقال مواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بحقهم. وظل الطابع السياسي لتلك الاعتقالات والاستدعاءات هو السمة الأبرز لتلك الانتهاكات، وهو ما يعتبر أحد تجليات حالة الانقسام السياسي الداخلي بين حركتي (فتح) و(حماس) المستمرة منذ يونيو ٢٠٠٧. وإلى جانب الاعتقالات السياسية، تبرز بشكل واضح الاعتقالات ذات الطابع الجنائي وما يرافقها من خلل

في الإجراءات القانونية، وممارسات التعذيب والإهانة في مراكز التحقيق والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع.

واستمرت خلال العام ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية خلال عام ٢٠١٢. وتشير تحقيقات المركز إلى أن ممارسة التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف قد جاءت إما انعكاساً لحالة الانقسام السياسي، حيث أقدمت أجهزة الأمن في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على ممارسة التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة بحق الخصوم السياسيين، أو على خلفية جنائية، حيث مارست أجهزة الأمن والشرطة خلال عمليات التحقيق الجنائي مع متهمين بارتكاب مخالفات جنائية وأمنية مختلفة، عمليات تعذيب قاسية ومهينة عرضت حياة العديد منهم إلى الخطر الشديد. وفي حالات محددة تعرض أشخاص للتعذيب والمعاملة القاسية في مراكز توقيف أمنية وشرطية إثر خلافات كان أحد أفرادها يعمل في جهاز أمن. وكانت من أبرز أساليب التعذيب المستخدمة في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة، الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو على كراسي الجلوس عليها مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي أو الأسلاك البلاستيكية المجدولة. وهذا عدا عن وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة، عزلهم انفرادياً لوقت طويل، وإيقافهم لساعات طويلة في البرد، أو تحت أشعة الشمس الحارة.

وخلال العام ٢٠١٢ توفي أربعة مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، إثنان منهم توفيا في الضفة الغربية واثنان آخران توفيا في قطاع غزة. وتشير المعلومات الأولية إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين، أو في توفير الحماية الشخصية لهم.

٣. استمرار تعطيل السلطة التشريعية

شهد العام ٢٠١٢ استمرار حالة تعطيل عمل المجلس التشريعي، لتدخل عامها السادس، بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية ضد نواب المجلس، وانقسام السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، مما تسبب في غياب كامل للمجلس، وبالتالي غياب سلطة التشريع والرقابة الأساسية في السلطة الفلسطينية.

فمن ناحية، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاج جملة من الإجراءات التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وبخاصة ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح، كان آخرها إدراج الحكومة الإسرائيلية للكتلة المذكورة على قائمة الإرهاب بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٢. وكذلك صدور قرار، في يوليو ٢٠١٢، من قبل قائد قوات جيش الاحتلال باعتبار كتلة النواب الإسلاميين «إتحاداً محظوراً»، استناداً للمادة ٨٤ (١) (ب) لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥.

وقد انتهجت قوات الاحتلال هذه السياسة ضد المجلس التشريعي الحالي بعد أن أعلنت رفضها لقبول نتائج الانتخابات الفلسطينية في العام ٢٠٠٦، والتي أفرزت أغلبية تشريعية كبيرة لصالح حركة حماس (حركة مقاومة فلسطينية تصنفها إسرائيل كتنظيم إرهابي، لدورها البارز في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي)، وقررت حينها إسرائيل فرض حصار على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها كتلة التغيير والإصلاح. كما أصدرت قراراً باعتبار كتلة التغيير والإصلاح تنظيماً محظوراً، مما دفع الكتلة لتغيير أسمها في الضفة الغربية بما فيها القدس إلى «كتلة النواب الإسلاميين»، وذلك في يوليو ٢٠٠٩. تأتي هذه الإجراءات في إطار سياسة إسرائيلية واضحة تهدف إلى وأد التجربة الديمقراطية الفلسطينية في مهدها.

كما لا يزال ١٤ عضواً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني قيد الاعتقال حتى نهاية عام ٢٠١٢، أحد عشر منهم من كتلة التغيير والإصلاح، ونائبان من كتلة فتح البرلمانية ونائب من كتلة أبو علي مصطفى البرلمانية. وقد صدرت ضد النواب الثلاثة الأخيرين أحكام بالسجن المؤبد بإدعاء مشاركتهم في المقاومة ضد الاحتلال.

ومن ناحية أخرى، استمرت حالة فوضى التشريع في السلطة الفلسطينية، وواصلت كتلة التغيير والإصلاح في غزة والرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية إصدار قوانين بطريقة مخالفة للقانون والقانون الأساسي الفلسطيني. فقد أصدت كتلة التغيير والإصلاح (٤) قوانين خلال العام ٢٠١٢، ليصبح عدد القوانين التي أصدرتها الكتلة منذ الانقسام (٣٢) قانوناً باسم المجلس التشريعي تم نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة في غزة، منها ١٨ قانوناً جديداً، و١٠ قوانين معدلة لقوانين سابقة، و٤ قوانين تتعلق بإقرار الموازنة العامة. وأصدرت الكتلة هذه القوانين باسم المجلس التشريعي رغم عدم وجود النصاب القانوني لانعقاد المجلس عند

مناقشة هذه القوانين، أو عند إصدارها، بالإضافة إلى عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها وفق القانون.

كما استمر الرئيس الفلسطيني في إصدار قوانين، باستخدام صلاحياته وفق المادة (٤٣) من القانون الأساسي، حيث أصدر خلال هذا العام (٩) قوانين، ليصبح عدد القوانين التي صدرت من قبل الرئيس في ظل الانقسام هي (٦٨) قراراً بقانون، ٢٣ منها قوانين جديدة، ٢٣ قراراً هي تعديلات أو إلغاء لقوانين سابقة، و٧ أخرى تتعلق بإقرار الموازنة العامة، و١٥ قراراً عبارة عن قرارات على هيئة قانون يختص المجلس التشريعي بإصدارها. ويعيب هذه القرارات بقانون إنها صدرت بالمخالفة للمادة (٤٣) من القانون الأساسي، والتي اشترطت أن يكون إصدار قرارات بقانون في حالة الضرورة القصوى التي لا تقبل التأجيل.

٤. استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

شهدت السلطة الفلسطينية في العام ٢٠١٢ تصعيداً في تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، للسيطرة عليها، في تعد خطير على مبدأ الفصل بين السلطات الذي تضمنه القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٢). ويأتي ذلك في سياق حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية منذ انقسام السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠٠٧. ويذكر أن حالة الانقسام قد أنتجت جهازين قضائيين منفصلين تماماً، واحد في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. ولطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتحييد الجهاز القضائي عن الصراع السياسي القائم، إلا أن غياب الإرادة السياسية السليمة ومعيار المصلحة العامة، أدى إلى امتداد الانقسام ليطال السلطة القضائية.

وخلال العام ٢٠١٢، قامت الحكومة في غزة بعدد من التعيينات والتغييرات في مرفق القضاء، حيث قامت بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، بتعيين المستشار عادل خليفة رئيساً جديداً لـ «مجلس القضاء الأعلى» خلفاً للمستشار عبد الرؤوف الحلبي، الذي تم تعيينه رئيساً لديوان الفتوى والتشريع في غزة. كما عينت الحكومة عددا من القضاة، كان أهم هذه التعيينات، تعيين السيد أحمد عطا الله قاضياً في المحكمة العليا. ويؤكد المركز في هذا السياق أن ما تقوم به الحكومة من تغييرات في ما أسمته «مجلس القضاء الأعلى» يثير تساؤلات حول مدى تمتع الهيئة المذكورة بالاستقلال اللازم لممارسة مهامها، ناهيك عن أن تشكيل الهيئة ككل جاء بالمخالفة للقانون. كما يؤكد أن جميع التعيينات التي تمت في مرفق القضاء خلال فترة الانقسام هي تعيينات خارج إطار القانون، حيث أن تعيين القضاة والنائب العام وأعضاء النيابة يجب أن يكون بقرار من الرئيس وبتنسيب من مجلس القضاء الأعلى وفق ما نصت عليه المادتان (١٨) و (٦٣) من قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢، وهو القانون الذي أحال القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣، له تنظيم مرفق القضاء، وبالتالي، يعتبر المركز أن مرفق القضاء في غزة مرفق أمر واقع.

كما استمر الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية، في استخدام الوسائل التشريعية للسيطرة على القضاء، ناهيك عن استمرار الحكومة هناك في تجاهل تنفيذ بعض أحكام محكمة العدل العليا في رام الله. ويمثل إصدار الرئيس لقرارات بقانون في غير حالات الضرورة مخالفة صريحة لنص المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣، والتي نظمت صلاحيات الرئيس في إصدار قرارات بقانون حيث ربطت هذه الصلاحية بوجود ضرورة قصوى لا تحتمل التأخير. وقد شهد العام ٢٠١٢ صدور قانونين يتعلقان بعمل السلطة القضائية، وهما: قرار بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن القضاء الشرعي، وقرار بقانون رقم () لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل قانون تشكيل المحكمة الدستورية لسنة ٢٠٠٦.

٥. استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ظلت حالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، تشكل العقبة الأساسية أمام عملية التحول الديمقراطي. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وبقدوم العام الجديد يكون قد مر ثلاثة أعوام على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة.

وعلى مستوى مجالس الهيئات المحلية، جرت خلال العام انتخابات جزئية في الضفة الغربية دون قطاع غزة. وقد انتقد المركز إجراء انتخابات محلية في ظل حالة الانقسام، وطالب الحكومتين في رام الله وغزة بتوفير الشروط الموضوعية والأجواء اللازمة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مقدمة هذه الشروط إطلاق الحريات العامة،

واحترام حقوق الإنسان المكفولة دستورياً، بما فيها احترام الحق في حرية العمل السياسي ورفع الحظر عن ممارسة النشاطات السياسية. وبذلك يكون قد مر ثلاثة أعوام أيضاً على انتهاء الفترة القانونية لمجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة، والتي كان آخر انتخاباتها في ديسمبر ٢٠٠٥، مما يستوجب ضرورة تجديد شرعية هذه المجالس عبر الانتخابات، وضمان إجراء الانتخابات في كافة مجالس الهيئات المحلية.

انتهى العام ٢٠١٢، ولم تجر الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، ولم يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات، على الرغم من الأجواء الايجابية التي سادت بين حركتي (فتح) و(حماس)، وسيل التصريحات التي تعلن عن قرب التوصل للمصالحة، في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

وشكل إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في مدن وقرى الضفة الغربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر، الحدث الأبرز في ملف الانتخابات خلال سنوات الانقسام الداخلي منذ العام ٢٠٠٧. وقد اعتبرت هذه الانتخابات انتكاسة لجهود المصالحة الوطنية والتفاهمات والتي توصل إليها الطرفان في نهاية العام ٢٠١١، بما في ذلك إجراءات انتخابات عامة وتشريعية في غضون النصف الأول من العام ٢٠١٢.

من جهة أخرى، انتهى العام ٢٠١٢، ولم تجر انتخابات مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة، واستمرت الحكومة في غزة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات، مع الإبقاء على بعض المجالس المحلية المحسوبة عليها.

٦. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

شهد العام ٢٠١٢، استمرار ارتكاب الحكومتين الفلسطينيتين في قطاع غزة والضفة الغربية وأجهزتهما الأمنية، المزيد من انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، ووثق المركز اعتداءات جديدة ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى كتّاب الرأي ومواطنين آخرين كل في منطقة نفوذه، وبخاصة ضد التوجهات التي تتعارض مع توجهات كل منهما. وفي السياق ذاته، واصلت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة استدعاء نشطاء حركة (فتح)، بعضهم بشكل متكرر، واحتجاز عدد كبير منهم لساعات طويلة، فيما استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية باعتقال نشطاء ينتمون إلى حركة (حماس) لفترات طويلة. ولا زالت الحكومة في غزة تمنع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية، وهي (القدس، الحياة الجديدة، والأيام)، فيما تمنع الحكومة في الضفة الغربية طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة.

ففي غزة، واصلت الحكومة وأجهزتها الأمنية، ارتكاب المزيد من الانتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير في القطاع. وكانت أبرز تلك الانتهاكات خلال العام ٢٠١٢، ضمن المحاور التالية: استدعاء، احتجاز واعتقال صحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب على أيدي أفراد الأمن؛ منع صحفيين ووسائل الإعلام من أداء عملهم؛ تدخل كتائب القسام في احتجاز صحفيين/ مواطنين وتسليمهم للأجهزة الأمنية؛ واستدعاء، احتجاز، واعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير. هذا إلى جانب استمرار الحكومة في منع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية.

وفي الضفة الغربية، تواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير من قبل الحكومة في رام الله، وأجهزتها الأمنية، وتندرج تلك الانتهاكات تحت المحاور التالية: توقيف صحفيين/ مواطنين من قبل جهات قضائية على ذمة قضايا رأي؛ استدعاء، احتجاز واعتقال صحفيين وتعرض عدد منهم للضرب؛ تعرض صحفيين للضرب على أيدي أفراد الأمن؛ منع صحفيين ووسائل الإعلام من أداء عملهم؛ تعرض صحفيين لاعتداءات مركبة خلال تغطيتهم لمسيرات سلمية؛ استدعاء، احتجاز واعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير؛ وحجب مواقع إلكترونية في الضفة الغربية. كما استمرت الانتهاكات غير الرسمية (من قبل جهات مجهولة الهوية) في الضفة الغربية، رغم تراجعها لصالح الانتهاكات الرسمية. ولا تزال الحكومة في رام الله، تمنع طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة.

٧. انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠١٢ تطورات هامة ومناخات ايجابية فيما يتعلق بحالة الحق في حرية التجمع السلمي، في إطار التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الوطنية. وانتهى العام ٢٠١٢ وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في ذروة الاستعدادات

لإقامة مهرجان احتفالي بالذكرى ٤٨ لانطلاقتها في ساحة مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وهي المرة الأولى التي تحيي فيها الحركة انطلاقتها في القطاع منذ العام ٢٠٠٧. وسبق ذلك أن تمكنت الحركة من تنظيم مسيرات حاشدة في مختلف مدن ومحافظات قطاع غزة تأييداً للرئيس محمود عباس ومساعيه في الحصول على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب غير عضو.

وفي الضفة الغربية تمكنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وللمرة الأولى منذ بداية الإنقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، من الاحتفال في ذكرى انطلاقتها، وشهدت مدن الخليل، رام الله، ونابلس، مسيرات وتجمعات في تلك الذكرى. وللمرة الأولى شاركت حركة (فتح) في مهرجان الانطلاقة المركزي الذي نظمته حركة (حماس) في قطاع غزة. المركز إذ يرحب بهذه التطورات الإيجابية والمناخات التي من شأنها توفير فرص المصالحة الداخلية، فإنه يتطلع إلى أن تنتهي حقبة الإجراءات والقيود التي فرضتها الحكومتان في غزة ورام الله، وأجهزتهما الأمنية، على الحق في حرية التجمع السلمي.

وسبق هذه التطورات، وعلى امتداد العام ٢٠١٢، استمرار الحالة ذاتها التي شهدتها الأعوام السابقة والتي اتسمت بفرض قيود على الحق في التجمع السلمي من قبل الحكومتين والأجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد شهد **قطاع غزة** خلال العام ٢٠١٢، استمرار منع وفض اجتماعات سلمية من قبل الأجهزة الأمنية، وكان أبرزها الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية بحق الاعتصام النسوي الأسبوعي المطالب بإنجاز المصالحة الفلسطينية في مدينة غزة، إضافة إلى التجمعات السلمية التي طالبت بحل أزمة الكهرباء في القطاع. وتعرض عدد من المشاركين في تلك التجمعات للاعتداء بالضرب أو الاحتجاز خلال تفريقها. كما فرضت الأجهزة الأمنية إجراءات احترازية من شأنها تقييد حق المواطنين بعقد الاجتماعات العامة، وكانت موجهة في معظمها لنشطاء حركة (فتح)، وبخاصة خلال الفترة التي سبقت ذكرى انطلاقة حركة (فتح) في مطلع يناير ٢٠١٢، وإحياء فعاليات ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات والتي تصادف ١١ نوفمبر. وتعدت الإجراءات التي نفذتها الأجهزة الأمنية في غزة لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون كالندوات، حفلات، أو مؤتمرات، كان من المقرر أن تعقد في أماكن مغلقة. وقد أكد القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، في المادة (٢٦) بند ٥ على: «عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون».

وفي الضفة الغربية استمرت الحكومة في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية في ارتكاب الانتهاكات لحق المواطنين في عقد التجمعات السلمية، وبخاصة تلك التجمعات التي خرجت ضد توجهاتها. وكانت أبرز تلك الانتهاكات ما ارتكبته الأجهزة الأمنية بحق المشاركين في المسيرة السلمية التي خرجت في رام الله رفضاً لزيارة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، شاؤول موفاز، لمقر المقاطعة، والتي رافقها أعمال ضرب واحتجاز بحق المشاركين والصحفيين. وفي المقابل وثق المركز العديد من التجمعات ومظاهر الاحتجاج في محافظات الضفة الغربية بدعم من قيادات من حركة (فتح)، رفضاً للغلاء المعيشي، و لم تتعرض لها الأجهزة الأمنية رغم خروج بعضها عن الطابع السلمي.

٨. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

واصلت الحكومتان في غزة ورام الله انتهاك الحق في تكوين الجمعيات خلال العام ٢٠١٢. وشهد هذا العام فرض المزيد من القيود على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بشكل عام عبر جملة ممارسات وإجراءات إدارية اتخذتها الحكومتان كل في نطاق ولايته ونفذه. ومع تلك القيود تضاءلت المساحة والحيز العام المتاح لمنظمات المجتمع المدني. وتخالف تلك الإجراءات والقيود التزامات السلطة الفلسطينية في احترام وحماية وضمان هذا الحق كما ورد في المعايير الدولية والمحلية ذات العلاقة.

ففي قطاع غزة، استمرت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، فيما واصلت وزارة الداخلية التدخل في شؤون المنظمات الأهلية لإحكام سيطرتها عليها بشتى الطرق. فقد واصلت دائرة تسجيل الجمعيات في وزارة الداخلية تعسفها في استخدام سلطتها الخاصة بتسجيل الجمعيات وحولتها إلى سلطة منح تراخيص وفق معايير غير محددة في مخالفة واضحة لنص القانون. كما واصلت وزارة الداخلية إغلاق الجمعيات دون مسوغ قانون، بما في ذلك سحب تراخيص جمعيات، فضلاً عن قيام وزارة الداخلية بمنع نشاطات وفعاليات لمنظمات أهلية خلافاً للقانون.

وخلال العام ٢٠١٢، استمرت الحكومة في غزة في العمل بقرارات وإجراءات إدارية من شأنها فرض مزيد من القيود المفروضة أصلاً على عمل الجمعيات. ومن بين هذه القرارات، قرار مجلس الوزراء في غزة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٣. وعزز هذا القرار دور وزارة الداخلية في الرقابة على الجمعيات، لتجعله مساوٍ لدور الوزارة المختصة (الوزارة التابع لها نشاط الجمعية)، مما يشكّل مخالفة واضحة لقانون الجمعيات. وقد أكد المركز بطلان هذا التعديل وعدم دستوريته، وطالب مجلس الوزراء في غزة بإعادة النظر في القرار، في بيان صدر عن المركز بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٢. وبعد تيقن المركز من عدم استجابة مجلس الوزراء للمطالبة، قام بتقديم طعن في صحة القرار بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٢، أمام المحكمة العليا في غزة بصفتها الدستورية. وقد رفضت المحكمة النظر في الطعن بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٢، بإدعاء أنها غير مختصة للنظر في الدعوى.

وفي الضفة الغربية، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، فيما فرض المزيد من القيود القانونية عبر قرارات بقانون أصدرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس. و لم يطرأ أي جديد خلال هذا العام على القيود والانتهاكات واسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة رداً على الأحداث في قطاع غزة، وسيطرة حركة (حماس) على القطاع في يونيو ٢٠٠٧. وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قرار حل ١٠٣ جمعيات أهلية في الضفة الغربية. وما يزال هذا القرار ساري المفعول حتى الآن، و لم تراجع الحكومة في رام الله خطواتها بالرغم من مطالبات مؤسسات المجتمع المدني لها بذلك. ومنذ ذلك الحين أيضاً ترفض وزارة الداخلية تسجيل أي جمعية جديدة مقربة أو محسوبة على حركة (حماس)، وذلك تحت مبررات أمنية.

ومن جهة أخرى، لا تزال السلطة الفلسطينية ترفض تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية بخصوص عدد من الجمعيات في الضفة.

٩. استمرار العمل بعقوبة الإعدام

أصدرت المحاكم في قطاع غزة خلال هذا العام (٦) أحكام بالإعدام، (٤) منها صدرت عن محاكم عسكرية، و(٢) صدرا عن محاكم مدنية. ووفق معلومات المركز فإن (٣) مدنيين جرت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية خلافاً للقانون. وخلال الفترة ذاتها لم يصدر أي حكم إعدام في الضفة الغربية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن القضاء الفلسطيني منذ نشأة السلطة في العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام ٢٠١٢ إلى (١٣١) حكماً بالإعدام.

وشهد العام ٢٠١٢، زيادة ملحوظة في تنفيذ أحكام الإعدام، فقد نفذت الحكومة في غزة (٦) أحكام إعدام، نُفذت إحداها بحق مواطن مدني صدر بحقه حكم بالإعدام عن محكمة عسكرية. وبذلك ترتفع أحكام الإعدام التي نُفذت في قطاع غزة منذ سيطرة حركة (حماس) على السلطة في يونيو ٢٠٠٧ إلى (١٤) حكما، فيما لم يُنفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها.

وفي هذا السياق، يثمن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالامتناع عن المصادقة على تنفيذ أي من أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ٢٠٠٥. ويرى المركز بأنه يمكن الاستناد إلى هذا الموقف بوقف العمل بعقوبة الإعدام على المستوى التنفيذي للسلطة الفلسطينية إلى إلغاء هذه العقوبة القاسية والمهينة على المستوى التشريعي في أقرب وقت.

١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

تواصل تدهور مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وكان للإجراءات المختلفة التي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أثر بالغ في تفاقم معاناة سكان القطاع. وتزامنت تلك الاجراءات مع تواصل الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع منذ أكثر من ست سنوات، كشكل من أشكال العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي كرس خنقاً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً، وقوّض كافة المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. وخلال العام ٢٠١٢ عاني الآلاف من موظفي القطاع الحكومي وأفراد أسرهم، والذين كانوا يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، بسبب استمرار قطع الحكومة في رام الله رواتبهم، وذلك منذ بدء الانقسام السياسي في منتصف العام ٢٠٠٧. في المقابل استمرت معاناة العشرات من موظفي القطاع الحكومي المدني والعسكري، والذين يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، وخاصة أولئك المحسوبين على حركة (فتح)،

وذلك بسبب استمرار متابعتهم وملاحقتهم من قبل الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية.

وخلال العام ٢٠١٢، ازداد تدهور معظم الخدمات المقدمة للسكان في قطاع غزة، وذلك جراء الانقسام السياسي. وقد تدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع، وبخاصة المرضى منهم، بسبب عدم انتظام توريد الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية. وقد خلف ذلك أزمة عميقة ومستدامة تمثلت في النقص الشديد من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، ولفترات مختلفة من العام. وعلى الرغم من الأزمة المالية التي عصفت بموازنة السلطة الفلسطينية، غير أن عدد الأصناف الدوائية، وأصناف المستلزمات الطبية المختلفة، التي لا تتوافر في المرافق الصحية في قطاع غزة، كبدت المرضى، بمن فيهم المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة، معاناة كبيرة نفسية ومادية، حيث بات العشرات منهم غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على مثل هذه العلاجات والأدوية. وتأثر العشرات من مرضى القطاع بسبب حرمان وزارة الداخلية في رام الله العديد من المرضى، والذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الفلسطينيين في غزة. وفي المقابل أدى إغلاق وزارة الصحة بغزة لمكاتب دائرة العلاج في الخارج في غزة، وتوقفها لأيام، إلى تعطيل العشرات من تحويلات العلاج بالخارج لمرضى القطاع. كما استمر منع وزارة الداخلية بغزة للعديد من مواطني القطاع، وبخاصة أعضاء حركة (فتح)، من السفر إلى الخارج، عبر معبر رفح، أو معبر بيت حانون (إيريز).

وباتت أزمة نقص الطاقة الكهربائية في قطاع غزة أحد أهم التحديات التي تواجه سكان القطاع، وأصبحت هماً إضافياً يضاف إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، نظراً لارتباطها الكبير بإمكانية الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية. وقد عانت المرافق الحيوية الصحية، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والمستشفيات والعديد من المرافق الحيوية الأخرى. وبات الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة، ما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا جراء استخدام المولدات الكهربائية، أو الشموع، لتعويض النقص الدائم في إمدادات الكهرباء.

وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن قلقه العميق للآثار الناجمة عن تلك الأزمة، ومن الانعكاسات الخطيرة المترتبة على ذلك، والتي تؤثر بشكل مباشر على كافة الخدمات الحيوية، وبخاصة إمدادات مياه الشرب، تعطل المرافق الصحية، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية، وعمل محطات الصرف الصحي.

التوصيات

في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية وعدوانه على الأرض الفلسطينية وانتهاكاته الخطيرة ضد المدنيين الفلسطينيين، وفي ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، والتي تراجعت معها حالة حقوق الإنسان والحريات في السلطة الفلسطينية، فإن المركز يوجه التوصيات التالية للمجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطيني.

التوصيات للمجتمع الدولي

يشدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على موقف المجتمع الدولي بأن قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، لا يزالان تحت الاحتلال الإسرائيلي، رغم إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي على حدود قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. ويؤكد استمرار سياسات العقاب الجماعي والإغلاق المفروضة على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تصاعدت بشكل كبير منذ حصول حركة حماس على أغلبية برلمانية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦. ويؤكد المركز أيضاً على الإقرار الدولي بوجود التزام على إسرائيل باحترام اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة العرف الدولي الخاص بقوانين الحرب واتفاقيات جنيف والمادة ٣ المشتركة منها. ويشدد على أن إسرائيل ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون الحرب بالتبادل أحياناً وبالتوازي أحياناً أخرى، وفق ما يحقق حماية أفضل للمدنيين وإنصاف الضحايا.

وفي ضوء استمرار الممارسات القمعية والتعسفية ومصادرة الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية، والعدوان واستهداف المدنيين في قطاع غزة، وبخاصة العدوان الإسرائيلي الأخير عليها، والذي أستمر لأسبوع كامل، من القصف البحري والجوي والبري على المناطق السكنية في قطاع غزة، فإن المركز الفلسطيني يتوجه للمجتمع الدولي ومكوناته، وبخاصة الأمم المتحدة، والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، والاتحاد الأوروبي، – في إطار التزامها الطبيعي باحترام وإنفاذ القانون الدولي– بالتعاون والتكامل للعمل بالتوصيات التالية:

١. يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالعمل بكل الوسائل لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقه في تقرير المصير، من خلال تجسيد الدولة الفلسطينية، والتي أقرت بوجودها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، وأن تستخدم في ذلك وسائل القانون الدولي المختلفة، بما فيها الوسائل العقابية، لإنهاء الاحتلال للدولة الفلسطينية.
٢. يطالب الأمم المتحدة بالعمل على توفير حماية دولية للفلسطينيين في الأرض المحتلة، والعمل على توفير ضمانات لمنع تكرار العدوان على الأرض الفلسطينية، وبخاصة قطاع غزة.
٣. يطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، العمل على ضمان إلزام إسرائيل، كدولة عضو في هذه الاتفاقيات، بتطبيق اتفاقيات جنيف في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٤. يدعو الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان، وبخاصة العهدين الدوليين، الضغط على إسرائيل للالتزام ببنود الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق

الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

٥. يدعو الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الإيفاء بالتزامها بالعمل على ضمان تطبيقها، وذلك بمد ولايتها القضائية الداخلية لمحاسبة مجرمي الحرب، بغض النظر عن جنسية مرتكب الجريمة ومكان ارتكابها، لتمهيد الطريق لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وإنهاء حالة الحصانة التي يتمتعون بها منذ عقود.

٦. يناشد الدول، التي مدت ولايتها القضائية الداخلية لمحاسبة مجرمي الحرب من أي مكان، عدم الانصياع للضغوط الإسرائيلية الرامية إلى الحد من هذه الولاية بغية إبقاء حالة الحصانة التي يتمتع بها مجرمو الحرب الإسرائيليون.

٧. يطالب المجتمع الدولي ككل بالعمل على وقف مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، من خلال فرض عقوبات على المستوطنات الإسرائيلية، وتجريم التعامل والاتجار معها.

٨. يطالب الجمعية العامة بإحالة تقرير غولدستون لمجلس الأمن، تمهيداً لإحالته من قبل المجلس للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بموجب المادة (١٣) فقرة (ب) من نظام روما الأساسي.

٩. يناشد الأمم المتحدة التأكيد على أن محاسبة مجرمي الحرب في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي شرط لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. وأن السلام لا يمكن أن يبنى على حساب حقوق الإنسان والضحايا.

١٠. يطالب الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالخروج بإعلان صريح يؤكد أن سياسة الإغلاق الإسرائيلي في غزة وجدار الضم (الفاصل) في الضفة الغربية غير قانونيين، ومن ثم إحالة الأمر لمجلس الأمن لفرض العقوبات اللازمة لإجبار إسرائيل على إزالتهما.

١١. يطالب المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة – في ظل إخفاقة في وقف العدوان على الشعب الفلسطيني– أن يفي كحد أدنى بالتزامه في القيام بإعمار قطاع غزة، بعد سلسلة الأعمال العدائية التي قامت بها إسرائيل ضد القطاع، والتي استهدفت خلالها، وبشكل مباشر، البنى التحتية هناك.

٢١. يطالب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بتحديد موقف واضح ضد جدار الضم (الفاصل)، وذلك في ظل القبول الدولي لفلسطين كدولة على حدود يونيو ١٩٦٧، حيث أن الجدار يقتطع أجزاء كبيرة من أرض الدولة الفلسطينية.

١٣. يناشد الاتحاد الأوروبي بتفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية، والتي تشرط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان لتطبيق الاتفاق، حيث يجب على الاتحاد الأوروبي عدم تجاهل الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

١٤. يناشد المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالعمل على تشجيع دولة فلسطين للانضمام للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٥. يناشد المجتمع الدولي والدول العربية خاصة بدعم جهود المصالحة الفلسطينية، من خلال ممارسة ضغط سياسي على طرفي الانقسام لإتمام المصالحة، وقبول المجتمع الدولي بنتائجها، لضمان عدم تكرار الإجراءات العقابية التي أتخذها المجتمع الدولي ضد حكومة الوحدة الوطنية السابقة.

١٦. يناشد الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنعها من التعرض للصيادين، والسماح لهم بالصيد بحرية دون قيود على المسافات أو الوسائل، باعتبار الصيد موردا أساسيا لا غنى عنه للاقتصاد في قطاع غزة.

التوصيات لصناع القرار الفلسطيني

شهد العام ٢٠١٢ استمرار تراجع الحقوق والحريات في مناطق السلطة الفلسطينية في ظل الانقسام، والذي دخل عامة السادس على التوالي. وقد استمر أيضاً الغياب الكامل للمجلس التشريعي، ودوره التشريعي والرقابي. كما استمر طرفا الانقسام في زج القضاء الفلسطيني في أتون الصراع الفلسطيني الداخلي، مما جعل القضاء الفلسطيني محلاً للتشكيك في استقلاليته وقانونية تشكيلة، وبالتالي، قدرته على الالتزام بمبادئ العدالة وسيادة القانون. في ضوء ذلك، فإن المركز الفلسطيني يطالب صناع القرار الفلسطيني بالتعاون والتكامل للعمل بالتوصيات التالية:

١. يطالب الرئيس الفلسطيني، وفي ظل الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، بالعمل على انضمام فلسطين لجميع اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويشدد على المباشرة باجراءات التوقيع والمصادقة بشكل فوري على

الاتفاقيات التالية:

- نظام روما الأساسي المنشيء للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨.
- اتفاقيات جنيف لقانون الحرب لسنة ١٩٤٩ وملاحقها للعام ١٩٧٧.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والبروتوكولين الملحقين بها، البروتوكول الأول المتعلق بتفعيل الشكاوى الفردية لسنة ١٩٦٦، والثاني المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام لسنة ١٩٨٩ .
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦.
- اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة ١٩٨٤.
- اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.
- اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لسنة ٢٠٠٦.

٢. يطالب حركتي (فتح) و(حماس) والحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتطبيق اتفاقية المصالحة الموقعة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١ فوراً ودون أي أعذار أو تأخير.

٣. يطالب أطراف المصالحة توفير جميع المعلومات المتعلقة بسير جهود المصالحة للجمهور، وفقاً لما تمليه مبادئ الشفافية والمحاسبة.

٤. يطالب أطراف المصالحة الفلسطينية التجهيز الفوري للانتخابات التشريعية والرئاسية، بما يضمن إجراءها في أجواء تضمن حرية ونزاهة العملية الانتخابية، في ظل احترام كامل للحقوق والحريات، وبخاصة حرية التعبير والتجمع السلمي والعمل السياسي، علماً بأن الصفة التمثيلية للمجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني قد سقطت يوم استحقاق الانتخابات في يناير ٢٠١٠، وأن وجودهما الحالي من باب تسيير الأعمال لحين عقد الانتخابات.

٥. يطالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام بالشروط التي وضعتها المادة ٤٣ لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأهمها شرط الضرورة القصوى التي لا تحتمل التأخير.

٦. يطالب الرئيس الفلسطيني بالإلغاء الفوري للقرار بقانون الصادر في نوفمبر ٢٠١٢ المتعلق بتعديل قانون تشكيل المحكمة الدستورية لسنة ٢٠٠٦.

٧. يطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف فوراً عن عقد جلسات باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون في ظل الانقسام.

٨. يطالب مجلس الوزراء في غزة بالتراجع عن قراره لسنة ٢٠١١ غير الدستوري المعدل للائحة التنفيذية لسنة ٢٠٠٣ لقانون الجمعيات.

٩. يطالب أطراف المصالحة بعرض جميع القوانين التي صدرت في ظل الانقسام على المحكمة الدستورية فور تشكيلها، بصفتها الجهة الوحيدة التي تقرر في دستورية القوانين.

١٠. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل الجهود من أجل القضاء على مظاهر الفلتان الأمني وسوء استخدام السلاح، وأن يتوقفا فوراً عن توفير غطاء من الحصانة للمتسببين بهذه الحالة، لدوافع سياسية.

١١. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتحمل مسؤوليتيهما في وقف جميع الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات بالطرق القانونية.

١٢. يطالب وزارتي الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التوقف فوراً عن الاعتقال السياسي، ويؤكد المركز أن جميع الضحايا لهم الحق في ملاحقة مسئولي الوزارة جنائياً والمطالبة بالتعويض، إذا ثبت أن اعتقالهم جاء خلافاً للقانون، وأن حقهم في ملاحقة المنتهكين لحقوقهم لا تسقط بالتقادم.

١٣. يطالب النيابة العامة التدخل الفوري لوقف ظاهرة استدعاء المواطنين أمام الأجهزة الأمنية دون إذن من النيابة، ويؤكد المركز أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار.

١٤. يطالب إدارة السجون ومراكز التوقيف إطلاق جميع المحتجزين والموقفين بشكل غير قانوني، فوراً ودون أي تأخير. ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون لهم السلطة الكاملة في ذلك، بل عليهم واجب قانوني، وإلا

تعرضوا للمسؤولية القانونية ولملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.

١٥. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالوقف الفوري للتعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، وتقديم كل المشتبه فيهم بارتكابها للمحاسبة والمحاكمة، ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور المدة وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

١٦. يطالب وزارتي الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التوقف فوراً عن التدخل في شؤون ونشاطات الجمعيات، وأن تلتزم كل منهما بحدود صلاحياتها التي حددها قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠.

١٧. يطالب مجلس القضاء الأعلى بالمبادرة لإعادة توحيد مرفق القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كخطوة أولى لتصحيح شامل في مرفق القضاء يضمن استقلالية ونزاهة السلطة القضائية.

١٨. يطالب الرئيس الفلسطيني باللجوء، دون تأخير، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإحالة تقرير غولدستون إلى مجلس الأمن.

١٩. يطالب الحكومة في غزة والرئيس الفلسطيني بوقف العمل بعقوبة الإعدام، والامتناع عن تنفيذ الأحكام التي صدرت، إلى حين إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية. ويشدد المركز في هذا السياق على أن أحكام الإعدام التي تنفذ في غزة هي عبارة عن قتل خارج إطار القانون لأنها تتم دون مصادقة الرئيس الفلسطيني، وفقاً لما يشترطه القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية.

٢٠. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة باتخاذ إجراءات صارمة في حق كل من يثبت تورطه في اعتداءات على الحريات العامة.

٢١. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل مبدأ الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينة، وذلك بتسهيل الوصول للمعلومات، من خلال توفير جميع المعلومات المتعلقة بالشأن العام للجمهور، وبخاصة عن طريق المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

٢٢. يطالب الحكومة في قطاع غزة بالعمل الجدي على حل أزمة الكهرباء، وتوفير جميع المعلومات المتعلقة بأزمة الكهرباء للجمهور، كما يطالبها بالعمل مع شركة توزيع الكهرباء لضمان المساواة في التوزيع والجباية.

٢٣. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل قانون المعاق الفلسطيني رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، وبخاصة فيما يتعلق بحقهم في مرافق مناسبة لهم، وحقهم في العمل.

٢٤. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة باحترام الحق في التنقل، ويؤكد المركز في هذا السياق أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي، وفق ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

الجزء الأول:
انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. بلغت تلك الجرائم ذروتها خلال الفترة بين ١٤–٢١ نوفمبر، حيث نفذت قوات الاحتلال عملية عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة أسمتها «عامود السحاب». وقد شاركت في العدوان الذي استمر لمدة ٨ أيام متواصلة طائرات حربية مقاتلة، وقطع حربية بحرية، ومدفعية كانت رابضة على الشريط الحدودي مع القطاع أطلقت خلالها آلاف الصواريخ والقذائف المدفعية والبحرية. وطالت الهجمات أماكن سكنية بقنابل يصل وزنها أكثر من «١٠٠٠ كجم»، وسويت بالأرض مبانٍ سكنية متعددة الطبقات، وأبيدت عائلات بأكملها. واستهدف القصف المكثف أيضاً منشآت مدنية على امتداد مدن القطاع، بينها مؤسسات حكومية مدنية، جميعها تقع في أماكن مكتظة بالسكان، ما زاد من حجم الأضرار في الممتلكات والأرواح بين صفوف المدنيين الآمنين، وبخاصة النساء والأطفال. واستهدفت مئات من هجمات الطائرات المقاتلة أراضٍ خلاء، تقع داخل مناطق سكنية، بهدف إثارة الذعر والرعب في نفوس المدنيين الآمنين. وشهدت الأيام الثلاثة الأخيرة من العدوان زيادة ملحوظة في استهداف الأماكن المدنية، وهو ما يفسر سقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين.

لقد عاش أكثر من (١,٧ مليون) فلسطيني خلال الأيام الثمانية من العدوان على غزة مشاهد من الرعب والدمار، على غرار ما حدث لهم في العدوان الإسرائيلي عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩، و لم يكن هناك مكان آمن في قطاع غزة، وبات خطر الموت يتهدد الجميع بلا استثناء على امتداد القطاع، من رفح جنوباً حتى بيت حانون شمالاً. وما زاد الأمر سوءاً إجبار قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات العائلات الفلسطينية على ترك منازلها وهجرها قسرياً بعد أن ألقت آلاف المنشورات، التي تأمر سكان مناطق واسعة من شمال قطاع غزة ومدينة غزة، ومن بينها مناطق مكتظة بالسكان، بمغادرة منازلهم والتوجه إلى وسط المدينة. وقد أحدث هذا الأمر فزعاً شديداً وبث حالة من الرعب والخوف في صفوف المدنيين، حيث لجأ آلاف الأفراد إلى مدارس وكالة الغوث للاحتماء بها.

وقد أسفر العدوان الذي استمر لمدة ثمانية أيام على غزة عن مقتل (١٧١) فلسطينياً، بينهم (١٠٢) من المدنيين، أي ما نسبته (٦٠٪) من إجمالي عدد الضحايا، منهم (٣٥) طفلاً، أي ما نسبته (٣٤٪)، و(١٤) امرأة، ما نسبته (١٤٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. كما بلغ إجمالي عدد المصابين خلال العدوان على غزة، (٦٤٨)[٣] شخصاً، غالبيتهم من المدنيين (٦٢٥)، بينهم (٢١٤) طفلا، و(٩٣) امرأة. ومن بين المصابين المدنيين، ١٦ شخصاً أصيبوا بإعاقات مختلفة. سبق ذلك، جولة من التصعيد الإسرائيلي بحق المواطنين في قطاع غزة خلال فترة ما قبل شهر من العدوان، أسفرت عن مقتل (٢٠) فلسطينياً، بينهم (١٠) مدنيين، منهم (٣) أطفال.

وعلى امتداد العام، كان قطاع غزة على وجه التحديد مسرحاً لشتى جرائم الاحتلال التي

[٣] يقتصر هذا الرقم على المصابين بشظايا الصواريخ والقذائف بشكل مباشر، (مدنيين وغير مدنيين)، فيما جرى استبعاد أعداد المصابين بحالات هلع ورضوض طفيفة ويبلغ عددهم (٦٢٥) شخصاً. وكانت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة قد ذكرت أن عدد المصابين الإجمالي خلال العدوان الأخير على غزة، بلغ ١٢٧٣ شخصاً.

اقترفت منذ مطلع العام، كان ضحيتها، على الدوام، هم المدنيون من نساء وشيوخ وأطفال وآمنين. فمن ناحية، واصلت الطائرات الحربية الإسرائيلية طلعاتها الجوية واستهدف التجمعات السكنية المدنية، وشنت عمليات اجتياح وتوغل واسعة النطاق في المناطق الحدودية للقطاع. ومن ناحية ثانية، كثفت تلك القوات من جرائم القتل خارج إطار القانون، عبر الطائرات، بهدف اغتيال المزيد من الأشخاص المستهدفين، ممن تتهمهم بالضلوع في أعمال «عدائية ضد إسرائيل»، بمن فيهم مطلقو الصواريخ «محلية الصنع» تجاه البلدات الإسرائيلية المحاذية للشريط الحدودي، شرقي غزة، أو ما يعرف إسرائيليا بـ «غلاف غزة». وكانت أبرز المحطات، ما شهده شهر مارس، في أعقاب جريمة اغتيال القائد العام للجان المقاومة الشعبية في مدينة غزة، وما تبعه من جولة تصعيد أسفرت عن مقتل (٢٤) شخصاً. وفي المجمل فقد أسفرت جرائم الاحتلال منذ مطلع العام وحتى منتصف نوفمبر عن مقتل (٨٠) فلسطينياً.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال والمستوطنون جرائمهم بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث أسفرت عن مقتل (١٢) شخصاً، غالبيتهم من المدنيين. وقد قتل هؤلاء المدنيون في سياقات مختلفة، من بينهم (٢) قتلا خلال مشاركتهما في مسيرات سلمية ضد الجدار والاستيطان في الضفة الغربية، فيما قتل (٢) آخران على أيدي مستوطن في الخليل.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد بلغ إجمالي الضحايا خلال العام ٢٠١٢، (٢٦٥) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (١٤١) مدنياً، بما نسبته (٥٣٪) من إجمالي الضحايا. وقد سقط غالبية هؤلاء المدنيين في قطاع غزة، بواقع (١٢٩) شخصاً، بمعدل (٩١٪)، فيما سقط في الضفة الغربية (١٢) شخصاً، جميعهم مدنيون، بمعدل (٩٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. ومن بين إجمالي القتلى المدنيين، سقط (٤٤) طفلاً، أي ما نسبته (٣١٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، بينهم (٤٢) في قطاع غزة، بنسبة (٩٣٪) من إجمالي الضحايا الأطفال، و(٣) في الضفة الغربية، بنسبة (٧٪). كما قتل خلال العام (١٤) امرأة، في الأرض المحتلة، بنسبة (١٠٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، جميعهن قتلن في قطاع غزة. كما أصيب خلال العام ٢٠١٢ نحو (١٢٠٧) شخصاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، غالبيتهم من المدنيين، بينهم (١٠٠٦) أصيبوا في قطاع غزة، بنسبة (٨٣٪)، و(٢٠١) أصيبوا في الضفة الغربية، بنسبة نحو (٧٪).

وبذلك، يرتفع عدد الأشخاص الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بداية الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، حتى نهاية العام ٢٠١٢، إلى (٦٩٨٦) شخصا، بينهم (٥٣١٤) مدنياً، بنسبة (٧٦٪) منهم (٣٥٤٤) مدنياً في غزة، و(١٧٧٠) مدنياً في الضفة. ومن بين إجمالي المدنيين (١٣٠٤) أطفال، بنسبة (٢٥٪)، بينهم (٩٥٨) طفلا في غزة، و(٣٤٦) طفلاً في الضفة، و(٣٠٠) امرأة، بنسبة (٦٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، بينهن (٢٣١) امرأة في غزة، و(٦٩) امرأة في الضفة. كما بلغ عدد المصابين خلال الانتفاضة عشرات الآلاف، غالبيتهم من المدنيين، بينهم المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

سياقات قتل المدنيين الفلسطينيين

أسفرت جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدار العام عن مقتل (٢٦٥) شخصاً، بينهم (١٤١) مدنيا. سقط العدد الأكبر من هؤلاء الضحايا، وغالبيتهم من المدنيين، خلال العدوان على غزة خلال الفترة بين ١٤ –٢١ نوفمبر. وقد تنوعت سياقات قتل هؤلاء الضحايا على مدار العام، غير أن الشكل الأبرز لسقوط ضحايا مدنيين كان من خلال قصف قوات الاحتلال للمنازل والمنشآت المدنية والأراضي الخالية التي تقع جميعها داخل أحياء سكنية مكتظة بالسكان، الأمر الذي أوقع العديد من القتلى في صفوف المدنيين. كما قتلت قوات الاحتلال مدنيين بالقرب، أو داخل المناطق العازلة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها، سواء على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، أو داخل البحر. كما قتلت قوات الاحتلال مدنيين خلال قصف الأنفاق على حدود قطاع غزة مع مصر. وفي الضفة الغربية، تنوعت جرائم القتل على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين، وكان أبرزها سقوط مدنيين خلال إطلاق النار على المسيرات الاحتجاجية التي تنظم ضد جدار الضم (الفاصل) في عمق الضفة الغربية، و/أو تلك التي جرت احتجاجاً على العدوان الأخير على قطاع غزة؛ إطلاق النار خلال التوغلات والاجتياحات التي تنفذها قوات الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية؛ سقوط الضحايا خلال تنفيذ جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين؛ وسقوط ضحايا مدنيين على أيدي المستوطنين.

قصف المنازل والمنشآت المدنية والأراضي الخالية وسط الأحياء السكنية

شهد العام ٢٠١٢ تصعيداً بارزاً في استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمنازل والمنشآت المدنية في قطاع غزة على مدار العام. وقد تكثفت تلك الهجمات بشكل خاص خلال العدوان الأخير على القطاع، حيث استهدفت تلك القوات ٥٥ منزلاً بشكل مباشر، مما أدى إلى تدميرها كلياً، وتضرر عشرات المنازل الأخرى، وعشرات المقار والمؤسسات الحكومية ومقار أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية، فضلاً عن قصف مكاتب صحافية، ومؤسسات تعليمية، واستهداف منشآت مدنية وجمعيات خيرية، ومساجد، ومؤسسات اقتصادية، بالإضافة إلى مئات الهجمات التي استهدفت أراضٍ خالية تقع وسط الأحياء السكنية. وأسفرت أعمال القصف هذه، وبخاصة للمنازل التي تقع داخل مناطق سكنية مكتظة، إلى إحداث عمليات تدمير واسعة النطاق، ومقتل العديد من المدنيين الآمنين في تلك المنازل والمنازل السكنية المجاورة، من بينها عائلات أبيدت بأكملها. وقد أسفرت تلك الجرائم على مدار العام عن مقتل (١١٨) مدنياً، بينهم (٤١) طفلا، و١٤ امرأة. كما أصيب في تلك الجرائم (١١٣٥) شخصاً، بينهم (٣٢٧) طفلاً، و(٩٨) امرأة.

أبرز جرائم القصف كانت على النحو التالي:

١) جريمة مقتل طفلة في قصف لمنزلها

بتاريخ ١٤ نوفمبر، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية ثلاثة صواريخ تجاه منزل سكني يملكه المواطن يوسف جلال صالح عرفات، ٣٠ عاماً، والكائن في بيارة أبو دف، جنوب شرقي مدينة غزة، ما أدى إلى تدمير المنزل بشكل كلي، وتدمير منزل شقيقه صالح، ٢٤ عاماً. وأسفر القصف عن مقتل الطفلة رنان يوسف جلال عرفات، ٥ أعوام. كما أصيبت والدتها إيمان جلال عرفات، ٣٥ عاماً، وشقيقتها ماريا، ٨ أعوام، وشقيقها جلال، ٧ أعوام.

٢) جريمة مقتل عائلة الدلو في مدينة غزة

بتاريخ ١٨ نوفمبر أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه منزل المواطن جمال محمود ياسين الدلو، ٥٢ عاماً، والمكون من أربع طبقات تقطنه ثلاث عائلات قوامها ١١ فرداً، يقع في شارع النصر، مقابل بنك فلسطين، شمالي مدينة غزة. أسفر القصف عن تدمير المنزل وانهياره بالكامل فوق رؤوس ساكنيه، ما أدى إلى مقتل ١٠ من أفراد العائلة، هم خمسة أطفال وأربع نساء، إحداهن مسنة، ورجل واحد أُنتشلت جثثهم من تحت الأنقاض، ومن بين الجثث المنتشلة

أم وأربعة من أطفالها، وهم: سماح عبد الحميد الدلو، ٢٧ عاماً؛ جمال محمد جمال الدلو،٦ أعوام؛ وشقيقه يوسف، ٤ أعوام؛ وشقيقته سارة، ٧ أعوام؛ وشقيقه إبراهيم، عام واحد؛ تهاني حسن الدلو،٥٢ عاماً؛ سهيلة محمود الدلو، ٧٣ عاماً؛ رنين جمال الدلو،٢٢ عاماً؛ محمد الدلو، ٢٩ عاماً؛ وشقيقته الطفلة يارا، ١٧ عاماً. وجراء القصف العنيف دُمرت عدة منازل تقع في محيط المنزل المستهدف، أحدها تعود ملكيته لعائلة المزنر، حيث قُتل اثنان من سكانه، أحدهما مسنة. والقتيلان هما: أمينة مطر المزنر، ٧٥ عاماً؛ وعبد الله محمد المزنر، ١٩ عاماً. وأدت هذه الجريمة أيضاً إلى إصابة تسعة مدنيين آخرين بجراح، من بينهم طفلان وثلاث نساء.

٣) جريمة مقتل أربعة مدنيين في قصف منزل عائلة عزام

بتاريخ ١٩ نوفمبر، أطلق الطيران الحربي الإسرائيلي صاروخاً باتجاه منزل المواطن محمد خليل محمد عزام، ٥٥ عاماً، الواقع في حي الزيتون، شرقي مدينة غزة، وهو مكون من أربع طبقات، بعد أن كانت قد أطلقت ثلاثة صواريخ تحذيرية من طائرة استطلاع. أسفر ذلك عن تدمير المنزل بالكامل، وكان قد أخلاه السكان، فيما دمرت أربعة منازل مجاورة له، لم يستطع سكانها إخلاءها، مما أدى إلى مقتل أربعة من سكانها، ثلاثة منهم من عائلة واحدة، هم سيدتان وطفل. والقتلى هم: سحر فادي أبو زور، ٢٠ عاماً؛ نسمة حلمي أبو زور، ٢١ عاماً؛ محمد إياد أبو زور، ٥ أعوام؛ وعاهد حمدي القطاطي، ٣٤ عاماً.

٤) جريمة مقتل مواطن وطفليه في قصف لمنزله في مخيم جباليا

بتاريخ ١٩ نوفمبر، قصفت طائرة حربية إسرائيلية منزل المواطن فؤاد خليل إبراهيم حجازي، شمالي مدارس أبو حسين في مخيم جباليا، ما أدى لتدمير المنزل بالكامل، ومقتل المواطن المذكور، بالإضافة لاثنين من أطفاله، هما: محمد، ٤ أعوام؛ وصهيب، عامان، بالإضافة لإصابة ٧ من سكان المنزل، من بينهم ٤ أطفال وسيدتان، ووصفت جراح اثنين منهم بالخطيرة. كما أصيب ١٣ مواطنا من سكان نفس المنطقة.

٥) جريمة مقتل شقيقين في قصف لمنزلهما في رفح

بتاريخ ١٩ نوفمبر، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً واحداً باتجاه منزل المواطن توفيق ممدوح النصاصرة، ٥٠ عاماً،

بقايا منزل عائلة الدلو بمدينة غزة الذي قصفته قوات الاحتلال.

والمكون من طابق أرضي مسقوف بالصفيح، وتقطنه عائلة قوامها ١١ فرداً، يقع في بلدة النصر، شمالي مدينة رفح. أسفر القصف عن تدمير المنزل وإحداث حفرة عميقة مكانه، وقذف ساكنيه، ومقتل اثنين منهم، أحدهما طفل، وهما: **أحمد توفيق النصاصره، ١٧ عاما، وشقيقه محمد، ١٩ عاماً**. كما أصيب جراء القصف باقي أفراد العائلة وعددهم تسعة، من بينهم ثلاث نساء وخمسة أطفال، بجراح ما بين متوسطة إلى خطيرة.

جرائم القتل في المناطق العازلة المحظور الوصول إليها في قطاع غزة

المناطق العازلة هي المناطق التي أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي، من جانب واحد، حظر وصول الفلسطينيين إليها، ويدفع الفلسطينيون حياتهم ثمنا لمجرد الاقتراب منها جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال. والمناطق العازلة في قطاع غزة، قسمان، القسم الأول وهي المنطقة الحدودية الشمالية والشرقية للقطاع، داخل المناطق الفلسطينية والمحاذية للحدود مع إسرائيل. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل ك "مناطق عازلة"؛ منذ العام ٢٠٠٨، ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على الوصول إلى تلك المناطق من خلال إطلاق النار على كل من يقترب منها تصل في حدودها الفعلية إلى أكثر من ٢كم. والقسم الثاني، وهو في عرض البحر، حيث لا تسمح قوات البحرية الإسرائيلية للصيادين من الإبحار إلى مسافة أكثر من ٣ أميال بحرية[٤]، ومن يقترب من ذلك العمق يتعرض لإطلاق النار أو الاعتقال.

وخلال العام ٢٠١٢ استمرت جرائم قتل المدنيين في المناطق العازلة المحظور الوصول إليها، على الحدود الشرقية والشمالية للقطاع. وقد أسفرت هذه الجرائم على امتداد العام عن مقتل (١٧) شخصاً، بينهم (٦) مدنيين، منهم طفلان. كما أصيب خلال العام نحو (٩٩) مدنياً. وتنوعت أشكال القتل في هذه المناطق، حيث سقط بعضهم خلال عمليات قصف لمنازل المدنيين الفلسطينيين في أوقات تتسم بالهدوء، أو من خلال أعمال القنص التي ينفذها جنود الاحتلال المتمركزون داخل الأبراج العسكرية المنتشرة على الحدود، باتجاه منازل الفلسطينيين أو أي شخص يتحرك في تلك المناطق، حتى أولئك الذين يبتعدون عن المسافة المقررة (٣٠٠م) يُسْتَهْدَفُونَ من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما «عمال الحصمة» الذين يقومون بجمع الحجارة والحصى لإعادة استخدامها في البناء من المناطق الحدودية، وبخاصة تلك القريبة من معبر ايرز. وفي بعض الأحيان أُطْلِقَت النار على مدنيين أثناء تواجدهم في مناطق تبعد أكثر من ١٠٠٠ متر عن الشريط الحدودي.

وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

– بتاريخ ١٩ يونيو، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على طول الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي قرية المصدر، شرقي مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، عدة قذائف مدفعية باتجاه ثلاثة من الفتية حاولوا التسلل إلى داخل إسرائيل عبر الشريط المذكور بهدف الحصول على عمل. وأسفر ذلك عن مقتل اثنين منهم بعد أن تشوهت أجسادهما، وإصابة الثالث بجراح. والقتيلان هما: محمد بسام شكري أبو معيلق، ١٧ عاماً من سكان قرية المصدر، ووجد مبتور الرأس ومصاباً بشظايا في جميع أنحاء الجسم؛ ويوسف صابر مسلم التلباني، ١٩ عاماً من سكان المغازي، ووجد مبتور القدم اليمنى، ومصاباً بشظايا في الجسم.

– بتاريخ ٤ نوفمبر، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي مع قطاع غزة شرقي منطقة وادي غزة،

٤ بموجب اتفاق التهدئة بين المقاومة وقوات الاحتلال، عقب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة (١٤–٢١ نوفمبر ٢٠١٢)، سمح للصيادين الابحار حتى مسافة ٦ ميل بحري.

النار على مدني فلسطيني وأردته قتيلاً. وبعد سماع أهالي المنطقة صوت إطلاق النار بلّغوا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومن ثم سمحت قوات الاحتلال لسيارة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بعد ساعتين الدخول للمنطقة ونقل الجثمان. ووفق ما أفاد به ضابط الإسعاف لباحث المركز، فإنه تم العثور على جثة شاب يرتدي زياً مدنياً على بعد نحو ١٠ أمتار من الشريط الحدودي المذكور. تم نقل الجثة إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، وتبين أنها تعود للمواطن احمد توفيق عوض النباهين، ٢٣ عاماً، من سكان قرية وادي غزة. ووفقاً للأطباء فإن الجثة مصابة بعدة أعيرة نارية في الصدر والظهر والقدم اليسرى واليد اليسرى. وأفاد ذوو النباهين للمركز، بأنه كان يعاني من نوبات من الصرع جراء زيادة في شحنات الكهرباء في جسمه، وإنه مراراً كان يتوجه إلى السياج الحدودي، وقد سبق أن اعتقلته قوات الاحتلال قبل نحو شهرين لعدة أيام، ومن ثم أفرج عنه بعد أن تأكدوا بأنه مريض. وتؤكد تحقيقات المركز أن قوات الاحتلال استخدمت القوة المفرطة بحق القتيل، ولم تحاول اعتقاله، لا سيما وأنه كان يرتدي زياً مدنياً، ولم يكن مسلحاً.

من ناحية أخرى، واصلت قوات البحرية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٢ اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين ومراكبهم، بما في ذلك أعمال القتل والإصابة ومصادرة المراكب، أو إجبارهم على العودة إلى الشاطئ تحت تهديد السلاح. ووثق المركز خلال العام، عشرات الاعتداءات على الصيادين ومراكبهم، كان أبرزها مقتل أحد الصيادين جراء إطلاق النار عليه وهو على شاطئ البحر. كما أصيب خلال العام عشرات الصيادين.

-بتاريخ ٢٨ سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الصياد **فهمي صالح فهمي أبو رياش**، وأصابت شقيقه بجراح أثناء قيامهما بالصيد على بعد عدة أمتار من شاطئ مياه شمال غزة برفقة مجموعة أخرى من الصيادين كانوا يهمون بسحب شباك الصيد التي كانوا قد نصبوها.

ووفقا لتوثيق المركز، فقد اقتحمت قوة راجلة من جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي السياج الحدودي، الذي يفصل القطاع عن إسرائيل، شمال غرب بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وقامت بإطلاق النار على مجموعة من الصيادين الفلسطينيين الذين كانوا يصطادون على بعد أمتار من الشاطئ، وشرعت بإطلاق النار باتجاههم. وقد تمكن الصيادون المتواجدون في المنطقة من الفرار باستثناء صيادين اثنين كانا على مسافة تقدر بنحو ١٥ متراً من الشريط الحدودي الذي يفصل القطاع عن إسرائيل، وعلى عمق ٥ أمتار في داخل مياه الشاطئ. وأفاد صيادون كانوا في المنطقة أن الجنود بادروا بإطلاق النار مباشرة تجاه الصيادين الشقيقين، ما أدى إلى إصابتهما بعدة أعيرة. والصيادان هما: فهمي صالح فهمي أبو رياش، ٢٢ عاماً، وأصيب بعدة إصابات في الفخذ والبطن، وشقيقه الصياد يوسف، ١٩ عاماً، وأصيب بشظية عيار ناري في اليد اليسرى. وقد تمكن الصيادون لاحقاً من إجلاء الصيادين الشقيقين المصابين، وحملاهما إلى سيارة إسعاف، تابعة لجهاز الدفاع المدني، كانت تقف على بعد نحو ٣٥٠ متراً من منطقة الحادثة، ونقلتهم إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا لتلقى العلاج، حيث توفي فهمي ابو رياش في وقت متأخر من الليل، متأثراً بنزيف داخلي، وفقاً للمصادر الطبية.

جرائم إطلاق النار على المسيرات السلمية في الأرض المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين الذين يقومون بتنظيم مسيرات سلمية أسبوعية احتجاجا على جرائم الاستيطان وبناء جدار الضم (الفاصل) في عمق الأراضي الفلسطينية. وتضم تلك المسيرات التي تنظم في قرى، بلعين، نعلين والنبي صالح في محافظة رام الله، وقرية المعصرة في محافظة بيت لحم، وقرية كفر قدوم في محافظة قلقيلية عقب صلاة كل يوم جمعة، وبيت أمر في محافظة الخليل ظهر كل يوم سبت، تضم المئات من المدنيين الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين. وبالمثل تواجه المسيرات

كلب يعض مواطن خلال مسيرة كفر قدوم بنابلس الجمعة ١٦-٣-٢٠١٢

السلمية التي ينظمها الفلسطينيون ضد المنطقة العازلة في قطاع غزة أيضاً بالاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. كما تتعرض المسيرات الاحتجاجية التي ينظمها الفلسطينيون ضد الانتهاكات الجسيمة التي تقترفها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، كجرائم القتل، والاستيطان وغيرها، أو في مناسبات وطنية عامة، أيضاً إلى استخدام العنف من قبل قوات الاحتلال. وفي المجمل فقد أوقعت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال ضد المشاركين في المسيرات السلمية على مدار العام، (٥) قتلى، فضلاً عن إصابة المئات بجراح.

– بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٢، أطلق جنود الاحتلال النار على المواطن **طلعت عبد الرحمن ذياب رامية**، ٢٤ عاماً، وأردته قتيلاً، خلال مشاركته في مسيرة سلمية نظمها عشرات المدنيون الفلسطينيون على المدخل الشمالي الشرقي لبلدة الرام، شمالي مدينة القدس، احتجاجاً على محاولات اقتحام المسجد الأقصى المبارك. وقد لاحق جنود الاحتلال شباناً أشعلوا الإطارات على سياج معسكر الجيش، إلى أطراف بلدة الرام، وأطلقوا النيران صوبهم، فأصيب رامية، ونقل إلى المستشفى حيث أعلنت المصادر الطبية عن وفاته. وذكر شهود عيان لباحث المركز أن الأعيرة النارية أطلقت باتجاه المواطن رامية من قبل ضابط القوة الذي كان يرتدي سترة واقية من الرصاص سوداء اللون، بهدف القتل، وكان يقف على مسافة نحو ٥٠ متراً من مكان وقوف المواطن رامية.

– بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٢، قتل المواطن **محمد تيسير أبو عواد**، ١٩ عاماً، جراء إطلاق جنود الاحتلال النار عليه خلال مشاركته في مسيرة احتجاجية نظمها طلاب مدرسة الأمير حسن في بلدة بير زيت، بالقرب من حاجز عطارة، شمالي رام الله، في الذكرى السنوية الثانية لوفاة ستة أشخاص في حادث طرق بين سيارة فلسطينية وجيب عسكري إسرائيلي في رام الله. وقد اندلعت مواجهات بين الطلاب وجنود الاحتلال على الحاجز العسكري، وشرع جنود الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم، ما أسفر عن إصابة المواطن محمد أبو عواد بقنبلة غاز في الرأس مباشرة، وسقط أرضاً. نقل أبو عواد إلى مجمع فلسطين الطبي في رام الله، وأعلن عن وفاته. وذكر شهود عيان لباحث المركز أن القنبلة أطلقت باتجاه المواطن أبو عواد من قبل جندي كان يقف على مسافة لا تزيد عن ٢٠ متراً من مكان وقوفه، وأن المواطن المذكور لم يكن يشكل أي خطر على حياة الجنود.

– بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٢، تجمهر مئات المتظاهرين بعد صلاة الجمعة في محيط حاجز الجمارك، غربي بلدة بيت حانون، شمالي القطاع، على مسافة حوالي ١٧٠٠ متر جنوبي معبر (إيرز)، لإحياء ذكرى يوم الأرض. تمكن عدد منهم من الوصول للمناطق القريبة من الجدار الإسمنتي الفاصل، وداخل الطريق الواصلة ما بين المعبر المذكور ومقر الارتباط الفلسطيني رقم (٥٥)، فضلاً عن تواجد عدد آخر داخل المنطقة الصناعية سابقاً. وفي أعقاب ذلك، فتحت قوات الاحتلال نيران أسلحتها وقنابل الغاز بشكل متقطع تجاه المتظاهرين. أسفر ذلك عن مقتل المواطن محمود محمد زقوت، ١٩ عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا، حيث أصيب بعيار ناري في الرقبة، وإصابة (٣٣) آخرين من بينهم (١٥) طفلاً، بجراح، وصفت جراح اثنين منهم بالخطرة.

جانب من المواجهات مع قوات الاحتلال خلال المسيرة السلمية في قرية النبي صالح – رام الله.

وخلال الحرب على غزة، نظم الفلسطينيون مسيرات احتجاج ومظاهرات في مختلف محافظات الضفة الغربية، احتجاجاً على جرائم القتل والتدمير بحق المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة. وقد جوبهت هذه المسيرات ذات الطابع السلمي، باستخدام القوة المفرطة وإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال، حيث أسفرت عن مقتل (اثنين) من المدنيين الفلسطينيين، وإصابة (١١٥) مدنياً فلسطينياً، كان من بينهم (٢٨) طفلاً، وامرأة ومسعفة.

– بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٢، أطلق جنود الاحتلال النار على الشاب **رشدي محمود حسن تميمي**، ٢٨ عاماً، أثناء مشاركته في مسيرة سلمية في قرية النبي صالح، غربي مدينة رام الله، ورشق خلالها المتظاهرون قوات الاحتلال بالحجارة. أسفر ذلك عن إصابة التميمي بعيار ناري في الفخذ الأيمن، نقل على إثرها الى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله لتلقي العلاج، ووصفت إصابته في حينه بالخطيرة. خضع التميمي على الفور لعملية جراحية، حيث تبين أن العيار الناري استقر في البطن، ومزق أحشاء المصاب. وفي يوم الاثنين الموافق ١٩ نوفمبر، أخضع لعملية جراحية ثانية بعد إصابته بنزيف داخلي، حيث فارق الحياة في غرفة العمليات نتيجة جراحه البليغة في الأمعاء. وفي ساعات مساء اليوم نفسه أعلنت المصادر الطبية في مجمع فلسطين الطبي الحكومي عن وفاته متأثراً بجراحه التي أصيب بها.

– بتاريخ ١٩ نوفمبر، تجمهر عشرات الأطفال والفتية الفلسطينيون في منطقة بئر المحجر، شمال غربي مدينة الخليل، ورشقوا الحجارة تجاه قوات الاحتلال المتمركزة هناك. وعلى الفور، فتح جنود الاحتلال النار تجاههم، ما أسفر عن إصابة المواطن **أحمد محمد جواد الفلاح**، ٢٢ عاماً، بأربعة أعيرة نارية في الرأس والصدر والقلب والقدم، وذلك أثناء تواجده بالقرب من المواجهات بين الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال. وأفاد شاهد عيان لباحث المركز، أن جنود الاحتلال أطلقوا النار على المواطن الفلاح، وتركوه ينزف على الأرض حوالي ١٥ دقيقة، قبل السماح لطواقم إسعاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بنقله من المكان.

جرائم القتل على أيدي المستوطنين

شهد العام ٢٠١٢ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأسفرت تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل مواطنينِ على أيدي أحد المستوطنين في الخليل. وبمقتل هؤلاء المدنيين يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٦٣) فلسطينياً، بينهم (١٤) طفلاً، وسيدة واحدة.

– بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٢، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على ثلاثة شبان فلسطينيين على مفترق السيميا، في بلدة السموع، جنوبي محافظة الخليل، فقتل اثنين وأصاب الثالث بجراح خطرة. وفي أعقاب تواتر الأنباء في القرية، حاولت طواقم الإسعاف الفلسطينية الوصول إلى المكان لإجلاء المصابين، غير أن قوات الاحتلال منعتهم من ذلك بادعاء عدم وجود مصابين، وأن المنطقة عسكرية لا يسمح لهم بدخولها. وفي حوالي الساعة ١١:٠٠ صباحاً، أحضرت سيارة مدنية فلسطينية مواطناً فلسطينياً مصاباً إلى مستشفى أبو الحسن القاسم في مدينة يطا، جنوبي المحافظة، وبعد الكشف الطبي عليه تبين أنه فارق الحياة. وذكرت المصادر الطبية في المستشفى أنه كان مصاباً بستة أعيرة نارية في الفك الأيسر وأسفل الأذن والرأس والصدر والرقبة والفخذ الأيسر، وتبين لاحقاً أنه المواطن نعيم سلامة محمد النجار، ٣٤ عاماً، من سكان بلدة أذنا جنوبي محافظة الخليل. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ أحضرت سيارة مدنية ثانية مصاباً آخر إلى المستشفى، وبعد الكشف الطبي تبين أنه فارق الحياة أيضاً، وكان مصاباً بعيار ناري في الكتف الأيمن استقر في القلب، كما تبين أنه المواطن أنور خليل عبد ربه، ٢٧ عاماً، من سكان مدينة يطا.

وادعى المستوطن، الذي كان يقود شاحنة في المنطقة، بأن ثلاثة مواطنين فلسطينيين قاموا بمهاجمته بقضيب حديدي وهو رد بإطلاق النار عليهم. هذا وقامت الشرطة الإسرائيلية بعمل تحقيق سريع مع سائق الشاحنة الإسرائيلي قبل نقله إلى مستشفى سوروكا في بئر السبع لتلقي العلاج من إصابة طفيفة تعرض لها. وادعى المستوطن خلال التحقيق معه: «أنه خلال سفره بالشاحنة بجانب قرية السيميا تعرض لهجوم من قبل ثلاثة شبان فلسطينيين وشعر بالخطر يهدد حياته مما دفعه لفتح النار عليهم مباشرة لتخليص نفسه، مما أسفر عن قتل اثنين منهم وإصابة الثالث».

جرائم قتل وإصابة الصحفيين

اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢، جرائم مختلفة بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الصحفية والإعلامية، على الرغم من الحماية التي يوفرها لهم القانون الدولي الإنساني. وتهدف هذه الممارسات وغيرها من جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين إلى إخفاء حقيقة ما يجري في الأراضي المحتلة عن أعين العالم. وقد راح ضحية تلك الجرائم (٤) صحفيين فلسطينيين، قتلوا أثناء تأديتهم عملهم الصحفي وتغطية الأحداث في العدوان الأخير على قطاع غزة. وبذلك يرتفع عدد القتلى من الصحفيين منذ سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (١٣) صحفياً، من بينهم صحفيان أجنبيان، خلال قيامهم بعملهم المهني في تغطية جرائم تلك القوات بحق المدنيين الفلسطينيين. كما أصيب العشرات من الصحفيين خلال قيامهم بأعمالهم المهنية الاعتيادية في تغطية الأحداث الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم صحفيون أصيبوا جراء أعمال القصف التي استهدفت مؤسسات ومكاتب إعلامية وطواقم صحفية ومنشآت مدنية أخرى، من بينهم صحافي بترت ساقه. وقد تعرضت مكاتب صحفية، وأطقم إعلامية للاستهداف المباشر خلال الحرب الأخيرة على القطاع.

– بتاريخ ١٩ نوفمبر، قتل الصحافيان **حسام محمد عبد الرحمن سلامة، ٣٠ عاماً؛ ومحمود علي احمد الكومي، ٢٩ عاماً**، ويعملان في قناة الأقصى الفضائية، عندما قصفت طائرة حربية إسرائيلية السيارة التي كانا يستقلانها بالقرب من برج الشفاء غرب مدينة غزة.

– بتاريخ ١٩ نوفمبر، قتل الصحفي **رامز نجيب حرب، ٣٤** عاماً، من حي الشجاعية بمدينة غزة، ويعمل في الإعلام الحربي لسرايا القدس، الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، عندما استهدفت طائرة حربية مبنى برج الشروق وسط مدينة غزة الذي يكتظ بمكاتب الصحفيين. وكان حرب في تلك الأثناء يقوم بزيارة للمكتب الإعلامي للجهاد الإسلامي.

– بتاريخ ٢٠ نوفمبر، قتل **محمد عبد ربه بدر، ٢٤** عاماً، من مخيم دير البلح، ويعمل في الإعلام الحربي لسرايا القدس، الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، عندما استهدفته طائرة استطلاع إسرائيلية بالقرب من كلية فلسطين التقنية في دير البلح.

سيارة مصوري فضائية الاقصى، بعد تعرضها للقصف خلال الحرب.

جرائم قتل الأطفال

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٤) طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١٢، بينهم (٤٢) طفلاً قتلوا في قطاع غزة، و(٣) قتلوا في الضفة الغربية. غالبية هؤلاء القتلى، قضوا خلال العدوان الأخير على القطاع خلال الفترة بين ١٤– ٢١ نوفمبر، وقتلوا في سياقات مختلفة أبرزها جرائم قصف المنازل السكينة والمنشآت المدنية. وبذلك يرتفع عدد الأطفال الذين قتلوا خلال الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (١٣٠٤) أطفال، بينهم (٣٤٦) طفلاً في الضفة الغربية، و(٩٥٨) طفلاً في قطاع غزة. كما أصيب خلال نفس الفترة، (٧٣٩٩) طفلاً، بينهم (٦٥٢٣) طفلاً في قطاع غزة، و(٨٧٦) طفلاً، في الضفة الغربية. ومن بين مجموع المصابين، هنالك المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

ويستعرض الجزء التالي أبرز جرائم قتل الأطفال خلال العام، مع الإشارة إلى أن هناك حالات قتل وجرائم وردت في سياقات سابقة في هذا التقرير، وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

١) بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٢، قُتِلَ طفلان فلسطينيان، وأصيب ثلاثة آخرون جراء انفجار جسم مشبوه من مخلفات جيش الاحتلال الإسرائيلي، وقع في منطقة «واد الريم»، شرقي بلدة سعير، شمال شرقي مدينة الخليل. وكان عدد من الفتية والأطفال يتواجدون في ساحة خارجية مخصصة لتجميع الخردوات التي تلتقط من برية المنطقة، مقامة بالقرب من منازلهم الواقعة في منطقة «واد الريم»، شرقي بلدة سعير، انفجر بالقرب منهم جسم مشبوه أحدث دوياً عالياً جداً في المنطقة. أسفر ذلك عن مقتل طفلين على الفور، وهما: حمزة محمد زايد جرادات، ١٢ عاماً؛ و زايد جمعة زايد جرادات، ١٢ عاماً. كما أصيب في الحادث ثلاثة آخرون من أقاربهما، بعدة شظايا في أنحاء مختلفة من الجسم، تراوحت إصابتهم ما بين خطيرة ومتوسطة، من بينهم الطفل نظير جمعة زايد جرادات، ١٦ عاماً، (وهو شقيق الطفل زايد) وأصيب بشظية خلف الرأس، وشظيتين في الكتف والفخذ الأيمن.

وعقب الحادث مباشرة، فتحت الشرطة الفلسطينية تحقيقا بملابساته، وأعلنت أن الانفجار ناتج عن قذيفة «هاون» من مخلفات جيش الاحتلال الإسرائيلي، انفجرت بين كومة كانت في ساحة لتجميع الخردوات. وعلى اثر ذلك، اقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي المنطقة التي وقع فيها الانفجار، وشرع أفرادها بأعمال فحص لنوع الانفجار، وتمشيط بالحقول المحيطة به.

٢) بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٢، أطلق جنود الاحتلال المتمركزون على الشريط الحدودي شرقي قرية المصدر، شرقي مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، النار تجاه ثلاثة أطفال فتية فلسطينيين كانوا يحاولون التسلل عبر الشريط الفاصل بغرض العمل داخل إسرائيل. أسفر إطلاق النار عن مقتل اثنين بينهما الطفل محمد بسام شكري أبو معيلق، ١٧ عاماً، من سكان قرية المصدر. كما أصيب الثالث بجراح ونقل الى مستشفى الأقصى في دير البلح.

٣) بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٢، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً، اتجاه عائلة كانت متواجدة في حقلها الزراعي للنزهة، والذي يقع خلف الكلية الجامعية بحي تل الهوى، جنوبي مدينة غزة. أدى القصف المباشر إلى مقتل الطفل مأمون محمد زهدي الدم ١٣ عاماً من سكان حي الشعف، حيث كان يلعب كرة القدم في الحقل الزراعي الذي تملكه والدته المواطنة آمنه حسونة، ٥٠ عاماً، وإصابة والده المسن محمد زهدي محمود عبد النبي الدم، ٦٧عاماً بشظايا في الرأس والرقبة. كما أصيب ثلاثة أطفال آخرون كانوا متواجدين بالحقل الزراعي المجاور الذي تعود ملكيته للمواطن طلال الدهشان في نزهه مع ذويهم.

٤) بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٢، أطلقت الآليات الحربية الإسرائيلية المتمركزة على الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي مدينة غزة، قذيفة مدفعية باتجاه مجموعة من الأطفال والشبان كانوا يلعبون كرة القدم على جبل المنطار، شرقي حي الشجاعية في مدينة غزة على بعد نحو ١٥٠٠ متر من الشريط المذكور. أسفر ذلك عن مقتل طفلين على الفور من عائلة حرارة، وهما: محمد أسامة حسن حرارة، ١٦ عاماً؛ وأحمد مصطفى خالد حرارة، ١٧ عاماً. وبعد سماع صوت انفجار القذيفة هرع عدد من المدنيين الفلسطينيين، الذين كانوا يتواجدون داخل بيت عزاء لعائلة حرارة في المنطقة إلى مكان الاستهداف لاستطلاع الأمر، فأطلقت قوات الاحتلال ثلاث قذائف أخرى باتجاههم، مما أدى إلى مقتل اثنين آخرين، هما: احمد كامل الدردساوي، ١٨ عاماً؛ ومطر عماد عبد الرحمن ابو العطا، ١٩ عاماً، فيما أصيب في الحالتين ٣٨ مدنيا آخر بجراح،

وصفت جراح عشرة منهم بالخطيرة. ومن بين المصابين ٩ أطفال.

٥) بتاريخ ١٨ نوفمبر قتل خمسة أطفال خلال قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية لمنزل عائلة الدلو الواقع في مدينة غزة.[٥]

٦) وبتاريخ ١٨ نوفمبر، قتلت الطفلة **تسنيم زهير النحال**، ١٠ أعوام، بينما كانت أمام منزلها في مخيم الشاطئ، في قصف إسرائيلي استهدف أحمد عصام سرحان النحال، ٢٥ عاماً، وهو من كتائب القسام، بينما كان يجلس أسفل مُعَرَّشٍ يقع بالقرب من مسجد بغداد على شارع البحر في مخيم الشاطئ. وقد أسفر القصف أيضاً عن مقتل المستهدف النحال، وإصابة خمسة مواطنين من المارة.

٧) بتاريخ ٢٠ نوفمبر، قتل الطفلان **محمود خليل العرجا، ١٦ عاماً؛ وإبراهيم أحمد حمد، ١٦ عاماً**، في قصف من الطائرات الحربية، بينما كانا على مقربة منزلهما في حي النهضة، في بلدة الشوكة شرقي مدينة رفح، على بعد حوالي ١٠٠٠م من الشريط الحدودي مع إسرائيل.

[٥] انظر التفاصيل ص ( )

جرائم القتل بحق النساء

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ (١٤) امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، جميعهن قُتِلن أثناء العدوان خلال الفترة بين ١٤ –٢١ نوفمبر، فيما أصيبت أكثر من ٩٧ امرأة بجراح مختلفة. لقد سقطت معظم القتيلات من النساء داخل منازلهن التي استهدفتها طائرات الاحتلال الإسرائيلي لتهدمها فوق رؤوس قاطنيها، أو في محيط تلك المنازل. وبذلك، يرتفع عدد النساء القتلى اللواتي قضين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٣٠٢) امرأة، بينهن (٦٩) امرأة في الضفة الغربية، و(٢٣٣) امرأة في قطاع غزة. كما أصيبت خلال الانتفاضة نحو (١٥٣٩) امرأة، بينهن (٨٠) امرأة في الضفة الغربية، و(١٤٥٩) امرأة في قطاع غزة.

ومن أبرز جرائم قتل النساء كانت:

١) بتاريخ ١٢ مارس، أطلق الطيران الحربي الإسرائيلي صاروخاً باتجاه المواطن محمد مصطفى الحسومي، ٦٥ عاماً، وابنته فايزة، ٣٠ عاماً، أثناء تواجدهما داخل حقلهما الزراعي في محيط مدرسة تل الزعتر في بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع. أسفر القصف عن مقتل المواطن الحسومي على الفور بعد أن تحول جسده لأشلاء، فيما توفيت ابنته بعد دقائق من وصولها لمستشفى كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا.

٢) بتاريخ ١٧ نوفمبر، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخاً اتجاه سيدة مسنة كانت تطعم طيورها في حديقة خلف منزلها الكائن في شارع المنصورة في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، ما أدى إلى مقتلها، وهي المواطنة **سعدية محمد العايدي ديب**، ٦٢ عامًا.

٣) بتاريخ ١٧ نوفمبر، أطلقت طائرات الاحتلال صاروخاً تجاه مركز شرطة التفاح مما أدى إلي تدميره وتدمير منزل مجاور تعود ملكيته لعائلة عبد العال، ومقتل المواطنة **نوال عبد العال**، ٥٣ عام، بينما كانت داخل المنزل.

٤) بتاريخ ١٨ نوفمبر، قتل ١٢ شخصاً، بينهم ٥ نساء، جراء القصف الإسرائيلي الذي طال منزل عائلة الدلو المكون من ثلاثة طوابق انهارت بالكامل على سكانها. وهن: ؛ **سهيلة محمود الدلو**، ٧٣ عاماً؛ **سماح عبد الحميد الدلو**، ٢٧ عاماً؛ **تهاني حسن الدلو**، ٥٢ عاماً؛ **أمينة مطر المزنر**، ٧٥ عاماً؛ **ورنين جمال الدلو**، ٢٢ عاماً.

٥) وفي نفس اليوم قتل أربعة مواطنين من بينهم امرأتان من عائلة أبو زور، في قصف استهدف منزل عائلة عزام المجاور، والقتيلتان هما: **سحر فادي أبو زور**، ٢٠ عاماً؛ **ونسمة حلمي أبو زور**، ٢١ عاماً.

استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على حرية التنقل للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص سكان قطاع غزة، الذي تحكم إغلاقه وفصله بشكل تام عن الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة.

الإغلاق الشامل والقيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة

تشير الوقائع الميدانية خلال عام ٢٠١٢، إلى كذب الرواية الإسرائيلية بشأن التخفيف المزعوم والتسهيلات التي أعلنتها السلطات الحربية المحتلة مراراً حول تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وتقليص القيود المفروضة على دخول السلع المختلفة إلى القطاع. وتؤكد الوقائع أن هذه التسهيلات غير حقيقية، علاوة على كونها محدودة، وهي في معظمها تسهيلات لمرة واحدة، فلم يطرأ أي تغيير جوهري على حركة المعابر التجارية، حيث تواصل السلطات المحتلة حظر دخول غالبية السلع والبضائع الأساسية الضرورية للسكان، وبخاصة مواد البناء اللازمة لإعمار قطاع غزة والمواد الخام اللازمة للإنتاج، كما تستمر في فرض حظر شبه تام على صادرات القطاع. وثبت أن إعلان السلطات المحتلة عن تلك التسهيلات المزعومة بدخول سلع جديدة إلى قطاع غزة (معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية)، ليست إلا محاولات لإيهام المجتمع الدولي بإدخال تسهيلات على حركة البضائع إلى القطاع.

كما تؤكد البيانات التي وثقها المركز في أعقاب سريان التهدئة التي أعقبت العدوان الشامل على قطاع غزة، والتي دخلت حيز التنفيذ مساء يوم ٢١/١١/ ٢٠١٢، إلى استمرار الحصار على القطاع، واستمرار عمل المعابر بنفس الوتيرة التي كانت تعمل بها قبل شن العدوان الشامل عليه. وتشير الإحصائيات إلى أنه لم يحدث تغييراً على كمية أو طبيعة السلع المسموح بتوريدها إلى القطاع، في حين استمر حظر تصدير منتجات قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي، باستثناء كمية محدودة جداً من المنتجات الزراعية.

وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال البيانات التي أصدرها على مدار العام، ومن خلال نشرة حالة المعابر، التي دأب على إصدارها بشكل دوري شهرياً، عن خشيته من مأسسة الحصار وإضفاء الشرعية عليه من قبل المجتمع الدولي، ما يدفع قطاع غزة باتجاه مرحلة أخرى من مراحل الحصار الجائر، وهي مرحلة قد تكون مقبولة على المستوى الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على التحكم بشؤونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي اجتماعياً، وثقافياً، وأكاديمياً.

وأكد المركز على ضرورة إحداث تغيير جذري في السياسات الإسرائيلية التي تسببت في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان قطاع غزة المدنيين، ونجم عنها بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الفقر، البطالة والأمن الغذائي للسكان، بمن فيهم الأطفال. كما تدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان في غزة بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك حقهم في مأوى ملائم، وحقوقهم في التمتع بالحق في العمل، الضمان الاجتماعي، الصحة وحقهم في التعليم. وأكد المركز أن إجراءات تخفيف الحصار التي تم الإعلان عنها ليست سوى إجراءات غامضة، بل إنها إجراءات شكلية ولا يمكنها التعامل مع جذور الأزمة، والتي من الممكن معالجتها فقط من خلال الإنهاء الفوري والكامل للحصار، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على السفر من وإلى قطاع غزة، وكذلك الحظر المفروض على الصادرات.

وفي المقابل تواصل عجز المجتمع الدولي، وبخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، عن اتخاذ إجراءات صارمة تضع حداً لاستمرار انتهاكات سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لالتزاماتها الكفيلة باحترام سلطات الاحتلال لحقوق الإنسان في

الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها رفع الحصار ووقف العمل بهذه السياسة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.

المعابر التجارية: هدم وتجريف أكبر المعابر التجارية «المنطار» وتكريس معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة

كرست سلطات الاحتلال خلال العام ٢٠١٢ معبر كرم أبو سالم، جنوب شرقي رفح، معبراً تجارياً وحيداً لقطاع غزة، رغم تدني قدرته التشغيلية، وعدم جاهزيته لتلبية كافة الاحتياجات اللازمة لسكان القطاع. فقد شرعت قوات الاحتلال مطلع ٢٠١٢ في هدم مرافق معبر المنطار، الذي كان يعتبر، قبل إغلاقه بتاريخ ٢٠١١/٣/٢، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وهو الأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع أيضاً، وكان يورد عبره ٧٥٪ من احتياجات القطاع. وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر ٢٠٠٥ فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير ٤٠٠ شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد ٦٠٠ شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. وتؤكد الإحصائيات الموثقة في المركز أن قدرة المعبر التشغيلية قبل تشديد الحصار على قطاع غزة لم تصل، بأي حال من الأحوال، إلى هذه المعدلات بسبب القيود الإسرائيلية على تشغيل المعبر. ويتميز المعبر، الذي تم هدمه وتدميره، بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الأخير على غزة أواخر العام ٢٠٠٨ وأوائل العام ٢٠٠٩، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة.

خلق إغلاق معبر المنطار مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المسموح بمرورها، كما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين من غزة (السلع الزراعية المحدودة جداً المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية. ونتيجة لهذه الإجراءات أصبح نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود ٦٦٠٠ شيكل (المسافة ٩٠٠٠كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة ١٠٤٠٠ شيكل (المسافة ٧٠كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

كما أدى اعتماد معبر كرم أبو سالم غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي لقطاع غزة، إلى زيادة معاناة السكان، لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة، والتي لا تكفي لتلبية احتياجات القطاع من الواردات، التي كانت تصل إلى نحو ٥٧٠ شاحنة بضائع يومياً قبل تشديد الحصار على القطاع، وانخفاض معدلها خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٦١ شاحنة يومياً. وفي وقت متزامن، قامت سلطات الاحتلال بفرض حظر على خروج كافة الصادرات الغزية إلى الخارج، واستثنت من ذلك تصدير كمية محدودة جداً من منتجات القطاع، معظمها منتجات زراعية كالزهور، التوت الأرضي والطماطم، كما سمحت بتصدير كمية محدودة جداً من الملابس، البسكويت والأثاث.

جدير بالذكر أن السلطات المحتلة قامت خلال الأعوام السابقة باتخاذ إجراءات مشابهة في سياق خطة هدفت من خلالها إلى إحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع. فقد أغلقت بتاريخ ٢٠١٠/١/٤، معبر ناحال عوز، المخصص لتوريد الوقود إلى القطاع، إغلاقاً كلياً، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم. وقد نجم عن إغلاق هذا المعبر، وتحويل واردات القطاع من الوقود لتمر عبر معبر كرم أبو سالم، غير المجهز فنياً لإمداد قطاع غزة بكميات كافية، وتحديداً من غاز الطهي، عدة أزمات في غاز الطهي خلال الأعوام الثلاثة الماضية، كان آخرها الأزمة الكبيرة التي بدأت منذ منتصف نوفمبر ٢٠١٢ وما زالت مستمرة حتى اعداد هذا التقرير. وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥، وسمحت بتوريد بعض إرسالات المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع، عبره، حتى نوفمبر ٢٠٠٨، حيث أغلق بشكل كلي، وحولت تلك المساعدات الإنسانية المحدودة إلى معبر كرم أبو سالم أيضاً.

ارتفاع معدل البطالة وزيادة نسبة الفقر

تبلغ نسبة البطالة في قطاع غزة حسب تقدير وزارة العمل في غزة ٣٣٪ (وذلك في الربع الثالث من العام ٢٠١٢). وتزداد هذه النسبة لدى شريحة الشباب الذكور لتصل إلى ٤٥,٧٪، فيما ترتفع هذه النسبة إلى ٧٨,١٪ لدى الإناث الشابات. وقد أكد تقرير التجارة والتنمية للعام ٢٠١٢، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الآفاق الاقتصادية للأرض الفلسطينية

المحتلة ازدادت قتامة. وجاء في التقرير أن تفسيرات عدة قد طرحت لتبرير هذه الحالة، ومنها «القيود على التنقل وتقلص تدفق المساعدات والشلل الذي يعتري القطاع الخاص وأزمة الميزانية». وأكد التقرير أن متوسط الراتب قد تراجع ٦٪ بالمقارنة مع ٢٠١٠، وبقي مستوى البطالة مرتفعاً، مما زاد من معدلات الفقر. وفي هذا السياق حذر التقرير من عواقب ارتفاع نسبة البطالة بين الشبان الفلسطينيين التي يمكن أن تترجم أعمالاً يائسة، موضحاً أن وضع العمال في غزة من أسوأ الأوضاع في المنطقة، حيث يعيش أكثر من ٤٠٪ من السكان تحت خط الفقر، ويعيش أكثر من ٨٠٪ من الأُسر على المساعدات الدولية.

وأضاف التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني عاجز عن الاستفادة من ٤٠٪ من أراضيه، ومن ٨٢٪من مياهه الجوفية، وانتقد التأثيرات الكارثية للاحتلال على القطاع الزراعي الفلسطيني، موضحاً أن نصف الأراضي الصالحة للزراعة في غزة، و٨٥٪ من موارد الصيد بات من الصعب الاستفادة منها. وذكر التقرير أن التبعية التجارية والاقتصادية لإسرائيل ما زالت مقلقة، حيث شكلت التجارة مع إسرائيل ٨٠٪ من المبادلات التجارية الفلسطينية، وبلغ العجز التجاري مع إسرائيل ٨٤٪ من العجز الفلسطيني الشامل و٣١٪ من إجمالي ناتجه القومي.

واعتبرت منظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة في قطاع غزة مقلقة للغاية، وتعد الأعلى إقليمياً. وقال تقرير نشرته منظمة العمل الدولية خلال عام ٢٠١٢، أن معدّل البطالة في قطاع غزة بلغت ثلاثة أضعاف المعدل الإقليمي، داعية لاتخاذ خطوات سريعة لحل المشكلة. وأوضحت المنظمة أن وضع العمال في قطاع غزة، يعد الأسوأ في المنطقة والعالم، مؤكدة أنه من حق شريحة الشباب المتنامية في غزة الحصول على فرص عمل أفضل، ونمو متساو، فهؤلاء الشباب بحاجة إلى وظائف لائقة وحد أدنى من الحماية الاجتماعية واحترام حقوقهم الأساسية من أجل ضمان حياة كريمة. كما دعت المنظمة إلى إيلاء الاهتمام للشباب بشكل ملح من خلال تقديم المساعدة في التدريب المهني، وتطوير الأعمال وخلق فرص العمل، في ظل هشاشة وضع العمال في في الأرض الفلسطينية المحتلة.

حركة وتنقل سكان قطاع غزة

استمر منع السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العام ٢٠١٢ لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل، وطال ذلك كافة السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الحالات الإنسانية والمرضية. وفرضت السلطات الحربية المحتلة خلال العام قيوداً داخلية إضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وشكلت الحواجز والنقاط العسكرية، الدائمة والمؤقتة، المنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسية والفرعية في محافظات الضفة الغربية، عائقاً مستمراً أمام حركة وتنقل السكان المدنيين، وأدت إلى عزل السكان فيما يشبه كانتونات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض. وخلال العام لجأت قوات الاحتلال إلى المزيد من العراقيل الجديدة التي فرضتها على سفر سكان الضفة الغربية للخارج عبر جسر الكرامة، حيث قلصت ساعات العمل فيه، ولجأت إلى استخدام أساليب إذلال حاطة بكرامة الإنسان، فاقمت من معاناة المسافرين، المغادرين للخارج أو العائدين إلى أماكن سكناهم.

معبر بيت حانون: المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/أو إسرائيل

ما يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في حرية الحركة، ويعانون بشكل كبير جراء القيود المفروضة على تنقلاتهم عبر معبر بيت حانون «إيريز»، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/أو إسرائيل. فقد استمر خلال عام ٢٠١٢ إغلاق معبر بيت حانون «ايريز» أمام المواطنين الفلسطينيين، وحرم جراء ذلك سكان قطاع غزة من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس. ولم تسمح السلطات المحتلة منذ سيطرة حركة (حماس) على قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥، إلا لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: مرضى القطاع من ذوي الحالات الخطيرة، الصحافيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر اللنبي)،

ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

تنقل المرضى للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس و/أو إسرائيل

شهد العام ٢٠١٢ انخفاضاً حاداً في عدد مرضى القطاع الذين سمح لهم بالسفر عبر المعبر. فقد سمحت السلطات المحتلة لـ ٨,٥٩٦ مريضاً باجتياز المعبر، وهو ما يعني انخفاض المعدل اليومي الذي كانت تسمح به سلطات الاحتلال إلى ٢٣ حالة يومياً، أي ما نسبته ٤٦٪ من المعدل الذي سمحت به خلال العام ٢٠٠٦. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير ٩,٣٣٠ طلباً، وافقت السلطات المحتلة لـ ٨,٥٩٦ مريضاً منهم بالسفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين إليها، وقد عرقلت تلك السلطات مرور ٧٣٤ حالة مرضية، من بينها ٨٤ حالة رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من ٩٤ مريضاً تغيير مرافقيهم، و٨٤ مريضاً اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما واجه ٤٧٢ مريضاً آخراً مشكلات مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، تحت الدراسة أو طلب مقابلة الأمنية.

زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية

بعد إضراب المعتقلين الأخير الذي استمر ٣٠ يوماً، وانتهى بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤، وافقت إدارة السجون – ضمن اتفاق مع المعتقلين – على السماح لذوي المعتقلين من قطاع غزة بزيارة أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية على غرار زيارات عائلات أسرى الضفة الغربية، بحيث يكون للأسير زيارتين شهرياً ولمدة ٤٥ دقيقة. ووفقاً لمتابعات المركز لم تلتزم إسرائيل بالاتفاق، بل شرعت بتنظيم زيارات لمعتقلي غزة بشكل محدود جداً، وعلى أفواج بحيث يشمل كل فوج ٢٣ معتقلاً دون السماح للأطفال بالزيارة، ودون السماح بإدخال الأغراض الشخصية للمعتقل. علاوة على ذلك، أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من دون أسباب زيارات المعتقلين، والبالغ عددهم نحو ٤٤٠ معتقلاً، عدة مرات خلال العام ٢٠١٢.

وخلال العام ٢٠١٢، بلغ عدد ذوي المعتقلين الذين سمحت لهم قوات الاحتلال بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية ٨٦٩ معتقلاً. وتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار إلى أن سلطات الاحتلال قد حرمت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم ٢٠٠٧/٦/٦، ولمدة ٥ سنوات بشكل يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وبخاصة المادة (١١٦) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أنه: «يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير».

حركة التجار وتنقلهم إلى الضفة الغربية بما فيها القدس و/ أو إسرائيل

شهد هذا العام تقليصاً ملحوظاً في عدد التجار الذين سمحت لهم باجتياز المعبر، وبلغ معدل من سمح لهم باجتياز المعبر ٦٨ تاجراً يومياً فقط على مدار العام. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود جداً من التجار الذي كانت تسمح بمروره سلطات الاحتلال، حيث كانت تسمح بمرور ما معدله ١٥٠ تاجراً يومياً خلال العام ٢٠٠٦.

معبر رفح البري

أدخلت السلطات المصرية تحسينات كبيرة على عمل معبر رفح البري، ساهمت في تخفيف معاناة سكان القطاع الراغبين في السفر للخارج عبر المنفذ الوحيد لمرورهم إلى أنحاء العالم. وقد استمر خلال العام ٢٠١٢ تطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران ٢٠٠٦، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من ١٨ عاماً وأكثر من ٤٠ عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. ووفقاً لمتابعة المركز فإن مئات الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات قد تأخر سفرهم خلال أشهر يونيو ويوليو وأغسطس

وسبتمبر[٦]، بسبب تحديد عدد المسافرين، والازدحام على المعبر، وبخاصة خلال العطلة الصيفية، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمس الأخيرة. لقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر، ودفع إدارته لإجراء تعديلات مستمرة على مواعيد السفر. وجراء ذلك، احتاج المواطنون الراغبون في السفر إلى التسجيل، وحجز موعد مسبق.

وعبر المركز، من خلال البيانات والتقارير التي ترصد عمل المعبر، عن أمله في أن تشمل تلك التطورات إجراءات أخرى إضافية تعزز من ممارسة فلسطينيي القطاع من الفئة العمرية الشابة (من سن ١٨ وحتى ٣٩ سنة) لحقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك سفرهم الحر إلى خارج القطاع والعودة إليه، عبر معبر رفح الحدودي، أسوة بالفئات المشار إليها أعلاه.

٦ – بتاريخ ٢٠١٢/٨/٥ أغلقت السلطات المصرية المعبر، في أعقاب الجريمة التي اقترفت، وراح ضحيتها ١٦ جندياً مصرياً لمدة ٨ أيام أمام المغادرين، فيما أعادت فتحه مؤقتاً يوم ٢٠١٢/٨/١٠، أمام الفلسطينيين العالقين الراغبين في العودة إلى القطاع وأمام المعتمرين والحالات الإنسانية. وبتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٦ أعلنت السلطات المصرية فتح المعبر، في كلا الاتجاهين، بنفس مواعيد العمل السابقة.

القيود على حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، والعمل في مؤسساتها. وفرضت تلك القوات قيوداً على حركة سكان مدينة القدس، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، ومنعتهم من الدخول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة لمدد متفاوتة. وفي حالات عديدة حددت أعمار الأشخاص من سكان المدينة المسموح لهم بالدخول إلى المسجد لإقامة صلواتهم فيه، بما في ذلك في شهر رمضان المبارك عند المسلمين.

وفي عام ٢٠١٢، أزال جيش الاحتلال الاسرائيلي والإدارة المدنية عدة قيود كانت مفروضة على الحركة والتنقل في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، إلا أن ذلك لم يغيّر بشكل جوهري من واقع الحال. ففي شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢، فُتح مقطع من شارع طوله قرابة ١٠٠ متر أمام حركة الفلسطينيين، وهو مقطع يربط بين بلدات فلسطينية في منطقة رام الله تقع شرقي وغربي شارع رقم ٦٠، وفي شهر آذار (مارس) فتحت قوات الاحتلال البوابة التي تفصل بين جبل جرزيم وبين نابلس، وفي الشهر نفسه، جرى فتح شارع شوفة – طولكرم، كما جرى فتح المدخل الرئيس لقرية بيت دجن، شرقي مدينة نابلس (شارع ٥٥٧)، إلا أنّ مقطعين آخرين من الشارع المذكور، من مدخل بيت دجن وحتى مستوطنة «ألون موريه»، ومن حاجز عوَرتا وحتى حاجز بيت فوريك، ما يزالان مغلقين أمام حركة الفلسطينيين. وفي تاريخ ٢٠١٢/٤/٣١، فُتح القسم الشمالي من شارع (٤٦٦) أمام حركة الفلسطينيين، ويبلغ طول هذا المقطع ٢ كيلومتر تقريباً، وهو مقطع من شارع نابلس القديم الموصل بين مخيم الجلزون للاجئين ومدينتي رام الله والبيرة. وفي شهر أبريل (نيسان) فتحت قوات الاحتلال شارع سلفيت – أريئيل، بشكل جزئي، وفي شهر حزيران (يونيو) أزال جيش الاحتلال مكعبات إسمنتية وضعها في مطلع الانتفاضة الثانية شماليّ أريحا. وفي تاريخ ٢٠١٢/١٠/٣، ألغت تلك القوات القيود المفروضة على الحركة والتنقل بين غور الأردن وبين سائر أرجاء الضفة الغربية.

إلا أنّ جيش الاحتلال ما يزال يتعامل مع حرية الحركة والتنقل لدى الفلسطينيين على أنها امتياز وليست حقًا. ففي إطار سياسة التسهيلات فُتحت الكثير من الحواجز، إلا أنّ البنى التحتية في قسم من الحواجز ظلت حاضرة في المكان، بحيث يمكن تشغيلها خلال فترة قصيرة. وإلى جانب هذه الحواجز، التي تكون مأهولة جِزافًا،

لا تزال قرابة ١٦ حاجزًا مأهولة بشكل دائم، إلى جانب ١٦ حاجزًا تقيّد حركة الفلسطينيين في مركز مدينة الخليل. كما ما تزال ثمة مئات المعوّقات المادية الملموسة، كما أنّ الجيش ينصب من مرة إلى أخرى حواجز فجائية في نقاط لا تشمل بنى تحتية ملموسة خاصة بالحواجز. ويؤدي نصب مثل مئات هذه الحواجز بشكل عشوائي في أرجاء الضفة، إلى خلق وضع يجهل فيه الشخص الراغب بالتنقل بين البلدات في الضفة، الموقع الذي سيلتقي فيه بحاجز ما والوقت الذي ستستغرقه السفرة. أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل تسدّ المعابر بين مناطق معينة في الضفة الغربية أمام الفلسطينيين عمومًا باستثناء من يحملون التصاريح الخاصة، مثل القدس الشرقية والمناطق المحتلة التي ظلت غربيّ الجدار الفاصل، وهي تقيّد وبشكل كبير من آلية الوصول إلى أماكن إضافية مثل مركز مدينة الخليل.[٧]

وفي سياق متصل، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من الجدار الفاصل حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، والتي تقطن في ضواحيها.

وإمعاناً في عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني، وفي إطار سياساتها الرامية لتهويدها تماماً، ففي تاريخ ٢٠١٢/٩/١٩، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي حاجز (راس خميس) شمال شرقي مدينة القدس المحتلة، وشرعت بإقامة مقطع جديد من جدار الضم (الفاصل) في مكانه. يهدف ذلك إلى عزل حي (راس خميس) عن المدينة المحتلة، وتحويل حركة مرور سكانه، البالغ عددهم ١٠ آلاف مواطن مقدسي إلى معبر شعفاط، الذي أفتتح كمعبر دولي بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٢. وبعد إزالة الحاجز أضطر سكانه للسير مسافة ٢ كيلومتر للوصول إلى معبر شعفاط، الذي أقيم من أجل فصل مناطق مخيم شعفاط، وراس خميس وضاحية السلام عن المدينة. يشار أن عدد المقدسيين الذين يقطنون في المناطق الثلاثة المذكورة يقدر بحوالي ٥٠ ألف مقدسي. ويخشى المركز أن تقوم سلطات الاحتلال بسحب بطاقات هوياتهم (الزرقاء) منهم، واستبدالها بهوية السلطة الوطنية الفلسطينية (الخضراء).

وتستخدم قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية كمعابر حدودية داخل الضفة الغربية لتعزل من خلالها مناطق شاسعة بأكملها عن باقي مناطق الضفة كما هي الحال في منطقة الأغوار. وتقيم تلك القوات أربعة حواجز عسكرية ثابتة على مداخل الأغوار، الأول (حاجز تياسير) شرقي مدينة طوباس ويفضي إلى الأغوار الشمالية، والثاني (حاجز الحمرا) شرقي مدينة نابلس والثالث (حاجز معاليه أفرايم) جنوب شرقي المدينة ويفضيان إلى الأغوار الوسطى، والرابع (حاجز العوجا) غربي مدينة أريحا ويفضي إلى الأغوار الجنوبية. وفي نهاية هذا العام، سمحت قوات الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين من غير سكان الأغوار بالعبور من حاجز الحمرا لأول مرة منذ انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، إلا أنها أبقت على وجود أفرادها عليه بهدف تقييد حركة السكان المدنيين الفلسطينيين، ومنعهم من المبيت في منطقة الأغوار. كما أن قوات الاحتلال تشن بين فترة وأخرى أعمال اقتحام للتجمعات السكنية الفلسطينية والأراضي الزراعية، وتجبر

٧ المصدر:
http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/20121217_restrictions_lifted

المزارعين غير المثبتة عناوينهم في بطاقات هويتهم بأنهم من سكان المنطقة على الرحيل عنها. يُشار إلى أن أراضي الأغوار تعتبر الأكثر خصوبة في أراضي الضفة الغربية، وتقيم قوات الاحتلال العديد من المستوطنات الزراعية التي صادرت لأجلها آلاف الدونمات من الأراضي الخصبة، كما وتعزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية على امتداد حدود نهر الأردن، وتحرم مالكيها من استغلالها. وتشير التقديرات إلى أن قوات الاحتلال تسيطر مع المستوطنين على ما يزيد عن ٧٥٪ من مساحة الأغوار.

كما وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لما استطاع المركز من توثيقه، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (١٤٣) مدنيا فلسطينيا، كان من بينهم (٢٤) طفلاً، و(٤) نساء وعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني على الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين من مواطني الضفة خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات "مذلّة" بحقهم، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة في ظروف صعبة. وتشمل قائمة الممنوعين المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين والطلبة، والنواب المنتخبين بالمجلس التشريعي الفلسطيني وموظفين في وكالات دولية وأممية.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار. وأفاد عدد من المزارعين لباحثي المركز بأن الجنود المتمركزين عند البوابات المقامة في هيكل الجدار يمنعونهم من اجتيازها بادعاء عدم حيازتهم على التصاريح اللازمة التي تسمح لهم بعبور البوابات. وذكروا بأن هذه الإجراءات تهدف إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. ويشكل محصول الزيتون مصدر الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون، بسبب الحصار الاقتصادي الإسرائيلي المفروض عليهم.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة. وتحرم تلك القوات المدنيين الفلسطينيين من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما مجموعه ٥٠٠ كيلومتر من الطرق لا يزال محظوراً على الفلسطينيين استخدامها في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، لا يسمح للفلسطينيين بالوصول إلى نحو ثلث مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، دون الحصول على تصاريح تصدرها قوات الاحتلال، وهو أمر غاية في الصعوبة. ويضطر نحو مئتي ألف مواطن من ٧٠ قرية فلسطينية إلى سلوك طرقٍ التفافية بعيدة ومكلفة يبلغ طولها من ضعفين إلى خمسة أضعافٍ طول الطرق المباشرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها؛ بسبب القيود العسكرية المفروضة على تنقلهم اليومي.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق

الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأرض المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

لقد مثلت سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتحريم اتخاذ تدابير الاقتصاص والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يقوض مفهوم الحظر الذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية

لا يزال نحو ٤٦٠٠ معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي يخضعون لظروف اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية، على الرغم من الضمانات بتحسين ظروف احتجازهم، والتي تضمنتها صفقة التبادل بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل أواخر العام الماضي[٨]. ويأتي هذا التدهور[٩] في سياق الحالة المتردية التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال منذ يونيو ٢٠٠٦، في أعقاب أَسْرِ المقاومة الفلسطينية الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، بما في ذلك منع زيارة معتقلي قطاع غزة لذويهم، وحرمان مئات الأسر في الضفة الغربية من زيارة أبنائها، وسياسة التفتيش العاري والمداهمات الليلية، وسياسة العزل الانفرادي في الزنازين، والإهمال الطبي بحق المعتقلين.[١٠]

ونتيجة لاستمرار تدهور شروط احتجازهم، والإجراءات القاسية التي فرضتها سلطات السجون الإسرائيلية، خاض المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إضرابات مفتوحة عن الطعام من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وإعادة المكتسبات التي تحققت بفضل نضالاتهم على مدى الأعوام الماضية[١١]. وتلخصت مطالب المعتقلين المضربين عن الطعام في: تحسين شروط احتجازهم داخل السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية؛ تأمين الزيارات العائلية، وبخاصة لمعتقلي قطاع غزة؛ إنهاء العزل الانفرادي؛ إنهاء الاعتقال الإداري؛ السماح للمعتقلين بالتعليم؛ ووقف حملات القمع والتفتيش الليلية. وكان نحو ١٦٠٠ من المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال قد بدأوا إضراباً مفتوحاً عن الطعام في ١٧ أبريل، فيما سبقهم عدد من

٨ أبرمت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وقوات الاحتلال الإسرائيلي العام الماضي صفقة، تم بموجبها الإفراج عن أكثر من ألف معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وقد نفذت المرحلة الأولى من الصفقة في ١٨ أكتوبر، حيث سلمت المقاومة الجندي شاليط إلى الجانب المصري، في معبر رفح، والذي نقله بدوره إلى الجانب الإسرائيلي. وفي نفس الوقت أفرجت سلطات الاحتلال عن ٤٥٠ معتقلاً من فلسطينياً، من ذوي الأحكام العالية، بينهم ٢٧ امرأة. ووفقا للصفقة، فقد جرى إبعاد ٢٠٣ معتقلين إلى خارج أماكن سكناهم، بينهم ٤٠ معتقلاً إلى الخارج، و١٦٣ أبعدوا إلى قطاع غزة. وبتاريخ ١٨ ديسمبر، نفذت إسرائيل المرحلة الثانية من الصفقة، حيث أفرجت عن ٥٥٠ معتقلاً من ذوي الأحكام المنخفضة، غالبيتهم شارفت مدة حكمهم بالسجن على الانتهاء، من بينهم ٤٠ معتقلاً من قطاع غزة، و٥١٠ معتقلين من الضفة الغربية.

٩ شهد العام الماضي، على نحو خاص، سلسلة من الإجراءات العقابية الإضافية بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، كترجمة فعلية لأوامر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أواخر شهر يونيو ٢٠١١ الموجهة لمصلحة السجون الإسرائيلية بالحد من ما أسماه "المزايا الممنوحة" للمعتقلين الفلسطينيين. وبدأت سلطات السجون في تنفيذ بعض الخطوات بحق المعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك تكثيف أعمال التفتيش العاري للمعتقلين والعزل الانفرادي لقياداتهم، مما دفعهم للإعلان عن خطوات احتجاجية في مواجهة تلك الإجراءات، وقاموا بالإضراب عن الطعام لأكثر من مرة.

١٠ يعاني حوالي ١٢٠٠ معتقل من أمراض مختلفة، من بينها حالات خطيرة، منهم ١٨ معتقل يقيمون فيما يسمى مستشفى الرملة التابع لمصلحة السجون الإسرائيلية.

المعتقلين الإداريين في إضرابهم المفتوح عن الطعام بشكل فردي. وأنهى المعتقلون الفلسطينيون إضرابهم المفتوح عن الطعام في ١٤ مايو، بعد إبرامهم اتفاقاً مع مصلحة السجون مقابل الاستجابة لعدد من مطالبهم، من بينها السماح لمعتقلي غزة بتلقي الزيارة من ذويهم بشكل منتظم.

ونتيجة لهذا الاتفاق، سمحت سلطات الاحتلال لعدد محدود من معتقلي قطاع غزة من زيارة ذويهم خلال الأشهر اللاحقة من يوليو حتى نوفمبر، وبشكل متناقص.[١٢] ورغم الاتفاق المبرم الذي يتيح للمعتقل تلقي زيارة من ذويه مرتين شهرياً ولمدة ٤٥ دقيقة لكل زيارة، إلا أن سلطات الاحتلال أخلت بالاتفاق من البداية، أوقفت برنامج الزيارات أكثر من مرة، وقامت بتنظيم زيارات لمعتقلي قطاع غزة بشكل محدود، وعلى أفواج بحيث يشمل كل فوج ٢٣ شخصا دون السماح للأطفال أو إدخال أغراض شخصية للمعتقل. وحتى في المرات المحدودة التي تم السماح للأهالي بزيارة أبنائهم، تعرض هؤلاء لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زياراتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وخلال العام الحالي، واصلت قوات الاحتلال خلال العام الحالي اعتقال المئات من الفلسطينيين، من خلال حملات الاعتقال التي تنفذها خلال اجتياحها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، أو خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو خلال حملات خاصة لاعتقال مطلوبين بأنفسهم. وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال ايضاً في اعتقال المزيد من الفلسطينيين في المناطق العازلة المحظور الوصول اليها، شرق وشمالي القطاع، وفي عرض البحر، أو على معبر ايرز (بيت حانون) شمالي قطاع غزة. ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال هذا العام (١٢٠٢) شخص، غالبيتهم الساحقة من الضفة الغربية، حيث بلغ عدد المعتقلين (١٠٨٥)[١٣]، مقابل (١١٧) معتقلاً من قطاع غزة.

قوات الاحتلال تعتقل أحد المواطنين في مواجهات امام سجن عوفر، غرب رام الله.

١١ أعادت سلطات الاحتلال اعتقال العديد من المعتقلين الفلسطينيين الذين أفرجوا عنهم في اطار صفقة التبادل، بادعاء مخالفتهم للشروط المتفق عليها ضمن صفقة التبادل، بما فيها شروط الاقامة، والاخلال بالأمن وغيرها.....

١٢ تمكن ٢٢٠ شخص من زيارة ذويهم في شهر يوليو، وفي أغسطس تناقص العدد الى ١٢٠، وفي سبتمبر الى ١٣٥، وفي اكتوبر هبط الرقم الى ١١٨، وفي نوفمبر تمكن فقط ٣٥ شخصاً من زيارة ابنائهم.

١٣ تشمل هذه الاحصائية المئات من المواطنين الذين يتم اعتقالهم لفترات قصيرة ويفرج عنهم لعدة ساعات...

ومع نهاية العام ٢٠١٢، ما يزال ما يزيد عن ٤٦٠٠ (أربعة آلاف وستمائة) معتقل فلسطيني يرزحون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، المقام معظمها داخل الأراضي الإسرائيلية، في مخالفة واضحة للمادة (٧٦) من اتفاقيات جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة، حتى انتهاء فترة محكوميتهم. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين من الضفة الغربية، أي نحو (٤١٣٠) معتقلاً، فيما يبلغ عدد المعتقلين من قطاع غزة نحو ٤٧٠ معتقلاً. وبين المعتقلين نحو ١٧٠ طفلاً و ١١ امرأة. غالبية هؤلاء المعتقلين تم اعتقالهم خلال فترة الانتفاضة الممتدة منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، حتى الآن، من خلال الاجتياحات للقرى والمدن والمخيمات، وبخاصة في الضفة الغربية، فيما كان البقية معتقلين قبل انتفاضة الأقصى، بينهم (٧٠) معتقلاً أمضوا أكثر من ٢٠ عاماً في الاعتقال.[١٤]

علاوة على ذلك، ما يزال ١٤ نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وهناك نائبان من حركة (فتح)، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى ثلاثة وزراء سابقين.[١٥]

وخلال العام ٢٠١٢، اعتقلت قوات الاحتلال ١٢ نائباً، جميعهم من كتلة التغيير والاصلاح، بينهم رئيس المجلس، د. عزيز الدويك، وأمين سر المجلس، د. محمود الرمحي. وقد أفرجت قوات الاحتلال عن أربعة نواب، فيما احتفظت بالثمانية الباقين، وحولت ثلاثة منهم للاعتقال الاداري.

١٤ (الاحصائيات حسب دائرة الاحصاء – وزارة الأسرى، رام الله).
١٥ وهم: خالد أبو عرفة، وزير شؤون القدس، وصفى قبها، وزير الأسرى، وعيسى الجعبرى، وزير الحكم المحلي.
١٦ النائب مروان البرغوثي انتخب كعضو مجلس تشريعي، وهو داخل السجون الإسرائيلية، عن كتلة فتح في انتخابات المجلس التشريعي لعام ٢٠٠٦.

أسماء النواب الذين ما زالوا معتقلين أو اعتقلوا في العام ٢٠١٢

	إسم النائب	الدائرة	الكتلة البرلمانية	تاريخ أخر اعتقال	تاريخ الإفراج	مدة اعتقال سابقة في فترة نيابته
١	عزيز سالم دويك	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١/١٩	٢٠١٢/٧/٢٠	٣ سنوات
٢	محمد عمران طوطح	القدس	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١/٢٣	٢٠١٢/٩/٦ (ما زال مبعداً من القدس إلى رام الله)	٣ سنوات
٣	نايف محمود الرجوب	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٠/١٢/١	ما زال معتقلاً	٣ سنوات،٥ أشهر
٤	محمد جمال النتشة	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١١/١/٣١	ما زال معتقلاً	٥ سنوات
٥	خالد إبراهيم طافش	بيت لحم	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١/٢٠	٢٠١٢/٨/١٩	سنتان، و٤ أشهر
٦	حسن يوسف خليل	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١١/١/١١	ما زال معتقلاً	٥ سنوات
٧	عبد الجابر مصطفى فقهاء	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١/٢٣	٢٠١٢/٩/٣٠	خمس سنوات، ٣ أشهر
٨	جمال عبد الحميد الطيراوي	جنين	كتلة فتح	٢٠٠٧/٥/٢٩	ما زال معتقلاً (محكوم ٣٠سنة)	–
٩	مروان حسيب البرغوتي[١٦]	رام الله	كتلة فتح	٢٠٠٢/٤/١٥	ما زال معتقلاً (محكوم ٢٦مؤبدا)	–
١٠	أحمد سعدات عبد الرسول	رام الله	كتلة أبو على مصطفى	٢٠٠٦/٣/١٤	ما زال معتقلاً (محكوم ٣٠ سنة)	–
١١	أحمد عبد العزيز مبارك	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/٧/١٥	ما زال معتقلاً	٣ سنوات
١٢	محمد إسماعيل الطل	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/١٢	ما زال معتقلاً	٦ سنوات
١٣	محمود أحمد الرمحي	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	ما زال معتقلاً	٥ سنوات
١٤	باسم أحمد الزعارير	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	ما زال معتقلاً	٢٢ شهراً
١٥	عماد محمود نوفل	قلقيلية	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	ما زال معتقلاً	سنتان وعشرة أشهر

١٦	رياض محمود رداد	طولكرم	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	ما زال معتقلاً	سنتان وعشرة أشهر
١٧	فتحي محمد قرعاوي	طولكرم	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	ما زال معتقلاً	سنتان وعشرة أشهر
١٨	ياسر داوود منصور	نابس	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٤	ما زال معتقلاً	سنتان وعشرة أشهر

كما يشهد معبر (إيرز) شمالي قطاع غزة، والتي تسيطر عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي، عمليات اعتقال للفلسطينيين بين الفينة والأخرى، بمن فيهم مرضى يتوجهون إلى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية، أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن بين تلك الحالات كانت اعتقال قوات الاحتلال المواطن بسام شعبان فؤاد ريحان، ٢٤ عاماً، من سكان بلدة جباليا شمالي قطاع غزة، بتاريخ ١٩ يناير، أثناء توجهه، عبر معبر بيت حانون " ايرز"، إلى مستشفى الميزان بمدينة الخليل لإجراء عملية جراحية. وأفادت المواطنة نعيمة فؤاد شعبان ريحان، ٤٩ عاماً، وهي عمة المريض ومرافقة له، بأن الضابط الإسرائيلي المتواجد على معبر بيت حانون أبلغها بأمر اعتقال المريض بسام، وقام بتسليمها متعلقاته الشخصية، وأمرها بالعودة إلى قطاع غزة. وبتاريخ ٢ يوليو، اعتقلت تلك القوات المواطن أحمد خلة، من جباليا، أثناء توجهه الى عمله داخل اسرائيل. وبتاريخ ٦ سبتمبر، اعتقلت تلك القوات المحامي، ماهر ابو جبة، من مدينة غزة.

وفيما يتعلق باعتقال الصيادين، شهد العام ٢٠١٢ تصاعدا في عمليات اعتقال الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة على أيدي عناصر البحرية الإسرائيلية. وسجل المركز ازدياداً ملحوظاً في عمليات الاعتقال، حيث تم رصد اعتقال ٥٩ صياداً منذ بداية العام.

الاعتقال الإداري

لا يزال نحو ١٨٥ فلسطينياً يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري،[١٧] في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وعمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلي – منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام –١٩٦٧ إلى تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة، أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة. وفي هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري– منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة – طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حُرِمُوا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين ٦–٣ أشهر قابلة للتمديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

وواصلت قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١٢، تحويل عشرات المعتقلين الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري، بمن فيهم أعضاء في المجلس التشريعي. وخلال العام تم تحويل ثلاثة نواب رهن الاعتقال الإداري، من بينهم د. عزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي[١٨]؛ د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي؛ وباسم الزعارير، وجميعهم نواب من كتلة التغيير والاصلاح. ومع نهاية العام لا يزال ٧ نواب رهن الاعتقال الإداري، هم: النائب محمد جمال النتشة من الخليل؛ النائب نايف الرجوب من مدينة الخليل؛ النائب حسن

[١٧] عدد المعتقلين الإداريين وفقاً لإحصائيات دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى –رام الله.
[١٨] افرج عنه بعد قضاء فترة ستة أشهر.. انظر التفاصيل في الجدول أعلاه.

يوسف، من رام الله؛ النائب أحمد مبارك، من رام الله؛ النائب محمد طوطح، من مدينة القدس؛ والنائبان الرمحي والزعارير. كما لا يزال ثلاثة من الوزراء السابقين رهن الاعتقال الإداري وهم: خالد أبو عرفة، وزير شؤون القدس، وصفى قبها، وزير الأسرى، وعيسى الجعبرى، وزير الحكم المحلي.

وكان التطور الأبرز على صعيد الاعتقال الإداري للمعتقلين الفلسطينيين خلال العام، خوض عدد من المعتقلين إضرابات مفتوحة عن الطعام لفترات طويلة احتجاجاً على ظروف اعتقالهم، وللضغط على سلطات الاحتلال من أجل الافراج عنهم، من بينهم معتقلون أعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم، على الرغم من الافراج عنهم في صفقة التبادل بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل.

كان أول المضربين عن الطعام من المعتقلين الاداريين، خضر عدنان، حيث بدأ إضرابه عن الطعام في اليوم التالي لاعتقاله على أيدي قوات الاحتلال بعد مداهمة بيته في بلدة عرابة، جنوبي مدينة جنين، بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١. وخاض عدنان اضرابه المفتوح عن الطعام احتجاجاً على تكرار اعتقاله ادارياً، وأنهى إضرابه بعد ٦٦ يوماً، في ٢٢ فبراير ٢٠١٢، بعد صفقة مع النيابة العسكرية تقضي بالإفراج عنه في ١٧ أبريل ٢٠١٢. وبتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٢، أعلنت هناء يحيى شلبي، ٣٠ عاماً، اضرابها المفتوح عن الطعام، فور اعتقالها من منزلها في بلدة برقين، جنوبي مدينة جنين، وتحويلها للاعتقال الاداري لمدة ستة أشهر. وكانت شلبي قد أفرج عنها في اطار صفقة التبادل الاخيرة في اكتوبر ٢٠١١، بعد قضاء أكثر من عامين في سجون الاحتلال. وقد أنهت شلبي اضرابها المفتوح عن الطعام في ١ أبريل ٢٠١٢، بعد ٤٤ يوماً، بموجب اتفاق لم يكشف عن تفاصيله، يقضي بإبعادها إلى قطاع غزة، ومكوثها ثلاث سنوات، ومن ثم العودة الى مسقط رأسها في جنين.

وبتاريخ ٢٩ فبراير، أعلن كلا من بلال سعيد ذياب، ٢٧ عاماً، من بلدة كفر راعي، جنوبي مدينة جنين، وثائر عزيز حلاحلة، ٣٤ عاماً، من بلدة خاراس، جنوب غربي مدينة الخليل، اضراباً مفتوحاً عن الطعام من سجن النقب الصحراوي. وخضع ذياب للاعتقال الإداري منذ تاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١١، وجُدِّدَ له مرة أخرى، فيما خضع حلاحلة للاعتقال الإداري منذ تاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٠، وجُدِّدَ له ٨ مرات. وقد أفرجت سلطات الاحتلال عن ذياب وحلاحلة في ١٢ مايو، بعد أن أنهيا اضرابهما الذي استمر لمدة ٧٤ يوماً.

وبتاريخ ١٩ مارس، دخل محمود كامل السرسك، ٢٥ عاماً، من رفح، وهو لاعب المنتخب الفلسطيني لكرة القدم، اضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على اعتقاله منذ أكثر من ثلاث سنوات دون محاكمة واخضاعه رهن الاعتقال تحت بند «المقاتل غير الشرعي». وأنهى السرسك اضرابه المفتوح عن الطعام يوم ١٩ يونيو ٢٠١٢، بعد ٩٥ يوماً، اثر توصل محاميه لاتفاق مكتوب يقضي بالإفراج عنه يوم ١٠ يوليو ٢٠١٢ مقابل فك إضرابه عن الطعام.

وخاض المعتقلان أيمن شروانة، ٣٦ عاماً، من سكان مدينة الخليل، وسامر العيساوي، ٣٣ عاماً، من مدينة القدس، إضرابا مفتوحاً عن الطعام منذ ١ يوليو، و١ أغسطس على التوالي. وكان شراونة والعيساوي قد شرعا بإضرابهما المفتوح عن الطعام، احتجاجاً على إعادة اعتقالهما من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عقب الإفراج عنهما ضمن صفقة التبادل الأخيرة في أكتوبر ٢٠١١. ووفقاً لمصادر حقوقية متعددة، فإن

حالة المعتقلين الصحية بالغة السوء، حيث يعانون من مشاكل صحية متعددة أبرزها: الهزال والضعف العام، فقر الدم، نقص نسبة البروتين في الجسم، نقص نسبة السكر في الجسم، تدهور حاد في البصر، وغيرها. وبعد قضاء ١٧٥ يوماً، علق الشراونة اضرابه يوم ٢٥ ديسمبر لأسباب صحية، لمدة أسبوع فقط، ووافق على تناول السوائل، على وعد أن تحل قضيته أول يناير ٢٠١٣، أو يستأنف الإضراب. فيما انتهى العام وكان العيساوي[١٩] مستمراً في اضرابه عن الطعام.

وشهدت قضية إضرابات المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال نشاطات حشد ومناصرة من قبل منظمات دولية وناشطين دوليين ومحليين في مجال حقوق الإنسان تطالب بالضغط على قوات الاحتلال للإفراج عنهم خشية على حياتهم. من بين ذلك، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانا في ١٤ سبتمبر ٢٠١٢، حذرت فيه من تردي الوضع الصحي للمعتقلين المضربين عن الطعام حيث ورد في البيان: "تشعر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بقلق عميق إزاء تدهور صحة ثلاثة محتجزين فلسطينيين مضربين عن الطعام". كما شهدت قضية اللاعب الدولي الفلسطيني، محمود السرسك، تعاطفاً من نوع خاص، حيث أبدى مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ريتشارد فولك، قلقه على حياة السرسك، فيما انتقد السيد جوزيف بلاتر، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" استمرار قوات الاحتلال في اعتقال لاعب المنتخب الفلسطيني لكرة القدم، محمود السرسك.

[١٨] في تطور آخر، اعتدى جنود الاحتلال بتاريخ ١٨ ديسمبر، بالضرب المبرح على المعتقل العيساوي، في قاعة محكمة الصلح بالقدس، والتي عرض عليها للاستماع للاستئناف الذي قدم للإفراج عنه بكفالة أو تحت الإقامة الجبرية إلى حين الانتهاء من محكمته بعد تردي وضعه الصحي. وقد اعتدى جنود الاحتلال على العيساوي وأفراد عائلته بعد إلقائه التحية على أهله الذين حضروا لرؤيته والاطمئنان عليه، رغم دخوله على كرسي متحرك ومكبل اليدين والرجلين بسبب عدم قدرته على الحركة نتيجة طول مدة الإضراب. وعاد جنود الاحتلال واعتدوا على العيساوي مرة أخرى بعد أن حاول الصحفيون الوصول إليه للاستماع إلى تعليقه حول وضعه الصحي مع استمرار الإضراب. وقام الجنود بجر العيساوي إلى خارج قاعة المحكمة، وأعادوه إلى مستشفى سجن الرملة مرة أخرى . كما داهمت قوات الاحتلال منزل العائلة واعتقلت شقيقته، المحامية شيرين العيساوي، وعرضتها على المحكمة التي أفرجت عنها يوم ١٩ ديسمبر، وأبقتها رهن الحبس المنزلي مدة عشرة أيام.

التعذيب وسوء المعاملة

في أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون الفلسطينيون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارسهتم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية. فخلال العام ٢٠١٢، واصلت سلطات الاحتلال ممارسة التعذيب بحق عشرات المعتقلين أثناء فترة التحقيق والاحتجاز. وقد تنوعت هذه الأساليب، ما بين أساليب التعذيب النفسي، وأساليب التعذيب الجسدي. في هذا الصدد، يتعرض الغالبية العظمى من المعتقلين الفلسطينيين لأساليب تعذيب تشمل الآتي:

١. عصب العينيين أثناء التحقيق قبل ضرب المعتقل في أنحاء مختلفة من الجسم، خصوصاً في الوجه والبطن.
٢. خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس.
٣. شتم المعتقل بألفاظ نابية، والتعرض للذات الإلهية.
٤. نزع شعر اللحية بقوة، وبطريقة تحدث آلاماً شديدة.
٥. تعليق المعتقل من أرجله، ووجهه للأرض، مع ضرب أماكن حساسة في جسده (كالخصيتين) الأمر الذي يعرض حياته للخطر.
٦. استخدام أسلوب التعذيب المسمى بـ "الجسر"، حيث يقوم ثلاثة محققين بمسك المعتقل بواسطة قيود، وهو معلق في الهواء ووجهه إلى الأرض، بطريقة أدت – في إحدى الحالات – إلى تضرر الجهاز البولي لأحد المعتقلين، بعدما بدأ يتبول دماً نتيجة تعرضه لأسلوب التعذيب هذا.
٧. شبح المعتقل على الكرسي في وضع يكون فيه رأسه ورجلاه على الأرض ومؤخرته على الكرسي (بشكل قوس) ويستمر ذلك لساعات طويلة (قد تصل إلى ٤٨ ساعة) مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الجسم، وبخاصة في منطقة الظهر.
٨. شد الكلبشات على الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستيك بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم.
٩. الشبح على الحائط، مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية ٩٠ درجة، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الأرجل.
١٠. الحرمان من النوم لساعات طويلة.

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءاتها بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة خلال العام ٢٠١٢، على الرغم من الحماية التي يتمتعون بها كمدنيين وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وكان أخطر تلك الاعتداءات ما ارتكبته قوات الاحتلال من جرائم قتل بحق أربعة صحفيين خلال عدوانها على قطاع غزة خلال الفترة (١٤ نوفمبر وحتى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢)، والتي شهدت أيضاً استهداف مكاتب صحفية في مدينة غزة، وما رافقه من إصابة صحفيين. كما وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان انتهاكات أخرى ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، وقد تركزت معظمها في الضفة الغربية وشملت: جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة؛ الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث؛ مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية؛ مداهمة مكاتب صحفية؛ ومداهمة منازل صحفيين.[٢٠] جدير بالذكر أن العديد من الحالات التي وثقها المركز كانت تشمل انتهاكات مركبة اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الصحفيين، وقد كانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

جرائم قتل الصحفيين واستهداف المؤسسات الإعلامية خلال العدوان على غزة

أولاً: أعمال القتل:

- بتاريخ ١٩ نوفمبر، قصفت قوات الاحتلال بصاروخين الطابق الثالث من برج الشروق، غربي مدينة غزة، والذي يضم عدداً من المكاتب الصحفية. وقد استهدف القصف المكتب الإعلامي لحركة الجهاد الإسلامي مما أسفر عن مقتل مسئول الإعلام الحربي في منطقة غزة، في سرايا القدس، الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، رامز نجيب حرب. وأعلنت قوات الاحتلال، في اليوم التالي، عبر موقعها الالكتروني الرسمي عن استهدافها لرامز حرب وقتله. كما أسفر القصف أيضاً إصابة اثنين من الصحفيين، وهما: محمد الأشقر ويعمل في فضائية (هنا القدس)، وأحمد الريزي ويعمل في قناة العربية، بحالة من الاختناق الشديد جراء إندلاع النيران في البرج بسبب القصف. هذا إلى جانب تدمير المكتب، وإلحاق أضرار مادية في عدد من المكاتب والمؤسسات الإعلامية في البرج. تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان توضح بأن حرب كان عمله مقتصراً على المجال الإعلامي لسرايا القدس، وهو ما يكسبه الحماية وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي.
- بتاريخ ٢٠ نوفمبر، قُتل الصحفيان حسام محمد عبد الرحمن سلامة، ٣٠ عاماً؛ ومحمود علي احمد الكومي، ٢٩ عاماً، وهما يعملان لصالح قناة الأقصى الفضائية، جراء قصف قوات الاحتلال السيارة التي كانا يستقلانها بصاروخ. وكان سلامة والكومي يستقلان سيارة من نوع (رينو) سوداء اللون، ومكتوب عليها بشكل واضح وبلون مميز (TV)، في شارع الشفاء غرب مدينة غزة في طريقهما إلى

[٢٠] لمزيد من المعلومات حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية، راجع: سلسلة تقارير «إخراس الصحافة» الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (www.pchrgaza.org).

مستشفى الشفاء القريب لتغطية وصول الضحايا إلى المستشفى، وذلك لتغطية أحداث العدوان في المدينة.

- وفي اليوم ذاته، قُتل أحد أفراد مكتب الإعلام لسرايا القدس، محمد عبد ربه بدر، ٢٤ عاماً، بينما كان يقوم بتصوير مجموعة من الشبان بالقرب من كلية فلسطين التقنية، بمدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، جراء استهدافهم بصاروخ أطلقته باتجاههم طائرة حربية إسرائيلية. تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان توضح بأن بدر كان عمله مقتصراً على المجال الإعلامي لسرايا القدس، وهو ما يكسبه الحماية وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي.

ثانياً: استهداف مكاتب صحفية:

- بتاريخ ١٨ نوفمبر، أطلقت قوات الاحتلال صاروخاً باتجاه مقر قناة القدس الفضائية، الكائنة في الطابق الحادي عشر في برج الشوا وحصري بشارع الوحدة وسط مدينة غزة. وبعد خمس دقائق أطلقت قوات الاحتلال ثلاثة صواريخ على المقر نفسه، ما أدى إلى تدمير المقر بشكل كلي. كما أدى القصف إلى إصابة سبعة من الصحافيين العاملين في القناة، ووصفت جراح احدهم بالخطيرة حيث بترت ساقه اليمنى وهو المواطن خضر حيدر فرحات الزهار ٢٣ عاماً، ومن الجدير ذكره أن برج شوا وحصري مكتظ بالمؤسسات الإعلامية والقنوات الفضائية.
- وفي اليوم ذاته، قصفت قوات الاحتلال بصاروخ مكتب فضائية الأقصى الكائن في الطابق الخامس عشر من برج الشروق بحي الرمال وسط مدينة غزة. أدى القصف إلى تدمير مقر القناة، وإلحاق أضرار في مكاتب إعلامية أخرى تقع في الطابق نفسه والطابق الرابع عشر، وتعود المكاتب المتضررة إلى كل من: شركة فلسطين للإنتاج الإعلامي، مكتب قناة الميادين، برس T.V، مكتب قناة أبو ظبي، مكتب قناة سكاي نيوز، مكتب قناة دبي. وأسفر القصف عن إصابة ثلاثة من الصحافيين الذين يتبعون إلى شركة فلسطين للإنتاج الإعلامي، ووصفت جراحهم بالطفيفة.
- بتاريخ ٢٠ نوفمبر، أطلقت قوات الاحتلال صاروخين اتجاه شقة في الطابق السادس، وهي للكاتب الفلسطيني المعروف غازي الصوراني، والكائنة في برج نعمة في شارع الكنز بحي الرمال وسط مدينة غزة، ما أدى إلى ألحاق أضرار جزئية في البرج.
- بتاريخ ٢١ نوفمبر، أطلقت قوات الاحتلال صاروخين استهدفا أرضاً خالية ملاصقة لفندق (الاورينت هاوس/ البيتش)، الواقع

مكاتب صحفية في برج الشروق وسط مدينة تشتعل فيها النيران جراء القصف الاسرائيلي.

على شاطئ البحر، غربي مدينة غزة. يقطن الفندق عشرات الصحفيين والمراسلين الأجانب العاملين على تغطية الأحداث في القطاع.

- وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد قامت بالتشويش على بث وإرسال عدد من الإذاعات المحلية خلال أيام العدوان على قطاع غزة، وبثت بدورها رسائل على موجات تلك الإذاعات. وفي السياق ذاته، تعرضت أربعة مواقع إلكترونية إخبارية على الأقل للتعطيل المتعمد من قبل تلك القوات خلال الفترة ذاتها.
- كما وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان انتهاكات أخرى ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، وقد تركزت معظمها في الضفة الغربية، وفيما يلي نماذج عن تلك الانتهاكات:

جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة

- بتاريخ ٢٧ يناير، أصيب المصور الصحفي مهيب البرغوثي، ويعمل لصالح صحيفة الأيام، بعيارين معدنيين مغلفين بطبقة رقيقة من المطاط في قدميه أطلقهما باتجاهه جنود قوات الاحتلال، خلال تغطيته قمع تلك القوات للمسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار في قرية بلعين، قرب مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.
- بتاريخ ١١ فبراير، أصيب ثلاثة صحفيين بأعيرة معدنية مغلفة بطبقة رقيقة من المطاط على أيدي قوات الاحتلال خلال عملهم على تغطية تفريق قوات الاحتلال لمسيرة سلمية خرجت بالقرب من حاجز (عوفر) العسكري للتضامن مع الأسير خضر عدنان، رغم ارتدائهم لسترات واقية مميزة بإشارة (Press). والصحفيون هم كل من: عصام الريماوي، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح صحيفة الحياة الجديدة، وأصيب بعيار معدني في قدمه اليمنى؛ محمد تركمان، وهو صحفي حر، وأصيب بعيار معدني في فخذه الأيمن؛ برناط أرناؤوط، وهو صحفي حر أيضاً، وأصيب بعيار معدني بقدمه الأيسر.
- بتاريخ ٠٦ إبريل، أصيب المصور الصحفي الحر أحمد دغلس، بجراح في الرأس، جراء إصابته بقنبلة غاز مسيل للدموع استهدفته بشكل مباشر من قبل قوات الاحتلال التي كانت تعمل على تفريق المشاركين في المسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار في قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله، رغم ارتدائه سترة توضح طبيعة عمله الصحفي. نُقل دغلس إلى مستشفى رام الله الحكومي لتلقي العلاج، وقامت الطواقم الطبية بقطب الجرح في رأسه.
- بتاريخ ١٨ سبتمبر، أصيب المصور الصحفي، محمود عليان، ويعمل لصالح صحيفة القدس، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في الخاصرة أطلقها باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال. وكان الصحفي عليان يعمل على تغطية المواجهات التي وقعت بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في مخيم شعفاط، بالقرب من مدينة القدس المحتلة.
- بتاريخ ٠٥ أكتوبر، أصيب ثلاثة صحفيين بجراح مختلفة جراء إطلاق قوات الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاههم بشكل مباشر، ومن مسافة قريبة، خلال عملهم على تغطية اقتحام مجموعة من المتدينين الإسرائيليين لساحة المسجد الأقصى بمدينة القدس المحتلة. والصحفيون هم كل من: معمر عوض، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة الأنباء الصينية، وأصيب بقنبلتي غاز في البطن والأرجل ما تسبب له بحروق في مكان الإصابة؛ عمار عوض، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة رويترز العالمية للأنباء، وأصيب بقنبلة غاز في الرجل اليمنى، مما أدى إلى كسرها؛ ومسياء أبو غزالة، وهي صحفية حرة، وأصيبت بحالة اختناق شديدة.

الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

- بتاريخ ٣٠ مارس، أصيب ثلاثة مصورين صحفيين بجراح ورضوض مختلفة جراء تعرضهم للضرب المبرح، وباستخدام الهراوات، على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي بالقرب من باب العامود، في مدينة القدس المحتلة. وكان الصحفيون يعملون على تغطية تفريق تلك القوات للمواطنين الذين احتشدوا بالقرب من باب العامود في مدينة القدس المحتلة في ذكرى يوم الأرض. والصحفيون هم كل من: محفوظ أبو ترك، وهو مصور صحفي مستقل، وأصيب برضوض في الوجه والأطراف؛ ديالا جويحان، وتعمل لصالح موقع (قدس نت) الإخباري، وأصيبت بجراح في الصدر؛ وعفيف حنا عميرة، وهو مصور وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، وأصيب بجرح في الرأس ورضوض في أنحاء الجسم.
- بتاريخ ١٧ أغسطس، تعرض المصور الصحفي جعفر اشتية، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، للضرب المبرح، وباستخدام الهراوات، على أيدي جنود قوات الاحتلال

الإسرائيلي، خلال عمله على تغطية اعتداءات تلك القوات على المشاركين في المسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار في قرية كفر قدوم، شمال غربي مدينة قلقيلية. كما احتجزت قوات الاحتلال الصحفي اشتية وخمسة من زملائه الصحفيين ونقلتهم إلى معسكر (قدوميم) العسكري، لعدة ساعات. وبعد إخلاء سبيله، نُقل اشتية إلى المستشفى العربي التخصصي في مدينة نابلس لتلقي العلاج، حيث تبين إصابته بكسر في اليد اليمنى ورضوض في الأطراف.

اعتقال واحتجاز صحفيين

- واصلت سلطات الاحتلال اعتقال خمسة صحفيين فلسطينيين إدارياً خلال العام ٢٠١٢، وتقوم تلك السلطات بتمديد اعتقال الصحفيين من خلال محكمة عسكرية لمدة ستة أشهر في كل مرة. وغالباً ما تقتنع المحكمة العسكرية برواية النيابة العسكرية التابعة للجيش التي تطالب بتمديد الاعتقال بدون إبداء الأسباب وبادعاء وجود (ملف سري). والصحفيون هم كل من: نواف العامر، منسق برامج قناة القدس الفضائية؛ أمين أبو وردة، محاضر بالإعلام في جامعة النجاح الوطنية ومراسل صحيفة الامارات الخليجية ووكالة (PNN) الإخبارية؛ عامر أبو عرفة، مراسل وكالة شهاب للأنباء؛ رائد الشريف، مذيع في إذاعة مرح المحلية؛ ووليد خالد، وهو مدير صحيفة فلسطين في الضفة الغربية.
- بتاريخ ٠٣ فبراير، تعرض المراسل الصحفي نجيب فراونة، والمصور الصحفي علي دار علي، وكلاهما يعملان لصالح تلفزيون فلسطين، للاحتجاز لمدة أربع ساعات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عملهما على تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المشاركين في المسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار في قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله. وقد احتجزت تلك القوات الصحفيين بادعاء أنهما يقومان بالتصوير في (منطقة عسكرية مغلقة).
- بتاريخ ١٧ أغسطس، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي ستة صحفيين كانوا يعملون على تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المشاركين في المسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار في قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية. وكان جنود الاحتلال قد أمروا الصحفيين بالتوقف عن التصوير، وعند رفضهم ذلك، قام الجنود بالاعتداء على أحدهم بالضرب المبرح، وتقييد الآخرين ونقلهم في سيارة عسكرية إلى معسكر (قدوميم) العسكري. وخلال فترة احتجازهم أُجبر الصحفيون على التوقيع على تعهد بعدم دخول المنطقة باعتبارها (منطقة عسكرية مغلقة)، ومن ثم أُخلي سبيلهم في اليوم ذاته. والصحفيون هم كل من: المصور الصحفي جعفر اشتية، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، وأصيب بكسر في يده اليمنى جراء تعرضه للضرب؛ المصور الصحفي بكر عبد الحق؛ فارس فارس، وكلاهما يعمل لصالح تلفزيون فلسطين؛ نضال اشتية، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)؛ عدي القدومي؛ ونوح القدومي، وكل منهما يعمل صحفيا حراً.

منع صحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث

- بتاريخ ٣١ يناير، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً يقضي بمنع الصحفي راسم عبيدات، وهو من سكان مدينة القدس المحتلة، من دخول الضفة الغربية، بادعاء الحفاظ على أمن الدولة. وكان الأمر مذيلاً بتوقيع (قائد المنطقة الوسطى) في جيش الاحتلال، ويقضي بمنع دخوله الضفة الغربية حتى تاريخ ٠٩ يوليو ٢٠١٢.
- بتاريخ ٠٣ فبراير، منع جنود الاحتلال الإسرائيلي الصحفية ليندا شلش، مراسلة قناة القدس الفضائية، من مواصلة عملها في تغطية اعتداءاتهم بحق المشاركين في المسيرة المناهضة للجدار في قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله، وأجبروها على وقف عملها ومغادرة المكان.
- بتاريخ ٠٨ يونيو، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين العاملين لصالح مكاتب ووسائل إعلام فلسطينية محلية من دخول قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله، لتغطية أحداث المسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار في القرية.

مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية

- بتاريخ ١٦ مارس، استخدم أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي الهراوة في تحطيم آلة التصوير الخاصة بالمصور الصحفي موسى الشاعر، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، في قرية المعصرة، غربي مدينة بيت لحم. وكان الصحفي الشاعر يعمل على تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة المناهضة للجدار في القرية عندما اقترب منه أحد جنود الاحتلال وضرب آلة التصوير التي بحوزته بالهراوة مما أدى إلى تحطم عدستها.
- بتاريخ ٠٩ يوليو، أوقفت عناصر تابعة لجيش الاحتلال

الصحفيين إبراهيم الحسيني، مراسل قناة (Press TV)، وأيمن عليان، مصور شركة (بال ميديا) للانتاج الاعلامي، بينما كانا يعدان تقرير حول أعمال الحفريات بالقرب من باب المغاربة بمدينة القدس المحتلة. صادرت العناصر البطاقات الصحفية من الصحفيين ومعداتهما، واقتادوهما إلى مركز أمني يقع بالقرب من ساحة البراق في المدينة، حيث جرى فحص المادة المصورة، ومن ثم أخلوا سبيلهما.

مداهمة مكاتب صحفية

- بتاريخ ٢٩ فبراير، اقتحمت قوة من جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر تلفزيون (وطن)، الواقع في الطابقين الرابع والخامس من مبنى الإغاثة الزراعية في مخيم قدورة، وسط مدينة رام الله. وخلال علمية الاقتحام قام الجنود بتفتيش كافة مكاتب المقر والعبث بمحتوياتها ومصادرة جهاز البث الرئيسي الخاص بالتلفزيون وأجهزة حاسوب وملفات وأشرطة تسجيل، وقاموا بنقلها في صناديق من الكرتون كانوا قد أحضروها معهم.
- وفي اليوم ذاته، تعرض مقر تلفزيون (القدس التربوي)، الواقع في شارع القدس، مقابل فندق البيرة السياحي، بمدينة البيرة، للاقتحام من قبل قوة عسكرية تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد صادر أفراد القوة جهاز البث الرئيس للتلفزيون، بعد أن عبثوا بمحتوياته.
- بتاريخ ٠٢ إبريل، اقتحمت قوة تابعة لجيش الاحتلال مقر شبكة (هنا القدس) للإعلام المجتمعي، والواقع في حي عقبة الخالدية، بمدينة القدس المحتلة، والذي كان من المقرر افتتاحه في اليوم ذاته، وذلك بهدف عرقلة الافتتاح.

مداهمة منازل صحفيين

تزامنت أعمال مداهمة منازل صحفيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي مع تنفيذ أعمال الاعتقال بحقهم، ورافق تلك المداهمات أعمال تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، ومصادرة مواد وأدوات خاصة بالعمل الصحفي للمعتقلين، ومن نماذج مداهمة منازل صحفيين ما يلي:

- بتاريخ ٠٥ فبراير، اقتحمت قوة من جنود الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي صهيب عزيز العصا، ويعمل مراسلاً لإذاعة (بيت لحم ٢٠٠٠)، والواقع في بلدة العبيدية، شرقي مدينة بيت لحم. أجرى الجنود أعمال تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، وصادروا بطاقة الذاكرة الخاصة بآلة التصوير وهواتفه النقالة، ومن ثم قاموا باعتقاله واقتياده معهم.
- بتاريخ ٠٣ إبريل، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي محمد أنور منى، وهو مراسل وكالة (قدس برس) الإخبارية، والواقع في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. وتعرض منزل الصحفي منى للتفتيش والعبث بمحتوياته قبل اقتياده من قبل تلك القوات واعتقاله.
- بتاريخ ١٧ مايو، تعرض منزل الصحفي بهاء خيري موسى، مدير قناة الأسير الفضائية، والواقع في مدينة جنين، للاقتحام من قبل قوة عسكرية تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي. وقد أجرى أفراد القوة أعمال تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، وصادروا جهاز البث الرئيس الخاص بالقناة، إضافة إلى معدات صحفية أخرى، قبل أن يعتقلوه ويقتادوه معهم.

تدمير الممتلكات والأعيان المدنية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ في تنفيذ عمليات عسكرية منهجية قامت خلالها بهدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تصاعدت وتيرة هذه الاعتداءات خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (١٤-٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢) وقد شملت تلك العمليات هدم و/ أو تدمير المنشآت السكنية، الصناعية، التجارية، الحكومية، الصحية والتعليمية، دور العبادة، المؤسسات الصحفية، البنى التحتية والأراضي الزراعية، بما في ذلك آبار وشبكات المياه والري، مرافئ الصيادين، مراكبهم، ومعدات الصيد الخاصة بهم. وتفاقمت معاناة السكان المدنيين جراء استمرار تلك السياسة، وخاصة في قطاع غزة، الذي يعاني نقصاً في احتياجات مواد البناء التي تحظر السلطات المحتلة توريدها لصالح القطاع الخاص منذ أكثر من ست سنوات.

كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية الخاصة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، والتي شهدت تصعيداً متواصلاً في تلك الأعمال. ومثلت تلك السياسة امتداداً للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة، وممارسة سياسة التطهير العرقي ضد السكان الفلسطينيين، بهدف إجبارهم على إخلاء منازلهم بالإكراه، وتحت ذرائع ومبررات مختلفة.

هدم وتدمير المنازل والممتلكات المدنية في قطاع غزة

١- هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية

تعتبر سياسة هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية التي مارستها، وما زالت تمارسها، قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان، وذات انعكاس مباشر وخطير على واقع السكن، وعلى مدى تمتع السكان الفلسطينيين بحقوق السكن.

ففي قطاع غزة، بلغ عدد المنازل التي تعرضت للهجمات الإسرائيلية خلال العام (٣٧١) منزلاً، من بينها (١٢٨) منزلاً دمرت بشكل كامل، تحتوي (١٩٥) وحدة سكنية، يقطنها (١٢٤٤) فرداً، بينهم (٧١٦) طفلاً. فيما تعرض (٢٤٣) منزلاً لأضرارٍ بالغة، تحتوي (٤٦٣) وحدة سكنية، يقطنها (٢٦٨٣) فرداً، بينهم (١١٦٩) طفلاً.

وتصاعدت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (١٤-٢٠١٢/١١/٢١)، حيث أدت الهجمات الحربية إلى تدمير (١٢٦) منزلاً بشكل كلي، تحتوي (١٩١) وحدة سكنية، يقطنها (١٢٢٩) فرداً، بينهم (٧١٠) أطفال.

آثار منزل قصفته قوات الاحتلال بمدينة رفح بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٢.

جدول يوضح عدد المنازل التي تعرضت للتدمير الكلي خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة

المحافظة	عدد المنازل	الوحدات السكنية	مجموع العائلات	عدد الأفراد	عدد الأطفال
الشمال	٤٩	٨٣	٩٧	٥٢٦	٣٢٣
غزة	١٥	٢٨	٣١	١٤٢	١٠٦
الوسطى	٢٢	٣٤	٢٣	١٥١	٨٨
خان يونس	١٩	٢١	٢٨	١٦٨	٥٦
رفح	٢١	٢٥	٣٧	٢٤٢	١٣٧
الإجمالي	**١٢٦**	**١٩١**	**٢١٦**	**١٢٢٩**	**٧١٠**

كما أدت الهجمات الحربية الإسرائيلية إلى تدمير (١٦٠) منزلاً بشكل جزئي، تحتوي (٣١٤) وحدة سكنية، يقطنها (١٧٧٩) فرداً، من بينهم (٧٧٨) طفلاً.

جدول يوضح عدد المنازل التي تعرضت للتدمير الجزئي خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة

المحافظة	عدد المنازل	الوحدات السكنية	مجموع العائلات	عدد الأفراد	عدد الأطفال
الشمال	٢٩	٤٨	٤٠	٢٥٦	١٨٣
غزة	٣٣	٩٢	٥٨	٣٦٨	٩٩
الوسطى	١٥	٣١	٦٧	١٩٠	٩٨
خان يونس	٥١	١٠٥	٩٢	٤٨٤	١٥٤
رفح	٣٢	٣٨	٧٢	٤٨١	٢٤٤
الإجمالي	**١٦٠**	**٣١٤**	**٣٢٩**	**١٧٧٩**	**٧٧٨**

كما أدت الهجمات الحربية الإسرائيلية وأعمال هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية إلى تشريد وتهجير آلاف العائلات الفلسطينية طيلة أيام العدوان. فقد شهدت المناطق الحدودية العازلة، شمال، وسط وجنوب قطاع غزة، عملية نزوح جماعية بعد أن ألقت الطائرات الحربية الإسرائيلية آلاف المنشورات التي طالبت سكان تلك المناطق بإخلاء منازلهم، والتوجه إلى مناطق أخرى داخل مدن ومحافظات القطاع. وتبعاً لذلك اضطرت آلاف العائلات إلى مغادرة منازلها والتوجه نحو مناطق أكثر أمناً، فيما لجأت مئات العائلات الأخرى إلى مدارس وكالة الغوث "الأنروا"، حيث فتحت الوكالة ١٣ مدرسة (٤ مدارس في محافظة شمال غزة، ٨ مدارس في مدينة غزة، ومدرسة واحدة في مخيم البريج للاجئين) لاستقبال العائلات التي أخلت منازلها. ويقدر عدد أفراد العائلات التي أخلت منازلها في

مدنيون يتخذون من احدى المدارس ملجأ لهم هربا من القصف.

محافظة شمال غزة فقط، ولجأت إلى مدارس وكالة الغوث بنحو ٢٠٠٠٠ شخص، نصفهم من الأطفال. وقد عانى خلال أيام العدوان آلاف السكان المدنيين من الآثار النفسية الناجمة عن حالة الخوف والترويع، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن. وما يزال السكان المدنيون ممن فقدوا وهجروا منازلهم بسبب تعرضها للهجمات الحربية الإسرائيلية، يعيشون حالة من التشتت، قد فقدوا ممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية، وأثاثهم واحتياجاتهم الشخصية.

٢- تدمير الممتلكات والأعيان المدنية

قامت القوات الحربية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٢، باستهداف (٦٦٧) منشأة مدنية، من بينها (٢٣٣) منشأة خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، أي ما نسبته نحو ٣٥٪ من حصيلة الاعتداءات التي تعرضت لها الممتلكات والأعيان المدنية في القطاع طيلة العام. وقد أدت الهجمات الحربية وعمليات التوغل التي نفذتها القوات الحربية المحتلة إلى هدم وتدمير تلك الممتلكات أو إلى إحداث أضرار جسيمة فيها. وتنوعت الممتلكات والأعيان المدنية التي استهدفتها القوات المحتلة لتشمل المرافق الحكومية، المنشآت الصناعية، التجارية، الزراعية، النقابات، المؤسسات الخدمية الصحية، التعليمية، الترفيهية والرياضية وقد جاءت حصيلة الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت المدنية في قطاع غزة، خلال العام، على النحو التالي:

جدول يوضح استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمنشآت المدنية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٢

تعليمية	دينية	نقابات	مقابر	صحية	رياضية	خدماتية	ترفيهية	صحفية	بنوك	صناعية / تجارية / زراعية	المجموع
١٥٥	٨٣	٣	٥	٣٥	٧	٤١	٦	٨	٤	٣٢٠	٦٦٧

استهداف مركز شرطة جباليا.

بقايا مبنى مجلس الوزراء بمدينة غزة.

آثار القصف الذي تعرضت له مدرسة في الشجاعية.

مسجد الرحمن في مخيم البريج بعد تعرضه للقصف بتاريخ ١٧ نوفمبر.

ملعب فلسطين وسط مدينة غزة، بعد تعرضه للقصف والتدمير.

المؤسسات التعليمية: تعرضت ١٥٥ مؤسسة تربوية وتعليمية لاعتداءات القوات المحتلة خلال العام ٢٠١٢، أدت إلى حدوث دمار جسيم فيها. وشهدت فترة العدوان الحربي الأخير على القطاع أوسع عمليات استهداف للمؤسسات التربوية والتعليمية، حيث طالت ٨٨ مدرسة، من بينها ٥٥ مدرسة حكومية و ٣٣ مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية.

دور العبادة والمقابر: أدت عمليات القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العام إلى تعرض ٨٣ مسجداً إلى أضرار جسيمة جراء استهدافها، من بينها ٥٤ مسجداً، من بينها مسجد واحد بمحافظة الوسطى دمر بشكل كلياً، خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة . كما تعرضت (٥) **مقابر** للقصف من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية خلال فترة العدوان على القطاع.

النقابات: تعرضت ٣ نقابات لاعتداءات القوات المحتلة خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

المؤسسات الصحية: تعرضت ٣٥ منشأة صحية لاعتداءات القوات المحتلة خلال العام ٢٠١٢، من بينها١٩ منشأة خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (١٥ منشأة صحية حكومية، و٤ منشآت تتبع وكالة الغوث الدولية).

المنشآت الرياضية: استهدفت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العام ٧ منشآت رياضية، من بينها منشأتان رياضيتان خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

مدرج ملعب اليرموك وسط مدينة غزة بعد تعرضه للقصف.

مبنى وزارة الداخلية–الشق المدني بتل الهوا، غرب مدينة غزة بعد قصفه من قبل قوات الاحتلال.

المؤسسات الخدماتية: تعرضت ٤١ منشأة خدماتية لاعتداءات القوات المحتلة خلال العام ٢٠١٢، وشملت تلك المنشآت المرافق الخدماتية الحكومية والتابعة للهيئات المحلية، كمقرات الوزارات والمرافق الخدماتية التابعة للبلديات.

هدم وتدمير الجسور:

دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العام ٢٠١٢ جسرين، أحدهما جسر الشارع الساحلي، الواقع غربي وادي غزة، والذي يربط مدن القطاع على الطريق الساحلي، وجسر السكة، والذي يقع على الطريق الذي يربط بين مخيم النصيرات ومنطقة المغراقة في محافظة الوسطي بالقطاع، وذلك خلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة.

المرافق السياحية: تعرضت ٦ منشآت سياحية لاعتداءات القوات المحتلة خلال العام ٢٠١٢.

المؤسسات الصحفية: استهدفت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ٤ مؤسسات صحفية.

اثار القصف الذي تعرض له جسر وادي غزة خلال العدوان على غزة.

البنوك: استهدفت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ٤ مؤسسات مصرفية، حيث دمرت مباني ٤ بنوك.

المنشآت الصناعية، التجارية والزراعية: استهدفت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، خلال العام، (٣٢٠) منشأة صناعية، تجارية وزراعية في قطاع غزة، من بينها (١٨٢) منشأة خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وقد شملت تلك المؤسسات المصانع، الورش الصناعية، الشركات والمشاريع التجارية والزراعية.

مصنع الألبان– بمدينة غزة الذي قصفته قوات الاحتلال بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١٢.

استهداف مرسى الصيادين في مدينة خان يونس.

آثار الدمار في في موق الشرطة البحرية بميناء غزة.

قطاع الصيد البحري: واصلت القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة، خلال العام، اعتداءاتها على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة. وسجلت فترة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ارتفاعاً في وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية ضدهم. فمنذ بداية العام ٢٠١٢، تعرض قطاع الصيد البحري لاعتداءات جسيمة أدت إلى قتل، إصابة، اعتقال، احتجاز وإتلاف أدوات الصيد الخاصة بالصيادين. وقد قامت القوات البحرية الإسرائيلية باحتجاز (٢٦) قارباً، وإتلاف (١٣) قارباً، فضلاً عن إتلاف أدوات ومعدات الصيد الأخرى. وقد أسفرت الهجمات الحربية خلال العدوان الشامل على قطاع غزة عن تدمير نحو (٨٠) قارباً ومركباً وعشرات المحركات ومعدات الصيد الخاصة بالصيادين. وتركزت معظم الهجمات الإسرائيلية التي تعرض لها قطاع الصيد البحري في محافظتي خان يونس جنوب قطاع غزة ومحافظة الوسطى.

٢١ لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بندين مستقلين.

هدم وتدمير المنازل والممتلكات المدنية في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية أيضاً.[٢١] وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمستوطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين.

المركز يؤكد أن حاجة النمو الطبيعي للعائلات الفلسطينية تضطرها للبناء استجابة لتلك الحاجة، وأمام تعقيدات إصدار تراخيص بناء من قبل دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية، و/أو من بلدية الاحتلال في مدينة القدس، فإن المواطنين الفلسطينيين يضطرون للبناء فوق ممتلكاتهم الخاصة لتلبية حاجاتهم في السكن. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية. وخلال هذا العام، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣٠٤) منازل سكنية في الضفة الغربية، منها (٦٨) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، منها (١٤) منزلاً، على الأقل، أجبرت تلك القوات على هدمها بأنفسهم، و(١٤٦) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيديهم، وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم، وأجرة العمال الذين يقومون بإخراج محتويات تلك المنازل منها.

لا يمكن النظر إلى عمليات تجريف المنازل السكنية والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية في مناطق (C) بمعزل عن مشاريع التوسع الاستيطاني والخطط الإسرائيلية لتهويدها. تترافق مع تلك العمليات سلسلة من المضايقات المتواصلة التي تنفذها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد سكان تلك المناطق، وبخاصة في المناطق الجنوبية من محافظة الخليل، وفي المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من مدينة القدس التي تقيم فيها المئات من العائلات البدوية.

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت الحكومة الإسرائيلية العمل في تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠١٢. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب طوال العام على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (٢٨،٠٠٠) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، تركز أكثر من (٢٠٪) منها في مدينة القدس المحتلة. ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من المنازل السكنية والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي، وإصدار مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت. وأشار مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس أنه وثق أكثر من إصدار ٣٠٠ أمر بوقف العمل والهدم والإخلاء، استهدفت ١٢٣١ مسكنا ومنشأة، منها حوالي ٢٢٣ في القدس، و٣٢٠ في الخليل، بزيادة إجمالية حوالي ٦٠٪ عن العام المنصرم.

يشير تقرير لمنظمة بيتسيلم أنه وفي نهاية عام ٢٠١١ أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية عن نيّتها طرد التجمّعات البدوية التي تسكن مناطق C في أرجاء الضفة الغربية، والتي يصل تعدادها قرابة ٢٧،٠٠٠ شخص. وكان من المفترض أن يتم تطبيق المرحلة الأولى من هذا المخطط في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢، حيث خططت الإدارة في إطاره نقل قرابة ٢٠ تجمعًا بدويًا بشكل قسريّ، يبلغ تعدادها قرابة ٢،٣٠٠ شخصاً، من منطقة مستوطنة "معاليه أدوميم" والمستوطنات المحيطة بها، حيث يعيش قرابة نصف هذه التجمعات في منطقة E1. في بداية الأمر، خططت الإدارة المدنية لنقل هذه التجمّعات السكنية إلى موقع مزبلة أبو ديس، وهو الموقع المركزيّ في القدس لكبّ النفايات. وقد نُقل إلى هذه المنطقة في مطلع سنوات التسعين عائلات من قبيلة الجهالين، كي يكون بالإمكان توسيع مستوطنة معاليه أدوميم. ولكن، وبعد تقديم التماس إلى المحكمة العليا ضدّ هذا القرار، ونتيجة لمعارضة دولية واسعة، أعلنت الإدارة المدنية عن تراجعها عن هذا المخطط

ووعدت بعدم تنفيذ "إجراء تثبيت» للتجمّعات البدوية إلا بعد إجراء حوار مع التجمّعات السّكنية. إلا أن قوات الاحتلال لم تلتزم بذلك حيث تقوم باستهداف سكان تلك التجمعات بين وقت وآخر.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار واغراقها بالمياه العادمة لصالح توسيع المستوطنات اليهودية. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعا وحرقا وتكسيرا واغراقا في المياه العادمة حوالي (٣٧،٠٠٠) شجرة، منها حوالي (٣١،٠٠٠) شجرة زيتون. وكان نصيب محافظة نابلس لوحدها (١٠،٢٦٠) شجرة، والخليل (٥،٦٠٠) شجرة، والقدس حوالي (٥٠٠) شجرة.[٢٢]

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠١٢ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية كما فعلت مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني من كتلة (التغيير والإصلاح) التابعة لحركة حماس، النائب محمد عمران صالح طوطح، ٤٣ عاماً، والوزير السابق خالد أبو عرفة، ٥١ عاماً، حيث قامت قوات الاحتلال بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ باقتحام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، وقامت باعتقالهما، واقتيادهما إلى مركز تحقيق المسكوبية قبل ابعادهما من مدينة القدس إلى مدينة رام الله.

وخلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية

٢٢ مركز أبحاث الأراضي في جمعية الدراسات العربية/القدس .

الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المؤمنين من المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار.

وكان أكثر المشاريع الاستيطانية خطورة على مستقبل المدينة المحتلة هو إحياء مشروع مخطط "E1". فبعد ساعات قليلة من التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار يقضي بقبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في هيئة الأمم المتحدة، أصدرت الحكومة الإسرائيلية المصغرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٣٠، قراراً يقضي بدفع الإجراءات التخطيطية الخاصّة بآلاف الشقق السكنية في مستوطنة معاليه أدوميم في المنطقة التي تربط المستوطنة المذكورة بمدينة القدس.

جرى التصديق على الخارطة الهيكلية لمنطقة "E1" في عام ١٩٩٩ وهي تشمل قرابة ١٢,٠٠٠ دونم، غالبيتها أراض أعلنتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أنها أراضي دولة، من ضمن قرابة ٤٨,٠٠٠ دونم تتبع لمنطقة نفوذ المستوطنة. ويشمل المخطط في الأساس مساحات تقع شمالي شارع القدس– أريحا (شارع رقم ١) وأراضيَ أخرى تقع جنوبي الشارع، بالقرب من تقاطع شارع رقم ١ مع شارع ٤١٧ وغربي شارع ٤١٧.

وسيؤدّي البناء في منطقة "E1" إلى زيادة الفصل القسريّ المفروض بين الضفة الغربية وبين القدس الشرقية. فهو سيحيط المدينة الشرقية من جهة الشرق وسيرتبط بالأحياء الإسرائيلية التي أقيمت شماليّ البلدة القديمة، وبالتالي فإنها ستخلق حاجزًا ملموسًا وماديًا بين القدس الشرقية وبين السّكان الفلسطينيين في سائر بلدات الضفة الغربية، الذين تشكل المدينة بالنسبة لهم اليوم مركزًا متروبولينيًا ودينيًا مركزيًا. صحيح أنّ إسرائيل تخطط لشقّ شارع بديل للفلسطينيين يربط بين جنوب الضفة وشمالها، إلا أنّ الحديث يدور عن صلة مواصلاتية فقط، من دون تواصل جغرافي. أضف إلى ذلك أنّ توجيه كل حركة السير من جنوب الضفة إلى شمالها عبر شارع واحد سيُمكّن إسرائيل من شلّ حركة السير بين هاتين المنطقتين بسهولة كبيرة.[٢٣]

وفي سياق متصل شرعت «شركة تطوير القدس موريا» ببناء جسر للمشاة والسيارات يربط بين مركز الزوار الاستيطاني «مدينة داود» المقام على مدخل بلدة سلوان، جنوبي البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية،

٢٣ المصدر تقرير لمنظمة بيتسيلم صدر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢.

وصولا الى نفق ساحة البراق، مرورا بساحة وادي حلوة «موقف جفعاتي». وذكر مركز معلومات وادي حلوة في بلدة سلوان أنه جرى في منتصف أيلول (سبتمبر) من هذا العام توزيع نشرة على أهالي الحي المذكور حول تغييرات في حركة السير، تشير أن العمل سيكون في الشارع الرئيس المُستخدم حاليا لتحويله إلى جسر سيربط بين البؤرة الاستيطانية وحائط البراق، وسيمتد العمل فيه لعدة أشهر (من الساعة ١١:٠٠ ليلاً حتى الساعة ٥:٠٠ صباحاً)، ستقوم الشرطة الإسرائيلية خلالها بإغلاق الشارع أمام حركة السيارات. وسوف يتم العمل على بناء الجسر بالتعاون بين «شركة موريا» وبلدية الاحتلال والشرطة الإسرائيلية و»سلطة الآثار». وأشار مركز معلومات وادي حلوة أن المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت قبل حوالي عام، قرارا يقضي بعدم إجراء أي تغييرات في الشارع الرئيس لوادي حلوة، وذلك بعد ان تقدم الأهالي باعتراضات الى المحكمة، إلا أن سلطات الاحتلال لم تمتثل لقرار المحكمة، حيث أعلنت البلدية عن نيتها اجراء تغييرات في الشارع (حركة السير، المنظر العام).

يُشار إلى أن إجراءات قوات الاحتلال لتهويد مدينة القدس العربية بدأت بالإعلان عن ضمها للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الحصار. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة. ولجأت تلك الحكومات إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه السياسة، والتي كان آخرها بناء جدار الضم وعزل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين خارج المدينة، وسحب الهويات من السكان العرب فيها، وضم الكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠١٢ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأخذت الاعتداءات خلال هذا العام شكلاً منظماً أكثر من الأعوام السابقة. وفي الكثير من الاعتداءات كتب المعتدون جملة (جباية الثمن) باللغة العبرية على جدران مساجد ومنازل وهياكل سيارات اعتدوا عليها.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.

كما ونفذت عدة اعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل مشترك بين قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين. وخلال هذا العام وثق المركز عدة اعتداءات مشتركة

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (٢١٩) عملية اعتداء اقترفها المستوطنون. وتركزت تلك الاعتداءات بشكل أساسي في محافظتي الخليل ونابلس. وقد توزعت تلك الاعتداءات في المحافظات على النحو التالي: (٨٢) اعتداءً في محافظة الخليل؛ (٤٧) اعتداءً في محافظة نابلس؛ (٢٧) اعتداءً في محافظة رام الله والبيرة؛ (١٣) اعتداءً في محافظة قلقيلية؛ (١٥) اعتداءً في محافظة القدس؛ (١٠) اعتداءات في محافظة سلفيت؛ (١٨) اعتداءً في محافظة بيت لحم؛ (٣) اعتداءات في محافظة جنين؛ و(٢) اعتداء في محافظة طولكرم و(ا) في محافظة اريحا و(١) في محافظة طوباس. ولا تشكل هذه الإحصائية الحجم الحقيقي لاعتداءات المستوطنين، بل تشير إلى الاعتداءات التي تمكن باحثو المركز في الضفة الغربية من توثيقها.
وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: (١٢) اعتداءً على المنازل السكنية؛ (٩٦) اعتداءً على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ (٦) اعتداءات إطلاق نار؛ (١١) اعتداءات على الأماكن الدينية؛ و(٣٠) اعتداء على المركبات؛ و(٦٤) اعتداءً آخر كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية.

حرق مركبة من قبل المستوطنين.

وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل اثنين من المواطنين الفلسطينيين، وبمقتلهما يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٦٣) فلسطينياً، بينهم (١٤) طفلاً، وسيدة واحدة.

ففي تاريخ ٢٠١٢/٦/١٧، قُتِلَ مواطنان فلسطينيان، وأصيب ثالث بجراح، على أيدي أحد المستوطنينِ جنوبي محافظة الخليل. ادعى المستوطن، الذي كان يقود شاحنة في المنطقة، بأن ثلاثة مواطنين فلسطينيين قاموا بمهاجمته بقضيب حديدي وهو رد بإطلاق النار عليهم. هذا وقامت الشرطة بعمل تحقيق سريع مع سائق الشاحنة الإسرائيلي قبل نقله إلى مستشفى سوروكا في بئر السبع لتلقي العلاج من إصابة طفيفة تعرض لها. وادعى المستوطن خلال التحقيق معه: «أنه خلال سفره بالشاحنة بجانب قرية السيميا تعرض لهجوم من قبل ثلاثة شبان فلسطينيين وشعر بالخطر يهدد حياته مما دفعه لفتح النار عليهم مباشرة لتخليص نفسه، مما أسفر عن قتل اثنين منهم وإصابة الثالث».

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون آنذاك، إقامة جدار فاصل بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا عبر نظام أمني تقيمه إسرائيل. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية.

خلال السنوات الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. يمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإصدار رأي استشاري في قانونية جدار الضم، قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.

ورغم الرأي الاستشاري المذكور، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم. وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد

تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق – التي تم ضمها– حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين هما: حي كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، وهما منطقتان سيتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس.

وخلال هذا العام، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال مصادرة الأراضي الفلسطينية لأجل استكمال بناء جدار الضم (الفاصل). ففي تاريخ ٢٠١٢/٧/٨، أصدرت تلك القوات أمراً عسكرياً يقضي بوضع اليد على ٥٦٧,٥ دونماً من أراضي بلدة صوريف، شمال غربي مدينة الخليل. صدر الإخطار عن جيش الاحتلال الإسرائيلي تحت رقم (١٥/١٢/ت) وموقع باسم «قائد قوات الجيش الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة»؛ نيتسان الوف. كما أرفق الإخطار بخرائط توضح الأراضي المستولى عليها، ومسار الجدار المنوي إقامته على أراضي البلدة. وجاء في الإخطار: «أعلن بهذا انه يتم وضع اليد على الأراضي لأغراض أمنية، أي لصالح جدار الأمن». كما بين الأمر العسكري موقع الأراضي المنوي الاستيلاء عليها وهي كما يلي:

١) قرية الجبعة: حوض ٣، موقع وادي الخنزير، أبو توين، والحبلة.
٢) حوض ٤: موقع الحور.
٣) بلدة صوريف: حوض ٢: موقع دير موسى، قرينات غزالة، خلة أبو غنيم، ظهرة المنسرة.

واستناداً للمعلومات التي أعلنتها بلدية صوريف، فإن مسار الجدار المنوي إقامته سيأتي على الأراضي الواقعة شمالي بلدة صوريف، وسيمتد من منطقة «ظهر المنسرة» شرقاً والقريبة من مستوطنة «بيت عين» وحتى «خلة البركة» و»دير موسى» غرباً بالقرب من برج مقام لجيش الاحتلال. كما سيمر الجدار على مقربة من بعض منازل المواطنين، علماً أن بعض هذه المنازل كانت سلطات الاحتلال قد وجهت إخطارات بوقف العمل في بعضها.

وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، مثل أراضي في خربة جبارة، جنوبي مدينة طولكرم.

شرعت قوات الاحتلال في إقامة الجدار حول خربة جبارة في شهر تموز (يوليو) عام ٢٠٠٢م، وذلك من ثلاث جهات: الشمالية والشرقية والجنوبية، وبالتالي تم عزلها بشكل كامل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبعد عدة مداولات في أروقة المحكمة العليا الإسرائيلية، وكنتيجة للطعون التي تقدم بها أهالي الخربة ضد إقامة الجدار، أقرت المحكمة المذكورة قراراً يتضمن تعديل مسار الجدار ليصبح في الجهة الشمالية والغربية من الخربة. يذكر أن طول المقطع الجديد من الجدار، والذي يجري تنفيذه منذ شهر أيار (مايو) عام ٢٠١١م وحتى الآن هو ٦,٠١ كم، في حين أن طول المقطع القديم يبلغ ٤،١٥كم، وهذا يعني تدمير المزيد من الأراضي الزراعية في المنطقة تحت موقع الجدار. وبحسب البيانات المتوفرة فإن التعديل الجديد من شأنه إخراج ١٧٥٠ دونماً مساحة خربة جبارة بالإضافة إلى البيوت القامة عليها، كذلك إخراج ٢٠٠٠ دونم من أراضي قرى الرأس وكفر صور وكفر جمال المجاورة لتصبح في الجهة الشرقية من الجدار، وبهذا يبلغ مجموع الأراضي التي ستصبح في الجهة الفلسطينية من الجدار ٣٧٥٠ دونماً بالإضافة إلى ٣٠٠ نسمة من سكان خربة جبارة لا يزالوا معزولين عن محيطهم الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٢م، في حين سيستمر الجدار في عزل قرابة ٢٥٠٠ دونماً من أراضي تلك القرى والتي ستصبح في الجهة الغربية من الجدار. (**المصدر: معهد أريج**)

القيود على الحركة على طرفي الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، فرضت قوات الاحتلال نظاماً صارماً على المزارعين الفلسطينيين، واشترطت عليهم الحصول على تصاريح صادرة من «الإدارة المدنية الإسرائيلية» تُمكّنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وآباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وأشار تقرير حول «تأثير الجدار على العملية التعليمية» أصدرته وزارة التربية والتعليم في رام الله إلى أن إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجهها العملية التعليمية في التجمعات السكانية التي عُزِلَت خلف الجدار. وذكر التقرير أن أكبر مشكلة تتركز في التجمعات التي لا يوجد فيها مدارس على الإطلاق، حيث يكون المعلمون أكثر من يتعرّض للمعاناة أثناء تنقّلهم عبر هذا الجدار، نظراً لأنهم يتعرضون لممارسات يومية متنوّعة تتمثل في عدم السماح لهم بالوصول إلى مدارسهم في معظم الأيام، وذلك باستخدام حجج وذرائع مختلفة، مثلما يحدث على الحاجز الموجود على الجدار في مدخل قرية برطعة في محافظة جنين، وحجزهم على بوابات الجدار لعدة ساعات، وبعد ذلك يتم منعهم من الوصول لمدارسهم، وهذا يتكرّر باستمرار خاصة مع طلاب قريتي راس طيرة والضبعة في محافظة قلقيلية، والتعرض للمعلمين والمعلمات بالكلمات والألفاظ النابية باستمرار، وهذه الإهانات تتكرر على كافة الحواجز عند مداخل الجدار، والإصرار على التفتيش الجسدي، وبخاصة للمعلمات من قبل الجنود المتواجدين على الحاجز، كما يحدث مع معلمات مدرسة بنات برطعة حيث يتعرض لهنّ الجنود باستمرار. كما ويمنع جنود الاحتلال الإسرائيلي عند بوابات الجدار بشكل مستمر، موظفي مكاتب التربية والتعليم من الوصول إلى المدارس داخل الجدار، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى التنسيق بين المدارس ومكاتب التربية والتعليم وإلى إرباك العملية التربوية بشكل عام.

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

شهد العام ٢٠١٢ استمرار في إنكار حق الفلسطينيين في العدالة والتعويض من قبل منظومة العدالة الإسرائيلية، وكان أبرز وأخطر الإجراءات الإسرائيلية للتنكر لضحايا عدوانها المتواصل على الفلسطينيين التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) الإسرائيلي لسنة ١٩٥٢، والصادر في ١٦ يوليو ٢٠١٢. وبموجب هذا التعديل، الذي أصبح سارياً بأثر رجعي من عام ٢٠٠٠، تعفى دولة الاحتلال –إسرائيل– من تعويض الأضرار الناشئة عن أي عمليات عسكرية تقوم بها قواتها. ويعتبر هذا التعديل يمثل نهاية فعلية لحق الفلسطينيين في الوصول للعدالة الإسرائيلية، ومخالفة صريحة لكافة الأعراف والقوانين الدولية، حيث أن القانون الإنساني الدولي يؤكد على مسؤولية الدولة عن جميع الأعمال التي يقوم بها أفراد قواتها المسلحة. ويأتي هذا التعديل ضمن تاريخ طويل من سياسة إسرائيلية ممنهجة لإنكار مسؤوليتها الجنائية والمدنية عن الجرائم التي ترتكبها بحق الفلسطينيين في الأرض المحتلة، فلم يسبق ولو لمرة واحدة في تاريخ الاحتلال إنه تم التحقيق مع

مسئولين إسرائيليين كبار، لارتكابهم جرائم حرب، رغم العدد الكبير من التقارير التي وثقت جرائم حرب وصفت بالخطيرة، والتي صدرت عن الأمم المتحدة، ولجان التحقيق الدولية، وأبرزها تقرير جولدستون عن العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

أبرز حالات إنكار العدالة من قبل نظام العدالة الإسرائيلي

١. قضية عائلة السموني

بتاريخ ١ مايو ٢٠١٢ ردت النيابة العسكرية الإسرائيلية على الشكوى الجنائية التي تقدم بها المركز بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩ بشأن مقتل وإصابة مدنيين من عائلة السموني في قصف إسرائيلي،[٢٤] حيث أبلغت النيابة المركز قرارها بإغلاق ملف الشكوى. وقد ذكر في رد النيابة العسكرية أن الجيش لم يرتكب خطأ في استهداف المنزل، و لم يحدث إهمال أيضا، وأن ما حدث هو في سياق العملية العسكرية على قطاع غزة. وقد أرسل المركز إلى النيابة مذكرة اعتراض بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢، كما أرسل كتاب تذكير للنيابة بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٢، وما زال المركز يتابع هذه القضية عن كثب. ويعتبر المركز قرار النيابة الإسرائيلية بإغلاق الملف يمثل استخفافاً بالقانون الدولي والمجتمع الدولي، ويثبت أن القضاء وجهات التحقيق الإسرائيلية ليس جهة نزيهة، ولا يمكن الارتكان إلى نتائج تحقيقاتها.

٢. قضية عائلة أبو سلمية

أصدر القضاء الإسرائيلي قرارا، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٢، برفض دعوى التعويض التي تقدم بها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٧ لصالح عائلة أبو سلمية، والتي قتل ٩ من إفرادها، وهم مدنيون، عندما أستهدف القصف الإسرائيلي منزل المواطن نبيل محمد عبد اللطيف أبو سليمة، بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٠٦. ورغم إقرار المحكمة أن المنزل استهدف بصاروخ من طائرة إسرائيلية، إلا أنها اعتبرت أن الأمر تم خلال عملية عسكرية، وأن عدم وجود التناسب لا يبرر التعويض، متجاهلة بذلك كون الضحايا هم أشخاص محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ويعتزم المركز الفلسطيني مواصلة جهوده في هذه القضية، من خلال استئناف الحكم، واللجوء لقضاء الدول الأخرى، والتي أعطت لقضائها ولاية دولية على الجرائم المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لقانون الحرب.

٣. قضية عائلة الداية

أصدرت المحكمة المركزية الإسرائيلية في مدينة الناصرة بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٢ قراراً برفض دعوى التعويض المرفوعة باسم عائلة الداية، والتي قُتل منها ٢٢ فرداً، منهم ١٣ طفلاً، في القصف الإسرائيلي الذي أستهدف منزلهم بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩، خلال العدوان الإسرائيلي على غزة (الرصاص المصبوب). وقد كان المركز قد رفع دعوى تعويض لصالح الضحايا بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٠ أمام القضاء الإسرائيلي، بعد أن تم تجاهل الشكوى الجنائية التي تقدم بها للنيابة العسكرية الإسرائيلية، وطلب التعويض الذي تقدم به لمكتب التعويضات في وزارة الدفاع.

وقد بررت المحكمة رفضها للدعوة في تصريحات نقلتها الصحف الإسرائيلية، بأن عملية القتل تمت خلال عملية عسكرية للجيش، وأنه في الحروب يتحمل كل طرف حماية عناصره والمدنيين التابعين له. ويؤكد المركز أن هذه التصريحات تنم عن إنكار واضح لاتفاقيات جنيف وقوانين الحرب، وجميع الأعراف الدولية، حيث

[٢٤] قتلت قوات الاحتلال في هذا الاعتداء ٢٧ مدنياً بشكل متعمد، وأصابت ٣٥ آخرين، حيث قامت بقصف البيت الذي تجمعت فيه. وقد وقع هذا الاعتداء خلال العدوان على غزة في العام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، المعروف بعملية الرصاص المصبوب. ويذكر أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو الجهة المسؤولة عن متابعة القضية، بتوكيل من عائلة السموني.

أن ضحايا هذه الجريمة جميعهم من المدنيين، والذي أستهدف هو بيت مدني. ولذلك، فإن المركز سيستمر بجهوده المتواصلة لتحقيق العدالة للضحايا، وسيستأنف الحكم، وسيواصل جهود ملاحقة المجرمين الإسرائيليين أمام القضاء صاحب الولاية الدولية.

٤. قضية عائلة حجاج

أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية حكماً على الجندي الإسرائيلي، المتهم بقتل كل من ريا سلامة عبد الكريم أبو حجاج وماجدة عبد الكريم أبو حجاج، بالسجن لمدة ٤٥ يوماً فقط. ومن الجدير بالذكر أن الجندي المدان قد أطلق النار على الضحيتين بدم بارد، أثناء خروجهما بناء على أوامر الجيش الإسرائيلي من منزلهما، ورغم رفعهما لراية بيضاء، وذلك خلال الاجتياح البري لقطاع غزة، ضمن عملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة. ويؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الحكم المذكور يمثل مهزلة في حق الضحايا، ويعطي ضوء أخضر للجنود الإسرائيليين لارتكاب جرائم أخرى.

٥. قضية ريتشل كوري

أصدرت المحكمة الإسرائيلية بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٢، قراراً بعدم مسؤولية قوات الاحتلال الإسرائيلي عن مقتل ريتشل كوري، والتي قتلتها الجرافات الإسرائيلية دهساً بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٣، عندما كانت مع نشطاء آخرين من حركة التضامن الدولية يحاولون منع الجرافات الإسرائيلية من هدم منزل فلسطيني بمدينة رفح. وقد رفضت المحكمة طلب محاميي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، باستدعاء الشهود الذين شهدوا الحادث، والذين أكدوا للمركز في إفاداتهم أن الدهس كان متعمداً، وأن الجرافة قامت بصدمها ومن ثم الدوس عليها. وقد رفضت المحكمة حتى اعتبارها حالة إهمال من الجيش، وقد أدعى القاضي الإسرائيلي بعدم وجود مبرر للمطالبة بأموال من الدولة لأن القوات الإسرائيلية لم ترتكب خطأ. يذكر أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ساند عائلة الناشطة كوري في قضية التعويض التي رفعت عام ٢٠٠٥، والتي رفعتها العائلة بمساعدة المركز بعد أن تجاهلت النيابة العسكرية ومكتب التعويضات التابع لوزارة الدفع الشكاوى الجنائية والمدنية التي قدمها المركز.

استمرار فرض العقبات أمام الفلسطينيين لحرمانهم من الوصول للعدالة

يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومن خلال خبرته الطويلة في التعامل مع منظومة العدالة الإسرائيلية أنها منظومة خالية تماماً من أية عدالة للفلسطينيين، وإنها تتعمد وضع العراقيل أمامهم لحرمانهم من أية فرصة للوصول للقضاء بشكل يحقق العدالة. وأكدت مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافانيثيم بيلاي، في تقريرها الرابع، على غياب المساءلة بشأن الجرائم التي ارتكبت في قطاع غزة، وأقرت بوجود عقبات مادية ومالية أمام وصول سكان قطاع غزة إلى العدالة، ودعت إسرائيل إلى إجراء تحقيقات حسب الأصول، وإلى تعويض الضحايا، وعدم التمييز في الوصول للعدالة. كما عبرت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء المعيقات التي يواجهها الفلسطينيين للوصول للعدالة، وبخاصة ضحايا العدوان الإسرائيلي المسمى بالرصاص المصبوب، وقد أكدت في جلستها الثمانين، وخلال مراجعة حالة إسرائيل في يومي ١٥ و١٦ فبراير ٢٠١٢، أن هناك معوقات مادية ومالية تضعها إسرائيل للحيلولة دون وصول الفلسطينيين للعدالة. ورصد المركز أبرز ثلاثة عوائق مادية ومالية أمام الفلسطينيين للوصول للعدالة، وبخاصة سكان قطاع غزة، فيما يلي:

١. عائق المدد القانونية

بموجب القانون الإسرائيلي، يجب تقديم طلبات التعويض إلى ضابط ركن التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية خلال ٦٠ يوماً من تاريخ وقوع الحادث. كما يجب أن ترفع دعوى التعويض أمام المحاكم المدنية الإسرائيلية خلال عامين من تاريخ الحادث، وإلا فقد الحق في التعويض نهائياً. وهذه المدد تشكل عقبة كبيرة في ظل معيقات التنقل في ظل الحصار على قطاع غزة، والذي بموجبة يُحْرَمُ الفلسطينيون من الوصول للقضاء وجهات التحقيق الإسرائيلية في الوقت المناسب.

٢. العائق المالي

تفرض المحاكم الإسرائيلية رسوماً وتأمينات كبيرة على القضايا المرفوعة من قبل فلسطينيين. وحسب تجربة المركز، لا يقل مبلغ الرسوم عادة عن ١٠ آلاف شيكل (حوالي ٢٨٠٠ دولار أمريكي)، ويمكن أن يصل مبلغ السروم إلى رقم أعلى من ذلك بكثير. في قضية رفعها المركز مؤخراً، طُلِبَ من المدعين دفع رسوم تأمين بقية ٢٠ ألف شيكل (نحو ٥٦٠٠ دولار أمريكي) لكل حالة من حالات القتل الخمس موضوع الدعوى. بالتالي، فإن الانتهاكات الجسيمة تساوي عوائق مالية كبيرة أمام الوصول إلى العدالة.

٣. العوائق المادية

بموجب القانون الإسرائيلي، لكي تكون الشهادة سليمة، فإنه يتعين على الضحية أو الشاهد أن يمثل أمام المحكمة لكي يتم استجوابه. ولكن، ومنذ عام ١٩٦٧، لم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولو لشخص واحد بمغادرة قطاع غزة للتوجه إلى المحكمة، على الرغم من طلب المحكمة لذلك. ونتيجة لذلك، يتم شطب دعاواهم وإسقاطها. علاوة على ذلك، لا يستطيع محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرغم من أهليتهم، دخول إسرائيل لتمثيل موكليهم أمام المحاكم. ونتيجة لذلك، يضطر المركز إلى توكيل محامين في إسرائيل (بتكلفة أكبر)، ولكن الموكلين لا يستطيعون دخول إسرائيل للالتقاء بمحامييهم، وترفض كافة الطلبات التي يقدمها المحامون من أجل السماح لهم بدخول قطاع غزة للالتقاء بموكليهم وزيارة مسرح الجريمة وغير ذلك. وهذا بالضرورة يؤثر على قدرة المحامين على تمثيل موكليهم، وهو ما يقوّض حق الضحايا في الحصول على إنصاف قضائي فعال.

ويضاف إلى ذلك ما تواظب عليه النيابة العسكرية الإسرائيلية ومكتب التعويض التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية، من تجاهل الشكاوى التي تُرفع لهما بخصوص قضايا جنائية أو قضايا تعويض، عندما يكون الضحايا من الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال تقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٩ بـ ١٠٤٦ شكوى إلى ضابط ركن التعويض في وزارة الدفاع، ولكنه لم يتلق سوى ١٦ رداً بشأن ٢٦ قضية. كما قام المركز خلال نفس الفترة بتقديم ٤٩٠ شكوى جنائية إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية، لم يتلقَ رداً إلا على ١٩ منها بخصوص ٢٣ قضية، وكان الرد يقتصر على إقرار استلام الشكوى، وإدعاء بأنه سيتم فحصها، وإعلام المركز بالنتائج.

ولذلك فإن المركز عادة ما يلجأ للقضاء قبل فوات مدة الدعوى، والتي تنقضي بمرور سنتين على الحادث، حتى لا تضيع حقوق الضحايا، ليجد المركز نفسه أمام التعديل رقم ٨ لسنة ٢٠١٢ لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) الإسرائيلي لسنة ١٩٥٢، والذي يعطي حصانه كاملة لجيش الإسرائيلي في وجه دعاوى الأضرار، حيث أنه يعفي إسرائيل من تعويض الأضرار الناشئة عن عمليات عسكرية يقوم بها الجيش. ويزيد الأمر سوءًا عدم حيادية ونزاهة القضاء الإسرائيلي، والذي دأب على إنكار مسؤولية الجيش عن قتل المدنيين الفلسطينيين. ويؤكد ذلك أن المركز الفلسطيني ورغم متابعته ١٠٠ قضية تعويض في عملية الرصاص المصبوب، فإنه وحتى الآن، ورغم مرور ٤ سنوات على العدوان، لم يتمكن إلا من تحصيل تعويض في حالتين، وفي الحالتين لم يصدر حكم قضائي، وإنما تم تقدير التعويض بموجب تسوية مع النيابة العسكرية.

إنجازات محددة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان رغم كثرة العقبات

نجح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ضمان جبر الضرر عن عائلة الشابين كساب وإبراهيم شراب، اللذين قتلتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٩ خلال العدوان على غزة «عملية الرصاص المصبوب» ، وذلك عبر تسوية توصل إليها مؤخراً مع ممثلي النيابة العسكرية الإسرائيلية، بعد أن تقدم المركز بدعوى تعويض بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٠ لمحكمة صلح حيفا، بعدما تم تجاهل الشكوى الجنائية التي تقدم بها المركز للنيابة العسكرية الإسرائيلية، وكذلك الشكوى المدنية التي تقدم بها لمكتب التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٩.

ومن الجدير بالذكر، أن جهود المركز في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم ذات الولاية الدولية، ما زالت تقيد حريتهم في التنقل حول العالم. ويأمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن يكون قبول فلسطين دولة مراقب (غير عضو) في الأمم المتحدة دفعة جديدة ومهمة لجهوده على هذا الصعيد، حيث أن هذه العضوية ستؤمن فرصة لفلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تعتبر نافذة جديدة لضحايا العدوان الإسرائيلي، وخطوة مهمة على طريق إنهاء الحصانة الإسرائيلية ضد ملاحقة القانون الدولي. وفي هذا الإطار يدعو المركز الرئيس الفلسطيني إلى الإسراع في الانضمام للمحكمة، والاتفاقيات الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الأخرى.

الجزء الثاني:
الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٢، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد قتل خلال العام (٥٤) شخصاً، (٤٣) منهم سقطوا في قطاع غزة، و(١١) آخرون في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٥) أطفال و(٣) نساء، فيما أصيب أكثر من ١١٥ آخرين. وكان من أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة خلال هذا العام مقتل (٧) أشخاص على أيدي مسلحين مقنعين خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، أحدهم كان معتقلاً لدى جهاز الأمن الداخلي، والستة الآخرون سجناء مدانين من قبل القضاء العسكري في قطاع غزة، بالتخابر مع أجهزة أمن معادية (قوات الاحتلال الإسرائيلي)، وصدر بحقهم أحكام بالإعدام. كما شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة حوادث أُخرى كانت ذات صلة بـ: سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ جرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»؛ وجرائم إعدام خارج إطار القانون بحق مواطنين على خلفية التخابر.

سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون

قُتل خلال العام ٢٠١٢، (٢٦) شخصاً، من بينهم (٤) سقطوا في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٥) أطفال، جراء سوء استخدام السلاح و/أو العبث به في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

صورة رقم (١٨) مكررة

- بتاريخ ٠٦ فبراير، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه المواطنين يوسف مهدي أبو عبيد، ٢٠ عاماً، وعثمان محمد منصور، ٣٨ عاماً، بينما كانا يقفان بالقرب من منزليهما الواقعين بالقرب من مقر جمعية الأمل للمعاقين في مخيم يبنا، بمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة. وأسفر إطلاق النار عن مقتل المواطن أبو عبيد على الفور جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم، وإصابة المواطن منصور بجراح.
- بتاريخ ٠٨ فبراير، قتل الشقيقان مناضل حسن مناصرة، ٣٨ عاماً، وشقيقه محمد ٢١ عاماً، وهما من سكان قرية بيت فوريك، شرقي مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية جراء تعرضهما لإطلاق نار من قبل شخص بلباس مدني بينما كانا يتواجدان في مكتب دويكات للخدمات العامة في شارع فيصل شرقي المدينة.
- بتاريخ ١٣ مارس، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء عن وفاة الطفل بركة غسان المغربي، والبالغ من العمر عامين، وهو من سكان حي الزيتون شرقي مدينة غزة، إثر إصابته بعيار ناري في الرأس بتاريخ ١٠ مارس، أثناء تواجده في منزله عند مرور مسيرة لتشييع اثنين من ضحايا العدوان الإسرائيلي، تخللها أطلاق نار في الهواء.
- بتاريخ ٠٥ إبريل، قُتِلَ الطفل محمد ياسر محمد صالح، ١٧ عاماً، من سكان مخيم جباليا، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر

(مدخل ومخرج) إثر عبثه بسلاح يملكه أحد أفراد عائلته داخل منزله.

- بتاريخ ١٩ يونيو، قتلت الطفلة هديل أحمد سعيد الحداد، والبالغة من العمر عاما ونصف العام، بشظايا في الرأس، بينما كانت تقف على مدخل منزل جدها سعيد محمد الحداد، والواقع بفي حي الزيتون، شرقي مدينة غزة، جراء سقوط صاروخ "محلي الصنع" على منزل المواطن المذكور. وأصيب في الحادث ذاته، ابن عمها، الطفل زكريا محمد سعيد الحداد، ٩ أعوام، بشظايا في الرأس، نُقل على إثرها إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، ووصفت المصادر الطبية جراحه بالمتوسطة.
- بتاريخ ٢٤ يونيو، قتل محمد سمير عليان قشطة، ٢٥ عاماً، إثر إصابته بعيار ناري في الرأس، أثناء قيادته دراجته النارية، بالقرب من منزله في حي السلام، جنوبي مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، جراء إطلاق النار في المسيرات الاحتفالية التي خرجت في قطاع غزة في أعقاب إعلان فوز د. محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، التابع لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية المصرية. كما أسفر إطلاق النار عن إصابة ١٩ مواطناً آخرين في أنحاء مختلفة من القطاع.
- بتاريخ ٠١ يوليو، أطلق مسلح مجهول النار باتجاه عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، عن كتلة حركة فتح، شامي يوسف الشامي، ٤٧ عاماً، بينما كان يقف أمام منزله الواقع في حي وادي برقين، غربي مدينة جنين، شمال الضفة الغربية. وأسفر إطلاق النار عن إصابة الشامي بعيارين ناريين في فخذه الأيمن، نقل على إثرها إلى مستشفى الشهيد د. خليل سليمان الحكومي في المدينة لتلقي العلاج، ووصفت المصادر الطبية إصابته بالمتوسطة.
- بتاريخ ٢٩ يوليو قتل المواطن حسن مجدي الهواني، ١٩ عاماً، جراء تعرضه لإطلاق نار من قبل مسلح يتبع لأحد الأجنحة العسكرية لتنظيم فلسطيني إثر مشادة كلامية بين الطرفين بالقرب من منزل الهواني الواقع في مخيم المغازي وسط قطاع غزة.
- بتاريخ ١٥ أغسطس، انفجرت عبوة ناسفة زرعها مجهولون أمام محل (كوافير حواء للسيدات) الواقع في النصيرات، وسط قطاع غزة وتملكه المواطنة وصفية محمد نجم، من سكان المخيم ذاته. أسفر إنفجار العبوة عن إلحاق أضرار مادية في مدخل محل الكوافير ومحتوياته، فضلاً عن تحطيم زجاج عدد من نوافذ المنازل المجاورة.
- بتاريخ ٠٥ سبتمبر، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه العقيد هشام الرخ، ويعمل نائباً لمدير جهاز الأمن الوقائي في محافظة جنين، بينما كان يقود سيارته، وهي من نوع (كيا فورتي)، في طريق عودته إلى منزله الواقع في إسكان الهدف في المدينة. أسفر إطلاق النار عن إصابة الرخ بسبعة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم، تركزت معظمها في الصدر، نُقل على إثرها إلى مستشفى الشهيد د. خليل سليمان الحكومي في المدينة لتلقي العلاج، إلا أن جهود الأطباء قد فشلت في إنقاذ حياته، وأعلنت المصادر الطبية عن وفاته متأثراً بجراحه.
- بتاريخ ٢١ أكتوبر، أطلق مسلح مجهول الهوية النار باتجاه المواطن عبد الله أبو اصليح بينما كان يقود سيارته وهي من نوع (BMW) بيضاء اللون، على طريق صلاح الدين الرئيسي، بالقرب من بلدة القرارة، بمحافظة خان يونس. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة المواطن اصليح بعدة أعيرة نارية في الصدر والرقبة. نُقل المصاب على الفور إلى مستشفى ناصر بمدينة خان يونس لتلقي العلاج، إلا أن المصادر الطبية أعلنت عن وفاته بعد وصوله بلحظات.
- بتاريخ ٢٢ أكتوبر، أصيب المواطن خليل الكفارنة بجراح بالغة جراء إصابته بشظايا صاروخ محلي الصنع سقط بالقرب منه أثناء سيره في منطقة المضخة، شمالي بلدة بيت حانون، شمالي قطاع غزة. نُقل الكفارنة على الفور إلى مستشفى بيت حانون الحكومي في البلدة، حيث تبين إصابته بشظايا في البطن والحوض وبتر في ساعده الأيمن، وجرى تحويله على الفور إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لخطورة إصابته. وفي حوالي الساعة ٧:٣٠ من مساء اليوم ذاته، أعلنت المصادر الطبية في المستشفى المذكورة عن وفاته متأثراً بجراحه.
- بتاريخ ٢٤ ديسمبر، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة المواطن وليد عبد الخالق شخصة، ٢٤ عاماً، من سكان حي الشجاعية، شرقي المدينة جثة هامدة. وكان المواطن شخصة قتل جراء إصابته بعيار ناري في الرأس بينما كان يعبث بسلاح يمتلكه.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١٢، مقتل (١٧) مواطناً جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، من بينهم (٥) ضحايا سقطوا في الضفة الغربية. وقد كانت أبرز تلك الحوادث على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٧ إبريل، قتل المواطن مؤمن مريد شملخ، ٢٣ عاماً، من سكان حي الشيخ عجلين، جنوب غربي مدينة غزة، خلال فض شجار عائلي وقع بين أفراد من عائلتي عبد الجواد والبوبو، أُستخدمت خلاله الأسلحة النارية.
- بتاريخ ٠٦ أغسطس، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح عن وفاة المواطن خالد طاهر أبو كميل، ٣٦ عاماً، من سكان مخيم البريج، إثر إصابته بعيار ناري في البطن، أصيب به في اليوم السابق على أيدي أحد أقاربه خلال شجار نشب بين أفراد العائلة. كما أصيب خلال الشجار المواطن عماد أحمد أبو كميل، ٢٢ عاماً، بعيار ناري في الساق الأيمن.
- بتاريخ ١٢ ديسمبر، نشب شجار بين عائلتي قرقز وشحادة، في شارع النزلة، ببلدة جباليا، وقد تطور الشجار إلى حد استخدام أحد أطراف الشجار لسلاح من نوع (كلاشنكوف). وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل المواطن رمضان يوسف قرقز، ٣٤ عاماً، إثر إصابته بعيارين ناريين في الصدر والوجه. كما أدى إطلاق النار إلى إصابة ستة مواطنين، بينهم طفلتان وامرأة، كانوا يتواجدون في المكان.

جرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ «قضايا شرف العائلة»

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٢، مقتل ثلاث نساء ورجل ضمن جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة"، من بينهم إمرأة قتلت في الضفة الغربية. وإذ ينظر المركز بخطورة بالغة لارتكاب مثل تلك الجرائم، فإنه يأمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها. كما يشير إلى أن العام ٢٠١١ شهد تطوراً واضحاً في آليات وضع حد للعنف الممارس من قبل المجتمع المحلي وبالأخص جرائم القتل على خلفية ما يسمى بالشرف. فبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بقوة القانون من شأنه إلغاء الأحكام المخففة بحق مرتكبي الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة". ويأمل المركز في أن يكون هذا القرار خطوة في إطار مكافحة هذه الجرائم التي يستفيد مرتكبوها من الحصانة الممنوحة لهم من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحقهم، بحيث لا تتجاوز العقوبة القصوى لمثل تلك الجرائم ثلاث سنوات، وهو ما ساهم في تفشيها في المجتمع الفلسطيني على مدى العقود الماضية، وفتح الباب أمام أخذ القانون باليد وتقويض مبدأ سيادة القانون. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٢ مارس، وصلت الفتاة (خ.خ)، ٢٢ عاماً، من مخيم خان يونس، إلى مستشفى ناصر بخان يونس وهي بحالة حرجة جداً، إثر تناولها مادة سامة بادعاء أنها محاولة انتحار. أدخلت الفتاة قسم العناية المركزة، وأجريت لها عمليات غسيل معدة، حيث بدأت في التحسن النسبي. وعند الساعة ١:٣٠ فجر اليوم التالي الموافق ٢٣ مارس، وصل أحد أقاربها، ودخل قسم العناية الفائقة، حيث أبلغه الطبيب المناوب بتحسن حالتها، فأشهر مسدسه محاولاً قتلها. وعندما حاول الطبيب والممرض إثناءه عن ذلك، هددهما بإطلاق النار عليهما، ومن ثم أطلق النار مباشرة على رأس الفتاة، ما أسفر عن مقتلها على الفور، وقام الجاني بتسليم نفسه إلى الشرطة لاحقاً.
- بتاريخ ٢٥ إبريل، قتلت المواطنة (أ.ع.د.)، ٣٥ عاماً، من سكان قرية طلوزة، بمحافظة نابلس، شمال الضفة الغربية، إثر تعرضها للطعن بآلة حادة. وذكرت الإدارة العامة للعلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية بأنها اعتقلت شقيق المواطنة المذكورة، وإنه قد اعترف بارتكابه جريمة قتلها على خلفية ما يسمى بـ"قضايا شرف العائلة".
- بتاريخ ١٨ يوليو، وصلت إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة المواطنة (و. م. ق)، ١٩ عاماً، من سكان مخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة، جثة هامدة. وذكرت المصادر الطبية في قسم الطب الشرعي بالمستشفى بأن المواطنة المذكورة قُتلَتْ خنقاً. وأفاد المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية، الرائد أيمن البطنيجي،

لطاقم المركز، بأن الشرطة فتحت تحقيقاً على الفور في هذه الجريمة واعتقلت والدها وشقيقها اللذين اعترفا بارتكاب الجريمة على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة".

- بتاريخ ١٩ أغسطس، عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة المواطن (ز. خ. ع)، ٤٤ عاماً، من سكان مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، على شاطئ مدينة دير البلح. وكان (ز. ع) قد أُعتقل قبل ستة أشهر من ذلك التاريخ من قبل جهاز المباحث العامة على خلفية أخلاقية (شرف العائلة)، وأُفرج عنه بتاريخ ١٧ أغسطس لمدة ٠٦ أيام لقضاء إجازة عيد الفطر مع عائلته.

جرائم إعدام خارج إطار القانون بحق مواطنين على خلفية التخابر

أقدمت عناصر مسلحة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين ١٤ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، على قتل سبعة أشخاص، أحدهم كان معتقلاً لدى جهاز الأمن الداخلي، والستة الآخرون سجناء مدانين من قبل القضاء العسكري في قطاع غزة، بالتخابر مع أجهزة أمن معادية (قوات الاحتلال الإسرائيلي)، وصدر بحقهم أحكام بالإعدام. وكانت هاتان الجريمتان على النحو التالي:

- بتاريخ ١٦ نوفمبر، قتل (أ. ع. ع)، ٤١ عاماً، جراء إصابته بستة أعيرة نارية في الرأس والصدر أطلقها باتجاهه أربعة مسلحين مقنعين في شارع الجلاء، شمالي مدينة غزة. وكان (ع) قد أُعتقل من قبل جهاز الأمن الداخلي بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٢، واستمر احتجازه من قبل الجهاز المذكور حتى تاريخ قتله.
- وبتاريخ ٢٠ نوفمبر، وصل مسلحون كانوا يستقلون سيارتين وعدداً من الدراجات النارية إلى مفترق الطرق المحاذية لمحطة بهلول في حي الشيخ رضوان، شمالي مدينة غزة. أنزل المسلحون ٦ أشخاص وقاموا بإطلاق النار عليهم وقتلهم. كما تم التنكيل بجثث عدد منهم، وشوهد مسلحون يسحلون جثة أحد القتلى في الشارع بالدراجات النارية. والقتلى هم كل من: (ز.أ.ح)، وصدر حكم الإعدام بحقه (بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٢؛ ٢)؛ (ر. أ. ب)، وصدر حكم الإعدام بحقه بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٢؛ ٣) (غ. ف. ع)، وصدر حكم الإعدام بحقه بتاريخ ٠٨ فبراير ٢٠١٢؛ ٤)؛ (ع. م. ع)، وصدر حكم الإعدام بحقه بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٢؛ ٥)(ف. م. ش)، وصدر حكم الإعدام بحقه بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١؛ و٦) (ن. ع)، وصدر حكم الإعدام بحقه بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٠.

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠١٢، أجواء إيجابية في إطار الوفاق الوطني الفلسطيني، في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة. فقد شهدت العلاقات بين طرفي الانقسام تحسناً ملحوظاً، عكسته جملة التصريحات الإعلامية من قبل الجانبين في سبيل دفع عجلة المصالحة إلى الأمام، وإنهاء حالة التشرذم والانقسام، بما في ذلك إنهاء ملف الاعتقال السياسي. وفي هذا الإطار، فقد أعلنت الحكومة في غزة في بيان لها بتاريخ ٢٥ نوفمبر، إثر اجتماع الحكومة الأسبوعي: «العفو عن أصحاب القضايا ذات العلاقة بالصدام الداخلي، وتشكيل لجنة مختصة للبدء بتنفيذ هذا القرار ليشكل تدشيناً لمرحلة جديدة من مراحل الوفاق الفلسطيني الداخلي»، وأصدر المركز بياناً[٢٥] أشاد فيه بقرار الحكومة في غزة، آملاً أن يساهم في دفع حوارات المصالحة الفلسطينية قدماً وإتمامها، لتنهي حالة الانقسام السياسي الفلسطيني التي تعيشها السلطة الفلسطينية منذ ست سنوات.

[٢٥] لمزيد من التفاصيل، انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الانسان: «المركز يشيد بقرار الحكومة بغزة بالعفو عن أصحاب القضايا ذات العلاقة بأحداث الانقسام الداخلي»، الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢.

وخلال العام ٢٠١٢، واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في رام الله وغزة اعتقال مواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بحقهم. وظل الطابع السياسي لتلك الاعتقالات والاستدعاءات هو السمة الأبرز لتلك الانتهاكات، وهو ما يعتبر أحد تجليات حالة الانقسام السياسي الداخلي بين حركتي (فتح) و(حماس) المستمرة منذ يونيو ٢٠٠٧. وإلى جانب الاعتقالات السياسية، تبرز بشكل واضح الاعتقالات ذات الطابع الجنائي وما يرافقها من خلل في الإجراءات القانونية، وممارسات التعذيب والإهانة في مراكز التحقيق والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة وغزة. يستعرض هذا الجزء الاعتقال غير القانوني، بما فيها الاستدعاءات المتكررة ضد نشطاء وأنصار حركة (فتح) في قطاع غزة، ونشطاء وأنصار حركتي (حماس) والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، وما رافقها من أعمال تفتيش منازل ومصادرة متعلقات شخصية، إلى جانب رفض تطبيق قرارات المحاكم بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتحديداً في الضفة الغربية. كما يستعرض هذا الجزء ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سجون ومراكز توقيف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء كانت على خلفية سياسية أو جنائية، وفي حالات محددة على خلفية خلافات كان أحد أطرافها أفراداً في أجهزة أمنية.

الاعتقالات والاستدعاءات على خلفية سياسية

برز خلال العام ٢٠١٢، نشاط مكثف للأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال حملات الاستدعاء المتكررة واعتقال عناصر وأنصار الخصوم السياسيين، بادعاءات أمنية أحياناً. ولم تراعِ تلك الحملات، في الغالب، الإجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال كما ينص عليها القانون الفلسطيني والقانوني الدولي لحقوق الإنسان أو حتى اعتقالهم في ظروف تحفظ كرامتهم. ومن ناحية أخرى، يواجه المحامون الفلسطينيون بشكل عام، بمن فيهم محامو المركز، صعوبات من أجل زيارة موكليهم في السجون ومراكز التوقيف في قطاع غزة والضفة الغربية، ومنذ ١٥ أغسطس ٢٠١١ يُمْنَعُ محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من زيارة موكليهم من المعتقلين لدى جهاز الأمن الداخلي في غزة.[٢٦]

قطاع غزة

خلال العام ٢٠١٢، تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح)، من بينهم عدد من النساء، للاستدعاء المتكرر بالحضور إلى مقرات الأجهزة الأمنية في مختلف مناطق قطاع غزة، فيما جرى اعتقال عدد منهم لفترات متفاوتة، بينهم من صدرت بحقهم أحكام. وتلقى العديد من هؤلاء النشطاء معاملة مهينة وعوُملوا معاملة قاسية ومهينة من خلال احتجازهم في زنازين أو غرف ضيقة أو إجبارهم على الوقوف لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس، ومن ثم إجبارهم على تكرار المثول في مقرات الأمن الداخلي بعد الإفراج عنهم.

وكانت أبرز تلك الحملات، ما شهده أواخر شهر مارس، حيث شرع جهاز الأمن الداخلي بتوجيه أوامر استدعاء بحق العشرات من نشطاء حركة (فتح) في قطاع غزة للمثول في مقرات الأمن الداخلي كلٌ بحسب منطقة سكناه. وذكر المشتكون في إفاداتهم بأنهم كانوا يتوجهون إلى مقرات الأمن الداخلي ويحتجزون لعدة ساعات، أو من ساعات الصباح حتى ساعات المساء. ووفق ما أفاد به بعض المشتكين للمركز فأنهم كانوا يُسلَمون أمر استدعاء جديد يقضي بمثولهم في مقر الجهاز في اليوم التالي، أو بعد عدة أيام في أبعد

٢٦ للمزيد من الاطلاع، انظر بيان المركز: «المركز يحذر من الاستمرار في تقييد وتعطيل زيارة المعتقلين في مراكز التوقيف التابعة لجهاز الأمن الداخلي»، الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني للمركز.

تقدير ليعودوا مرة أخرى للاحتجاز في الظروف ذاتها. واشتكى عدد منهم بأنهم كانوا يخضعون لظروف احتجاز سيئة تشمل الحجز في غرف ضيقة، وأنهم أُخْضِعوا للتحقيق حول نشاطهم في حركة (فتح) في قطاع غزة، ودورهم التحريضي ضد الحكومة في غزة، في ظل أزمة الكهرباء الخانقة التي تعصف بالقطاع.

الضفة الغربية

واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية) حملات الاعتقال غير القانوني والاستدعاء بحق أنصار حركة (حماس)، وكان من بينهم العديد من الأكاديميين. وفي عدد من الحالات مارس أفراد الأجهزة الأمنية القوة بشكل غير مبرر في الاعتداء على أسر المطلوبين لها بشكل عنيف. كما مارس أفراد الأمن أعمال تفتيش وعبث بمحتويات منازل المواطنين ومصادرة متعلقات شخصية قبل اعتقال مطلوبين لتلك الأجهزة.

وعلى مدى العام، تعرض العشرات من نشطاء حركتي الجهاد الإسلامي و(حماس)، على وجه الخصوص لحملات استدعاء واعتقال، كانت أبرزها:

في نهاية مارس وأوائل ابريل، تعرض العشرات من أنصار حركة حماس للاستدعاء والاعتقال على أيدي جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة. وفيما تلقى معظمهم أوامر استدعاء للحضور إلى مقرات الأجهزة الأمنية كل في منطقة سكناه، داهم أفراد أمن من جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة منازل البعض واعتقلوهم من داخلها. ووفق ما أفاد به بعض المستدعين والمعتقلين المفرج عنهم، فإنهم كانوا يتوجهون إلى مقرات جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة في مناطق سكناهم ويُحتَجَزُون لعدة ساعات ويتعرضون خلالها للتحقيق والاستجواب، ومن ثم يخلى سبيلهم. وأفاد بعض المستدعين أنهم تلقوا أوامر استدعاء أخرى للمثول أمام الأجهزة الأمنية. وقد أخلت الأجهزة الأمنية سبيل معظمهم، بينما احتجزت عددا منهم في مراكز الاعتقال، من بينهم أحد المعتقلين الذي أُخْضِعَ للمحاكمة يوم ٢٧ مارس، بعد مرور ثلاثة أيام على اعتقاله من قبل جهاز المخابرات العامة من أمام أحد المساجد بعد خروجه من الصلاة.

وفي شهر سبتمبر، نفّذ جهازا الأمن الوقائي والمخابرات العامة الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات واسعة النطاق في الضفة الغربية، طالت (٧١) مواطنا من أنصار حركة (حماس). جرى استدعاء عدد من المعتقلين هاتفياً لمقريّ الجهازين المذكورين، و/أو من خلال اقتحام منازلهم، وأماكن عملهم. وشملت حملة الاعتقالات عدداً من قياديي الحركة، ورجال الإصلاح والمعتقلين المحررين والصحفيين والنشطاء الشباب والطلبة الجامعيين.

وفي هذا الإطار، نفذ ستة معتقلين في سجون السلطة إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار احتجازهم رغم صدور قرارات بالإفراج عنهم من المحاكم الفلسطينية، وعلى ظروفهم المعيشية داخل تلك السجون. وخاض كل من عثمان القواسمي، محمد أبو حديد، معتصم النتشة، ومحمد الأطرش، وهم من محافظة الخليل، ومحتجزون في سجن المخابرات العامة في بيت لحم، بعد نقلهم إليه من سجن أريحا المركزي، إضراباً مفتوحاً عن الطعام بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٢، احتجاجاً على استمرار احتجازهم رغم صدور قرارات من المحاكم الفلسطينية بالإفراج عنهم.[٢٧] وفي وقت لاحق، انضم إلى الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ٢٢ يونيو، معتقلان سياسيان آخران وهما، أنس أبو مرخية، من الخليل، ومعتقل منذ تاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١١، في سجن المخابرات في مدينة رام الله، وإسلام العاروري، من رام الله، ومعتقل في سجن الأمن الوقائي من تاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٠، وحكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات.

[٢٧] يخضع المضربون عن الطعام الأربعة للاعتقال منذ سبتمبر ٢٠١٠، حيث جرى اعتقالهم ضمن حملة واسعة النطاق شنتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ذلك التاريخ بحق نشطاء وكوادر حركة حماس في محافظتي الخليل ورام الله. ورغم استمرار احتجازهم على خلفية سياسية، وتوجيه تهم لهم تتعلق بالإضرار بالوحدة الوطنية، إلا أن المحاكم الفلسطينية، بما فيها محكمة العدل الفلسطينية أمرت بالإفراج عنهم، وعن عدد آخر ممن وجهت لهم تهم مماثلة في وقت سابق. غير أن السلطة الفلسطينية لا تزال ترفض تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية بالافراج عن هؤلاء المعتقلين.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

استمرت ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية خلال ٢٠١٢. وتشير تحقيقات المركز إلى أن ممارسة التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف قد جاءت إما انعكاساً لحالة الانقسام السياسي، حيث أقدمت أجهزة الأمن في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على ممارسة التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة بحق الخصوم السياسيين، أو على خلفية جنائية، حيث مارست أجهزة الأمن والشرطة خلال عمليات التحقيق الجنائي مع متهمين بارتكاب مخالفات جنائية وأمنية مختلفة، عمليات تعذيب قاسية ومهينة عرضت حياة العديد منهم إلى الخطر الشديد. وفي حالات محددة تعرض أشخاص للتعذيب والمعاملة القاسية في مراكز توقيف أمنية وشرطية إثر خلافات كان أحد أفرادها يعمل في جهاز أمن. وكانت من أبرز أساليب التعذيب المستخدمة في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة، الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو على كراسي الجلوس عليها مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي أو الأسلاك البلاستيكية المجدولة. وهذا عدا عن وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة، عزلهم انفرادياً لوقت طويل، وإيقافهم لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس الحارة.

قطاع غزة

شهد العام ٢٠١٢ استمراراً في ممارسة أفراد قوات الأمن للتعذيب كوسيلة أساسية في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الاعتقال والتوقيف. وقد رصد المركز ووثّق العديد من الشهادات للضحايا وذويهم[٢٨] حول تعرضهم أو تعرض أبنائهم للتعذيب داخل مراكز الاعتقال والتوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة. ومن خلال متابعة المركز لجرائم التعذيب، طالت تلك الجرائم مواطنين اعتقلوا على خلفية سياسية، لدى جهاز الأمن الداخلي، ومواطنين اعتقلوا واحتجزوا على خلفيات جنائية مختلفة في الأجهزة الأمنية، وبخاصة جهاز المباحث العامة.

الضفة الغربية

شهد العام ٢٠١٢ استمرار ممارسة أفراد قوات الأمن للتعذيب كوسيلة أساسية في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الاعتقال والتوقيف في الضفة الغربية. وتشير كافة الدلائل إلى أن التعذيب وقع –في أغلبه– على خلفيات الانتماء السياسي (حركتي الجهاد وحماس) رغم العديد من التصريحات الرسمية لإنكار ذلك، والادعاء بأن لا اعتقال سياسياً وإنما المعتقلون هم معتقلون على خلفيات أمنية وجنائية. وخلال متابعته لهذا الملف، وثّق المركز العديد من الحالات التي مورس فيها التعذيب بشكل لافت على أيدي قوات الأمن الفلسطينية بحق معتقلين في مراكز والاعتقال التوقيف التابعة للسلطة في الضفة الغربية، وبخاصة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. و لم تقتصر حالات التعذيب في الضفة على نشطاء سياسيين بل نفذت بحق معتقلين على خلفيات جنائية أيضاً.

وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

خلال العام ٢٠١٢ توفي أربعة مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، إثنان منهم توفيا في الضفة الغربية واثنان آخران توفيا في قطاع غزة. وتشير المعلومات الأولية إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين أو في توفير الحماية الشخصية لهم. ويجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة هؤلاء المواطنين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

٢٨ يحتفظ المركز بأسماء الضحايا وذويهم بناء على طلب عدد منهم بعدم ذكر أسمائهم، وسيشار بالرموز الأولى من أسمائهم وأسماء عائلاتهم.

- بتاريخ ١٥ يوليو، توفي الضابط المتقاعد أسامة منصور، ٤٩ عاما، من رام الله، في أحد مراكز التوقيف التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية في رام الله، وذلك في ظروف غامضة. وكان منصور قد اعتقل بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠١٢، بتهم "فساد" حسب ادعاءات الأجهزة الأمنية الفلسطينية. كما أعلنت تلك الأجهزة أن منصور توفي منتحراً حيث ألقى بنفسه من الطابق الثاني لسجن الاستخبارات الذي كان يحتجز فيه. وفي أعقاب وفاته، شكلت لجنتا تحقيق رسميتان في ظروف وملابسات الوفاة، منها لجنة للاستخبارات العسكرية ولجنة أخرى من قبل وزارة الداخلية في رام الله. ووفقاً، لإفادة زوجة المغدور لباحث المركز، فإنه قد تم تشريح الجثمان في مركز التشريح في أبو ديس، وبين التقرير الأولي وجود كدمات على الجثة، وأرجئت تعليل أسباب الوفاة لحين ظهور نتائج التحاليل المخبرية. وأعيد تشريح الجثمان في مركز تشريح أبو كبير في القدس، بناءً على طلب الزوجة، حيث كان التقرير مشابهاً للأول، و لم تذكر اسباب الوفاة حتى ظهور نتائج التحاليل المخبرية. ووفقا لما ذكرته الزوجة، فإن محامي الأسرة لم يحصل على نتائجها. كما يؤكد المحامي، زعل رامية، بأنه لم يطلع، حتى تاريخه، على نتائج لحنتي التحقيق اللتين شكلتا في اعقاب وفاة منصور.
- وبتاريخ ٤ أغسطس، توفي المواطن رائد محمود ذيب الحلتة، ٢٧ عاماً، من سكان مخيم طولكرم داخل مركز الإصلاح والتأهيل بمدينة طولكرم. وكان الحلتة يقضي فترة الحكم الصادرة بحقه منذ تاريخ ٨ يوليو ٢٠١٢. ووفقا لتوثيق المركز، فإن الحلتة، وهو يعاني من مرض عقلي "انفصام في الشخصية"، قد تشاجر في ظهيرة يوم الوفاة مع أحد الضباط العاملين في مركز التأهيل والإصلاح، وعلى إثر ذلك تم احتجازه في العزل الانفرادي بعد أن تم تقييد يديه، وقدميه بكلبشات يربطهما جنزير، وتم الاعتداء عليه بالضرب المبرح، وفق ما أكده بعض النزلاء في مركز التأهيل والإصلاح، وأكده أيضاً تقرير الطب الشرعي، حيث وجدت على جثمانه (٢٤) إصابة، هي عبارة عن كدمات وسحجات وعلامات تربيط ناجمة عن الارتطام بجسم صلب، ووجود تمزق بسيط بالكبد. وعند ساعة الإفطار وجد في حالة فقدان للوعي، نقل على إثرها إلى مستشفى الشهيد د. ثابت ثابت الحكومي في مدينة طولكرم، حيث تم الإعلان عن وفاته عند الساعة التاسعة مساءً. وتم نقل الجثة إلى معهد الطب العدلي التابع لجامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس من أجل التشريح.
- وبتاريخ ١٦ أكتوبر، أعلن عن وفاة **المواطن محمد سعيد عبد المطلب الزقزوق، ٢٧عاماً**، من سكان بلدة القرارة، شرقي محافظة خان يونس، خلال حجزه في نظارة مركز شرطة خان يونس، حيث أفادت الشرطة أنه توفي منتحراً. وذكرت وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة في بيان لها على الموقع الالكتروني قيام الزقزوق بالانتحار أثناء توقيفه في سجن خان يونس المركزي على ذمة التحقيق على خلفية جنائية. وأضاف البيان أن الشاب المذكور قام بشنق نفسه بغطاء النوم (البطانية)؛ وأنه جرى نقله على الفور إلى المستشفى وهو في حالة حرجة، إلا أنه فارق الحياة. وقد تابع المركز قضية وفاة الزقزوق منذ البداية، وقام الباحث بزيارة مركز الشرطة في خان يونس، حيث أفادت مصادر شرطية له بأن الزقزوق وصل إلى النظارة في حوالي الساعة الواحدة بناء على أمر توقيف من النيابة، وكان في حالة هياج ويصرخ بشدة، وجرى تركه في الممر حتى يهدأ لأنه كان يصرخ بشدة، ويطالبهم بالمغادرة. وأضافت المصادر الشرطية بأن الزقزوق هدأ بعد العصر، ومن ثم عاد لحالة الهيجان مرة أخرى، حيث قام بخلع ملابسه والتغوط على نفسه، ونثر الغائط على نفسه وعلى الجدران وحوله في المكان، مما استدعى الاتصال بالدفاع المدني لتنظيفه وتنظيف المكان. ومن ثم وضع الزقزوق في زنزانة انفرادية مجاورة، وأعطي بطانية لتقيه من البرد. وفي ساعات المساء، وجد مشنوقاً ومعلقاً على باب الزنزانة بواسطة قطعة من البطانية. وقام أفراد الشرطة بنقله من المكان، وقام أحد الموقوفين، ويعمل ممرضاً، بمحاولة إسعاف حتى وصلت سيارة إسعاف وقامت بنقله إلى مستشفى ناصر في مدينة خان يونس حيث أُعلِنَ لاحقاً عن وفاته.
- وبتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، أعلن عن وفاة المواطن **عاطف خميس درباس، ٥٢** عاماً، بينما كان محتجزاً في سجن أنصار المركزي، غربي مدينة غزة. وفي إفادته للمركز، ذكر شوقي درباس، شقيق المتوفى، بأن عاطف، وهو من سكان بلدة جباليا، شمالي قطاع غزة، قد أُعتقل قبل ثلاثة أشهر من قبل الشرطة الفلسطينية على خلفية التزامات مالية (تسديد شيكات) واحتجز في مركز شرطة جباليا، ومن ثم جرى نقله إلى سجن أنصار المركزي. وأضاف شوقي بأن شقيقه عاطف يعاني من انسداد في شرايين القلب إضافة إلى أزمة صدرية ومرض ارتفاع ضغط الدم، وأن عائلته قد أبلغت الشرطة بسوء حالته الصحية. ووفقاً لما أفادت به المصادر الطبية في قسم الطب الشرعي في مستشفى الشفاء، بأن سبب وفاة المواطن درباس هو إضطرابات في القلب والصدر.

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي

شهد العام ٢٠١٢ استمرار حالة تعطيل عمل المجلس التشريعي، لتدخل عامها السادس، بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية ضد نواب المجلس، وانقسام السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، مما تسبب في غياب كامل للمجلس، وبالتالي غياب سلطة التشريع والرقابة الأساسية في السلطة الفلسطينية.

ممارسات الاحتلال التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاج جملة من الإجراءات التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وبخاصة ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح، كان آخرها إدراج الحكومة الإسرائيلي لكتلة التغيير والإصلاح على قائمة الإرهاب بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٢. وكذلك صدور قرار، في يوليو ٢٠١٢، من قبل قائد قوات جيش الاحتلال باعتبار كتلة النواب الإسلاميين «إتحادا محظورا»، استناداً للمادة ٨٤ (١) (ب) لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥. وتاتي هذه القرارات لشرعنة القمع الممنهج الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، حيث أن هذه القرارات تنذر باستمرار ملاحقة واعتقال نواب الكتلة، وإغلاق مكاتبهم ومحاسبة كل من يتعامل معهم.

فقد انتهجت قوات الاحتلال هذه السياسة ضد المجلس التشريعي الحالي بعد أن أعلنت رفضها لقبول نتائج الانتخابات الفلسطينية في العام ٢٠٠٦، والتي أفرزت أغلبية تشريعية كبيرة لصالح حركة حماس (حركة مقاومة فلسطينية تصنفها إسرائيل كتنظيم إرهابي، لدورها البارز في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي)، وقررت حينها إسرائيل فرض حصار على الحكومة الفلسطينية التي شكّلتها كتلة التغيير والإصلاح. كما أصدرت قراراً باعتبار كتلة التغيير والإصلاح تنظيماً محظوراً، مما دفع الكتلة لتغيير أسمها في الضفة الغربية بما فيها القدس إلى «كتلة النواب الإسلاميين»، وذلك في يوليو ٢٠٠٩. تأتي هذه الإجراءات في إطار سياسة إسرائيلية واضحة تهدف إلى وأد التجربة الديمقراطية الفلسطينية في مهدها.

وما يزال النائب المقدسي محمد أبو طير مبعداً إلى مدينة رام الله منذ يوليو ٢٠١٠، بموجب قرار من المحكمة الإسرائيلية. كما لا يزال النائبان أحمد عطوان ومحمد طوطح مبعدين في المدينة المذكورة أيضاً، بعد سحب هويتهما المقدسية، حيث قامت قوات الاحتلال باعتقال النائب عطوان من مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حي الشيخ جراح في مدينة القدس الشرقية، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١١، حيث كان معتصماً ومعه النائب طوطح في مقر الصليب الأحمر منذ إبلاغهما بقرار سحب هويتهما، ومن ثم إبعادهما إلى رام الله. وفي ٢٣ يناير ٢٠١٢ تم اعتقال النائب طوطح من مقر اللجنة المذكورة بعد اقتحامه من قبل قوات الاحتلال المدججة بالسلاح، وما زال النائب معتقلاً.

كما لا يزال ١٤ عضواً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني قيد الاعتقال حتى نهاية عام ٢٠١٢، منهم (١١) نائباً من كتلة التغيير والإصلاح، ونائبان من كتلة فتح البرلمانية، ونائب من كتلة أبو علي مصطفى البرلمانية،[٢٩] وقد صدرت ضد أحدهم حكم المؤبد، فيما صدر حكمين بثلاثين عاماً للاثنين المتبقيين بإدعاء مشاركتهم في المقاومة ضد الاحتلال. وخلال العام ٢٠١٢ تم اعتقال ١٢ نائباً من كتلة التغيير والإصلاح،

٢٩ هي اسم الكتلة التي تمثل الجبهة الشعبية في المجلس التشريعي الفلسطيني.

منهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، تم الإفراج عن ٤ منهم في العام نفسه. كما أفرجت قوات الاحتلال عن ٨ نواب آخرين، تم اعتقالهم خلال سنوات سابقة. ويذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت باعتقال ٤٧ نائباً من نواب المجلس التشريعي خلال السنوات الست الماضية، بعضهم تعرض لاعتقال متكرر لمدد متفاوتة، أفرجت عن عدد منهم بعد قضاء سنوات في المعتقل دون تهمة أو محاكمة، ومن ضمنهم نائبتان عن كتلة التغيير والإصلاح، وهما مريم محمود صالح، ومنى سليم منصور.

استمرار فوضى التشريع في السلطة الفلسطينية

استمرت حالة فوضى التشريع في السلطة الفلسطينية. فقد استمر الرئيس الفلسطيني في إصدار قرارات بقانون بذريعة غياب المجلس التشريعي، وتطبيقها الفعلي ينحصر في الضفة الغربية. كما استمرت كتلة التغيير والإصلاح في إصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي، وتطبيقها الفعلي ينحصر في قطاع غزة. كما استمر تعطيل دور المجلس في الرقابة والمحاسبة، وذلك لغياب المجلس نفسه، وبالتالي غياب أدواته الرقابية وقدرته على المحاسبة.

استمرت كتلة التغيير والإصلاح في غزة والرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية في إصدار قوانين بطريقة مخالفة للقانون والقانون الأساسي الفلسطيني. فقد أصدت كتلة التغيير والإصلاح (٤) قوانين خلال العام ٢٠١٢، ليصبح عدد القوانين التي أصدرتها الكتلة منذ الانقسام (٣٢) قانوناً باسم المجلس التشريعي تم نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة في غزة، منها ١٨ قانوناً جديداً، و١٠ قوانين معدلة لقوانين سابقة، و٤ قوانين تتعلق بإقرار الموازنة العامة. وقد أصدرت الكتلة هذه القوانين باسم المجلس التشريعي رغم عدم وجود النصاب القانوني لانعقاد المجلس عند مناقشة هذه القوانين أو عند إصدارها، بالإضافة إلى عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها وفق القانون الأساسي. ومن أبرز القوانين التي تم إقراراها في غزة هو القانون المدني، والذي أثار إصداره في ذلك الوقت زوبعة من الانتقادات لمحتوى، وظروف إقراره.

وفي سياق متصل، استمر الرئيس الفلسطيني في إصدار قوانين، باستخدام صلاحياته وفق المادة (٤٣) من القانون الأساسي،حيث أصدر (٩) قوانين، ليصبح عدد القوانين التي صدرت من قبل الرئيس في ظل الانقسام هي (٦٨) قراراً بقانون، ٢٣ منها قوانين جديدة، ٢٣ قراراً هي تعديلات أو إلغاء لقوانين سابقة، و٧ أخرى تتعلق بإقرار الموازنة العامة، و١٥ قراراً عبارة عن قرارات على هيئة قانون يختص المجلس التشريعي بإصدارها. ويعيب هذه القرارات بقانون إنها صدرت بالمخالفة للمادة (٤١) من القانون الأساسي، والتي اشترطت أن يكون إصدار قرارات بقانون في حالة الضرورة القصوى التي لا تقبل التأجيل. وكان أبرز هذه القرارات خلال العام: القرار بقانون رقم (٣) بشأن السلطة القضائية، والقرار بقانون رقم (٤) بشأن رفع الحصانة البرلمانية عن عضو في المجلس التشريعي (النائب محمد دحلان عن كتلة فتح البرلمانية). وقد أثار القرار الأخير زوبعة من الانتقادات حيث أن الرئيس قد تجاوز ليس فقط حالة الضرورة القصوى كما هي الحال في باقي القرارات بقانون التي أصدرها، وإنما أيضاً تعدى على سلطة أصيلة وحصرية للمجلس التشريعي، وهي رفع الحصانة عن نائب في المجلس.

ويؤكد المركز في هذا السياق أن تعطيل عمل المجلس التشريعي قوّض بشكل كبير عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتسبّب في انهيار لمبدئيّ سيادة القانون والفصل بين السلطات، واللذين يمثلان عماد الحكم الصالح. ويعزز من ذلك، ما تمارسه كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة من إصدار قوانين، والرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية من إصدار قرارات بقوة القانون، حيث أن هذه الممارسات تشكل مخالفة واضحة للقانون وتقوّض جهود إصلاح النظام القانوني الفلسطيني وفرص التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية. ويشدد المركز على ضرورة مراجعة كافة التشريعات التي صدرت في ظل الانقسام، بعد التئام السلطات الشرعية في حال إنهاء الانقسام.

اعتداءات مجهولين على أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٢ أُطْلِقَت النار على النائب شامي الشامي، عضو المجلس التشريعي عن كتلة فتح، فور ترجله من سيارته، أمام منزلة في مدينة جنين، ما أدى إلى إصابته بعيارين ناريين في فخذه الأيمن، ونقل إلى مستشفى الشهيد د. خليل سليمان الحكومي في المدينة لتلقي العلاج.

وفاة نواب من المجلس التشريعي ومشكلة ملء الشواغر

شهد العام ٢٠١٢ وفاة (٣) من نواب المجلس التشريعي، حيث توفي النائب حامد البيتاوي بتاريخ ٤ ابريل ٢٠١٢، كما توفي النائب جمال سكيك بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٢، وتوفي النائب حسام الطويل بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٢. ليصبح عدد النواب المتوفين منذ

عقد المجلس الحالي هو ٥ نواب،[٣٠] منهم أربعة انتخبوا وفق نظام الدوائر.

وقد برزت مشكلة سد الشواغر، وبخاصة بعد انتهاء ولاية المجلس التشريعي نفسه في العام ٢٠١٠. ووفق نظام الشواغر في القوائم فإن المقعد الشاغر يحل محله العضو الذي يليه في ترتيب القائمة وفق ما نصت عليه المادة (٩٩) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥. أما في حالة الدوائر فإذا كانت المدة المتبقية لولاية المجلس أكثر من سنة، فإنه تجرى انتخابات على مستوى الدائرة، أما إذا كانت أقل من سنة، فيبقى المقعد شاغراً حتى الانتخابات اللاحقة، وفق ما نصت عليه نفس المادة. وفي الوضع الفلسطيني الحالي، والذي انتهت فيه ولاية المجلس منذ العام ٢٠١٠، يصبح ملء الشواغر في الدوائر غير ممكن، ويترتب على ذلك قصور في التمثيل في بعض الدوائر، وبخاصة عندما يكون العضو يمثل مصالح مجموعة معينة ذات مصالح مشتركة، سواء سياسية أو دينية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك وفاة النائب حسام الطويل الممثل عن الطائفة المسيحية في قطاع غزة، وبالتالي فقد مسيحيو غزة من يمثلهم في المجلس التشريعي.

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

شهدت السلطة الفلسطينية في العام ٢٠١٢ تصعيداً في تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، للسيطرة عليها، في تعد خطير على مبدأ الفصل بين السلطات الذي تضمنه القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٢). ويأتي ذلك في سياق حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية منذ انقسام السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠٠٧. ويذكر أن حالة الانقسام قد انتجت جهازين قضائيين منفصلين تماماً، واحد في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. ولطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتحييد الجهاز القضائي عن الصراع السياسي القائم، إلا أن غياب الإرادة السياسية السليمة ومعيار المصلحة العامة، أدى إلى امتداد الانقسام ليطال السلطة القضائية. فيما يلي تبيان لحالة القضاء الفلسطيني خلال العام ٢٠١٢:

القضاء في قطاع غزة

استمر المجلس الأعلى للقضاء في رام الله في تعليق عمل مرفق القضاء في قطاع غزة، وذلك منذ العام ٢٠٠٧، بعد سلسلة من الإجراءات والاعتداءات قامت بها الحكومة في غزة ضد القضاء والنيابة في قطاع غزة، بعد رفضهما التعاون مع الشرطة التي عينتها الحكومة في غزة، بديلاً عن أعضاء جهاز الشرطة الذين امتنعوا عن العمل بعد حادثة الانقسام. كان من أبرز هذه الاعتداءات: قيام وزير العدل في حكومة غزة بإصدار قرار بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٧ بتوقيف النائب العام عن عمله، ومن ثم اقتحام مقرات النيابة، والاعتداء على النائب العام ووكلاء النيابة واحتجازهم. وقيام مجلس الوزراء في غزة بتشكيل هيكل قضائي جديد، أسمته «مجلس العدل الأعلى» وتم اختيار أعضاؤه من قبل وزير العدل وبمصادقة مجلس الوزراء في غزة. وكان الحدث الحاسم في اتخاذ قرار تعليق العمل من قبل مجلس القضاء الأعلى، هو اقتحام مجمع المحاكم بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، والاستيلاء على مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى في غزة، من قبل «مجلس العدل الأعلى» المشكل من قبل مجلس الوزراء في غزة. وبعد تعليق مجلس القضاء الأعلى عمل القضاء والنيابة في القطاع، قامت الحكومة في قطاع غزة بتعيين قضاة وأعضاء نيابة جدد بدلاً ممن علقوا عملهم. ويذكر أن الحكومة في غزة، وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩، أصدرت قراراً لتعديل مسمى «مجلس العدل الأعلى» إلى «مجلس القضاء الأعلى»، ليصبح لدى السلطة مجلسان، كلاهما يُطْلَقُ عليه مجلس القضاء الأعلى، ولكنهما منفصلان إدارياً ومالياً.

٣٠ توفي النائب إميل جرجوعي بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧، وتوفي النائب سفيان عبد الله الاغا، بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٧

وخلال العام ٢٠١٢ قامت الحكومة في غزة بعدد من التعيينات والتغييرات في مرفق القضاء العامل في قطاع غزة، والتي يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مخالفتها للقانون. فبتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، قرر مجلس الوزراء في غزة تعيين السيد المستشار عادل خليفة رئيساً جديداً لـ «مجلس القضاء الأعلى في غزة»، خلفاً للمستشار عبد الرؤوف الحلبي، والذي عينه مجلس الوزراء رئيساً لديوان الفتوى والتشريع. كما أصدر مجلس الوزراء في غزة قرارات بتعيين عدد من القضاة، كان أبرزها تعيين السيد أحمد عطا الله، والذي كان يشغل منصب رئيس هيئة القضاء العسكري، قاضياً في المحكمة العليا. وبتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ قامت كتلة التغيير والإصلاح، والتي تعقد جلساتها باسم المجلس التشريعي في غزة، بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء في غزة القاضي بتعيين الأستاذ إسماعيل جبر[٣١] نائباً عاماً خلفاً للنائب العام السابق السيد محمد عابد. ويؤكد المركز في هذا السياق، أن ما تقوم به الحكومة في غزة من تغييرات في ما أسمته «مجلس القضاء الأعلى» يؤكد أن هذه الهيئة لا تتمتع بالاستقلال اللازم لممارسة مهامها، ناهيك عن أن تشكيل الهيئة ككل جاء بالمخالفة للقانون. كما يؤكد أن جميع التعيينات التي تمت في مرفق القضاء خلال فترة الانقسام هي تعيينات خارج إطار القانون، حيث أن تعيين القضاة والنائب العام وأعضاء النيابة يجب أن يكون بقرار من الرئيس وبتنسيب من مجلس القضاء الأعلى وفق ما نصت عليه المادتين (١٨) و(٦٣) من قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢، وهو القانون الذي أحال القانون الأساسي الفلسطيني له تنظيم مرفق القضاء. وبالتالي، يعتبر المركز أن مرفق القضاء في غزة هو مرفق أمر واقع.

القضاء في الضفة الغربية

استمر الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية، في استخدام الوسائل التشريعية للسيطرة على القضاء، ناهيك عن استمرار الحكومة هناك في تجاهل تنفيذ بعض أحكام محكمة العدل العليا في رام الله. ويمثل إصدار الرئيس لقرارات بقانون في غير حالات الضرورة مخالفة صريحة لنص المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣، والتي نظمت صلاحيات الرئيس في إصدار قرارات بقانون حيث ربطت هذه الصلاحية بوجود ضرورة قصوى لا تحتمل التأخير. وقد شهد العام ٢٠١٢ صدور قانونين يتعلقان بعمل السلطة القضائية، وهما:

❖ **قرار بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن القضاء الشرعي**

جاء هذا القرار ليشكل هيئة جديدة تسمى «المجلس الأعلى للقضاء الشرعي»، وذلك على غرار المجلس الأعلى للقضاء والذي يرأس القضاء النظامي. ويؤكد المركز وبغض النظر عن محتوى القانون، أنه قانون لا توجد ضرورة ملّحة لا تحتمل التأجيل لإصداره. وبالتالي، فهو قانون مشكوك في دستوريته. وفي هذا السياق، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على ضرورة تجنب الرئيس الفلسطيني إصدار أي قانون يتعلق بالسلطة القضائية خلال فترة الانقسام، لتجنيب السلطة القضائية الدخول في معترك الانقسام.

❖ **قرار بقانون رقم () لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل قانون تشكيل المحكمة الدستورية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦**

يمثل هذا القانون تراجعاً خطيراً في مسيرة الديمقراطية وسيادة القانون التي تدعي السلطة الفلسطينية تبنيها. جاء هذا القانون ليقوض استقلالية المحكمة الدستورية، المزمع تشكيلها، من خلال سحب بعض الصلاحيات منها ومن مجلس القضاء الأعلى لصالح الرئيس فيما يتعلق بالتعيين في المحكمة وأمورها المالية وتنظيمها الداخلي. كما جاء القرار ليقيد حق اللجوء للمحكمة الدستورية باستخدام الدعوى المباشرة، حيث قصرها على فئات محدودة، وهو ما حرم مؤسسات حقوق الإنسان غير الحكومية من حق اللجوء

[٣١] يشار إلى أن المستشار اسماعيل جبر شغل منصب النائب العام في حكومة غزة، قبيل النائب السابق محمد عابد.

للمحكمة للطعن في دستورية القوانين.[٣٢] كما يمثل هذا القانون تجاوزاً لصلاحيات الرئيس في التشريع، حيث لا يرى المركز أي حالة ضرورة قصوى لا تحتمل التأخير لإصدار هذا التعديل.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الفلسطيني وبتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ قام بتعيين السيد محمد عبد الغني العويوي نائباً عاماً، خلفاً للمستشار أحمد المغني. كما عين كلاً من أكرم الخطيب وأحمد البراك مساعدين للنائب العام بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ظلت حالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، تشكل العقبة الأساسية أمام عملية التحول الديمقراطي. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وبقدوم العام الجديد يكون قد مرت ثلاثة أعوام على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة.

وعلى مستوى مجالس الهيئات المحلية، جرت خلال العام انتخابات جزئية في الضفة الغربية دون قطاع غزة. وقد انتقد المركز إجراء انتخابات محلية في ظل حالة الانقسام، وطالب الحكومتين في رام الله وغزة بتوفير الشروط الموضوعية والأجواء اللازمة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مقدمة هذه الشروط إطلاق الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان المكفولة دستورياً، بما فيها احترام الحق في حرية العمل السياسي ورفع الحظر عن ممارسة النشاطات السياسية.[٣٣] وبذلك تكون قد مرت ثلاثة أعوام أيضاً على انتهاء الفترة القانونية لمجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة، والتي كان آخر انتخاباتها في ديسمبر ٢٠٠٥، مما يستوجب ضرورة تجديد شرعية هذه المجالس عبر الانتخابات، وضمان إجراء الانتخابات في كافة مجالس الهيئات المحلية.

تعطيل إجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية)

على الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت العلاقات بين طرفي الانقسام، في ضوء حوارات ولقاءات القاهرة أواخر العام ٢٠١١، بما في ذلك التوصل لاتفاق يقضي بإجراءات الانتخابات العامة والتشريعية في غضون النصف الأول من العام ٢٠١٢، إلا أن شيئاً على الأرض لم يحدث.

وقد انتهى العام ٢٠١٢، ولم تجر الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، ولم يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات، على الرغم من الأجواء الايجابية التي سادت بين حركتي (فتح) و(حماس)، وسيل التصريحات التي تعلن عن قرب التوصل للمصالحة، في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

وبالرغم من أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلا أن المركز يؤكد على موقفه المتمثل بعدم إمكانية عقدها دون التوصل إلى مصالحة

٣٢ يذكر أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد حقق نجاحاً مهماً على صعيد إسقاط قوانين غير دستورية في العام ٢٠٠٥، حيث أصدرت المحكمة الفلسطينية الدستورية العليا، في جلستها المنعقدة في غزة يوم الأحد الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥، قراراً يقضي بعدم دستورية قانون السلطة القضائية وذلك في ردها على الطعن رقم ٢٠٠٥/٤، المقدم من قبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في يوم الاثنين الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥، وذلك لمخالفته القانون الأساسي المعدل الذي يعتبر عملياً بمثابة دستور السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالتالي يتحفظ المركز بشدة على سياسة التغييب المتعمد التي تنتهجها السلطة لمنع مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة دورها المنوط بها في دعم وحماية سيادة القانون.

٣٣ انظر بيان المركز :"المركز الفلسطيني ينظر بقلق بالغ إلى إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في ظل الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان "، الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢.

وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. كما يتطلب إجراء الانتخابات أيضاً توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية في ظل الانقسام

شكل إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في مدن وقرى الضفة الغربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر، الحدث الأبرز في ملف الانتخابات خلال سنوات الانقسام الداخلي منذ العام ٢٠٠٧. وقد اعتبرت هذه الانتخابات انتكاسة لجهود المصالحة الوطنية والتفاهمات والتي توصل إليها الطرفان في نهاية العام ٢٠١١، بما في ذلك إجراءات انتخابات عامة وتشريعية في غضون النصف الأول من العام ٢٠١٢.

وكان مجلس الوزراء في رام الله قد قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٢، إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة يوم ٢٠ أكتوبر٢٠١٢، وتكليف لجنة الانتخابات المركزية بإجراء الترتيبات اللازمة لإجرائها في الموعد المذكور. غير أن مجلس الوزراء ذاته عاد وأصدر قراراً بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٢، يؤكد على إجراء الانتخابات المحلية في محافظات الضفة الغربية دون قطاع غزة في الموعد المحدد، وذلك في أعقاب منع حركة (حماس) لجنة الانتخابات من العمل في غزة.

وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد استأنفت عملها في قطاع غزة أواخر شهر مايو ٢٠١٢، تحضيراً لعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية، وذلك في إطار خطوات المصالحة الفلسطينية الداخلية. وقدم المركز أوراق اعتماده كهيئة رقابة محلية للجنة الانتخابات المركزية يوم ٠٢ يونيو ٢٠١٢، وذلك في ضوء إعلان اللجنة عزمها تحديث سجل الناخبين في ٠٣ يوليو ٢٠١٢، وفتح الباب أمام تسجيل هيئات الرقابة المحلية.

وفي خطوة مفاجئة، أقدمت حركة (حماس) على تعليق عملية تسجيل الناخبين في قطاع غزة، حيث صرح الناطق باسم الحركة، سامي أبو زهري، بتاريخ ٢ يوليو، بأن الحركة قررت "تعليق عملية التسجيل بشكل مؤقت". وهو ما اعتبره المركز[٣٤] تدخلاً غير مبرر وغير مقبول في عمل لجنة الانتخابات المركزية من قبل حركة (حماس)، وبخاصة أن عملية تسجيل الناخبين هي عملية فنية بالكامل، وهي من اختصاص لجنة الانتخابات المركزية. وقد سبق وأن تم التوافق على عمل اللجنة بين طرفي الانقسام، بما في ذلك إعادة تشكيل اللجنة بمرسوم رئاسي.

من جهة أخرى، انتهى العام ٢٠١٢، ولم تجر انتخابات مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة، واستمرت الحكومة في غزة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات، مع الإبقاء على بعض المجالس المحلية المحسوبة عليها.

٣٤ انظر بيان المركز بعنوان "المركز يستهجن قرار حماس منع لجنة الانتخابات المركزية من تحديث السجل الانتخابي"، الصادر بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٢.

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

شهد العام ٢٠١٢، استمرار ارتكاب الحكومتين الفلسطينيتين في قطاع غزة والضفة الغربية وأجهزتهما الأمنية، المزيد من انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، ووثق المركز اعتداءات جديدة ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى كُتّاب الرأي ومواطنين آخرين كل في منطقة نفوذه، وبخاصة ضد التوجهات التي تتعارض مع توجهاتهما.[٣٥] وفي السياق ذاته، واصلت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة استدعاء نشطاء حركة (فتح)، بعضهم بشكل متكرر، واحتجاز عدد كبير منهم لساعات طويلة، فيما استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية باعتقال نشطاء ينتمون إلى حركة (حماس)، لفترات طويلة. ولا زالت الحكومة في غزة تمنع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية، وهي (القدس، الحياة الجديدة، والأيام)، فيما تمنع الحكومة في الضفة الغربية طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة.

قطاع غزة

واصلت الحكومة في غزة، وأجهزتها الأمنية، ارتكاب المزيد من الانتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير في القطاع. وكانت أبرز تلك الانتهاكات خلال العام ٢٠١٢، ضمن المحاور التالية: استدعاء، احتجاز واعتقال صحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب على أيدي أفراد الأمن؛ منع صحفيين ووسائل الإعلام من أداء عملهم؛ تدخل كتائب القسام في احتجاز صحفيين/ مواطنين وتسليمهم للأجهزة الأمنية؛ واستدعاء، احتجاز، واعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير. هذا إلى جانب استمرار الحكومة في منع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية (القدس، الحياة الجديدة، الأيام). **وكانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:**

- بتاريخ ١٣ يناير، منع المكتب الإعلامي الحكومي في غزة بث برنامج «New Star/ نيو ستار" من المدينة لصالح قناة "ميكس معاً" ومقرها مدينة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية.
- بتاريخ ١٤ يناير، اقتحم عدد كبير من أفراد الأجهزة الأمنية، يرتدون البزات العسكرية والخوذ، بعضهم ملثم، منزل أحد المواطنين في بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، حيث كان حوالي ٢٠ مواطناً مجتمعين داخله، ويتداولون شعائر المذهب الشيعي. وعلى الفور، شرع أفراد الأمن بالاعتداء بالضرب المبرح على الأشخاص المجتمعين باستخدام العصي والهراوات، ومن ثم قاموا بنقلهم إلى مقر محافظة شرطة الشمال. تعرض المحتجزون للتحقيق حول بياناتهم الشخصية وسبب تواجدهم في المنزل، كما تعرضوا للضرب من جديد، مما أدى إلى إصابة عدد منهم بكسور ورضوض في أنحاء متفرقة من الجسم.
- بتاريخ ٠٣ فبراير، احتجز أحد عناصر كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة (حماس)، المواطن عمر محمد أبو كريم، وهو صحفي حر، وزوجته دوروتا بوجينا/ أبو كريم، بولندية الجنسية، بينما كانا يقومان بالتصوير خلال نزهة في الأراضي الزراعية، بالقرب من سوق السيارات، شرقي حي الزيتون بمدينة غزة. نُقل أبو كريم وزوجته إلى مقر المباحث العامة في مجمع الجوازات التابع للشرطة الفلسطينية، حيث خضع للتحقيق حول سبب تواجده وقيامه بالتصوير في منطقة أمنية. ومن ثم قاموا بتحويل أبو كريم وزوجته إلى مقر جهاز الأمن الداخلي في مجمع أنصار العسكري، غربي المدينة. خضع أبو كريم للتحقيق مجدداً، وقد تعرض للضرب من قبل المحققين. وفي وقت متأخر من مساء اليوم ذاته، أخلى جهاز الأمن الداخلي سبيل أبو كريم وزوجته.

٣٥ لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة والضفة الغربية راجع التقرير الصادر عن المركز "حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع في ظل السلطة الفلسطينية ٠١ سبتمبر ٢٠١١ – ٣١ أغسطس ٢٠١٢."

- بتاريخ ٠٨ مارس، اُحتجز الصحفي محمد زهدي المشهراوي، ويعمل لصالح قناة (Sky News) العربية، من قبل أفراد الأمن في مجمع أنصار العسكري، إثر اعتراضه على حديث غير لائق بحق الصحفيين خلال عملهم على تغطية حفل زفاف جماعي نظمته الحكومة في غزة في ملعب فلسطين. وتعرض الصحفي المشهراوي خلال نقله إلى مجمع أنصار إلى الاعتداء بالضرب المبرح من قبل أفراد الأمن.
- بتاريخ ٢٨ مارس، اعترضت عناصر من كتائب عز الدين القسام، الصحفيين سامي أبو سالم، مراسل وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)؛ سيسليا أودين، مراسلة الإذاعة السويدية، والصحفية الحرة إلكسندرا ساندال، بينما كانوا يقومون بإعداد تقرير حول آثار الحصار الإسرائيلي على الزراعة في قطاع غزة، بالقرب من حدائق "باريس" شرقي مدينة غزة. اقتادت عناصر القسام الصحفيين إلى مقر جهاز الأمن الداخلي في مجمع انصار العسكري غربي مدينة غزة، حيث خضعوا للتحقيق ومن ثم أُخلي سبيلهم.
- بتاريخ ٣٠ مارس، تعرض الصحفي يوسف بشير حماد، والذي يعمل لصالح موقع "قدس نت" الإخباري، وإذاعة وطن المحلية، للضرب المبرح باستخدام الهراوات من قبل عناصر الشرطة الفلسطينية بالقرب من مدخل بلدة بيت حانون، شمالي قطاع غزة. وكان الصحفي حماد يعمل على تغطية المسيرة السلمية التي شارك فيها عشرات المواطنين في ذكرى يوم الأرض.
- بتاريخ ٠٧ مايو، اُحتجز طاقم قناة القدس الفضائية المكون من: المراسلة هنادي نصر الله؛ المصور رامي أبوشمالة؛ وفني الصوت يوسف التلباني، ومُنع من أداء عمله داخل مستشفى الشفاء، غربي مدينة غزة، من قبل عناصر أمن المستشفى.
- بتاريخ ١٠ يونيو، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في غزة الصحفي الحر محمد نمر قنيطة، ٢٧ عاماً، من سكان حي التفاح، شرقي مدينة غزة، وصادر جهاز حاسوب خاصاً به. وخضع الصحفي قنيطة للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي، دراسته، وعمله الصحفي خلال السنوات السابقة. واستمر اعتقال قنيطة خلال الفترة اللاحقة حتى أُخلي سبيله بتاريخ ٠٤ يوليو.
- بتاريخ ١٧ يوليو، خضع السيد أسامة جبر كحيل، وهو رئيس مجلس إدارة إتحاد المقاولين في فلسطين، للتحقيق من قبل النيابة العامة حول تصريح صحفي تناقلته وسائل إعلام مختلفة يتعلق بجودة الإسمنت القادم عبر الأنفاق إلى أسواق قطاع غزة ومدى رقابة الجهات الحكومية على جودة ذلك الاسمنت. وكانت النيابة العامة قد استدعت السيد كحيل في اليوم المذكور أعلاه ووجهت له تهم (تأليب الرأي العام وإثارة البلبلة)، واستمر التحقيق معه لمدة ثلاثة أيام، ومن ثم صدر قرار بمنعه من السفر في اليوم الرابع حتى انتهاء التحقيق معه.

الضفة الغربية

تواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير من قبل الحكومة في رام الله، وأجهزتها الأمنية، وقد كانت تلك الانتهاكات تندرج تحت المحاور التالية: توقيف صحفيين/ مواطنين من قبل جهات قضائية على ذمة قضايا رأي؛ استدعاء، احتجاز واعتقال صحفيين وتعرض عدد منهم للضرب؛ تعرض صحفيين للضرب على أيدي أفراد الأمن؛ منع صحفيين ووسائل الإعلام من أداء عملهم؛ تعرض صحفيين لاعتداءات مركبة خلال تغطيتهم لمسيرة سلمية؛ استدعاء، احتجاز واعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير؛ وحجب مواقع إلكترونية في الضفة الغربية. كما استمرت الانتهاكات غير الرسمية (من قبل جهات مجهولة الهوية) في الضفة الغربية، رغم تراجعها لصالح الانتهاكات الرسمية. ولا تزال الحكومة في رام الله، تمنع طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة. **وكانت أبرز الانتهاكات على النحو التالي:**

- بتاريخ ٣١ يناير، احتجز جهاز الاستخبارات العسكرية محرر وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) وراديو أجيال، الصحفي رامي نبيل سمارة، لمدة ثلاث ساعات، خضع خلالها للتحقيق، بعد أن اعتقلته من مكان عمله في مقر الوكالة الواقع في مدينة رام الله. خضع الصحفي سمارة للتحقيق خلال احتجازه حول تعليق كان قد كتبه على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) انتقد فيه أحد اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- شهد شهر فبراير، حجب عدة مواقع إلكترونية إخبارية وسياسية عن المشاهدة والمتابعة من قبل مستخدمي شبكة الانترنت في الضفة الغربية. وكان من بين هذه المواقع الإلكترونية "أمد" للإعلام؛ وكالة "ميلاد" الإخبارية؛ "فراس برس" الإخباري؛ "صوت فتح الإعلامي"؛ "إن لايت برس"؛ "الكرامة برس"؛ "الكوفية برس"؛ و"فلسطين بيتنا".
- بتاريخ ٢٨ مارس، أوقفت النيابة العامة بمدينة رام الله، الإعلامية د. عصمت أحمد عبد الخالق، وهي محاضرة أيضاً في جامعة القدس (أبو ديس)، شرقي مدينة القدس المحتلة، مدة

(٤٨) ساعة، إثر شكوى مقدمة ضدها من قبل جهاز الأمن الوقائي على خلفية تعليقات كانت عبد الخالق قد نشرتها على صفحتها الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي (Facebook). ووجهت النيابة العامة تهم الذم والقدح، وإثارة الفتن والنعرات للإعلامية عبد الخالق، وفي اليوم التالي الموافق ٢٩ مارس، نُقلت إلى محكمة الصلح حيث قرر القاضي تمديد توقيفها مدة (١٥) يوماً على ذمة القضية. وبتاريخ ٠٦ إبريل ٢٠١٢، قررت المحكمة الإفراج عن عبد الخالق بكفالة مالية قدرها (٢٠٠٠ دينار أردني) لحين البت في القضية.

- بتاريخ ٠١ إبريل، اعتقل جهاز الأمن الوقائي بمدينة رام الله المدون جمال محمد أبو ريحان، من سكان بلدة الجفتلك، شمالي محافظة أريحا، ويعمل في وزارة العدل الفلسطينية بوظيفة رئيس قلم بمقر النيابة العامة. خضع أبو ريحان للتحقيق حول صفحة (الشعب يريد إنهاء الفساد) على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) بصفته مشرف الصفحة. وفي اليوم التالي الموافق ٠٢ إبريل، أصدرت النيابة العامة قراراً يقضي بتوقيف أبو ريحان مدة (٢٤ ساعة) خلال وجوده في مقر جهاز الأمن الوقائي. وبتاريخ ٠٣ إبريل، نُقل أبو ريحان إلى مقر النيابة العامة حيث خضع للتحقيق حول الموضوع ذاته، ووجهت له النيابة العامة تهم الذم والقدح، والتشهير بحق الشخصيات العامة، ومددت توقيفه مدة (٢٤) ساعة جديدة. وفي اليوم التالي الموافق ٠٤ إبريل، قررت محكمة الصلح تمديد توقيف أبو ريحان (١٥) يوماً على ذمة القضية. وقد استمر تمديد توقيف أبو ريحان من قبل المحكمة ثلاث مرات متتالية مدة كل منها (١٥) يوماً، قضاها في مركز توقيف جهاز الأمن الوقائي. وبتاريخ ٠٦ مايو، قررت محكمة الصلح إخلاء سبيل أبو ريحان بكفالة مالية.
- بتاريخ ١٤ يونيو، اقتحم مجهولون في ساعات المساء مكتب الصحفي نجيب فراج، ويعمل مراسلاً لصحيفة القدس الفلسطينية، والواقع في مدينة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية. وعبث المجهولون في محتويات مكتب فراج وأتلفوا أوراقاً صحفية من الأرشيف الخاص به.
- بتاريخ ٢٦ يونيو، منعت قوات الأمن المتواجدة في مقر قصر الضيافة في بيت لحم الصحفي ممدوح حمامرة، ويعمل مراسلاً لقناة القدس الفضائية، من الدخول وتغطية زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأراضي السلطة الفلسطينية.
- بتاريخ ٣٠ يونيو، اعتدت عناصر تابعة لجهاز المباحث العامة في مدينة رام الله، بالضرب المبرح على الصحفي محمد جرادات أثناء عمله على تغطية مسيرة سلمية خرجت في المدينة احتجاجاً على زيارة مرتقبة لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، شاؤول موفاز، لمقابلة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مقر الرئاسة (المقاطعة) في المدينة. صادر أفراد الأمن الكاميرا الخاصة بالصحفي جرادات ومن ثم اقتادوه إلى مركز الشرطة القريب والواقع بالقرب من دوار المنارة. وتوجه الصحفي جرادات فور الإفراج عنه إلى مستشفى فلسطين الطبي/ المستشفى الكويتي، لتلقي العلاج اللازم، حيث تبين بعد معاينته من قبل الأطباء المختصين إصابته برضوض في الوجه وجروح في الظهر والصدر والركبتين والأرجل.

الصحفي محمد جرادات بعد الاعتداء عليه خلال تغطيته للمسيرة السلمية في رام الله احتجاجا على زيارة موفاز لرام الله بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٢.

- بتاريخ ٠١ يوليو، تعرض خمسة صحفيين في مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، للاعتداء بالضرب، الاعتقال، ومصادرة آلات التصوير على أيدي رجال الأمن الفلسطيني خلال تغطيتهم لمسيرة سلمية خرجت احتجاجاً على قمع وتفريق مسيرة سلمية سابقة كانت قد خرجت في اليوم السابق الموافق ٣٠ يونيو. والصحفيون هم كل من: المصور الصحفي سائد هواري، ويعمل لصالح وكالة الأنباء العالمية (رويترز)؛ المصور الصحفي عصام الريماوي، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة؛ محمود حريبات، وهو صحفي حر؛ أحمد عودة، ويعمل لصالح مركز إعلام القدس؛ والصحفي أحمد مصلح، وهو صحفي حر.
- بتاريخ ٢٢ يوليو، احتجز جهاز الأمن الوقائي في مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، المواطن محمود مطر، وهو طالب في قسم الصحافة والإعلام في جامعة النجاح الوطنية. وقد خضع الطالب مطر للتحقيق حول مقالات رأي سياسية كان قد كتبها ونشرها في وقت سابق.

انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠١٢ تطورات هامة ومناخات ايجابية فيما يتعلق بحالة الحق في حرية التجمع السلمي، في إطار التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الوطنية. وقد انتهى العام ٢٠١٢ وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في ذروة الاستعدادات لإقامة مهرجان احتفالي بالذكرى ٤٨ لانطلاقتها في ساحة مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وهي المرة الأولى التي تحيي فيها الحركة انطلاقتها في القطاع منذ العام ٢٠٠٧. وسبق ذلك أن تمكنت الحركة من تنظيم مسيرات حاشدة في مختلف مدن ومحافظات قطاع غزة تأييداً للرئيس محمود عباس ومساعيه في الحصول على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب غير عضو.

وفي الضفة الغربية تمكنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وللمرة الأولى منذ بداية الإنقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، من الاحتفال في ذكرى انطلاقتها، فقد شهدت مدن الخليل، رام الله، ونابلس، مسيرات وتجمعات في تلك الذكرى. وللمرة الأولى شاركت حركة (فتح) في مهرجان الانطلاقة المركزي الذي نظمته حركة (حماس) في قطاع غزة. المركز إذ يرحب بهذه التطورات الإيجابية والمناخات التي من شأنها توفير فرص المصالحة الداخلية، فإنه يتطلع إلى أن تنتهي حقبة الإجراءات والقيود التي فرضتها الحكومتان في غزة ورام الله، وأجهزتهما الأمنية، على الحق في حرية التجمع السلمي.

وقد سبق هذه التطورات، وعلى امتداد العام ٢٠١٢، استمرار الحالة ذاتها التي شهدتها الأعوام السابقة والتي اتسمت بفرض قيود على الحق في التجمع السلمي من قبل الحكومتين والأجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما يلي توثيق لأبرز الانتهاكات خلال العام للحق في حرية التجمع السلمي:

قطاع غزة

شهد قطاع غزة خلال العام ٢٠١٢، استمرار منع وفض اجتماعات سلمية من قبل الأجهزة الأمنية، وكان أبرزها الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية بحق الاعتصام النسوي الأسبوعي المطالب بإنجاز المصالحة الفلسطينية في مدينة غزة، إضافة إلى التجمعات السلمية التي طالبت بحل أزمة الكهرباء في القطاع. وقد تعرض عدد من المشاركين في تلك التجمعات للاعتداء بالضرب أو الاحتجاز خلال تفريقها. كما فرضت الأجهزة الأمنية إجراءات احترازية من شأنها تقييد حق المواطنين بعقد الاجتماعات العامة، وكانت موجهة في معظمها لنشطاء حركة (فتح)، وبخاصة خلال الفترة التي سبقت ذكرى انطلاقة الحركة في مطلع يناير ٢٠١٢، وإحياء فعاليات ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات والتي تصادف ١١ نوفمبر. وقد تعددت الإجراءات التي نفذتها الأجهزة الأمنية في غزة لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون كالندوات، حفلات، أو مؤتمرات، كان من المقرر أن تعقد في أماكن

مغلقة. وأكد القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، في المادة (٢٦) بند ٥ على: «عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون». وكانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ١٩ فبراير، استخدمت الشرطة الفلسطينية القوة في فض اعتصام سلمي بالقرب من بلدية النصيرات، وسط قطاع غزة، شارك فيه عشرات الشبان بدعوة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احتجاجاً على استمرار أزمة الكهرباء في قطاع غزة، وأدى تعرض عدد من المشاركين للضرب إلى إصابة ثلاثة منهم برضوض. كما احتجز أفراد الشرطة ٥ مشاركين آخرين، أخلوا سبيلهم في وقت لاحق من اليوم ذاته.
- بتاريخ ٣١ أغسطس، منعت الشرطة إقامة حفل زفاف جماعي كانت قد نظمته حركة (فتح) في منتجع الشاليهات، غربي مدينة غزة. وقد انتشرت عناصر الشرطة، وبأعداد كبيرة في محيط منتجع الشاليهات الواقع على شاطئ البحر، وأقامت عدداً من الحواجز بهدف منع المدعوين لحفل الزفاف من الوصول إلى المكان.
- بتاريخ ٢٥ سبتمبر، فضت الشرطة بالقوة مسيرة عفوية اندلعت في مخيم البريج، وسط قطاع غزة، احتجاجاً على استمرار انقطاع التيار الكهربائي في القطاع، ووفاة الطفل فتحي عبد الفتاح البغدادي، ٣ أعوام، وإصابة شقيقته تالا، ٨ أشهر[٣٦]، إثر نشوب حريق في منزل ذويهما بسبب انقطاع التيار الكهربائي. واعتدت عناصر الشرطة على عدد من المشاركين بالضرب باستخدام العصي والهراوات. وتعرض عدد من المواطنين للاعتقال إثر مشاركتهم في تلك المسيرة. وأفاد أحد المعتقلين لدى جهاز الأمن الداخلي بعد الإفراج عنه، بأنه تعرض للضرب والتعذيب بأسلوب (الفلكة) خلال التحقيق معه حول مشاركته في المسيرة. كما تعرض الصحفي إسماعيل جمال بدح، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح قناة «فلسطين اليوم»، للاعتداء بالضرب من قبل عناصر عرّفت عن نفسها بأنها من جهاز الأمن الداخلي، خلال عمله على تغطية ذلك التجمع.
- بتاريخ ١٠ نوفمبر، استدعى جهاز الأمن الداخلي في محافظة رفح، جنوبي قطاع غزة، ستة من طلاب جامعة القدس المفتوحة في المدينة وصادر منهم بطاقاتهم الشخصية. وذكر أحد الطلاب المستدعين لطاقم المركز بأن أحداً منهم لم يخضع للتحقيق أو الاستجواب، بسبب الوضع الأمني في قطاع غزة وإخلاء المقرات الأمنية، وقد تسلموا مواعيد جديدة خلال الأيام اللاحقة.
- وبتاريخ ١١ نوفمبر، اقتحمت قوة من جهاز الشرطة الفلسطينية حرم جامعة القدس المفتوحة / فرع رفح، والواقع في حي الجنينة، بالمدينة، وشرع أفرادها بإزالة وتمزيق صور الرئيس الراحل ياسر عرفات المرفوعة في ساحة الجامعة، وعملوا على تفريق حوالي ٤٠ طالباً كانوا مجتمعين داخل الساحة لإحياء ذكرى وفاة الرئيس عرفات. كما اعتقلوا الطالب حسن عابد عابد، واقتادوه إلى مركز توقيف الشرطة في المدينة، حيث أُخلي سبيله مساء اليوم ذاته. وفي اليوم ذاته منعت الشرطة الفلسطينية إقامة وقفة داخل حرم جامعة الأزهر في هذه المناسبة.

التدخل في اجتماعات خاصة لا تستوجب إشعار الجهات الرسمية

- بتاريخ ٢٩ نوفمبر، منع جهاز المباحث العامة المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» من تنظيم مؤتمر له في مدينة غزة بالتزامن مع الضفة الغربية يومي ٢٩ و٣٠ نوفمبر ٢٠١١. وكان من المقرر أن يعقد مركز «مساواة» مؤتمر العدالة الرابع وهو بعنوان: «حقوق المرأة العاملة والآليات المتاحة

٣٦ بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٢، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة عن وفاة الطفلة تالا البغدادي متأثرة بجراحها.

لضمانها» عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة «فيديو كونفرانس»، حيث جرى حجز قاعة جمعية الهلال الأحمر لهذا الغرض بمدينة غزة يومي ٢٩ و٣٠ نوفمبر ٢٠١١، غير أنه جرى منعه من قبل المباحث العامة بعد انطلاقه بلحظات.

- بتاريخ ٠٩ مايو، فض رجال المباحث العامة في مدينة غزة الندوة الختامية لفعالية فلسطين للأدب والتي كانت منعقدة في «قصر الباشا» الأثري، شرق مدينة غزة.
- بتاريخ ١٤ مايو، أبلغ جهاز الأمن الداخلي في مدينة خان يونس، عددا من القائمين على رحلة طلابية لطلبة جامعة الأقصى بالمدينة، بقرار منعها.
- بتاريخ ١٨ يوليو، تعرضت الفتاتان وفاء عصام العرقان وصفاء عبد الرحمن فرحات للاعتقال والضرب، من قبل عناصر الشرطة النسائية، إثر مشاركتهما في مسيرة سلمية نُظمت في مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، شارك فيها ١٥ شخصاً، بينهم ١٠ أطفال، احتجاجاً على تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة.
- بتاريخ ٠٩ أغسطس، احتجز جهاز الأمن الداخلي في مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، ثلاثة من قيادات حركة (فتح) في المحافظة على خلفية تنظيم حركة (فتح) أمسية رمضانية في قاعة كندا للمناسبات، الواقعة في المدينة. وقد أُخلي سبيلهم في اليوم التالي.
- بتاريخ ١٢ سبتمبر، منع جهاز الأمن الداخلي في غزة جمعية الأسرى والمحررين «حسام» من تنظيم ندوة كان من المقرر عقدها في اليوم التالي الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠١٢، تحت عنوان: «الأسرى القدامى بين الاتفاقيات الموقعة وحقهم في الحرية»، وذلك في مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، في المدينة.

الضفة الغربية:

استمرت الحكومة في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية في ارتكاب الانتهاكات لحق المواطنين في عقد التجمعات السلمية، وبخاصة تلك التجمعات التي خرجت ضد توجهاتها، وكانت أبرز تلك الانتهاكات ما ارتكبته الأجهزة الأمنية بحق المشاركين في المسيرة السلمية التي خرجت في رام الله رفضاً لزيارة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، شاؤول موفاز، لمقر المقاطعة، والتي رافقها أعمال ضرب واحتجاز بحق المشاركين والصحفيين. وفي المقابل وثّق المركز العديد من التجمعات ومظاهر الاحتجاج في محافظات الضفة الغربية بدعم من قيادات من حركة (فتح)، رفضاً للغلاء المعيشي، و لم تتعرض لها الأجهزة الأمنية رغم خروج بعضها عن الطابع السلمي. وقد كانت أبرز تلك الانتهاكات في على النحو التالي:

- خلال يومي ٣٠ يونيو و٠١ يوليو، قامت الشرطة الفلسطينية، وبمساندة الأجهزة الأمنية، بفض المسيرات السلمية التي نظمها عشرات الشبان والشابات الفلسطينيين في مدينة رام الله، احتجاجاً على الزيارة التي كان نائب رئيس الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، ورئيس حزب كديما، شاؤول موفاز[٣٧]، ينوي القيام بها إلى مقر الرئاسة، باستخدام القوة. ورافق فض تلك المسيرات اعتداءات نفذتها عناصر أمنية بحق عدد من الصحفيين.

٣٧ يشير المركز إلى أن شاؤول موفاز شغل منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي خلال الفترة من ٩ يوليو ١٩٩٨ و٩ يوليو ٢٠٠٢، وخلال رئاسته نفذ جيش الاحتلال عملية (السور الواقي) في الضفة الغربية، والتي بدأها بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٠٢، ومن ضمن ما أسفرت عنه تلك العملية مجزرة مخيم جنين، شمالي الضفة. وفي تاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ عُيّن موفاز (وزيراً للدفاع)، وأثناء شغله الموقعين المذكورين اقترفت قوات الاحتلال العديد من جرائم الحرب في الضفة الغربية وقطاع غزة التى راح ضحيتها مئات المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. كما أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أقام العديد من القضايا ضد موفاز أمام بعض المحاكم الأوروبية على خلفية مسؤوليته عن تلك الجرائم.

مسيرة سلمية في رام الله ضد زيارة موفاز بتاريخ ١ يوليو ٢٠١

- بتاريخ ١٣ نوفمبر، اعتدت الشرطة النسائية بالضرب بحق معتصمات من عائلة الشرباتي وأطفالهن أمام مقر الأمن الوقائي الواقع في مدينة الخليل، بهدف تفريقهن. وكان حوالي عشرين امرأة وطفلاً من عائلة الشرباتي، وترافقهم الكاتبة الصحفية لمى عبد المطلب خاطر، قد اعتصمن أمام مقر الأمن الوقائي في مدينة الخليل احتجاجاً على استمرار اعتقال المواطن رائد حميدان الشرباتي، ٤٣ عاماً، من سكان المدينة، لدى الجهاز وفقاً لقرار المحكمة بالمدينة، والقاضي بتمديد اعتقاله.

تجمعات عامة خرجت عن إطارها السلمي

شهدت الفترة من ٣ – ١١ سبتمبر، احتجاجات ومظاهرات في العديد من مدن الضفة الغربية رفضاً لقرار الحكومة في رام الله برفع أسعار المحروقات. فقد بدأت تلك الاحتجاجات بإضراب جزئي لسيارات الأجرة إلا انها تطورت إلى مظاهرات وتجمعات في مختلف المدن، ورفعت شعارات تطالب باستقالة رئيس الوزراء د. سلام فياض. ولاقت تلك التظاهرات دعماً من قيادات في حركة (فتح) في الضفة الغربية. واتسمت عدد من تلك التجمعات بطابع العنف حيث عمل المتظاهرون على حرق إطارات السيارات وحاويات القمامة، كما عملوا على إغلاق شوارع رئيسية بالسيارات والحجارة. ولم تتدخل الشرطة الفلسطينية أو أيٍ من الأجهزة الأمنية في فرض النظام والقانون، واقتصر دور الشرطة على تنظيم حركة السير. وعمد عدد من المتظاهرين إلى تخريب ممتلكات عامة والاعتداء على مؤسسات رسمية، كان أبرزها في مدينتي نابلس والخليل، حيث اعتدى المتظاهرون على مقرات شرطة، وبلدية، مما أسفر عن إصابة عشرات من رجال الشرطة والمواطنين جراء التراشق بالحجارة والزجاجات الفارغة. وقد انتهت تلك التجمعات بإعلان الحكومة في رام الله بتاريخ ١١ سبتمبر عن إعادة أسعار المحروقات إلى ما كانت عليه وتخفيض قيمة الضريبة المضافة.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

واصلت الحكومتان في غزة ورام الله انتهاك الحق في تكوين الجمعيات خلال العام ٢٠١٢. وشهد هذا العام فرض المزيد من القيود على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بشكل عام عبر جملة ممارسات وإجراءات إدارية اتخذتها الحكومتان كل في نطاق ولايتها ونفوذها. ومع تلك القيود تضاءلت المساحة والحيز العام المتاح لمنظمات المجتمع المدني. وتخالف تلك الإجراءات والقيود التزامات السلطة الفلسطينية في احترام وحماية وضمان هذا الحق كما ورد في المعايير الدولية والمحلية ذات العلاقة.

ففي قطاع غزة، استمرت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، فيما واصلت وزارة الداخلية التدخل في شؤون المنظمات الأهلية لإحكام سيطرتها عليها بشتى الطرق. فقد واصلت دائرة تسجيل الجمعيات في وزارة الداخلية تعسفها في استخدام سلطتها الخاصة بتسجيل الجمعيات وحولتها إلى سلطة منح تراخيص وفق معايير غير محددة في مخالفة واضحة لنص القانون.[٣٨] كما واصلت وزارة الداخلية إغلاق الجمعيات دون مسوغ قانون، بما في ذلك سحب تراخيص جمعيات[٣٩]، فضلاً عن قيام وزارة الداخلية بمنع نشاطات وفعاليات لمنظمات أهلية خلافاً للقانون[٤٠].

وتمثل قضية جمعية منتدى شارك الشبابي التطوعي (شارك) أحد أهم النماذج بالتعسف في استخدام السلطة، وغياب الآليات القضائية المستقلة ذات الكفاية والكفاءة لضمان احترام وحماية هذا الحق. وتقدمت مؤسسة شارك بطلب لمحكمة العدل العليا بإعادة فتح الجمعية وإلغاء قرار حل مؤسسة (شارك) الصادر عن وزير

٣٨ وزارة الداخلية الفلسطينية (غزة)، «علوان: نعمل وفق مبدأ الشفافية والمسؤولية القانونية في تسجيل الجمعيات»، ١٣ فبراير ٢٠١٢
http://www.moi.gov.ps/Page.aspx?page=details&nid=31723

٣٩ قامت وزارة الداخلية بسحب ترخيص وإغلاق جمعية الحياة والأمل، ومقرها بجباليا شمال قطاع غزة، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٢

٤٠ وثق المركز قيام الحكومة في غزة بمنع نشاطات لجمعيات أهلية دون مسوغ قانوني. فبتاريخ٢٩ فبراير ٢٠١٢، منع جهاز المباحث العامة المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" من تنظيم موتمر العدالة الرابع بعنوان "حقوق المرأة العاملة والآليات المتاحة لضمانها." وبتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٢، منعت الاجهزة الأمنية عقد ندوة نظمتها جمعية الأسرى والمحررين "حسام"، بعنوان "الأسرى القدامى بين الاتفاقيات الموقعة وحقهم في الحرية". وبتاريخ ٢ أكتوبر، جرى الاعتداء على نشاط نظمه تجمع المؤسسات النسوية في قطاع غزة، وهو عبارة عن مسيرة صامتة للمطالبة بإنهاء الانقسام، وفضت المسيرة بالقوة، رغم أن منظميها قاموا بإشعار مدير الشرطة بمكان ووقت انعقادها.

الداخلية. وبعد سنتين من المماطلة والتسويف أمام المحكمة، أصدرت المحكمة قرارها برفض الطلب بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٢، وجاء في حيثيات الحكم، أن سبب رفض الطلب هو ثبوت ممارسة أفعال مخلة بالآداب في المؤسسة وعدم حصولها على ترخيص لمزاولة نشاطها. وبالتالي، فقد تجاهلت المحكمة خلال سنتين من نظر الطلب نص المادة ٣٨ من قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠، والذي أعطى الجمعية الطاعنة في قرار إلغاء تسجيلها حق الاستمرار في عملها إلى أن يتم الفصل في الطعن. كما لم تلتفت إلى بطلان الإجراءات التي أتبعتها الداخلية في إغلاق الجمعية.

ومن الجدير ذكره أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تابع عن كثب قضية منتدى (شارك)، وقام بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠ بإرسال مذكرة قانونية لرئيس الوزراء في غزة، وضح فيها جميع المسائل القانونية المتعلقة ببطلان إجراء الإغلاق.[٤١]

وخلال العام ٢٠١٢، استمرت الحكومة في غزة في العمل بقرارات وإجراءات إدارية من شأنها فرض مزيد من القيود المفروضة أصلاً على عمل الجمعيات. ومن بين هذه القرارات، قرار مجلس الوزراء في غزة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٣. وقد عزز هذا القرار دور وزارة الداخلية في الرقابة على الجمعيات، لتجعلها مساو لدور الوزارة المختصة (الوزارة التابع لها نشاط الجمعية)، مما يشكل مخالفة واضحة لقانون الجمعيات. وقد أكد المركز بطلان هذا التعديل وعدم دستوريته، وطالب مجلس الوزراء في غزة بإعادة النظر في القرار، في بيان صدر عن المركز بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٢,[٤٢]وبعد تيقن المركز من عدم استجابة مجلس الوزراء للمطالبة، قام بتقديم طعن في صحة القرار بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٢، أمام المحكمة العليا في غزة بصفتها الدستورية.[٤٣] وقد رفضت المحكمة النظر في الطعن بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٢، بإدعاء أنها غير مختصة للنظر في الدعوى.

وفي الضفة الغربية، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، فيما فرض المزيد من القيود القانونية عبر قرارات بقانون أصدرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس. و لم يطرأ أي جديد خلال هذا العام على القيود والانتهاكات واسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة رداً على الأحداث في قطاع غزة ة وسيطرة حركة (حماس) على القطاع في يونيو ٢٠٠٧. وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قرار حل ١٠٣ جمعيات أهلية في الضفة الغربية. وما يزال هذا القرار ساري المفعول حتى الآن، و لم تراجع الحكومة في رام الله خطواتها بالرغم من مطالبات مؤسسات المجتمع المدني لها بذلك. ومنذ ذلك الحين أيضاً ترفض وزارة الداخلية تسجيل أي جمعية جديدة مقربة أو محسوبة على حركة (حماس)، وذلك تحت مبررات أمنية.

من جهة أخرى، لا تزال السلطة الفلسطينية ترفض تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية بخصوص عدد من الجمعيات في الضفة. بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤ صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبيب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة ٣٧ من قانون الجمعيات الخيرية لسنة ٢٠٠١، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن. وبتاريخ ٢٠٠٩/٧/٨، صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبيب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة ٢٠٠١، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

٤١ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «المركز يرسل مذكرة قانونية لرئيس الوزراء في غزة حول إغلاق منتدى شارك الشبابي من قبل النائب العام" الأربعاء، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠ <http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8384:2010-12-03-51-09-22&catid=39:2009-11-29-31-06-24&Itemid=194 >

٤٢ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «على ضوء قرار مجلس الوزراء في غزة بإجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠، المركز يطالب بإعادة النظر بالقرار»، ١١ أغسطس ٢٠١١.

٤٣ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، « المحكمة الدستوري ترفض طعن المركز في دستورية التعديل الوزاري بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والهيئات لعدم الاختصاص» ١٩ يونيو ٢٠١٢.

استمرار العمل بعقوبة الإعدام

واصلت المحاكم الفلسطينية خلال العام ٢٠١٢ إصدار أحكام إعدام جديدة، وتحديداً في قطاع غزة، فيما لم يصدر أي حكم بالإعدام عن محاكم في الضفة الغربية. واستمرت الحكومة في غزة بتنفيذ أحكام إعدام خلافاً للقانون، و لم ينفذ أي حكم في الضفة الغربية.

ووفق توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أصدرت المحاكم في قطاع غزة خلال هذا العام (٦) أحكام بالإعدام، (٤) منها صدرت عن محاكم عسكرية، و(٢) صدرا عن محاكم مدنية. ووفق معلومات المركز فإن (٣) مدنيين جرت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية خلافاً للقانون.[٤٤] وخلال الفترة ذاتها لم يصدر أي حكم إعدام في الضفة الغربية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن القضاء الفلسطيني منذ نشأة السلطة في العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام ٢٠١٢ إلى (١٣١) حكماً بالإعدام.[٤٥]

وشهد العام ٢٠١٢، زيادة ملحوظة في تنفيذ أحكام الإعدام، فقد نفذت الحكومة في غزة (٦) أحكام إعدام، نُفّذَ أحدها بحق مواطن مدني صدر بحقه حكم بالإعدام عن محكمة عسكرية. وكان العام ٢٠١١، شهد تنفيذ (٣) أحكام إعدام من قبل الحكومة في غزة. وبذلك ترتفع أحكام الإعدام التي نُفذت في قطاع غزة منذ سيطرة حركة (حماس) على السلطة في يونيو ٢٠٠٧ إلى (١٤) حكما، فيما لم يُنفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها.

يُشار إلى أن جميع أحكام الإعدام التي نُفذت في قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧، جرت دون موافقة الرئيس خلافاً للقانون، وتحديداً المادة (١٠٩) من القانون الأساسي الفلسطيني، والمادة (٤٠٩) من قانون الإجراءات الجزائية، اللتين أكدتا على عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني نفسه. كما أن أحكام الإعدام الصادرة عن محاكم عسكرية قد استندت إلى قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لسنة ١٩٧٩، وهو قانون غير دستوري، و لم يصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وطالما طالب المركز منذ العام ١٩٩٤ بوقف العمل به كليا، ولما فيه من تناقض مع المعايير الدولية المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة.

وفي هذا السياق، يثمن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالامتناع عن المصادقة على تنفيذ أي من أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ٢٠٠٥. ويرى المركز بأنه يمكن الاستناد إلى هذا الموقف بوقف العمل بعقوبة الإعدام على المستوى التنفيذي للسلطة الفلسطينية إلى إلغاء هذه العقوبة القاسية والمهينة على المستوى التشريعي في أقرب وقت. وعليه فإن المركز ينظر بخطورة لاستمرار العمل بعقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية. كما يجدد مطالبه الداعية إلى وقف العمل بهذه العقوبة القاسية، المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية لكونها مساً فعلياً بالحق في الحياة وانتهاكاً سافراً لكافة المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب في العام١٩٨٤. ويعيد المركز تأكيد موقفه بأن مطالبته بإلغاء عقوبة الإعدام لا يعني إطلاقاً التسامح مع المدانين بارتكاب جرائم خطيرة بل معاقبتهم من خلال عقوبات رادعة أخرى تحافظ على إنسانيتنا. وعلى هذا الأساس يدعو المركز السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الفلسطينية

٤٤ نصت (المادة ٣٠ بند ١) من القانون الأساسي المعدل على الآتي: «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي...» وبالتالي فإن المواطنين المدنيين يجب أن لا يعرضوا أمام محاكم عسكرية بل يجب أن يعرضوا أمام القضاء المدني.

٤٥ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢، قُتل ٦ أشخاص على أيدي مسلحين، وجرى التنكيل بجثث عدد منهم، فقد شوهد مسلحون يسحلون جثة أحد القتلى في الشارع بالدراجات النارية. ووفق معلومات المركز فإن القتلى الستة كانوا سجناء لدى السلطة الفلسطينية، لصدور أحكام إعدام بحقهم وذلك لإدانتهم بالتخابر مع أجهزة أمن معادية (قوات الاحتلال الإسرائيلي). وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في بيان صدر عنه بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ عن صدمته البالغة من هذه الجريمة، وأكد أنه بانتظار نتائج التحقيق الذي أعلنت الحكومة في غزة أجراءه بخصوص هذه الحادثة، مشدداً على ضرورة محاسبة مقترفيها أمام القضاء.

الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٧٩ باعتباره قانونا غير دستوري، وقانون العقوبات رقم ٧٤ للعام ١٩٣٦، المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ للعام ١٩٦٠، المعمول به في الضفة الغربية، وسن قانون عقوبات موحد وحديث ينسجم روحاً ونصاً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

جدول (١): تفاصيل أحكام الإعدام التي صدرت عن محاكم فلسطينية خلال العام ٢٠١٢

أحكام بالإعدام صدرت عن محاكم فلسطينية في العام ٢٠١٢						
الرقم	الاسم	محل السكن	المحافظة	جهة إصدار الحكم	تاريخ الحكم	محل الإدانة
١	ع.م.أ	غزة	غزة	محكمة عسكرية	١١ يناير	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي والتدخل بالقتل
٢	ض.ي.ق	غزة	غزة	محكمة مدنية	١٦ يناير	مدان بقتل شقيقه في العام ٢٠٠٥
٣	غ.ف.ع	غزة	غزة	محكمة عسكرية	٨ فبراير	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
٤	ز.ا.ح	شمال	شمال غزة	محكمة عسكرية	١٢سبتمبر	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
٥	هـ.م.ع	خان يونس	خان يونس	محكمة مدنية	١٦ سبتمبر	مدان بجريمتي قتل، الأولى أرتكبها وهو قاصر في العام ٢٠٠٠ (لم يكتشف ارتكابه لها إلا في التحقيق الخاص بالجريمة الثانية)، والثانية في العام ٢٠٠٩ في حق المواطن ح.ح.ب
٦	(ح. ي. خ.)	خان يونس	خان يونس	محكمة عسكرية	٢٧ ديسمبر	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي

جدول (٢): قائمة بأسماء الذين نفذ بحقهم حكم الإعدام خلال العام ٢٠١٢

أحكام الإعدام التي نفذت خلال العام ٢٠١٢							
الرقم	الاسم	محل السكن	المحافظة	جهة إصدار الحكم	تاريخ الحكم	تاريخ التنفيذ	محل الإدانة
١	م.ا.ب	الوسطى	الوسطى	محكمة مدنية	٣٠ مايو ٢٠١٠	٧ أبريل ٢٠١٢	مدان بقتل ابن عمه
٢	م.ج.ع	خان يونس	خان يونس	محكمة مدنية	٢٤ نوفمبر ٢٠١٠	٧ أبريل ٢٠١٢	مدان بقتل الطفل ع.م.م في ٢٠١٠
٣	و.خ.ج	الوسطى	الوسطى	محكمة عسكرية	٢٨ مارس ٢٠١١	٧ إبريل ٢٠١٢	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
٤	ف.ط.ا	غزة	غزة	محكمة مدنية	٢٩ ديسمبر ٢٠١٠	١٧ يوليو ٢٠١٢	مدان بقتل ابنة عمه في ٢٠٠٤
٥	ح.ح.ح	غزة	غزة	محكمة مدنية	١٢ أبريل ٢٠١١	١٧ يوليو ٢٠١٢	مدان بقتل المواطن ح.م.ح
٦	ن.ج.د	غزة	غزة	محكمة مدنية	٢٨ أبريل ٢٠١١	١٧ يوليو ٢٠١٢	مدان بقتل المواطن ع.ع

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

تواصل تدهور مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وكان للإجراءات المختلفة التي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أثر بالغ في تفاقم معاناة سكان القطاع. وتزامنت تلك الاجراءات مع تواصل الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع منذ أكثر من ست سنوات، كشكل من أشكال العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي كرس خنقاً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً، وقوّض كافة المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. وخلال العام ٢٠١٢ عاني الآلاف من موظفي القطاع الحكومي وأفراد أسرهم، والذين كانوا يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، بسبب استمرار قطع الحكومة في رام الله رواتبهم، وذلك منذ بدء الانقسام السياسي في منتصف العام ٢٠٠٧. في المقابل استمرت معاناة العشرات من موظفي القطاع الحكومي المدني والعسكري، والذين يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، وبخاصة أولئك المحسوبين على حركة (فتح)، وذلك بسبب استمرار متابعتهم وملاحقتهم من قبل الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية.

وقد تأثر الآلاف من العاملين والموظفين في المؤسسات الخيرية والجمعيات الخيرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بسبب الإجراءات واسعة النطاق التي كانت قد اتخذتها الحكومتان ضد هذه المؤسسات، والتي أغلقت أو صودرت محتوياتها أو جمدت أنشطتها. وقد مثلت تلك الاجراءات مساساً بحقوق الآلاف من الشرائح المجتمعية المختلفة التي كانت تستفيد من خدماتها. وكانت الحكومتان في كل من رام الله وغزة قد قامت بإغلاق أو مصادرة محتويات العشرات من المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذرائع مختلفة، أدت في مجملها إلى توقف كافة أنشطتها، بما فيها الخدمات الصحية، الزراعية، الإغاثية والتنموية التي كانت تقوم بها، ما خلف آثاراً كارثية على آلاف الشرائح التي كانت تتلقى خدماتها، فضلاً عن انضمام المئات من العاملين الدائمين والمؤقتين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل.

الأوضاع الصحية في قطاع غزة

وخلال العام ٢٠١٢، ازداد تدهور معظم الخدمات المقدمة للسكان في قطاع غزة، وذلك جراء الانقسام السياسي. وتدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع، وبخاصة المرضى منهم، بسبب عدم انتظام توريد الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية. وقد خلّف ذلك أزمة عميقة ومستدامة تمثلت في النقص الشديد من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، ولفترات مختلفة من العام. وعلى الرغم من الأزمة المالية التي عصفت بموازنة السلطة الفلسطينية، غير أن عدد الأصناف الدوائية، وأصناف المستلزمات الطبية المختلفة، التي لا تتوافر في المرافق الصحية في قطاع غزة، كبدت المرضى، بمن فيهم المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة، معاناة كبيرة نفسية ومادية، حيث بات العشرات منهم غير قادر على تحمل تكلفة الحصول على مثل هذه العلاجات والأدوية. وتأثر العشرات من مرضى القطاع بسبب حرمان وزارة الداخلية في رام الله العديد من المرضى، والذين لا تتوفر

إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. وفي المقابل أدى إغلاق وزارة الصحة في غزة لمكاتب دائرة العلاج في الخارج، وتوقفها لأيام، إلى تعطيل العشرات من تحويلات العلاج بالخارج لمرضى القطاع. كما استمر منع وزارة الداخلية بغزة للعديد من مواطني القطاع، وبخاصة أعضاء حركة (فتح)، من السفر إلى الخارج، عبر معبر رفح أو معبر بيت حانون (إيريز).

أزمة الكهرباء وانعكاساتها على تدهور الخدمات الأساسية في قطاع غزة

باتت أزمة نقص الطاقة الكهربائية في قطاع غزة أحد أهم التحديات التي تواجه سكان القطاع، وأصبحت هماً إضافياً يضاف إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، نظراً لارتباطها الكبير بإمكانية الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية. وقد عانت المرافق الحيوية الصحية، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والمستشفيات والعديد من المرافق الحيوية الأخرى. وبات الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة، ما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا جراء استخدام المولدات الكهربائية، أو الشموع لتعويض النقص الدائم في إمدادات الكهرباء.

عكست حالة الانقسام السياسي نفسها على واقع أزمة الطاقة الكهربائية، حيث تبادل طرفا الانقسام السياسي الاتهامات وتحميل المسؤولية عن هذه الأزمة. وبتاريخ ٢٠١٢/٢/١٤، توقفت محطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل كلياً، وذلك بسبب نفاذ الوقود اللازم لتشغيلها، ما أدى إلى زيادة معدل النقص في الطاقة الكهربائية في القطاع. وتأثرت كافة الخدمات الحيوية، بما فيها الخدمات الأساسية لنحو ١,٧ مليون فلسطيني من السكان، وبخاصة إمدادات مياه الشرب، تعطل المرافق الصحية، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية وعمل محطات الصرف الصحي وقطاع التعليم. وكانت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في غزة قد أعلنت، بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٤، عن توقف محطة التوليد الوحيدة في غزة عن العمل كلياً بسبب شح إمدادات الوقود الواردة إلى قطاع غزة ونفاذ الوقود اللازم لتشغيلها، بفعل ما أسمته بالإجراءات المتعمدة لمنع وصول الوقود إلى غزة. كما أشارت سلطة الطاقة في غزة إلى فقدان مصدر رئيسي وحيوي للكهرباء في القطاع الذي يعاني أصلاً من عجز كبير في إمدادات الطاقة، وأن ما يتوفر يغطي ما نسبته ٣٥٪ فقط من احتياجات المواطنين بعد توقف المحطة كلياً، وحملت سلطة الطاقة في غزة المسئولية للاحتلال. وفي حينه أعلنت سلطة الطاقة بغزة أنها اعتمدت على تزويد محطة التوليد من الاحتياطي المتوفر في مستودعاتها لتغطية العجز الكبير إلى أن نفذ الاحتياطي، حيث لم تتمكن من تزويد المحطة سوى بـ ٣٤٠,٠٠٠ لتر، وهي كمية لا تكفي لتشغيل المحطة إلا لنصف يوم فقط، حيث تحتاج المحطة إلى ٦٠٠,٠٠٠ لتر يومياً. وأدى ذلك إلى توقف محطة التوليد عن العمل كلياً.

وفي حينه، أفاد السيد جمال الدردساوي، مدير العلاقات العامة في شركة توزيع الكهرباء بمحافظات غزة، أن الطاقة الكهربائية المتوفرة بعد توقف محطة التوليد عن العمل كلياً هي ١٣٧ ميجا واط (منها ١٢٠ ميجا واط تستورد من إسرائيل و١٧ ميجا واط تستورد من مصر)، فيما تبلغ الاحتياجات اليومية للقطاع نحو ٣٦٠ ميجا واط. وأضاف الدردساوي أن شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة باشرت تطبيق برنامج توزيع طارئ يتم بموجبه إمداد المناطق والأحياء بالكهرباء لمدة ٦ ساعات فقط، ليليها قطعها لمدة ١٢ ساعة متواصلة. غير أن المهندس وليد سعد صايل، المدير التنفيذي لمحطة التوليد، اتهم في تصريحات صحفية، شركة التوزيع وسلطة الطاقة في غزة بالتقصير الشديد في القيام بالدور المنوط بهما، لافتاً إلى أن المحطة في وضع فني تستطيع فيه إعطاء ما بين ١٣٠ إلى ١٤٠ ميجا واط. وأضاف أن محدودية كميات الوقود الواردة إلى محطة الكهرباء تحول دون ذلك. وأكد المهندس صايل أن مشكلة الكهرباء تأزمت بشكل كبير منذ الانقسام الداخلي، مطالباً كافة الجهات بضرورة العمل على تحييد قطاع الكهرباء، وعدم زجه في الأزمة السياسية.

جدير بالذكر أن محطة توليد الكهرباء في غزة كانت تعتمد في تشغيلها على إستيراد الوقود الصناعي من إسرائيل، حيث كان الاتحاد الأوروبي يمول تكاليف توريده إلى المحطة في غزة. وفي شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٩ قرر الاتحاد الأوروبي وقف التمويل المباشر لثمن الوقود الصناعي، والذي كان يصل إلى ٥٠ مليون شيكل شهرياً، وباشر تمويل موازنة السلطة الفلسطينية، والتي تعهدت بالاستمرار في تغطية تكاليف الوقود الصناعي اللازم لتشغيل المحطة. وقامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في رام الله بتغطية تلك التكاليف من موازنتها، مقابل قيام شركة توزيع الكهرباء في غزة بتحويل ما تقوم بجبايته من مشتركي الكهرباء في

القطاع إلى حساب سلطة الطاقة في رام الله. غير أن سلطة الطاقة في رام الله بدأت بتقليص تغطيتها المالية لثمن الوقود الصناعي اللازم لمحطة توليد الكهرباء بغزة بحجة عدم كفاية الموارد المالية التي تقوم بجبايتها شركة التوزيع في القطاع.

وعانى سكان القطاع جراء نقص الكهرباء وانقطاعها لفترات تراوحت بين ٦ ساعات و١٢ ساعة يومياً على مدار العامين الماضيين، وذلك بسبب زج قطاع الكهرباء في أتون الصراع السياسي بين كل من سلطة الطاقة في رام الله ونظيرتها في غزة. وفي شهر أبريل من العام ٢٠١٠ توصلت كل من سلطة الطاقة في غزة ورام الله إلى تفاهم يقضي بتحويل شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة مبلغ ٤ ملايين دولار مقابل تمويلها تكاليف الوقود الصناعي المستورد من إسرائيل. وفي يناير من العام ٢٠١١ أوقفت سلطة الطاقة في غزة استيراد الوقود الصناعي من إسرائيل، واعتمدت على استيراد الوقود المصري، عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية المصرية، بعد أن أعلنت نجاح فنييها في موائمة استخدامه لتشغيل محطة الطاقة في غزة. وقد استمرت أزمة نقص الكهرباء طيلة العام، رغم إعلان كل من دولة قطر ومصر عن منح وفيرة من إمدادات الوقود لتشغيل محطة التوليد.

وأكدت وزارة الصحة في غزة أنها عانت أزمة حقيقية جراء توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل، وبخاصة أنها تزامنت مع النقص الحاد في مخزونها من مادة السولار اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية في ظل انقطاع الكهرباء. ومن ناحيتها، حذرت مصلحة مياه بلديات الساحل في قطاع غزة من عدم مقدرتها على توصيل المياه للمواطنين بالكميات المناسبة في حال استمرت أزمة انقطاع التيار الكهربائي. وأضافت في بيان لها أنه على الرغم من عمل المصلحة الدائم على تشغيل الآبار ومحطات الضخ خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي، إلا أن ذلك كان لا يحل المشكلة بشكل كامل بسبب عدم إمكانية التوافق ما بين جداول توزيع المياه وجداول توزيع الكهرباء في المناطق المختلفة بسبب انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة. ويتسبب استمرار قطع الكهرباء لفترات طويلة عن مناطق واسعة من القطاع في عرقلة تطبيق البرنامج الاعتيادي لتزويد المناطق بالمياه، وبالتالي حدوث نقص في المياه يؤثر على جميع مناحي حياة الإنسان الفلسطيني.

وقد حذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من العواقب الوخيمة المترتبة على توقف المحطة عن العمل كلياً على كافة القطاعات الحيوية. وأكد المركز على مسؤولية دولة إسرائيل، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، وبالتزاماتها وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، وأنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن رفاه السكان المدنيين في الأرض المحتلة، وهي مطالبة بضمان السماح بمرور المواد الأساسية، بما في ذلك الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء، ويحظر عليها فرض قيود على دخول المواد الأساسية إلى سكان المناطق المحتلة، واستخدام الحظر كأداة لتنفيذ العقوبات الجماعية على السكان المدنيين. وناشد المركز كافة الجهات المعنية بما فيها الحكومة الفلسطينية في رام الله، الحكومة الفلسطينية في غزة وشركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة إلى بذل أقصى الجهود من أجل توفير الوقود اللازم لإعادة تشغيل محطة توليد الكهرباء وضمان استمرار عملها دون توقف. وأكد المركز على ضرورة البدء الفوري في صياغة الحلول الإستراتيجية للخروج النهائي من الأزمة المستمرة في قطاع الطاقة الكهربائية التي يعانيها قطاع غزة من نحو ٦ سنوات. واعتبر المركز أن إخفاق الأطراف المسؤولة عن هذه حل الأزمة لا ينبغي أن يتحمل نتائجها المواطنون، ويتوجب بالتالي أن تلتزم هذه الأطراف بتزويدهم بخدمات الكهرباء في كل الظروف والأحوال.

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

تفاقمت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة بسبب النقص الشديد، والتدهور الخطير في مستوى الخدمات والحقوق، وذلك مع استمرار حالة الانقسام الداخلي، ووجود حكومتين في غزة ورام الله، وغياب إعمال وتطبيق نصوص قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ للعام ١٩٩٩، الذي يمنحهم حقوقهم في مجال الخدمات الصحية وخدمات التأهيل والرعاية والتعليم والتشغيل، فضلاً عن حقوقهم في مجال الترفيه والرياضة والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. كما تسبب عدم انتظام مخصصات الشؤون الاجتماعية التي كانت تصرف لهم دورياً في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعاقين الفلسطينيين، حيث باتوا وأفراد أسرهم يعانون جراء ذلك من الفقر المدقع وحرمانهم من العديد من خدمات التأهيل والرعاية، ونقص الأجهزة الطبية اللازمة للعديد منهم. وما يزال المعاقون ينتظرون تطبيق القانون الفلسطيني، وبخاصة إصدار بطاقة المعوق، والتي تحتوي على سلة الخدمات الرئيسية في مجال الصحة والتأهيل والتدريب والتعليم، وذلك منذ أكثر من ١٢ عاماً. وقد طالب المركز بوضع حد فوري لحالة

الانقسام في السلطة الفلسطينية، التي خلفت آثاراً كارثية على حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام، وعلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة. ودعا السلطة الفلسطينية إلى الإسراع في تطبيق نصوص قانون حقوق المعاق رقم ٤ لسنة ١٩٩٩، وإلى العمل على بطاقة المعوق التي نص عليها قانون حقوق المعاق الفلسطيني، للتخفيف على المعاقين وتوفير حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم. كما دعا الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى الالتزام بنصوص القانون من أجل ضمان تشغيل نسبة ٥٪ كحد أدنى من المعاقين في هذه الوزارات والمؤسسات.

القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة واستمرار إعاقة سفر بعض المواطنين للخارج

استمرت معاناة العديد من مواطني القطاع خلال العام ٢٠١٢، بسبب العديد من الإجراءات التعسفية التي اتخذتها كل من الحكومتين الفلسطينيتين، في كل من رام الله وغزة، والتي أدت إلى انتهاك حقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك السفر من القطاع إلى الضفة الغربية أو السفر إلى الخارج. ومثلت تلك الإجراءات استمراراً للزج بهؤلاء المواطنين في أتون الصراع السياسي الدائر، والناجم عن تنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كل من رام الله وقطاع غزة. فقد حرمت إجراءات وزارة الداخلية في رام الله العديد من المواطنين الغزيين، بمن فيهم المرضى الذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. فيما استمرت الحكومة في غزة في منع العديد من المواطنين، بمن فيهم المحسوبون على حركة (فتح) من السفر إلى الضفة الغربية، أو إلى الخارج، بحجة الأسباب الأمنية. وشملت تلك القيود أيضاً منع بعض النشطاء والعاملين من السفر للمشاركة في فعاليات وأنشطة ثقافية، أدبية وسياسية.

وقد تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خلال العام ٢٠١٢، العديد من الحالات التي منعت من السفر عبر المعابر الحدودية مع قطاع غزة، واعتبر المركز أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً لحق كل فلسطيني في حرية التنقل والحركة، وطالب بإلغائها بشكل فوري.

NT MY BALL BACK!

القسم الثاني:
تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام٢٠١٢

مقدمة

يستعرض التقرير في أجزائه المختلفة أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويرصد بشكل كامل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويبين التقرير على نحو خاص نشاط المركز الفلسطيني على الصعيدين الدولي والمحلي في مراقبة حقوق الإنسان الفلسطيني والدفاع عنها في المحافل المختلفة. وفي إطار مسيرته المتواصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان واصل المركز جهوده في متابعة العديد من القضايا الهامة خلال العام ٢٠١٢، وقبل الخوض في تفاصيل هذه القضايا، نرى أنه من الأهمية بمكان أن نستعرض بعض العناوين والقضايا التي برزت في نشاطات المركز خلال العام، وكان من أبرزها ما يلي:

جهود المركز خلال وما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

مثّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر ٢٠١٢ ذروة الانتهاكات وجرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم على امتداد العام. ولذلك، عمل المركز على تكثيف جهوده خلال الحرب وبعدها لفضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية أمام الرأي العام الدولي، ومواصلة جهوده لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتعويض الضحايا. ومن أبرز النشاطات التي قام بها المركز بهذا الخصوص:

- **الرصد والتوثيق والنشر**: تمثلت المهمة الأولى والمباشرة للمركز خلال العدوان في مراقبة وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين والأعيان المدنية. وأمام ما تروجه حكومة إسرائيل بأنها لم تستهدف المدنيين وممتلكاتهم، كان مطلوباً من المركز تقديم روايته المبنية على معلومات وتحقيقات وافية لتكون بديلاً عن رواية الاحتلال. وعلى امتداد أيام العدوان، قام المركز بنشر بيانات وتقارير يومية توثق اعتداءات قوات الاحتلال ضد المدنيين والممتلكات المدنية، باللغتين العربية والانجليزية. لقد كان المركز مصدراً أساسياً وموثوقاً للمعلومات حول حقيقة الأوضاع في قطاع غزة تحت نيران قوات الاحتلال والضربات الجوية، وذلك لكافة الجهات المعنية من بعثات دبلوماسية ووسائل إعلام ومنظمات دولية وغيرهم.
- **التشبيك مع المؤسسات العاملة في المجال**: عمل المركز على التشبيك مع منظمات المجتمع المدني ومراكز حقوق الإنسان المحلية والدولية لتوحيد الجهود والتنسيق من أجل فضح جرائم الاحتلال ونقل الصورة الصحيحة لفظاعة العدوان الذي تعرض له الشعب الفلسطيني في غزة. وأصدر المركز بالتعاون مع هذه المؤسسات بيانات مشتركة تطالب المجتمع الدولي التدخل لوقف العدوان، وتؤكد على عدم احترام إسرائيل للقانون الإنساني الدولي خلال العدوان.
- **تكثيف الاتصالات**: كثّف المركز من اتصاله بممثلين دوليين وبوسائل الإعلام في مختف أنحاء العالم، من خلال العشرات من الاتصالات واللقاءات الصحفية، والمقابلات، عكس المركز من خلالها حجم الانتهاكات الإسرائيلية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وناشد المجتمع الدولي التحرك لوقف العدوان.

- **بناء ملفات قانونية**: خلال العدوان وما بعد، عكفت الطواقم القانونية في المركز على بناء ملفات قانونية من أجل تحريك دعاوى مدنية وجزائية، بهدف تحقيق العدالة والتعويض لضحايا الحرب. ويأتي هذا العمل ضمن تاريخ طويل للمركز في التعامل مع قضايا التعويض للضحايا، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين على كافة المستويات. ويستخدم المركز آليات العدالة الإسرائيلية، كجزء ضروري لاستيفاء شرط «استنفاذ سبل التقاضي المحلية» قبل اللجوء للوسائل الدولية. وفي هذا السياق ما زال المركز يلاحق مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء ذي الولاية الدولية. ومن جهة أخرى فأنه يعمل على حمل القيادة الفلسطينية على التصديق على نظام روما الأساسي.
- **الاستعانة بخبراء دوليين للمساعدة في التحقيق**: دعا المركز عدداً من الخبراء الدوليين للمساعدة في التحقيقات التي شرع بها في جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال خلال العدوان، وللاستفادة من خبراتهم في استكمال بناء الملفات القانونية وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها. ويأتي ذلك في إطار عمل المركز على تحضير هذه الملفات لتكون صالحة للاستخدام أمام محكمة الجنايات الدولية والمحاكم الأخرى ذات الولاية الدولية. وتضمن الوفد عدداً من الخبراء رفيعي المستوى من مجالات مختلفة، بيهم قضاه ومحامون ومحققون من النرويج وبريطانيا وإيرلندا. وتأتي هذه الخطوة لتعزز الخبرة الطويلة النظرية والعملية التي يتمتع بها المركز في مجال العمل القانوني المتصل ببناء ملفات قانونية متكاملة تمكنه من ملاحقة مجرمي الحرب، وتضمن حق الضحايا في التمتع بالإنصاف القضائي.

تكثيف الجهود في الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال

تشكل قضية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي أحد أهم القضايا التي يعمل عليها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وذلك من خلال جهوده في تقديم خدمات المساعدة القانونية التي يقدمها للمعتقلين، وعمله الدءوب في الحشد والمناصرة على المستويين المحلي والدولي لدعم قضيتهم. وشكلت حركة إضراب المعتقلين الفلسطينيين في العام ٢٠١٢ تطوراً مهماً، حيث ساهمت بشكل كبير في فضح سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين، والظروف المعيشية المأساوية التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية.

وقد عمل المركز على تكثيف جهوده خلال هذا العام لدعم قضية المعتقلين في ظل هذا التطور المهم، حيث نظم عدة فعاليات وشارك في أخرى لإبراز معاناة المعتقلين، ولتوحيد الجهود على المستوى الدولي للضغط على إسرائيل لاحترام القانون لدولي في التعامل معهم، والعمل على إطلاق سراحهم. وقد ركز المركز على جملة من القضايا كان أهمها، مساندة المطالب المشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، وفضح سياسة الاعتقال الإداري الإسرائيلية، وحرمان المعتقلين حق الزيارة، وسياسة العزل الانفرادي، والأحوال المعيشية السيئة الأخرى التي يعيشوها في سجون الاحتلال. وكان من أبرز الفعاليات في هذا السياق:

- **إصدار بيانات ومناشدات للرأي العام**: أصدر المركز عددا من البيانات الصحفية والمناشدات بالتدخل، التي أستعرض من خلالها معاناة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وطالب بتدخل المجتمع الدولي لإنقاذ حياة المعتقلين المضربين عن الطعام، والذين خاضوا إضرابا لأشهر للحصول على أبسط الحقوق المقررة لهم وفق القانون الدولي. وفي إطار سعيه لتوحيد الجهود، بادر المركز بإصدار عدد من البيانات المشتركة مع منظمات المجتمع المدني ومراكز حقوق الإنسان الأخرى العاملة في قطاع غزة. وشدد المركز في بياناته على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين، والتي تحولت لسياسة تنتهجها قوات الاحتلال لمصادرة حرية الفلسطينيين دون إجراءات قضائية، أو حتى توجيه اتهامات.
- **لقاءات مناصرة دولية**: شارك المركز في عدة فعاليات للحشد والمناصرة لقضية المعتقلين، في إطار جهوده الحثيثة لمساندة قضية المعتقلين. فقد شارك في اجتماع نظمه تجمع المنظمات الفرنسية غير الحكومية من أجل فلسطين، بدعوة من التجمع، في العاصمة الفرنسية باريس، لمناقشة الحملة التي من المقرر إطلاقها لمناهضة سياسة الاعتقال الإداري. وقد صدر عن الاجتماع بيان مشترك، نشرته الصحف الفرنسية، ندد بممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه

المعتقلين الفلسطينيين، وطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف سياسة الاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين. كما شارك المركز في المؤتمر السنوي العاشر لاتحاد المساعدة القانونية الدولية «أيلاك»، الذي عقد في ١١ مايو ٢٠١٢، في ستوكهولم في السويد. وعمل المركز خلال المؤتمر على أبراز قضية المعتقلين الفلسطينيين واستعراض أوضاعهم المعيشية في ظل إضرابهم المتواصل عن الطعام. وفي مايو ٢٠١٢ شارك المركز في فعاليات نظمتها منظمة أكسور الاسبانية وجامعة أوتونوميا، أبرز خلالها الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون المحتجزون في سجون الاحتلال الإسرائيلي. كما عقد المركز اجتماعاً مع قيادة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢. ناقش الاجتماع سبل دعم ومناصرة الفيدرالية للمعتقلين الفلسطينيين وقضيتهم. وشارك المركز أيضاً في «المؤتمر الدولي للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي»، والذي عقد تحت رعاية جامعة الدول العربية في العاصمة العراقية بغداد في يومي ١١ و١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

أستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، في اجتماع مع سهير بالحسن رئيسة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وخديجة الشريف أمين عام الفيدرالية وأنطوان برنارد المدير العام للفدرالية في مطار شارل ديغول بفرنسا.

- **تنظيم فعاليات لمساندة قضية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال**: بادر المركز الفلسطيني بتنظيم عدد من الفعاليات على المستويين الإقليمي والدولي لحشد الجهود المختلفة لدعم قضية المعتقلين في السجون الإسرائيلية. ويأتي ذلك في إطار جهود المركز المتواصلة في الحشد والمناصرة لقضية المعتقلين، واستجابة للتطورات المهمة التي أنتجتها حالة الإضراب التي خاضها المعتقلون الفلسطينيون. وكان من أبرز هذه المبادرات:

  - **تنظيم مؤتمر في جمهورية مصر العربية للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين**

نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٢، مؤتمراً للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين، بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ونقابة الصحفيين المصريين، وذلك في مقر النقابة بالعاصمة المصرية القاهرة. عُقد المؤتمر بحضور وفد من أهالي المعتقلين الفلسطينيين وممثلين عن الحركة الأسيرة الذين قدموا شهادات حية عن معاناتهم ومعاناة أبنائهم داخل السجون الإسرائيلية. حضر المؤتمر جمع من الشخصيات العامة والرسميةوممثلين عن منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية والأحزاب والقوى السياسيةوالقيادات البرلمانية والخبراء والإعلاميين والأدباء من مصر والبلدانالعربية. وهدف المؤتمر إلى التعريف بقضية المعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية وتوضيح أبعاد

المعاناة التي تنال منهم ومن ذويهم .

الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر نصرة الأسرى بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة، ١٤ مايو.

❖ تنظيم مؤتمر بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان بجامعة فالنسيا

بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان بجامعة فالنسيا، والجالية الفلسطينية في فالنسيا بإسبانيا، نظم المركز الفسطيني لحقوق الإنسان مؤتمراً بعنوان «قضية السجناء السياسيين الفلسطينيين: الجوانب السياسية والقانونية الإنسانية». وعكس المركز من خلال هذا المؤتمر الوضع الإنساني الذي يخضع له المعتقلون في سجون الاحتلال، والاعتداءات التي يتعرضون لها من قبل قوات الاحتلال، مستعرضاً الجانب القانوني والسياسي لتلك الانتهاكات.

استضافة اجتماعات منظمات دولية وإقليمية

مواصلة لجهوده من أجل حشد الرأي العام الدولي لمساندة حقوق الشعب الفلسطيني، دعا المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كلاً من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ورابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية لعقد اجتماعات هيئتيهما القيادية في قطاع غزة. وقد استجابت المنظمتان لدعوة المركز، تعبيراً عن تضامنهما مع الشعب الفلسطيني، ورفضاً للانتهاكات الإسرائيلية بحقه، وبخاصة سياسة الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد نظم المركز لزواره برنامجاً مكثفاً تضمن جملة من الفعاليات التي مكنتهم من الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، بما في ذلك تنظيم اجتماعات مع ممثلين عن الحكومة في غزة وأعضاء المجلس التشريعي وممثلي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات الدولية العاملة في القطاع. وفيما يلي توضيح لبعض الفعاليات التي نفذها الوفدان خلال الزيارة:

أولاً: زيارة رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية:

استضاف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٢ وفداً دولياً من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية.[٤٦] ضم الوفد ٢١ محامياً ومحامية من أعضاء اللجنة التنفيذية للرابطة التي عقدت اجتماعاتها السنوية لهذا العام في قطاع غزة تعبيراً عن روح التضامن مع الشعب الفلسطيني ورفضاً للانتهاكات المتواصلة المنفذة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الإغلاق والعقاب الجماعي

٤٦ رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية هي تجمع غير حكومي يتمتع بمكانة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وفي اليونسكو. تأسست الرابطة في باريس في العام ١٩٤٦، وتضم محامين من مختلف أنحاء العالم كما تضم أيضاً عدداً من الجمعيات والاتحادات الحقوقية الوطنية والإقليمية. تهدف الرابطة ضمن جملة من الأهداف إلى ضمان العمل المشترك بين المحامين من مختلف أنحاء العالم في مجال ممارسة مبادىء الديمقراطية، التشجيع على احترام وصون الأمن والسلم الدوليين، تعزيز استقلال الشعوب ومعارضة أي قيود على هذا الاستقلال، الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، النضال من أجل الالتزام بسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية ومهنة المحاماة، والدفاع عن حقوق الشعوب في التنمية والمساواة.

المفروض على سكان القطاع.

وقد أعد المركز لأعضاء الوفد برنامجاً مكثفاً تضمن لقاءات برئيس الوزراء في غزة ووزير العدل وعدد من المسئولين الحكوميين، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان وممثلي المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة. وقام الوفد بزيارات ميدانية إلى مواقع مختلفة في القطاع، للتعرف على الأحوال المعيشية للسكان في ظل الاحتلال والانقسام. وقام الوفد بزيارة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، للتعرف عليها وإلقاء محاضرات فيها.

وفد الاتحاد العالمي للمحامين الديمقراطيين خلال زيارته لغزة.

وركز الوفد خلال لقاءاته وزياراته المختلفة على عدة قضايا. كان أبرزها جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وقضية المعتقلين الفلسطينيين. وقد أطلع الوفد على أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في قطاع غزة في ظل السلطة الفلسطينية، حيث أنصب تركيزهم على حالة الانقسام الفلسطيني، التي أبرزوها كأحد أهم المعيقات في التحول الديمقراطي الفلسطيني، وحذروا من أثرها السلبي على القضية الفلسطينية ككل، وبخاصة مسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

❖ **تنظيم ندوة حول الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، بالتعاون مع الرابطة**

نظم المركز الفلسطيني بالتعاون مع وفد رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية، ندوة بعنوان: «المساءلة بشأن انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة»، وذلك بمشاركة اعضاء المكتب التنفيذي لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية، وبحضور جمع غفير من الأكاديميين، الحقوقيين، وممثلين عن مؤسسات حقوقية وأهلية وصحفية، وذلك بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢. وقد ركزت الندوة، والتي استمرت لأكثر من ٨ ساعات، على جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وسبل تقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للعدالة، وكذلك وضع المعتقلين الفلسطينيين في القانون الدولي، وسبل دعم قضية الإفراج عنهم على المستوى الدولي، وحمايتهم من الانتهاكات التي يتعرضون لها داخل السجون.

جانب من الندوة.

ثانياً: زيارة وفد المنظمة العربية لحقوق الإنسان

بدأ وفد المنظمة العربية لحقوق الإنسان زيارته لقطاع غزة في ١٩ أبريل ٢٠١٢، بعد أن قرر مجلس الأمناء عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة في قطاع غزة،[٤٧] تعبيراً عن تضامن المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع الشعب الفلسطيني، ومع أهالي قطاع غزة الذين يخضعون لإغلاق مجحف

٤٧ المنظمة العربية لحقوق الإنسان هي المنظمة الإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان في الوطن العربي. تأسست في العام ١٩٨٣ كمنظمة دولية غير حكومية لا تستهدف الربح. وتضم المنظمة ٢٢ فرعاً ومؤسسة عضو في الدول العربية بينها ثلاثة أفرع في دول أوروبية لخدمة الجاليات العربية في المهجر. والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو أحد أعضاء المنظمة، كما أن مدير المركز المحامي راجي الصوراني يشغل منصب رئيس مجلس أمناء المنظمة منذ تم انتخابه في ١٥ أبريل ٢٠١١.

وغير قانوني منذ سنوات.

وقد تضمنت الزيارة عددا من الفعاليات، وكان من أبرزها، زيارة لرئيس الوزراء في غزة، وعقد الوفد اجتماعا منفصلا مع كل من، وزير العدل في غزة، ووزير الخارجية في غزة، وعدد من أعضاء المجلس التشريعي من مختلف الفصائل الفلسطينية. كما اجتمع أعضاء الوفد أيضاً مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان للاطلاع على انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الاحتلال وحالة الانقسام. كما عقد الوفد في مقر المركز لقاء مع ممثلين عن المنظمات الدولية الناشطة في قطاع غزة.

وركز الوفد خلال لقاءاته على عدد من القضايا، كان أبرزها انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والإغلاق الإسرائيلي وأثره في معاناة الفلسطينيين، وآثار الانقسام الفلسطيني على الشعب والقضية الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني. وقد دعا أعضاء الوفد في كافة لقاءاته إلى السعي جدياً لضمان تحقيق المصالحة الفلسطينية باعتبارها المدخل الرئيسي لإنهاء كافة أشكال الانقسام والتعدي على الحريات، مطالبين كافة الأطراف بتكثيف جهودها لوضع حد للانقسام السياسي الفلسطيني.

وفد المنظمة العربية لحقوق الإنسان خلال زيارته للمركز بمدينة غزة.

❖ **عودة المركز للعمل أمام المحاكم في غزة**

شهد هذا العام عودة المركز للعمل أمام المحاكم في قطاع غزة. ويأتي ذلك تتويجاً لمناقشات داخلية في الدائرة القانونية والهيئات القيادية العليا للمركز، وبعد مشاورات مع المؤسسات الزميلة.

وكان المركز قد توقف عن اللجوء إلى المحاكم في قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧، بعد أن فشلت جهوده، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين، في تجنيب السلطة القضائية آثار الانقسام السياسي. وفي ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت منظمات حقوق الإنسان، ونقابة المحامين بياناً دعت فيه الحكومة المقالة إلى التراجع فوراً عن قرارها غير القانوني بالاستيلاء على الجهاز القضائي المدني في قطاع غزة وحملتها المسؤولية الكاملة عن المساس بالسلطة القضائية وتدميرها لصالح إقامة أجسام قضائية غير قانونية وغير مستقلة.

إن القضاء هو أحد أهم الآليات المتاحة والممكنة لعمل منظمات حقوق الإنسان. وكان القرار بالامتناع عن اللجوء للمحاكم مؤلماً واضطرارياً، بعد سلسلة من الخطوات والإجراءات غير الدستورية التي اتخذتها الحكومة في غزة واستيلاءها على الجهاز القضائي المدني في قطاع غزة. وقد سعى المركز جاهداً للتعويض عن هذه الآلية عبر آليات مختلفة من التواصل مع المستويات السياسية والأمنية، وهي وسائل لم يثبت لنا فعاليتها على مدى السنوات الخمس الماضية.

وفي ضوء فشل الجهود لتوحيد الجهاز القضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإدراكاً منه بأن استمرار المقاطعة يوقع ضرراً لا يمكن جبره في المستقبل للمواطنين، فقد قرر المركز مجدداً العودة للعمل أمام المحاكم الفلسطينية في غزة، بتمثيل مباشر من قبل محاميه.

وبناءً عليه، تقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٢، بطعن دستوري أمام المحكمة العليا في غزة بصفتها محكمة دستورية في قرار رئيس مجلس الوزراء في غزة رقم (٢٢٩) لسنة ٢٠١١، والذي جاء معدلاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ٢٠٠٣ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢. ولمزيد من الاطلاع على حيثيات القضية، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٢.

❖ **استمرار عملية المأسسة وبناء القدرات في المركز**

منذ نشأته في العام ١٩٩٥، حرص المركز دوماً على تطوير أدائه الداخلي من خلال تعزيز وتوسيع نطاق عملية المأسسة وبناء قدرات

طاقمه ورفدهم بالمهارات اللازمة والضرورية من أجل رفع كفاءاتهم المهنية بشكل فعال. وخلال العام ٢٠١٢ واصل المركز عمله في عدة اتجاهات، يمكن إجمالها فيما يلي:

لجنة تقييم دولية مستقلة

في العام ٢٠٠٤، أجرى المركز تقييماً مؤسسياً نفذته مجموعة من المستشارين الدوليين المستقلين. وعلى امتداد السنوات التالية عمل المركز على تنفيذ كافة التوصيات التي تضمنها تقرير التقييم.

غير أن عمل المركز قد نما وتوسع بسرعة خلال الأعوام الثمانية الأخيرة. ورغبة من إدارة المركز وطواقمه في استمرار عملية المأسسة وفتح آفاق جديدة لتطوير موارده البشرية وأنظمته، قرر المركز إجراء تقييم خارجي جديد خلال العام ٢٠١٢. وقد هدف التقييم الذي تم تنفيذه من قبل أربعة خبراء مستقلين دوليين إلى:

١. تقييم أثر برامج المركز وفقاً للخطة الاستراتيجية المنتهية (٢٠٠٩-٢٠١١)، وتحديد الدروس المستفادة لتطبيقها على الخطة الاستراتيجية الجارية (٢٠١٢-٢٠١٤).
٢. تقييم نجاعة وفعالية وملاءمة هياكل المركز والعمليات المختلفة فيه في إطلاق برامج عمل مستقبلية.
٣. وضع توصيات حول اتجاهات مستقبلية للمركز من شأنها دعم قدرات المركز لتحقيق مهمته وأهدافه.

وقد سلمت لجنة التقييم الدولية تقريرها للمركز في أغسطس ٢٠١٢. ويعكف المركز حالياً على وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة فيه.

لجنة التقييم الدولية خلال اجتماعها بطاقم المركز -ابريل ٢٠١٢.

اجتماعات الهيئات القيادية في المركز

شهد العام ٢٠١٢، مزيداً من جهود المأسسة في المركز تمثلت بعقد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمركز، وبعقد اجتماعات دورية ومنظمة لمجلس الإدارة ولجنة البرنامج.

- بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٢، انعقدت الجمعية العمومية للمركز، بحضور مسجل الشركات، حيث تم خلال الاجتماع الاستماع إلى، والمصادقة على التقارير الإدارية والمالية للعامين ٢٠١٠-٢٠١١.
- بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة لهذا العام ٣ اجتماعات، نوقشت فيها العديد من القضايا ذات العلاقة بالسياسات والتوجهات الإدارية والمالية العامة للمركز، وغير ذلك من المواضيع والقضايا التي تندرج في إطار صلاحيات مجلس الإدارة.
- عقدت لجنة البرنامج، وهي الجهة التي تشرف على كافة نشاطات المركز وتضم مدراء الوحدات ويترأسها مدير المركز، وينوب عنه نائبه لشؤون البرامج، ٢٤ اجتماعاً.

مشاركات في دورات خارجية

- شارك بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب في المؤتمر الدولي حول تحديات وفرص إرساء منظومة العدالة الانتقالية في الدول العربية والذي عقده المعهد العربي لحقوق الإنسان في القاهرة في الفترة بين ٢٣ - ٢٠١٢/٢/٢٤.

- شارك د. فضل المزيني، الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في الدورة التدريبية الإقليمية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وعقدت الدورة في فندق هيلتون رمسيس في القاهرة خلال الفترة من ٧ إلى ١٣ مايو ٢٠١٢، وتناولت جوانب إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة في سياق الثورات الشعبية العربية. كما شارك المزيني خلال الفترة من ٠١ إلى ١٠ يوليو/ تموز ٢٠١٢، في برنامج تدريب المدربين حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الذي نظمه المعهد العربي لحقوق الإنسان في جمهورية تونس.

- شاركت الباحثة الميدانية، صابرين الطرطور، والمترجمة سمر الخضور في برنامج تدريبي بجمهورية مصر العربية بعنوان

«**القيادة المؤسسية وإدارة الأزمات**». استمرت الدورة فترة ثلاثة اسابيع، من ٣ حتى ٢١ سبتمبر ٢٠١٢، بواقع ١٣٦ ساعة تدريبية. وقد أشرف على البرنامج التدريبي الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS). وتضمن البرنامج التدريبي، مهارات إدارة الأزمات؛ تصميم مشروعات لإدارة الأزمات؛ النوع الاجتماعي وبناء السلام؛حقوق الانسان والحكم الرشيد؛ ومهارات كسب التأييد.

- شارك هاني أبو نحلة، مدير وحدة الترجمة في دورة تدريبية متقدمة حول قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. عقدت الدورة التي نظمتها الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) بالتعاون مع مؤسستي انديفيلوب وكفينا تيل كفينا السويديتين في ستوكهولم بالسويد في الفترة من ٨ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠١٢. وشارك فيها ٢٥ ناشطاً من فلسطين ولبنان والعراق واليمن وليبيا.

- في الفترة بين ٥–١٦ نوفمبر ٢٠١٢، شارك المحامي في الوحدة القانونية، ابراهيم الصوراني، في «**دورة محققين دوليين**»، نظمها المعهد الدولي للتحقيقات الجنائية في مدينة لاهاي، بهولندا. كانت الدورة حول تطوير قدرات ومهارات المحققين الدوليين في الجانب التقني، بما فيها طرق وادارة التحقيق في الجرائم الدولية.

- خلال الفترة بين ٤–١٢ ديسمبر ٢٠١٢، شارك مدير الدائرة القانونية، اياد العلمي، والمحاسب المسئول، رامي أبو شعبان، في دورة تدريبية في موضوع المتابعة والتقييم وتجنيد الموارد لمؤسسات حقوق الانسان والحكم الرشيد، في القاهرة. تمحورت المواضيع الرئيسية للدورة حول، تخطيط وإدارة مشاريع (الإطار المنطقي)؛ تجنيد الموارد وكتابة طلبات التمويل؛ والتقييم والمتابعة في مجال عمل مؤسسات حقوق الإنسان.

لقاء أعضاء لجنة التقييم مع عضو المجلس التشريعي عن دائرة غزة، راوية الشوا.

لجنة البرنامج في المركز خلال إحدى اجتماعاتها بتاريخ ٦ نوفمبر.

مجلس إدارة المركز خلال إحدى اجتماعاته.

تقارير نشاطات الوحدات

وحدة البحث والتوثيق الميداني

استمرت وحدة البحث الميداني والتوثيق خلال العام ٢٠١٢ بالقيام بنشاطاتها في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية. وتعتبر الوحدة الشريان الرئيسي الذي يغذي المركز بالمعلومات والبيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وفضلاً عن قيام الوحدة عبر طاقمها المكون من (١١) باحثاً ميدانياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، من رصد وتوثيق لحالة حقوق الإنسان، فقد قامت الوحدة بمرافقة الوفود وإطلاعهم على جرائم الحرب الإسرائيلية، وزيارة الضحايا أو أسرهم وحثهم على التوجه للمركز لجبر الضرر عنهم ومساعدتهم قانونياً. إلى ذلك تقوم الوحدة بإعداد تقرير أسبوعي يرصد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. كذلك تساهم الوحدة، وبشكل أساسي، في فضح الانتهاكات الإسرائيلية عبر إصدار العديد من البيانات الصحفية، فيما تقوم في بعض الأحيان بإصدار بيانات حول الشأن الفلسطيني. وتقوم وحدة البحث الميداني برصد التطورات الميدانية المتعلقة بالانتهاكات الداخلية سواءً في قطاع غزة أو الضفة الغربية وتحويلها أولا بأول إلى الوحدات ذات العلاقة في المركز.

ففي قطاع غزة استمرت حالة الحصار غير المسبوق منذ أكثر من ستة أعوام، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الانتهاكات المتعلقة بكافة الحقوق الأساسية للسكان المدنيين والمخالفة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي منتصف نوفمبر من هذا العام شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانا على قطاع غزة استمر لمدة ثمانية أيام متواصلة راح ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى، ودمرت مئات المنازل والعديد من الممتلكات والأعيان المدنية، الأمر الذي جعل وحدة البحث والتوثيق تعيش حالة من الطوارئ حتى نهاية العام. وقد استدعى الأمر الاستعانة بطاقم من المتطوعين الميدانيين لرصد وتوثيق تلك الانتهاكات، وذلك للوقوف على حجم الخسائر والأضرار، سواء في الأرواح أو الممتلكات، ومن ثم التأسيس من قبل الدوائر الأخرى العاملة في المركز لتقارير أو أبحاث أو ملفات قانونية.

أما في الضفة الغربية، فقد زادت وتيرة الانتهاكات الجسيمة من اعتداءات يومية سواءً من قبل جنود الاحتلال أو مستوطنيه، فضلاً عن الاستمرار في تهويد مدينة القدس الشرقية وتفريغها من سكانها الأصليين. إضافة إلى التضييق على السكان المدنيين من خلال جدار الضم (الفاصل) أو الحواجز العسكرية المنتشرة بين أراضي الضفة الغربية. وفي ظل هذه المعطيات، بذل باحثو الوحدة قصارى جهدهم للوقوف على تلك الانتهاكات برمتها من خلال رصدها وتوثيقها، وكانوا يعملون بجهد مضاعف لكشف تلك الجرائم والإبلاغ عنها.

أما على صعيد الانتهاكات الفلسطينية، فما زالت حالة الانقسام السياسي تلقي بظلالها الثقيلة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وفي ضوء ذلك، واصلت الوحدة نشاطاتها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترف على أيدي أفراد السلطة وأفراد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، أو تلك تلتي تقترف أحيانا على أيدي بعض الخارجين عن القانون.

وشكلت قاعدة البيانات التي وفرتها الوحدة مرجعاً هاماً للعديد من المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة، وللوحدات العاملة داخل المركز.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية للعام ٢٠١٢

مخرج رقم (١):

توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على مستويين:

أ) **توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي:**

تنوعت النشاطات التي قامت بها الوحدة وفقا لحجم الانتهاكات، وكانت على النحو التالي:

النشاط الأول:

- **رصد وتوثيق انتهاكات «الحق في الحياة»، بما في ذلك الاغتيالات، القتل العمد والاستخدام المفرط للقوة.**
- **رصد وتوثيق أعمال القصف وأعمال التوغل البري والبحري.**
- **رصد وتوثيق حالات الاعتقالات التي تتم اثناء أعمال التوغل والاقتحامات.**

القتل: رصد وتوثيق (٢٦٥) حالة قتل منهم (١٤١ مدنيا)، من بينهم (٤٤ طفلا) و (١٤امرأة) ، فيما أصيب (١٢٠٧) مواطنين، من بينهم (٣١٨ طفلا) و (٩٧ امرأة).

اعمال التوغل والقصف: رصد وتوثيق (٢٣٠٠) حالة مداهمة وتوغل واعتداءات مختلفة. كما رصدت الوحدة أكثر من (١٤٥٣) حالة قصف بري وجوي وبحري، كان من ضمنها (١٣٥٠) حالة قصف جوي بواسطة الطيران الحربي أثناء العدوان على القطاع في نوفمبر من هذا العام.

الإعتقالات: رصد وتوثيق (١١٩٧) حالة اعتقال منهم (٥٩) صياداً تم اعتقالهم من داخل بحر غزة، و(٤٩) تم اعتقالهم خلال عملية تسلل للحدود الإسرائيلية مع القطاع.

الباحث الميداني ياسر عبد الغفور أثناء توثيق الانتهاكات في خان يونس.

النشاط الثاني:

- **رصد وتوثيق القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على حرية الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك:**
  - حالة الحصار المشدد على قطاع غزة، وآثاره السلبية على مجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
  - الحواجز العسكرية، وحظر التجول في الضفة الغربية، إغلاق المعابر الحدودية والوفيات على المعابر والحواجز.
  - الاعتقالات على الحواجز في الضفة الغربية، منع تحويل المرضى للعلاج بالخارج.
  - أعمال التنكيل على الحواجز العسكرية.
  - حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.

- رصد وثيق وإعداد ١٤٤ تقريراً عن حركة البضائع والأفراد من بينهم المرضى على معابر قطاع غزة.
- رصد وتوثيق (١٤٣) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وحاجز ايرز في قطاع غزة من بينهم (٢٤) طفلاً و(٥) نساء.
- رصد وتوثيق ثلاث حالات لوفيات بسبب الحصار على القطاع.
- أعدت الوحدة عشرات التقارير عن تأثير الحصار على البنية التحتية في قطاع غزة، وعلى التعليم والصحة وجميع القطاعات الحيوية، بما فيها قطاع الصيد.

الباحثة الميدانية، صابرين الطرطور تدون افادات من المواطنين حول جرائم العدوان على غزة.

النشاط الثالث:

❖ **رصد وتوثيق عمليات الاعتداء على الأعيان والممتلكات المدنية**

- ❖ مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل.
- ❖ عمليات قصف المنشآت المدنية والحكومية والعسكرية.
- ❖ شهد هذا العام قيام قوات الاحتلال وعبر طيرانها الحربي بأعمال قصف متفرقة للعديد من الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية في قطاع غزة، فيما شهدت الضفة الغربية اعتداءات سافرة على الأراضي الزراعية والمنشات المدنية بهدف ضمها للمستوطنات الإسرائيلية، أو لجدار الضم (الفاصل) داخل أراضي الضفة، أو بهدف تهويد مدينة القدس الشرقية.

في القطاع :

- رصد وتوثيق تدمير (١٢٨) منزلاً دمرت بشكل كلي حيث كانت تقطنها (٢١٩ عائلة) قوامها (١٢٤٤ فرداً) من بينهم (٧١٦ طفلا)؛ دُمّر منها (١٢٦) خلال العدوان على غزة حيث كانت تقطنها (٢١٦ عائلة) قوامها (١٢٢٩) فرداً من بينهم (٧١٠ أطفال). بالإضافة إلى تضرر (٢٤٣) منزلا بشكل جزئي، منها (١٦٠ منزلاً) لحقت بها أضرار بالغة، وذلك خلال العدوان على غزة. بالإضافة إلى (٥٧٠ منزلاً) أصيبت بأضرار جزئية طفيفة.
- رصد وتوثيق تدمير (٦٦٢) منشأة.
- رصد وتوثيق تجريف نحو (٣١٩,٣٠٠) دونماً من الأراضي الزراعية، منها (٢٣٤,٣٠٠ دونماً) تضررت خلال العدوان على غزة .

في الضفة الغربية: كان هناك مراقبة لبعض حالات الهدم في الضفة الغربية، ولكن لم يكن بالإمكان ان تخرج الوحدة برقم حقيقي بسبب كبر مساحة الضفة الغربية وقلة عدد الباحثين ، فضلاً عن معوقات حرية الحركة بين المدن والقرى في العديد من الحالات.

النشاط الرابع

❖ **رصد وتوثيق الاعتداءات الاستيطانية على المدنين الفلسطينيين، وأعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) في الضفة الغربية.**

- ❖ رصد وتوثيق معاناة السكان جراء بناء جدار الضم (الفاصل) في الضفة الغربية، والتوسع الاستيطاني.
- ❖ حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.
- ❖ أعمال إطلاق النار على الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين المناهضين للجدار.

- رصد وتوثيق (**٢١٩**) اعتداء على السكان المدنيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين.
- رصد وتوثيق (١٧٠ اعتداء) من قبل جنود الاحتلال على المناهضين لبناء الجدار.
- رصد وتوثيق (**١٨٠**) إصابة، و(**٣٦٢**) حالة اعتقال على الخلفية نفسها.
- رصد وتوثيق (**٥٠**) حالة حرمان للمزارعين من الوصول لأراضيهم والاعتداء عليهم.

النشاط الخامس:

❖ **رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.**

- ❖ أعمال إطلاق النار والاعتداءات على الصحافيين العرب والأجانب.
- ❖ الاعتداء على وسائل الإعلام بشكل عام.
- ❖ إغلاق المقرات الإعلامية.
- ❖ منع النشاطات والتظاهرات السلمية والاعتداء أو الإغلاق للمؤسسات.

رصدت الوحدة ووثقت (**٣٠**) حالة اعتداء على الصحافيين، ووسائل الإعلام المختلفة بما فيها إغلاق مقرات إعلامية. كما رصدت الوحدة ووثقت أكثر من (**١٥٠**) اعتداءً على نشطاء محليين أو أجانب ومنعتهم من القيام بنشاطات ضد جدار الضم (الفاصل).

النشاط السادس:

❖ **إعداد قاعدة بيانات خاصة بأعمال القتل والإصابة بكافة تصنيفاتها، أعمال الهدم والتجريف والقصف للمنشآت، وقاعدة بيانات للمعتقلين**

أدخلت الوحدة نحو (**٤٩٩٢**) بياناً على قاعدة المعلومات.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث زيارات للحدث الواحد.

❖ **بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة**

الغربية نحو (٦٠٠٠) زيارة ميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

- بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان أكثر (٥٠٠٠) مقابلة.
- بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (٢٥٠٠) إفادة.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـ data base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك وطبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

- **بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (٤٣٢٥) استمارة، بواقع استمارة لكل انتهاك بما يتعلق بالقتل والإصابة والاعتقال والهدم والتجريف.**

٤. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

- التقاط (٢٢٥٥) صورة للعديد من الأحداث والجرائم.

٥. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً على الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).

- تم جمع (٧٨٠) وثيقة وإرسالها للدوائر المختصة في المركز.

٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

- **أعدت الوحدة نحو ٤٠٠٠ مادة توثيقية.**

٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة.

أعدت الوحدة خلال هذا العام مجموعة من الملفات تحتفظ فيها بمجمل الوثائق والبيانات عن الانتهاكات التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية، حيث تحتفظ الوحدة الآن بملفات مقسمة وفقاً للمحافظات، ووفق نوعين من الأجندة، يوضع في كل ملف ما تتعرض له المنطقة المعنية من انتهاكات سواءً قتل أو تدمير أو تجريف أو اعتقال أو قصف ... إلخ.

٨. تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى برنامج الـ data base المركزي لتستفيد منه باقي الوحدات.

أدخلت المواد وتحت إشراف دائرة البحث الميداني والتوثيق وتم تحويلها إلى قاعدة البيانات المركزية في المركز.

مؤشرات القياس للأنشطة السابقة.

- إدخال جميع ما تم توثيقه على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي كإحصائية مهمة في جميع التقارير واللقاءات

الصحفية والمجتمعية.

- استخدام ما توفر من التوثيق لنشرة التقرير الأسبوعي والذي يتم توزيعه على نطاق واسع والبالغ عددها (٥١) تقريرا.
- تحويل عشرات القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم حرب مثل تجريف الأراضي وهدم المنازل، حالات القتل العمد، منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، المعتقلين في السجون الإسرائيلية للدائرة القانونية.
- تحويل أكثر من ٢٠٠ مادة متعلقة بالحصار على قطاع غزة إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، لاستخدامها في النشرة الدورية عن الإغلاق والتقارير المتخصصة عن حالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.
- استخدام المادة الموثقة لدى الدائرة لإعداد التقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- استخدام نحو ٢٣٠ صورة فوتوغرافية تم التقاطها من الميدان على صفحة المركز الالكترونية والتقارير والنشرات الصادرة عنه. كما استخدمت هذه الصور على الصفحة الرئيسية للتقرير الأسبوعي الصادر عن المركز.
- استخدام المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن المركز وتحديدا وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- استخدام المادة المتوفرة في الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.
- تلقت مديرة الوحدة أكثر من (١٢٠) اتصالاً هاتفياً للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.
- استخدام المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها سواءً طاقم الوحدة أو الأفراد العاملون في المركز. كذلك استخدمت من قبل لجان التحقيق الدولية الوفود الزائرة للقطاع بعد انتهاء العدوان، كما استخدمت معظم إحصائيات المركز وبياناته في النشرات التلفزيونية والإذاعية المحلية.

وسائل التحقق للنشاطات السابقة، توفر التالي:

- مئات التقارير الميدانية عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- (١٢) ملفاً ضمن تصنيفات محددة ارتأتها رهناً بالوضع القائم.
- عشرات الصور التي تم التقاطها من الباحثين الميدانيين، نشرت على صفحة المركز الالكترونية.
- أرشيف الكتروني للصور التي تم التقاطها من الميدان.
- عشرات الاتصالات الهاتفية من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
- (٥١) تقريرا أسبوعيا، و(٥٧) بيانا صحفياً.
- نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الالكتروني للمركز.
- أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل وقصف المنشآت وتجريف الأراضي والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات. وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- ٧ لقاءات إعلامية حول الانتهاكات وطبيعتها.

ب. توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

النشاط الأول:

- **رصد وتوثيق حالات الفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي وسوء استخدام السلاح في المجتمع الفلسطيني.**
  - رصد أعمال القتل والإصابات بكافة أشكالها، بما فيها قضايا القتل على خلفية ما يسمى بـ (شرف العائلة).
  - رصد أعمال التعدي على الأملاك العامة والخاصة.

- رصد وتوثيق (٨٢) حالة قتل، منهم ٥٢ قتلوا بأسلحة نارية ومتفجرات؛ ١٨ حالة توفوا في الأنفاق؛ (٣) نساء قتلن على خلفية ما يسمى بـ (شرف العائلة)؛ ٤ حالات في أنفاق داخلية؛ ٢ في مراكز التوقيف والاحتجاز؛ و٣ حالات انتحار.
- رصد وتوثيق (١١٥) حالة إصابة، منهم (٢٢ طفلاً) و(٨ نساء).
- رصد وتوثيق **عشرات** الحالات التي تم فيها الاعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة.

النشاط الثاني

- **رصد وتوثيق حالات الإهمال الطبي في داخل المؤسسات الطبية والتي قد ينجم عنها وفيات**
  - رصد وتوثيق (٥) حالات إهمال طبي

النشاط الثالث

- **رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي "الاعتقال السياسي" سواء على أيدي أفراد الأمن في غزة أو أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة:**
  - رصد وتوثيق (١٦٧) حالة اعتقال سياسي في الضفة وغزة.

النشاط الرابع

- **رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات التابعة للحكومتين في رام الله وغزة وأجهزتهما الأمنية.**
  - رصد وتوثيق (٢٠) حالة تعذيب.

النشاط الخامس

- **رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم أو الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.**
  - رصد وتوثيق أكثر من **٢٥** حالة تم فيها مهاجمة مؤسسات إعلامية أو صحفية أو صحفيين أو الاعتداء على أشخاص بسبب اعتقاداتهم أو مواقفهم أو أثناء تأديتهم لمهامهم، أو مشاركتهم في التجمعات السلمية.

النشاط السادس

- **رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.**
  - رصد وتوثيق العديد من الحالات التي حدثت فيها انتهاكات وبخاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. **الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها**

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير في الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسئول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث.

- **بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قام بها الباحثون الميدانيون (١٠٠٠) زيارة ميدانية خلال العام ٢٠١٢.**

٢. **المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات**

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملابساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوفاً من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسئولين عنه. كما يواجه الباحث في كثير من الأحيان بإفادات غير دقيقة أو مبالغ فيها، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة.

- **بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو الشهود نحو (٧٠٠) مقابلة، فيما بلغ عدد الإفادات نحو (٣٥٠) إفادة.**

٣. **تصوير فوتوغرافي**

تم توضيح أهمية هذه الآلية في استعرا ضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

٤. **جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات**

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة، إلا أن الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

٥. **كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات**

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

- **بلغ إجمالي التقارير الميدانية نحو(٥٠٠) تقرير.**

٦. **إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة**

اتبع في تصنيف الملفات نفس النظام في تصنيف الملفات على

الأجندة الإسرائيلية. «انظر البند المتعلق بذلك».

مؤشرات القياس للانشطة السابقة:

- استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل والإصابات على برنامج الـ data base واستخدامه من قبل المعنيين.
- تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.
- أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل الوحدة المذكورة أعلاه، فيما نشرت المادة المتوفرة لدى الوحدة بشكل يومي على صفحة المركز تحت مسمى تطورات ميدانية.
- تحويل ما وثقته الوحدة حول القتل على خلفية الشرف إلى وحدتي المرأة وتطوير الديمقراطية.
- استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة من قبل معدي التقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- استخدام الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير المتخصصة.
- اعتماد المركز كمصدر موثوق به للإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.

وسائل التحقق للأشطة السابقة: توفر التالي:

- قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- **(٥٠٠)** تقرير ميداني عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- تلقت الوحدة **(٢٢)** اتصالا هاتفيا من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- تغطية موسعة في وسائل الإعلام.
- صدر عن المركز تقارير تتحدث عن الانتهاكات المختلفة استخدم في صياغتها مواد البحث الميداني وإحصائيات قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة وهي كالتالي :
  - **تقرير بعنوان: «خمس سنوات وما زال العد مستمراً.. المنظمات والجهات المانحة الدولية للتواصل تمويل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.**
  - **تقرير حول حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة.**
  - **تقرير حول الحق في السكن (حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان على قطاع غزة العام ٢٠٠٩).**
  - **تقرير حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة.**

- **(١٦٥)** بياناً صحفياً عن انتهاكات في أراضي السلطة الفلسطينية. صدر ونشر على صفحة المركز.
- **(١٢)** نشرة حول حالة المعابر في قطاع غزة. صدر ونشر على صفحة المركز.

مخرج رقم (٢):
زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على النحو التالي:

النشاط الأول:

إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية، بواقع نشرة كل أسبوع تستعرض انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث على أرض الواقع.

مؤشرات القياس
- إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بشكل منتظم.
- توزيع النشرة الأسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة الكترونياً ويدوياً.
- استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها عاملون في المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإقليمية والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية أو حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.

وسائل التحقق
- صدر عن الوحدة (٥١) تقريرا أسبوعياً.
- تغطية إعلامية واسعة للتقرير حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعياً، يتم نشره أسبوعيا على صفحة المركز الالكترونية، تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- الطلبات للحصول على التقارير لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.
- تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص والمعنيين ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.

النشاط الثاني:

إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحالة الفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية

البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك، وتكمن أهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة.

مؤشرات القياس
- إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وسائل التحقق
- اعداد (٥٧) بياناً صحفياً عن الانتهاكات الإسرائيلية ونحو (٢٧) بيانات صحفية عن الوضع الداخلي.
- التغطية الإعلامية بنشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الالكترونية ويتم نشره في الصحافة المحلية.

النشاط الثالث:

إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي، ويشمل هذا البند:

- **تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته**

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

- **حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية**

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسؤولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية، أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج

القضية.

❖ **المشاركة في النشاطات الإعلامية**

يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز، وبخاصة عندما تكون هناك جرائم حرب متنوعة بالمناطق من قبل قوات الاحتلال، أو تدهور الأوضاع الداخلية. وقد أجرت الوحدة (٣) من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع وسائل إعلام دولية ومحلية، سواء في قطاع غزة، أو الضفة الغربية.

> مؤشرات القياس

- زيارة المركز من قبل العديد من الإفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
- توزيع التقرير الأسبوعي في قطاع غزة والضفة الغربية.
- اللقاءات الإعلامية والاتصالات.
- تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.
- تعاون المؤسسات وبعض أجهزة الأمن مع باحثي المركز.
- القضايا التي حقق فيها المركز جبر ضرر أو تقديم مساعدة قانونية.
- المشاركة في الفعاليات المجتمعية.
- قدم العديد من الباحثين الميدانيين، ومن ضمنهم مديرة الوحدة، مداخلات في العديد من الندوات وورش العمل.
- طلب العديد من الطلبة والباحثين الدارسين لمعلومات تخص أبحاثهم من خلال الوحدة.

> وسائل التحقق

- زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروعه.
- قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوي.
- مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
- توزيع مئات النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
- مساعدة العديد من الباحثين والدارسين في تلقى معلومات حول حالة حقوق الإنسان ومدعم بالإحصائيات اللازمة.
- إجراء (٩) مقابلات من قبل طاقم الوحدة ومديرة الوحدة حول الانتهاكات المختلفة.
- شارك الباحثون خلال العام في ٣ دورات تدريبية نظمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

النشاط الرابع:

المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات، كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم. وخلال فترة العدوان على غزة وما تبعها ساهم باحثو الوحدة، وبشكل غير مسبوق، في جولات ميدانية من الوفود الأجنبية والعربية وموظفي المركز، المحليون منهم والدوليون، لإطلاعهم على حجم الدمار ومقابلة الضحايا.

> مؤشرات القياس

- مرافقة الوفود في جولات ميدانية في جميع انحاء القطاع، والتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

> وسائل التحقق

- بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجانب أو وفود أكثر من ٧٠ جولة ميدانية، شملت جولات مع وفود ومرافقة للزملاء في الوحدة الدولية لانجاز مهام خاصة بالعمل في كافة انحاء قطاع غزة، ومرافقة بعض الزملاء في وحدات أخرى لانجاز تقارير مخصصة، وبخاصة بعد فترة العدوان الأخير على قطاع غزة.

نشاطات أخرى خارج نطاق الخطة:

١) مساهمة طاقم الوحدة بمشروع تقييم القضاء غير الرسمي ومناسبة تطبيقاته لعدالة الأحداث في قطاع غزة.

شارك في هذا المشروع أربعه باحثين من الوحدة، حيث بدأ المشروع في نهاية شهر فبراير ٢٠١٢، وانتهى في بداية شهر يونيو ٢٠١٢م، وتخلل هذه الفترة عشرة اجتماعات، بالإضافة إلى

انجاز المهام التي أوكلت للباحثين الميدانيين. وقد أوكلت للباحثين الميدانيين مهام عدة لإنجازها، من أهمها: إجراء مقابلة مع رجل إصلاح؛ إجراء مقابلة مع قاضي عشائري؛ إجراء مقابلة مع أحد أعضاء رابطة علماء فلسطين؛ إجراء مقابلة مع مختار بحيث يكون عضواً في جمعية مخاتير قطاع غزة؛ إجراء مقابلة مع مدراء التأهيل المهني كل حسب منطقته.

أما بالنسبة لدراسة الحالة، فكان المطلوب في البداية تعبئة نموذج موافقة الأهل، ونموذج موافقة الطفل، ومن ثم إجراء مقابلة مع أحد أولياء أمور الطفل، ومقابله مع الطفل نفسه سواء كان الجاني أو الضحية، ومن ثم إجراء مقابلة مع أحد القضاة العشائريين الذي كلف بحل المشكلة، مع العلم بأن كل باحث كُلِّفَ بدراسة ثلاث حالات، باستثناء مدينه غزة فقد كلفت الباحثة بست حالات. وبعد انجاز كل دراسة حاله على حدا، وكان المطلوب من الباحث تعبئة نموذج تحليلي للحالة الخاصة بالطفل وذويه، وفق رؤية الباحث للحالة.

المعوقات التي واجهت الباحثين خلال هذه الفترة كان أبرزها ما يلي:

١. كثرة الأسئلة التي كانت مخصصه لرجال الإصلاح والقضاة العشائريين والمخاتير، مما كان يستدعي أن تستمر المقابلة مدة ثلاث ساعات بحد أدنى، ما أدى إلى إجراء بعض المقابلات على مرحلتين.
٢. توقيت المقابلات في بعض الأحيان كان بساعات متأخرة بسبب انشغال المخاتير، ورجال الإصلاح، والقضاة العشائريين.
٣. صعوبة التعامل مع أهل الطفل، والطفل نفسه بسبب خصوصية وحساسية قضاياهم (لواط، تحرش) حيث كان الباحث يحتاج إلى عدة زيارات للأهل والطفل لكسب ثقتهم قبل إجراء المقابلات المطلوبة.
٤. صعوبة بعض الأسئلة المطروحة للمخاتير والقضاة، حيث كانت بحاجة إلى شرح وتحليل من قبل الباحثين لضمان إعطاء أجوبة صحيحة ودقيقه لهذه الاسئله.

> مؤشرات القياس

- انجاز عشرات الزيارات الميدانية
- انجاز عشرات المقابلات
- تسجيل الملاحظات
- تسليم الملف بالكامل للباحث الرئيسي المسئول عن البحث

> وسائل التحقق

صدور بحث تحليلي حول تقييم القضاء غير الرسمي ومناسبة تطبيقاته لعدالة الأحداث في قطاع غزة.

٢) مشاركات في دورات خارجية:

- مشاركة مديرة الوحدة وزميلة أخرى من الوحدة في دورات خارجية، على النحو التالي:
- مديرة الوحدة ابتسام زقوت شاركت في تدريب إقليمي في مجال حقوق الإنسان وأدوات تحقيق العدالة لنشطاء من المجتمع السوري، عقدت في جمهورية مصر العربية في الفترة مابين ١٨–٢١ فبراير، حيث حاضرت زقوت في كيفية الرصد والتوثيق للجرائم التي تقترف في سوريا.
- شاركت الباحثة الميدانية صابرين الطرطور، ببرنامج تدريبي بجمهورية مصر العربية، بعنوان القيادة المؤسسية وإدارة الأزمات بإجمالي ساعات زمنية قدرها ١٣٦ ساعة ، من تاريخ ٢٠١٢/٩/٣ إلى ٢٠١٢/٩/٢١، وكان البرنامج بإشراف الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

> مؤشرات القياس

التفاعل الإيجابي في المشاركة

> وسائل التحقق

التغذية الاسترجاعية كانت ايجابية جدا

وحدة المساعدة القانونية

بذلت وحدة المساعدة القانونية جهوداً حثيثة لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في خطتها السنوية للعام ٢٠١٢، فالوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية. وسوف يشمل هذا التقرير عرضاً لكل نشاط من نشاطات الوحدة، وذلك وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً لكل من مؤشرات ووسائل القياس المذكورة فيها.

أولاً: الأجندة الإسرائيلية

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين ١٤-٢١ نوفمبر ٢٠١٢ عدواناً حربياً على قطاع غزة استمر لمدة ٨ أيام. ونظراً لتلك التطورات، باشرت الوحدة القانونية بالعمل وبشكل قانوني ومكثف من أجل تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك بناء ملفات قانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية. وبالرغم من العبء الإضافي، إلا أن الوحدة حاولت إنجاز ما ورد في خطتها السنوية، وذلك عبر تقديم أنشطة متعددة خاصة بالمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانتزاع عدد من السوابق القضائية. وفيما يلي عرض لانجازات الوحدة ونشاطاتها على مدار العام.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

(١) توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

(٢) الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

(٣) تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

(٤) عقد لقاءات ومداخلات والمشاركة في ندوات

(٥) إصدار بيانات

(١) توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

عملت الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية على متابعة أوضاعهم الصحية، عبر توفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية، وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات صحية، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب. وقد تابعت الوحدة خلال عام ٢٠١٢ أوضاع ١٦ معتقلاً مريضاً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، منهم ١١ مريضاً من العام الماضي.

(٢) الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

تمكنت الوحدة القانونية وخلال عام ٢٠١٢ من مساعدة ١٠ معتقلين فلسطينيين، وذلك من خلال التدخل القانوني مع جهات الاختصاص للإفراج عنهم من داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

(٣) تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

أ. **زيارة وتمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية:**

- قامت الوحدة خلال عام ٢٠١٢ بتقديم المساعدة القانونية لـ ٤٣ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.
- بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ١١ زيارة للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، في حين منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المحامي المنتدب من زيارة عدد من المعتقلين أكثر من مرة.

ب. تقديم الشكاوى

- تقدمت الوحدة بـ ٥ شكاوى إلى جهات متعددة ومختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة الإسرائيلية، وذلك من أجل الإفراج عن معتقلين لسوء وضعهم الصحي، أو نقلهم إلى مكان يتلاءم لتلقي العلاج اللازم.
- تابعت الوحدة ١١ شكوى من العام الماضي مقدمة إلى جهات متعددة ومختصة، منها مصلحة السجون الإسرائيلية.

ج. تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

- واصلت الوحدة خلال عام ٢٠١٢ استقبال أهالي المعتقلين وتقديم الاستشارات القانونية لهم، وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا، ومدينة خان يونس ، وقد بلغ عدد الاستشارات المقدمة لهم ١٩٦ استشارة.

(٤) عقد لقاءات ومداخلات والمشاركة في ندوات.

- بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٢، اجتمع مدير الوحدة، الأستاذ إياد العلمي، مع مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة لمناقشة أوضاع المعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، وبرنامج الزيارة العائلية الخاص بهم.
- بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٢، شارك محامي الوحدة في ورشة عمل بوزارة الأسرى حول الاعتقال الإداري.
- بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١٢ شارك محامي الوحدة في ندوة بوزارة الأسرى حول الآثار والأبعاد الطبية والقانونية والاجتماعية بخصوص فحوصات DNA التى تجريها مصلحة السجون الإسرائيلية على المعتقلين.

(٥) إصدار بيانات

- أصدرت الوحدة القانونية في ١٧ أبريل ٢٠١٢، بيانا صحفيا وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.

> مؤشرات القياس

- تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ١٦ معتقلاً مريضاً، وذلك من أجل زيارتهم وتحسين ظروفهم الصحية.
- بلغ عدد المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لملفاتهم ١٠ معتقلين.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم الوحدة ٤٣ معتقلاً.
- بلغ عدد الزيارات التى نفذتها الوحدة ١١ زيارة.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة لجهات إسرائيلية متعددة ١٦ شكوى.
- بلغ عدد الاستشارات المقدمة لأهالي المعتقلين ١٩٦ استشارة.
- بلغ عدد اللقاءات والدعوات ١٠.
- بلغ عدد البيانات الصحفية بيانا واحداً.
- تلقت الوحدة رداً من وزارة العدل الإسرائيلية بخصوص أحد المعتقلين المرضى داخل سجون الاحتلال.

> وسائل القياس

- رصد عدد من المعتقلين الذين يعانون من مشاكل صحية نتيجة لظروف الإنسانية التي يعيشونها داخل السجون.
- رصد الوحدة لعدد من حالات الإفراج عن المعتقلين دون توجيه لائحة اتهام بحقهم.
- ملاحظة الوحدة لحالة من الارتياح أثناء تقديم الاستشارة القانونية لذوي المعتقلين.
- رصد الوحدة لزيادة حالات الاعتقال لصيادين قطاع غزة أثناء تواجدهم في المنطقة المسموح بها الصيد.
- رصدت الوحدة حالة من القبول المحلي والدولي للعمل الوحدة وذلك من خلال الدعوات المقدمة لها للمشاركة في المؤتمرات والندوات.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقهم في التعويضات وملاحقة مجرمي الحرب

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعيه وهي على النحو التالي:

(١) الحصول على تعويضات للضحايا.

(٢) ملاحقة مجرمي الحرب.

(١) الحصول على تعويضات للضحايا

تم تنفيذ هذا المخرج الفرعي عبر العديد من النشاطات وهي:-

أ. التوثيق القانوني

ب. تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

ج. تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين

د. رفع قضايا ومحاكم

هـ. لقاءات وندوات

و. إصدار بيانات صحفية

أ. التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية عملها على مستوى التوثيق القانوني اللازم لملاحقه قوات الاحتلال الإسرائيلي لاقترافهم جرائم وانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين، وخاصة خلال الحرب الأخيرة التى شنتها تلك القوات على قطاع غزة في الفترة من ١٤ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢. وقد كثفت الوحدة وبشكل متواصل عملها على صعيد بناء الملفات القانونية وذلك لضمان حق الضحايا للوصول للعدالة والإنصاف القضائي، وذلك عبر بناء الملفات القانونية عبر العديد من الخطوات أبرزها:

- إجراء الكشف والمعاينة على مكان الحادث.
- الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم من شهود العيان.
- التقاط الصور وعمل رسم كروكي وجوي لمكان وقوع الجريمة.
- الحصول على المستندات والأوراق الثبوتيه التى تتعلق بماهية الحدث.
- الحصول على أي مستند أو تصريحات صادرة من قبل جهات إسرائيلية وغيرها عن الجريمة.
- أخذ شظايا من مكان الحادث لتحدي السلاح المستخدم في الجريمة.
- الحصول على تقارير فنية من هندسة المتفجرات موضح بها السلاح المستخدم.
- الحصول على توكيل من الضحايا لتقديم الشكوى نيابة عنه.

وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها خلال العام **٢٥٥** ملفاً، من بينهم **٢٢١** ملف خاص بالحرب الأخيرة على قطاع غزة . الجدول التالي يوضح ذلك.

المحامي في الدائرة القانونية، أستاذ محمد العلمي خلال اخذ إفادة من أحد الضحايا.

جدول رقم (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي وثقتها الوحدة

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٦٨
إصابة	١١٥
تدمير وسلب ممتلكات	٧٢
المجموع	**٢٥٥**

ب. تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال عام ٢٠١٢ قامت الوحدة القانونية بإرسال ١١ شكوى تتعلق بانتهاكات إسرائيلية، وقد تم توجيه هذه الشكاوي نيابة عن الضحايا إلى النيابة العسكرية لشؤون العمليات من أجل فتح ملفات تحقيق جنائي فيها. تتعلق هذه الشكاوى بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى
قتل	٢
إصابة	٤
تدمير وسلب ممتلكات	٥
المجموع	**١١**

هذا بالإضافة إلى إرسال عدد من رسائل التذكير لكل من النيابة العسكرية لشؤون العمليات، وضابط ركن التعويضات عن شكاوي سابقة.

طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات "مسؤولية الدولة لعام ١٩٥٢" بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٢، والتي ألزمت دولة الاحتلال بموجبها الضحايا بإرسال بلاغات خطية لوزارة الدفاع الإسرائيلية خلال ٦٠ يوم من الحادث، حتى لا يتم إسقاط الحق في التقاضي أمام المحاكم المدنية الإسرائيلية خلال عامين من تاريخ الجريمة. وقد ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الحرب الأخيرة على قطاع غزة الواقعة في الفترة ما بين ١٤ حتى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ المئات من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، الأمر الذي أدي لزيادة العبء والضغط الملقي على كاهل محامو الوحدة القانونية مما دفعهم للعمل تحت وطأة ضغط عامل الزمن لصالح إعداد البلاغات الخطية في الوقت المحدد. وعليه قامت الوحدة القانونية خلال عام ٢٠١٢ بإرسال ٢٥٥ بلاغاً خطياً إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية، **٢٢١** بلاغ خاص بالحرب.

ج. تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية خلال عام ٢٠١٢ العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، والتي تمثلت في مطاردة واعتراض قوارب الصيد؛ استهداف صيادين بأعيرة نارية في عرض البحر؛ واحتجاز قوارب صيد دون مبرر. وبلغ عدد الشكاوي المتابعة **(٢١)** شكوى، من بينها شكاوى من السنوات السابقة. وقد أرسلت هذه الشكاوى لكل من المستشار القانوني لوزارة الدفاع – مكتب التعويضات – دائرة الدعاوى والتعويضات، وكذلك للمستشار القانوني لسلاح البحرية الإسرائيلية. بالإضافة لإرسال البلاغ الخطي خلال المدة المحددة

وهي ٦٠ يوما لوزارة (الدفاع) الإسرائيلية – قسم التعويضات–. الجدول التالي يوضح ذلك:–

جدول رقم (٣): شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
مصادرة قوارب صيد	١٢	٩		٣
تدمير قوارب صيد	٨		٥	٣
إصابة صيادين	١			١
المجموع	٢١	٩	٥	٧

ويتعرض الصيادون أنفسهم للخطر الشديد حيث تقوم الشرطة البحرية الإسرائيلية بشكل مستمر باعتقال الصيادين الذين يتواجدون على متن قواربهم في المنطقة المسموح بها، وتقوم بالاعتداء عليهم بإطلاق الأعيرة النارية عليهم بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر لإرهابهم، هذا بالإضافة إلى أنها تقوم باحتجازهم والتحقيق معهم من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلية، ومن ثم تقوم بالإفراج عنهم عن طريق معبر إيرز (بيت حانون).

د. رفع قضايا ومحاكم

- قامت الوحدة خلال عام ٢٠١٢ برفع قضية تعويض واحدة أمام المحاكم الإسرائيلية (الصياد حازم القرعان). فيما لا يزال يتابع المركز العديد من القضايا في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن المئات من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل، وإصابة، وتدمير وسلب ممتلكات، وتدمير قوارب صيد.
- تقديم التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية يتضمن ٨ قضايا، خاصة بقرارات دفع الكفالة المالية.
- تقديم عدد من الاستئنافات أمام المحاكم الإسرائيلية المختلفة بخصوص قرارات دفع الكفالة المالية.
- تقديم العشرات من الطلبات للمحاكم الإسرائيلية المختلفة بخصوص تمديد الفترة الزمنية لدفع الكفالة المالية.
- دفع كفالات مالية لـ ١٢ قضية من أجل السير فيها أمام المحاكم الإسرائيلية المختلفة.
- متابعة الالتماس الذي تم إيداعه بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١١ لمحكمة الشؤون الإدارية بالقدس ضد منع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول إسرائيل للمثول أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم.
- متابعة الالتماسين اللذين تم إيداعهما بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ للمحكمة العليا بخصوص مصادرة قاربي صيد كانا متواجدين في المنطقة المسموح بها الصيد.
- بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢، قدمت الوحدة التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحقوقية، بخصوص منع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول إسرائيل للمثول أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم.

جدير ذكره بأن الوحدة واجهت وتواجه العديد من العراقيل، عبر إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تجعل التوصل إلى العدالة والإنصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين أمراً مستحيلاً، أبرزها إلزام كل مدعٍ في بعض القضايا المرفوعة بدفع كفالة بنكية قدرها (٢٠٠٠٠) شيكل، في صندوق المحكمة، خلال ١٢٠ يوماً من صدور القرار، وفي حال عدم دفعها سوف يتم رفض الدعوى.

يأتي هذا القرار ضمن سلسلة من القرارات والإجراءات التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات بهدف منع الفلسطينيين من التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية للمطالبة بحقهم بالتعويض جراء تعرضهم للانتهاكات على أيديها.

هذا ناهيك عن المعيقات المالية الأخرى التى تزيد من أعباء الضحايا الفلسطينيين في حال توجهم للقضاء الإسرائيلي، من بينها دفع رسوم تأمين للمحكمة قبل البدء بإجراءات القضية، وهي رسوم تقديرية تفرضها المحكمة على المدعين، كما أن قيمة هذه الرسوم غير ثابتة، ولكن يتم تحديدها من قبل المحكمة تبعاً للقضية المرفوعة. وكذلك المعيقات المادية التي يواجهها الضحايا، والتي تتمثل في منع قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ يونيو ٢٠٠٧ أي فرد من مغادرة قطاع غزة ليمثل أمام المحاكم الإسرائيلية، سواء كان بصفته ضحية أو شاهد عيان، وعليه قامت المحاكم الإسرائيلية بشطب العديد من القضايا بحجة عدم حضور الشهود.

هـ. لقاءات وندوات

- بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، عقد طاقم الوحدة اجتماعاً مع مؤسسات حقوق الإنسان ووزير العدل بغزة، للتنسيق والتشاور حول بناء الملفات القانونية لمحاكمة مجرمي الحرب الاسرائيلين.
- بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٢، أجرى مدير الوحدة لقاءًا مع وفد الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوربية برئاسة السيد مامار مرزوك، مدير مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، تم استعراض تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديداً قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢، اجتمع مدير الوحدة مع المستشار السياسي في القنصلية الهولندية، حيث تم التطرق خلال الاجتماع للتطرق إلى تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض المحتلة.

و: إصدار بيانات صحفية

قامت الوحدة القانونية بإصدار ٣ بيانات صحفية، كانت على النحو التالي:-

- أصدرت الوحدة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٢ بيانا صحفيا بخصوص امعان المحاكم الإسرائيلية في قراراتها بدفع كفالات مالية تحول بموجبها دون وصول الضحايا إلى العدالة والإنصاف القضائي.
- أصدرت الوحدة بيانين صحفيين بخصوص رفض المحكمة المركزية قضية عائلة الدايه وأبو سلمية.
- أصدرت الوحدة بيانا صحفيا بخصوص تخفيض الحكم على جندي إسرائيلي متهم في مقتل سيدة وابنتها خلال الحرب على قطاع غزة.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٢٥٥ ملفاً.
- بلغ عدد الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل وتدمير وسلب الممتلكات ١١ شكوى.
- بلغ عدد البلاغات المقدمة إلى مكتب التعويضات بوزارة (الدفاع) الإسرائيلية ٢٥٥ بلاغاً.
- بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة والمقدمة إلى جهات إسرائيلية متعددة بخصوص اعتداءات على الصيادين ٢١شكوى.
- بلغ عدد الالتماسات التى تابعتها الوحدة منذ العام ٢٠١١، أمام المحكمة العليا بخصوص مصادرة قوارب صيد (التماسين).
- بلغ عدد القضايا التى تم شطبها لعدم دفع الكفالة المالية الباهظة ٤٥ قضية.
- بلغ عدد القضايا التى رفضتها المحاكم الإسرائيلية ٤ قضايا.
- بلغ عدد القضايا التي تتابعها الوحدة ١١١ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا.
  - إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تعسفية، بحق الضحايا، تحول بموجبها الوصول للعدالة والإنصاف، وذلك بإلزام كل مدعي بدفع كفالة مالية تصل إلى ٢٠٠٠٠ شيكل.
  - إصدار العشرات من القرارات الخاصة بتحويلها لتنظر أمام محكمة بئر السبع، وذلك استناداً لتعديل رقم ٨ لسنة ٢٠١٢ الخاص بتحويل القضايا إلى اللواء الجنوبي، وللمحكمة الأقرب لمكان المدعي.
  - تلقت الوحدة رداً سلبياً من المحكمة العليا الاسرائيلية بخصوص الالتماس بدفع كفالة مالية الذي يتضمن ٨ قضايا.
  - إصدار الوحدة ٤ بيانات صحفية ذات علاقة.

قصة ناجحة

في حالة هي الثانية من نوعها لضحايا العدوان على قطاع غزة، المركز ينجح في ضمان تعويض عائلة شراب عن مقتل ابنيها

تمكن محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من ضمان جبر الضرر عن عائلة الشابين كساب وإبراهيم شراب، اللذين قتلتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على غزة "عملية الرصاص المصبوب» ، وذلك عبر تسوية تم التوصل إليها مع ممثلي النيابة العسكرية الإسرائيلية. وبموجب التسوية التي تم التوصل إليها ستتلقى عائلة الفقيدين خلال الأسابيع القليلة القادمة تعويضاً بقيمة ٤٣٠ ألف شيكل مقابل إغلاق ملف القضية.

وتعود خلفية القضية إلى أنه وبتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٩، وخلال عملية الاجتياح البري الإسرائيلي لمناطق مختلفة من قطاع غزة، أطلقت قوات الاحتلال النار دون مبرر ودون سابق إنذار، تجاه السيارة التي كانت تقل كلاً من: محمد كساب شراب، وابنيه كساب، ٢٨ عاماً، وإبراهيم، ١٨ عاماً، خلال ساعات الهدنة الإنسانية التي أعلنت عنها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي للسماح للمدنيين الفلسطينيين من التنقل وقضاء احتياجاتهم خلالها. أسفر إطلاق النيران تجاه السيارة عن اصطدامها بجدار وتوقفها، فيما ترجل عدد من جنود قوات الاحتلال من داخل منزل مجاور كانوا يتمركزون داخله متوجهين نحو السيارة حيث طلبوا من فيها بالنزول منها وباغتوهم بإطلاق الرصاص تجاههم، ما أسفر عن مقتل الابن كساب مباشرة، وإصابة إبراهيم بعيار ناري في ساقه ووفاته في اليوم التالي جراء منع قوات الاحتلال سيارات الإسعاف من الوصول لمكان الحادث وإسعافه أو نقله للمستشفى.

وسائل القياس

- رصد لعدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ٢٥٥ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.
- تلقت الوحدة القانونية ١٢٦ رداً من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٤) على الشكل التالي:

جدول رقم (٤): الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال عام ٢٠١٢

الجهة ذات العلاقة	رد ايجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات (وزارة الدفاع)	–	٤	٣٨	٤٢
النيابة العسكرية الإسرائيلية	–	٥٥	١٨	٧٣
المستشار القانوني لسلاح البحرية	٩	٢	–	١١
المجموع	**٩**	**٦١**	**٥٦**	**١٢٦**

- رصد وتوثيق الوحدة لحاله من الاعتداءات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين الفلسطينيين.

- رصد العديد من القرارات التعسفية من المحاكم الإسرائيلية والخاصة في قضايا التعويض والقاضية بدفع كفالات مالية عالية جداً تتجاوز المقدرة المالية للضحايا، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية.
- رصد الوحدة لحالة من التهديد الخطير والحقيقي على العديد من القضايا التي لم تدفع كفالتهم بشطبها وإضاعة حق الضحايا من التعويض.
- رصد الوحدة لاهتمام كبير بين أوساط المهتمين بانتهاكات حقوق الإنسان، بعد بث اللقاءات التلفزيونية التى أجراها محامو الوحدة.
- رصد لعدد القرارات والسوابق القضائية، فبتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٢ أصدرت محكمة الشؤون الإدارية بالقدس قرارا سلبياً وذلك برفض الالتماس شكلاً في الالتماس الخاص بمنع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول إسرائيل للمثول أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم، على أن يتم رفعه أمام المحكمة العليا.
- تلقت الوحدة بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٢ قرارين ايجابيين من المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص تسليم قوارب الصيد التى تمت مصادرتها عام ٢٠١١.
- رصدت الوحدة العديد من القرارات التعسفية الصادرة من المحاكم الإسرائيلية، وذلك بشطب ٤٥ قضية لعدم تمكن الضحايا من دفع الكفالات المالية العالية.
- رصدت الوحدة عدداً من القرارات القضائية والخاصة برفض القضايا المرفوعة نيابة عن الضحايا.
- رصدت الوحدة رداً سلبياً من المحكمة العليا الاسرائيلية بخصوص الالتماس بدفع كفالة مالية الذي يتضمن ٨ قضايا.
- رصدت الوحدة تبني قضاة محكمة بئر السبع الرأي السلبي للنيابة الاسرائيلية في قضايا التعويض الخاصة بالضحايا المدنيين.

(٢) ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من أهم الملفات التي تعمل عليها الوحدة القانونية وذلك لتقديم المتورطين في جرائم الحرب إلى المحاكم المختصة، سيما وأن السلطات الإسرائيلية وبخاصة النائب العام الإسرائيلي، يعملان من أجل عدم التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة، والعمل على إضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة وحماية مرتكبيها من العدالة. وعليه، باشرت الوحدة بالعمل بشكل قانوني ومهني فيما يتعلق بمهام ملاحقة مجرمي الحرب من قادة دولة إسرائيل، حيث تم إعداد وتجهيز ملفات خاصة بمئات الضحايا بالتعاون مع محامين دوليين من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية وتحديدا في بريطانيا وإسبانيا، هذا بالإضافة لمتابعة القضايا التي تم رفعها في الفترة السابقة. أبرز نشاطات هذا المخرج تمثلت في التالي:

١. التوثيق القانوني وبناء الملفات

٢. توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

٣. تنظيم اجتماعات خبراء ولقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية

١. التوثيق القانوني وبناء الملفات

عمل محامو الوحدة القانونية خلال عام ٢٠١٢ على العديد من الإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب. وكان أبرز تلك الإجراءات أعمال التوثيق القانوني، الزيارات الميدانية لمكان الجريمة، وأخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً من قبل الوحدة **٢٥٥** ملفاً.

٢. توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

تواصلاً للجهود الحثيثة والمستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد من الخبراء والمحاميين الدوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في إطار مسؤوليتهم عما يقترفونه من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين. ففي الفترة ما بين ١٤ حتى ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ استقبل المركز وفداً من الخبراء القانونين الدوليين الذين زاروا قطاع غزة بطلب من المركز بهدف التعاون والمساعدة في التحقيقات في جرائم الحرب التى اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حربها الأخيرة. وقد ضم الوفد أربعة من الخبراء رفيعي المستوي من مجالات مختلفة بينهم قضاه ومحامون ومحققون من النرويج وبريطانيا وايرلندا. هذه الخطوة تأتي لتعزيز الخبرة الطويلة النظرية والعملية التى يتمتع بها محامو المركز في مجال العمل القانوني المتصل ببناء الملفات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. فقد ناقش الخبراء القانونين الدوليين مع

محامو المركز عدد من الملفات القانونية المتعلقة بالضحايا من أجل تجهيزها وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها لضمان صلاحيتها للاستخدام أمام القضاء المحلي لدول التى تعمل بمبدأ الولاية القضائية الدولية، وكذلك في إطار تقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد شملت زيارة الوفد عدداً من الجولات الميدانية لبعض أماكن الجرائم التى نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، كما ألتقي بعض من ذوي الضحايا وشهود العيان، واستمعوا من محامو المركز الذين رافقوهم في الجولات الميدانية لشرح واف حول طبيعة الجريمة وما نتج عنها.

كما واصل المركز نشاطه عبر التالي:-

١. تجهيز وإعداد القضايا نيابة عن الضحايا من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية.
٢. نسج المركز علاقات وطيدة مع عدد من المراكز الحقوقية منها مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، و مؤسسة هيكمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة، و اللتان تعنيان في عملهما بملاحقة مجرمي الحرب.
٣. حشد المركز التأييد للمسائلة القانونية لمجرمي الحرب الاسرائيلين، والعمل على تحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين ، عبر عدد من الحملات والمحاضرات في دول عده.
٤. الاستمرار في متابعة القضايا المرفوعة ضد مجرمين الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من هولندا وأسبانيا في السنوات السابقة.

٣.تنظيم اجتماعات خبراء ولقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية:

- لم تتمكن الوحدة من العمل على الاجتماعات المكملة لمؤتمر ملجا (Malaga) لظروف خارجة عن إرادتها.
- بدعوة من كلية الحقوق بجامعة الأزهر بغزة، ألقى استاذ راجي الصوراني، بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢، محاضرة في طلبة الحقوق-سنة رابعة، حول التشريعات الدولية وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٢٥٥ ملفاً.
- تجهيز العشرات من القضايا لرفعها في الدول التي تعترف بمبدأ الولاية القضائية الدولية كبريطانيا وإسبانيا.
- بلغ عدد الدعاوى القضائية المتابعة ضد مجرمي حرب إسرائيليين قضيتين، حيث رفعت أمام القضاء الإسباني والقضاء الهولندي، في خلال الأعوام المنصرمة.
- الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم.
- تقييد حركة عدد من المسئولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين على المستوى الدولي بسبب رفع قضايا ضدهم.
- لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج، والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية المهتمين بهذا الموضوع.
- مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.
- رصدت الوحدة حالة من الخوف بين قادة الاحتلال الإسرائيلي وتقيد حرية الحركة لديهم، على أثر القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختصة.

أستاذ راجي الصوراني خلال القائه محاضرة في التشريع الدولي وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين بجامعة الأزهر بغزة.

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة:

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض تلقي العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني. واستمراراً لإغلاق كافة معابر القطاع الحدودية ومواصلة سلطات الاحتلال إحكام حالة الحصار الشامل لنحو (١،٧) مليون فلسطيني، بالإضافة إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحية لسكان قطاع غزة وزيادة أعداد حالات الوفيات نتيجة عدم السماح لهم من السفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة. واستثنى من ذلك فتح المعابر جزئياً ولأيام معدودة، ولفئات محددة جداً، حيث تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

١. تقديم شكاوى واعتراضات

٢. رفع قضايا والتماسات

٣. توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

٤. لقاءات

١. تقديم شكاوى واعتراضات

خلال العام ٢٠١٢، تابعت الوحدة ٣٠٤ شكوى تتعلق بحرية الحركة، وقد تم توجيه هذه الشكاوى لمركز الحالات الإنساني بمعبر إيرز (بيت حانون). الجدول التالي يوضح النشاط.

جدول رقم (٥) يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول إسرائيل للعلاج	١٠	٤	١	٥
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول الضفة الغربية والأردن للعلاج	٨١	٢٩	٣٢	٢٠
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	٣٤	١٧	٦	١١
منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	٨٨	٣٧	٨	٤٣
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل لزيارة أو الالتحاق بأسرهم	٤٨	٢٣	١٦	٩
تمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة	٨	٥		٣
منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات وأسباب أخرى	٦	٣	٢	١
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	٢٣	١	٢١	١
منع مواطنين من السفر لإجراء مقابلة في السفارة الأمريكية	٦	٣	٣	–
المجموع	**٣٠٤**	**١٢٢**	**٨٩**	**٩٣**

نتيجة لتلقي الوحدة القانونية ردوداً سلبية وتحديداً للممنوعين من الحرية والتنقل، قامت الوحدة بالتوجه باعتراضات إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة الإسرائيلية. وقد بلغ عدد هذه الاعتراضات ٦، وكانت نتائجها ٣ ايجابي، و٣ سلبي.

٢. رفع قضايا والتماسات

- تابعت الوحدة القضية التي تم رفعها بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٠ بالتعاون مع العديد من المؤسسات الحقوقية بخصوص منع مواطنين من

حملة الهوية الغزيه للسفر إلى الضفة الغربية للالتحاق بأسرهم.

- تابعت الوحدة الالتماس الذي تم رفعه بشهر مايو ٢٠١٠ بالتعاون مع مؤسسات أهلية وحقوقية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية ضد إبعاد الفلسطينيين بالقوة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة بسبب عنوانهم– قيد المتابعة.
- لا تزال الوحدة تتابع الالتماس المقدم بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٠٨، مع عدد من المؤسسات الحقوقية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص منع الوقود لسكان قطاع غزة، وذلك خرقاً لقرار المحكمة الصادر في شهر يناير من العام ٢٠٠٨.

٣. توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

- قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، وذلك نتيجة حرمان سكان القطاع من حرية التنقل والحركة للخارج، واقتصارها على فئات محدودة جداً من المرضى الذين يصنفون كحالات حرجة جداً وخطيرة، وفق قيود مشددة وإجراءات معقدة. وكذلك مع دائرة العلاج بالخارج بغزة.
- وخلال عام ٢٠١٢ وجهت الوحدة (**٢١٤**) خطاباً لكل من دائرة العلاج بالخارج بغزة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تحديد الحصول على تغطية مالية وكذلك موعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لعدد من مرضى لم تتوفر إمكانية تشخيص حالتهم المرضية في قطاع غزة.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة **٣٠٤** شكوى.
- عدد الردود الايجابية التي تلقتها الوحدة **١٢٢** رداً ايجابياً حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة.
- بلغ عدد القضايا والالتماسات المتابعة أمام المحاكم الإسرائيلية منذ العام ٢٠١٠ وأعوام سابقة **٣ قضايا**.
- بلغ عدد الخطابات الموجهة من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج **٢١٤** خطاباً.
- بلغ عدد الردود الإيجابية التي تلقتها الوحدة على الخطابات الموجه من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج **٢٠١** رد ايجابي.
- بلغ عدد الاعتراضات المقدمة لدائرة الالتماسات لنيابة دولة إسرائيل ٦ اعتراضات.
- بلغ عدد الردود المقدمة لدائرة الالتماسات ٦، وهم ٣ سلبي، و٣ إيجابي.
- بلغ عدد اللقاءات التلفزيونية وورش العمل التى شارك فيها محامو الوحدة ٣ مشاركات.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة حالة من الاستمرار في تقيد حرية المواطنين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- رصد محامو الوحدة اهتماما كبيرا بين أوساط المهتمين بحرية الحركة، من خلال المشاركات المتنوعة التى أجروها.
- رصدت الوحدة حالة من التجاوب المهني بينها وبين العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

> مخرج رقم (٤)

حشد التأييد والمساهمة في جهود المركز الهادفة لفضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوى الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها.

وقد تم تنفيذ هذا المخرج عبر النشاطات التالية:–

(١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

(٢) تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

(٣) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي توثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

(١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

قامت الوحدة القانونية بتنفيذ هذا النشاط بالتعاون مع الوحدة الدولية بالمركز، وذلك عبر تزويدها بالعديد من الحالات التى تم بموجبها تقديم مداخلات أمام الأجسام الدولية.

(٢) تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

خلال العام ٢٠١٢ لم تقدم الوحدة القانونية أي مساعدة لأي لجان تحقيق، بسبب عدم حضور أي لجنة للقطاع.

(٣) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٢، أدلى مدير الدائرة القانونية بشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التى تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، في مدينة غزة. تناولت الشهادة الأوضاع المعيشية للمعتقلين الفلسطينين، وغياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشهادات التي تم الإدلاء بها شهادة واحدة.
- بلغ عدد اللجان والوفود التي قامت الوحدة بتقديم المساعدة لهم (لجنتين ووفدين) تابعين لجهات دولية.
- أصدرت الوحدة القانونية عدداً من البيانات الصحفية ذات العلاقة حول مهام لجان التحقيق والوفود ودور المركز معهم.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة حالة من الارتياح من قبل اللجان في التعامل مع الوحدة.
- رصدت الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط المهتمة بهذا الموضوع.

> مخرج رقم (٥)

المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

قامت الوحدة القانونية وخلال عام ٢٠١٢، بتقديم المساعدة القانونية لذوي القتلى التى تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، وذلك عبر النشاطات التالية:

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال

٢. رفع قضايا

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال

تابعت الوحدة القانونية عدداً من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين شهداء فلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغت عدد ملفات جثامين الشهداء التي قامت الدائرة بمتابعتها **١٨** ملفاً من بينها ملفات تتابعها الوحدة منذ سنوات، وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

٢. رفع قضايا

نتيجة لتعنت السلطات الإسرائيلية والمماطلة في الرد على الرسائل المرسلة لهم بخصوص تسليم جثث الشهداء المحتجزة لديهم، قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الاعتراضات التي تتابعها الوحدة والمقدمة إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية اعتراضا واحدا يشمل احتجاز ١٨ جثمانا لشهداء فلسطينيين.
- إرسال رسالة تذكير للمستشار القانوني للتنسيق والارتباط بخصوص الإفراج عن ١٨ جثمانا.
- بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٢، تم تسليم ١٢ جثمانا لذويهم، محتجزين لدى السلطات الإسرائيلية، من بينهم ٤ جثامين يتابع المركز ملفاتهم.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة اهتماماً كبيراً من قبل المختصين بما تم نشره عن الموضوع.

> المعيقات

- رصدت الوحدة استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي احتجاز جثامين الشهداء.
- رصدت الوحدة حالة من الابتزاز السياسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لملف الجثامين المحتجزة، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

مخرج رقم (٦)

ضمان وتعزيز الحق في الصحة

لتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة القانونية بالعديد من النشاطات خلال العام ٢٠١٢، وهي:

١. توفير تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

٢. التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضى

٣. اللقاءات والاجتماعات

١. توفير تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، حيث قامت بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية وعلى رأسها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية من أجل تسهيل تحديد مواعيد وتغطية مالية لمرضى القطاع داخل المستشفيات وضمان توفير كفالة مالية لهم.

فقد قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم **٦٥٩** مريضاً خلال عام ٢٠١٢

٢. التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضى

استمراراً لجهود الوحدة في مساعدة مرضى سكان قطاع غزة بالسفر للعلاج عبر معبري بيت حانون، ورفح الحدودي للتوجه إلى المستشفيات المختلفة، فقد قامت الوحدة بالتنسيق لهم مع الجهات المعنية والمختصة بذلك، حيث ساعدت **٥٥٧** مريضاً بالتنسيق لهم بالسفر لتلقي العلاج المناسب.

جدير ذكره بأن كل حالة من حالات العلاج تمر بالعديد من الإجراءات والآليات المعقدة حتى نتوصل بالنهاية إلى نتيجة مرضية بقدر الإمكان، حيث يتم مخاطبة جهات فلسطينية وإسرائيلية ومؤسسات ذات علاقة من أجل مساعدة المرضى، لضمان حقهم في الصحة. تبدأ الإجراءات بـ:

- من داخل المشافي الفلسطينية، حيث تبدأ بعمل نموذج رقم واحد ويرسل لدائرة العلاج بالخارج من أجل العرض علي اللجنة الطبية العليا للقرار، ومن ثم ترسل الطلبات الموافق عليها من طرف اللجنة الطبية العليا إلى وزارة الصحة في رام الله من أجل استصدار تغطية مالية للعلاج بالخارج عبر مدير دائرة العلاج بالخارج في غزة.
- تقديم طلبات المرضى لدائرة التنسيق والارتباط في غزة من أجل ضمان سفرهم في الموعد المحدد عبر معبر بيت حانون (إيرز).
- هناك مساعدة أخرى للمرضى الذين لا يمكن تشخيص حالاتهم المرضية بمستشفيات غزة، تتمثل هذه المساعدة بالتواصل مع مؤسسات ذات علاقة مثل رابطة أطباء لحقوق الإنسان، من أجل توفير تغطية مالية وموعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لتشخيص حالته وتقديم الاستشارة الطبية له.

ناهيك عن الدور الايجابي الذي قامت به الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٢، في فترة إغلاق مكاتب دائرة شراء الخدمة (العلاج في الخارج) في قطاع غزة، والتي استمرت منذ ١٧ حتى ٢٦ يوليو ٢٠١٢ تابعت الوحدة القانونية منذ اللحظة الأولى لإغلاق مكاتب دائرة شراء الخدمة (العلاج في الخارج) في قطاع غزة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٢، العمل عبر التواصل مع العديد من الجهات المختصة من أجل حل الموضوع بالسرعة الممكنة.

هذا كله وقع على كاهل الوحدة القانونية حيث مارست وقامت بالعديد من المهام غير الموكل لها من أجل الحد من مخاطر جمة على حياه المئات من المرضى من سكان قطاع غزة، والذين لا تتوافر أيه إمكانية لعلاجهم داخل مستشفيات القطاع.

فقد أنيط بالوحدة عمل دائرة العلاج بالخارج لحين الانتهاء من الأزمة، حيث سعت جاهدة، وبالتعاون مع العديد من الجهات من أجل الحصول على تغطيات مالية لعدد من المرضى، والحصول على مواعيد داخل المستشفيات، والتنسيق لهم بالسفر، حيث تمكنت الوحدة خلال الأزمة من مساعدة ١٢٠ حالة مرضية شبه عاجلة.

٣. اللقاءات والاجتماعات

- بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٢، اجتماع في مقر الـ UNDP حول ملف الصحة والعلاج بالخارج.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد المرضى الذين حصلوا على تغطيات مالية ومواعيد للمستشفيات **٦٥٩** مريضاً.
- بلغ عدد المرضى المسافرين **٥٥٧** مريضاً.
- بلغ عدد المرضى التى تمكنت الوحدة من مساعدتهم أثناء أزمة دائرة العلاج بالخارج، ١٢٠ حالة مرضية.
- بلغ عدد اللقاءات والاجتماعات اجتماعاً واحداً.

قصص نجاح

١- تمكنت الوحدة من المساعدة في إنقاذ حياة مريض

بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٢، حضر المواطن جميل كحيل إلى مقر المركز في غزة، في حالة نفسية صعبة، فقد كان ابنه البالغ من العمر ١٨ عاماً في حالة صحية حرجة جداً، وكان يعاني من استسقاء بالدماغ، وموجودا داخل قسم المخ والأعصاب في مستشفي الشفاء في مدينة غزة، وقد أبلغهم الأطباء بعدم وجود إمكانية طبية لعلاجه داخل مستشفيات القطاع. طلب المواطن من المركز المساعدة لإنقاذ حياه ابنه وذلك بسفره للعلاج بالخارج. على الفور، تابع محامو الوحدة هذه الحالة بشكل عاجل جداً، وقاموا بالتواصل مع دائرة العلاج بالخارج، حيث تم الحصول على تغطية مالية للعلاج بجمهورية مصر العربية، وتحديدا في مستشفي ناصر حيث العلاج يتوفر هناك.

واجه محامو الوحدة صعوبة لم تكن في الحسبان، فقد كان المريض ومن يرغب في مرافقته لا يحملان جوازات سفر، على الفور تم التواصل مع الجهات المختصة في رام الله من أجل استصدار جوازات سفر من أجل إنقاذ حياة المريض. بالفعل تم التجاوب بشكل سريع، وتم إصدار جوازات السفر خلال ساعات. وبسبب صعوبة السفر عبر معبر رفح، تم توجيه رسالة للسيد وكيل وزارة الداخلية بغزة، من أجل تسهيل مهمة سفر المريض ومرافقه بواسطة سيارة إسعاف عبر المعبر. وبعد كل تلك الصعوبات، تكللت هذه الجهود بالنجاح، حيث تمكن المريض ومرافقه من السفر بواسطة سيارة إسعاف عبر معبر رفح بتاريخ ١٨ مارس. وقد تلقى المريض العلاج اللازم وعاد معافى إلى غزة.

٢- إنقاذ مريض في حالة خطرة خلال ٢٤ ساعة.

بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٢، حضر ذوو المواطن بلال رياض خضر مراد، ٢٤ عاماً، إلى مقر المركز في غزة،

يطلبون مساعدة المركز في إنقاذ حياة ابنهم الشاب. كان بلال قد تعرض بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٢، لحادث طرق مروع، أصيب خلاله بكسور في الوجه والفكيين وقاع الجمجمة، دخل على أثره مستشفى ناصر في خان يونس، وقد أجريت له عملية فتح ثقب بالحنجرة للتنفس الصناعي. ولعدم وجود إمكانية لعلاجه داخل المستشفى، فقد قرر الأطباء ضرورة تحويله إلى مركز طبي متخصص. أدرك محامو الوحدة بأن الشاب معرض لخطر الموت، لأنه ووفقاً لنظام التأمين الصحي الحكومي رقم (١١٣) لسنة ٢٠٠٤، فإن وزارة الصحة الفلسطينية غير ملزمة بتغطية تكاليف العلاج لمصابي حوادث الطرق. ولإيجاد حلول سريعة من أجل إنقاذ حياة المريض، بذل محامو الوحدة جهوداً جبارة، وتحركوا بشكل عاجل على أكثر من صعيد:-

- التواصل مع شركة التأمين بأن تتعهد بدفع تكاليف العلاج داخل مركز طبي متقدم.
- مخاطبة عدد من المستشفيات لاستقبال الحالة بناء على تعهد من شركة التأمين بدفع نفقات العلاج.
- الحصول على موعد من مستشفى مار يوسف لمتابعة الحالة.
- التواصل مع دائرة التنسيق بوزارة الشؤون المدنية، لسفر الشاب ومرافقه.
- بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٢، توجت هذه الجهود بالنجاح، ونقل الشاب المريض مع المرافق إلى مستشفي مار يوسف في مدينة القدس بواسطة إسعاف عناية مركزة.

٣- فترة إغلاق مكاتب دائرة شراء الخدمة (العلاج في الخارج) في قطاع غزة

ساعدت الوحدة القانونية وعبر التدخل المباشر مع وزارة الصحة في رام الله في مساعدة ١٢٠ حالة مرضية شبه عاجله، فقد تكللت هذه الجهود في حصول المريض على التغطية المالية خلال ٢٤ ساعة، في حين كانت تصدر خلال الأيام العادية بعد بضعه أيام.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة حالة من الارتياح من قبل المراجعين المقدمة لهم المساعدة.
- رصدت الوحدة حالة من التعاون مع المؤسسات الطبية ووزارة الصحة في رام الله، وتحديداً فترة إغلاق مكاتب دائرة شراء الخدمة (العلاج في الخارج) في قطاع غزة.

مقابلات مع وسائل الإعلام

- أجرى طاقم الوحدة خلال العام (٨) مقابلات مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية.

ثانياً: الأجندة الفلسطينية

ما تزال الساحة الفلسطينية تشهد العديد من الانتكاسات، التي كان له الأثر السلبي الواضح على نشاط الوحدة على الأجندة الفلسطينية، وبخاصة استمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة جراء استمرار النزاع السياسي بين حركتي (فتح) و(حماس)؛ لجوء الحكومتين في رام الله وغزة للاعتقال السياسي والاعتداء على المؤسسات والجمعيات الأهلية. هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية. وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:-

(١) وقف الاعتقالات غير القانونية

(٢) الإفراج عن المعتقلين وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين.

(٣) وقف التعذيب والاحتجاز غير المشروع.

(٤) توفير ضمانات للمحاكمات العادلة والمساهمة لوقف عقوبة الإعدام.

(١) وقف الاعتقالات غير القانونية

تم تنفيذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

تلقت الوحدة القانونية خلال عام ٢٠١٢ بلاغات من ذوى المحتجزين داخل مراكز التوقيف المختلفة، ومواقع جهاز الأمن الداخلي، بعض منهم لم يكن معروفا مكان اعتقاله، بلغ عددها ٨٧ بلاغاً. وقد عملت الوحدة وفي إطار برنامج المساعدة القانونية على تحديد مكان اعتقالهم، وإبلاغ ذويهم، وإجراء لقاءات مع جهات الاختصاص لحثهم على وقف الاعتقال غير المشروع.

(٢) الإفراج عن المعتقلين وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

تمثلت نشاطات هذا المخرج الفرعي في:-

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين

ب. ورش عمل (لقاءات ومراسلات)

ج. إصدار بيانات صحفية

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين

واصلت الوحدة القانونية تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، وذلك من خلال زيارة محامي الوحدة لمراكز التوقيف والاعتقال، من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وضمان تحسين ظروف اعتقالهم. ويمكن تفصيل هذا النشاط عبر التالي:-

- قامت الوحدة القانونية بإجراء ١٣ زيارة لمراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.
- زيارة ٥٠ معتقلاً للاطمئنان على وضعهم القانوني الصحي.
- الإفراج عن ٢٤ معتقلاً بعد تدخل الوحدة.

ب. ورش عمل (لقاءات ومراسلات)

بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي، لوحظ بشكل واضح إشكالات ملف المعتقلين والجهاز القضائي بشكل عام. وللإطلاع على تلك الإشكالات قام محامو الوحدة بإجراء عدة لقاءات ومراسلات مع ذوي الاختصاص:-

- بتاريخ ١٥ أبريل، إجراء لقاء مع مدير الحجز المركزي بخصوص زيارة المعتقلين داخل مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.
- بتاريخ ٢٤ أبريل، شارك محامو الوحدة بورشة عمل في مقر المجلس التشريعي حول وضع السجون في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٨ أبريل، إجراء لقاء مع المدعي العسكري من أجل التنسيق لزيارة معتقلين موقفين داخل مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.
- بتاريخ ١٤ يونيو، لقاء مع مؤسسة أمنستي حول واقع المعتقلين في السجون الفلسطينية.
- بتاريخ ٢٧ يونيو، لقاء مع وفد من الصليب الأحمر بخصوص المساعدة القانونية المقدمة للمعتقلين داخل مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي وسبل التعاون بينهم حول الموضوع.
- بتاريخ ٤ يوليو، إجراء لقاء مع مسؤول ملف حقوق الإنسان بالسفارة السويسرية حول أوضاع المعتقلين داخل سجون السلطة.
- بتاريخ ١٢ سبتمبر، إجراء لقاء مع مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمناقشة أوضاع المعتقلين داخل سجون السلطة.
- بتاريخ ٣٠ ديسمبر، إجراء لقاء مع ضابط التحقيق في لجنة مكافحة جرائم الأموال لمناقشة أوضاع بعض المعتقلين الموقوفين على ذمتهم.

ج. إصدار بيانات صحفية

أصدرت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ بيانا صحفيا وذلك بتاريخ ٢٥ أبريل حول منع وتعطيل محاميي المركز من زيارة موكليهم داخل مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.

(٣) وقف التعذيب والاحتجاز غير المشروع.

نفذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

١. تقديم شكاوى

تقدمت الوحدة بـ ١٠ شكاوى لكل من النائب العام ومراقب عام الأجهزة بوزارة الداخلية والأمن الوطني بخصوص احتجاز مواطنين خلافاً للقانون.

- تقدمت الوحدة بـ (٢) من الشكاوى لكل من وزير العدل والنائب العام بخصوص مخالفة أوامر مشروعه.

(٤) توفير ضمانات للمحاكمات العادلة والمساهمة لوقف عقوبة الإعدام.

نفذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

١. رقابة المحاكم ونشر التقارير:

- لا يزال العمل في محاكم السلطة الفلسطينية غير مستقر، بسبب حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية، وما أفرزته الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في غزة. وهذا يحد بشكل كبير من التمتع بحقوق الإنسان وباحترام مبدأ الفصل بين السلطات.
- رصدت الوحدة ٣ أحكام إعدام بحق مواطنين من غزة خلال العام ٢٠١٢، صدرت هذه الأحكام عن المحكمة العسكرية بغزة، والمحكمة المدنية.
- حضر محامو الوحدة ١٢ جلسة أمام المحكمة العسكرية بخصوص مقتل المتضامن الإيطالي أريغوني. وكان المركز قد تابع منذ اللحظة الأولى التي تلت توكيله من قبل عائلة فيتوريو أريغوني ملف القضية حيث حضر جميع جلسات المحكمة العسكرية التي عقدت للنظر في هذه القضية منذ بدايتها بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١١، كما قام المركز أيضاً بمتابعة مستجدات الملف وتزويد هيئة المحكمة برسائل عائلة أريغوني. وقد وصل الملف لنهايته في ١٧ سبتمبر، حيث أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة في مدينة غزة قرارها، حيث أدانت المتهمين وأصدرت حكمها على كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.
- بتاريخ ٥ يناير، اجتماع مع السيد رئيس هيئة القضاء العسكري بخصوص ملف المتضامن الإيطالي أريغوني.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد المعتقلين الذين بلغت فيهم الوحدة ٨٧ معتقلاً.
- بلغ عدد الزيارات ١٣ زيارة لمراكز التوقيف.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تمت زيارتهم ٥٠ معتقلاً.
- حصول المعتقل على أكثر من زيارة من قبل محامي المركز.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة من قبل الوحدة ١٢ شكوى.
- بلغ عدد اللقاءات ١٠ لقاءات.
- بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم ٢٤ معتقلاً وذلك بعد تدخل الوحدة.

- بلغ عدد أحكام الإعدام ٣ أحكام.
- بلغ عدد أحكام الإعدام التى نفذت ١٠ أحكام.
- بلغ عدد الجلسات التى حضرها محامو الوحدة في المحاكم ١٢ جلسة.
- بلغ عدد البيانات الصحفية ٤ بيانات.

قصص نجاح

الإفراج عن معتقل في مقر الأمن الداخلي بغزة

تلقت الوحدة القانونية اتصالاً هاتفياً من والد المعتقل (م. ع)، مواليد ١٩٨٣، والمحتجز لدى جهاز الأمن الداخلي، شكر فيها محامي الوحدة لتدخلهم السريع والعاجل لإنقاذ مستقبل ابنه العلمي، وذلك بحصول ابنه على إجازة منزلية لمدة أسبوعين لتقديم امتحانات الجامعة. المعتقل المذكور هو طالب جامعي يدرس بكلية المال والأعمال بجامعة غزة، سنة رابعة. وقد اعتقل بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٢ ، من قبل الأمن الداخلي.

بناءً على توكيل والد المعتقل للوحدة بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٢، من أجل معرفة مكان اعتقاله، والاطمئنان على وضعه الصحي والقانوني، تدخلت الوحدة بشكل فوري مع جهات الاختصاص وتم معرفه مكان اعتقاله وتم زيارته والاطمئنان على وضعه. أثناء زيارة محامو الوحدة للمعتقل تم التنويه للمختصين بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تقديم المعتقل لامتحانات الجامعة التى ستجري في نهاية شهر مايو ٢٠١٢، سيما وأن أي تأخير في تقديم المعتقل للامتحانات سوف يؤثر على مستقبله العلمي.

وقد تكللت جهود محامي الوحدة بالنجاح وذلك بحصول المعتقل على إجازة منزلية لمدة أسبوعين لتقديم الامتحانات.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة استمرار سياسة الاعتقال غير المشروع وتعذيب عدد من المواطنين داخل مراكز التوقيف المختلفة.
- رصدت الوحدة تجاوباً ملحوظاً من قبل جهاز الأمن الداخلي وذلك عبر الإفراج عن ٣ معتقلين بعد تدخل الوحدة وذلك لأسباب إنسانية، اثنان منهم لتقديم الامتحانات الجامعية، وواحد لوضعه الصحي.
- تلقى محامو الوحدة تجاوبا من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.
- رصدت الوحدة زيادة في أحكام الإعدام من قبل المحاكم العسكرية والمدنية بغزة.
- رصدت الوحدة بدء تنفيذ قرارات الإعدام من قبل وزارة الداخلية بغزة على الرغم من عدم مصادقة الرئيس عليها.
- رصدت الوحدة اهتماما إعلاميا بخصوص البيانات التى تصدر عن الوحدة.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة.

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:

(١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

(٢) ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

(١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية:

بسبب ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة بعد حالة الانقسام الحاصلة منذ يونيو ٢٠٠٧ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حاولت الوحدة القانونية العمل على تنفيذ هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ بإرسال شكاوى وإجراء عدد من اللقاءات مع جهات مختلفة نيابة عن ضحايا التعسف باستخدام السلطة، وهي على النحو التالي:

أولاً. الشكاوى:

جدول يوضح الشكاوى

جهة الاختصاص المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى
وزارة الاقتصاد الوطني	١
مراقب عام وزارة الداخلية	٧
مجلس القضاء الاعلى – غزة	٢
وزارة المالية	٦
النائب العام في رام الله وغزة	٣
الإدارة المالية – رام الله	١
هيئة التنظيم – رام الله	١
وزارة الداخلية في غزة ورام الله	٣
البلديات	٣
هيئة التقاعد الفلسطينية	١
وزارة الصحة الفلسطينية	٤
وزارة الحكم المحلي	١
مدير عام الجمارك والمكوس	١
وزارة الشؤون الإجتماعية	١
المجموع	**٣٥**

ثانياً. اللقاءات ومداخلات:

- بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٢ عقد اجتماع مع وزير الاقتصاد بغزة، لمناقشة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الشركات غير الربحية.
- حضور اللقاء القانوني بعنوان العملية التشريعية بعد الانقسام في مبنى معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.

- المشاركة في ٤ اجتماعات مع لجنة الخبراء لتقصي الحقائق في حادثة غرق الطفلين أبو سحلول في مقر المجلس التشريعي في غزة.

ثالثاً. الالتماسات والطعون:

في خطوة هي الأولى من نوعها منذ أحداث الانقسام عام ٢٠٠٧، توجه المركز إلى القضاء في قطاع غزة، وذلك عبر تقدمه بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٢ بطعن دستوري أمام المحكمة العليا في غزة بصفتها محكمة دستورية في قرار رئيس مجلس الوزراء في غزة رقم (٢٢٩) لسنة ٢٠١١، والذي جاء معدلاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ٢٠٠٣ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢. ومن الجدير ذكره بأن هذا الطعن قد تم التقدم به في أعقاب سلسلة من اللقاءات والاجتماعات التشاورية مع شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي تمت قدمتها الوحدة ٣٥ شكوى.
- بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة ١٥ رداً، ٨ إيجابي، ٧ سلبي.
- بلغ عدد اللقاءات والمداخلات التي أجرتها الوحدة ١٠ لقاءات ومداخلات.
- بلغ عدد الطعون المقدمة من الوحدة ١ طعن دستوري.
- بلغ عدد الأخبار الصحفية التى صدرت ٣ أخبار.

> قصة نجاح

١. مساعدة مواطن في الحصول على جواز سفر للاستعمال الخارجي لدواعٍ إنسانية.

بهذه الكلمات بدأ المواطن يوسف أحمد عبد الله المزين حديثة:

"لا أستطيع أن أعبر عن مدى شكري وتقديري لجهودكم في التدخل من أجل حصولي على جواز سفر من أجل إنقاذ حياه ابني المريض"

بتاريخ ١٣ مايو، توجه المواطن المزين إلى الدائرة القانونية بالمركز من أجل طرح مشكلته على أمل أن يتمكن المركز من مساعدته في إنقاذ حياه ابنه المريض الذي لم يتجاوز العامين من عمره، ويعاني من مشاكل صحية في الكبد، وبحاجة ماسة لزراعة كبد في أقرب فرصة ممكنة في مستشفى مدينة الحسين الطبية بالأردن، وإنه المتبرع الوحيد الذي يمكن أن ينقذه حياته. علماً أن الأطباء في غزة أكدوا عدم وجود إمكانية لعلاجه في مستشفيات القطاع، وعليه تم تحويله للعلاج في الأردن. وأنه لا يملك جواز سفر يمكنه من السفر مع ابنه لإنقاذ حياته، فهو دخل القطاع عام ٢٠٠٠ بموجب تصريح زيارة، ومكث بالقطاع و لم يغادره منذ ذلك الوقت.

بحزن شديد قال المزين بأنه فقد اثنين من أطفاله عانوا نفس المرض، و لم يتمكن من السفر معهما لإنقاذهما، سيما وإنه خاطب العديد من جهات الاختصاص.

على الفور أدرك محامو الوحدة بأن هناك صعوبة كبيرة في حل الموضوع، وعلى الفور بدأ التدخل على أكثر من صعيد، فقد تم توجيه رسالة عاجله إلى السيد وكيل وزارة الداخلية في رام الله من أجل إصدار جواز سفر للمواطن المزين لدواعٍ إنسانية، وقد تم وضعهم في خطورة الموقف، وأن عنصر الوقت هام جداً لإنقاذ حياة الطفل الذي لم يتجاوز العامين من عمره، ولعدم تكرار نفس المأساة الإنسانية التى مر بها الوالد. بقي محامو الوحدة على تواصل مع الجهات المختصة، حتى تكللت الجهود بالنجاح، فبتاريخ ٢٧ مايو، تم إصدار جواز سفر للمواطن يوسف المزين.

المحامي في الوحدة، محمد بسيسو يسلم المواطن يوسف المزين جواز سفره.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة استمرار السلطات المختلفة في التعسف باستخدام سلطتها.
- رصدت الوحدة حالة من عدم الاستقرار في عمل المحاكم والجهات المختصة.
- رصدت الوحدة عدداً من الردود على الشكاوى المقدمة منها للجهات المختلفة.
- رصدت الوحدة رداً سلبياً من قبل المحكمة الدستورية في غزة، وذلك برفض العطن المقدم منها لعدم الاختصاص.
- رصد محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

٢. ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

أولت الوحدة القانونية اهتماماً واضحاً بهذا الحق لأنه يعتبر من ضمن أهم الحقوق التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته. ورغم استمرار حالة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية، إلا أن الوحدة حاولت تنفيذ هذا النشاط قدر الإمكان عبر التالي:

- تقديم شكوى لمراقب عام الأجهزة حول الاعتداء ناشطة نسوية بالضرب أثناء مشاركتها في مسيرة سلمية في غزة.
- تقديم (٢) شكوى لوزارة الداخلية، ومدير عام الوزارة بخصوص إنذار وحل جمعيات أهلية ووقف نشاطها في غزة، خلافاً للقانون.
- بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٢ إجراء لقاء مع المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، حول التنسيق لضمان حرية الرأي والتعبير .

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى المقدمة ٢ شكوى.
- بلغ عدد اللقاءات لقاءا واحدا.

> وسائل القياس

- نسج علاقات مهنية مع العديد من المؤسسات والجهات المختصة.
- رصد لحالة من الاعتداءات على التجمعات السلمية.

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية لضحايا الفوضى والفلتان الأمني

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:-

(١) التصدي لظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها

(٢) وقف الاعتداء على أملاك الدولة

(١) التصدي لظاهرة فوضي السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها:

لم تنفذ الوحدة هذا المخرج

(٢) وقف الاعتداء على أملاك الدولة

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ بإرسال ٣ شكاوى لسلطة الأراضي في قطاع غزة، حول تجريف أراضي وتدمير منازل سكنية.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى ٣ شكاوى.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة قيام السلطة بإزالة بعض التعديات على الأراضي الحكومية في قطاع غزة.
- لقي محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

مخرج رقم (٤)

المساعدة القانونية خلال عملية الانتخابات

لم تنفذ الوحدة هذا المخرج حسب النشاطات المرصودة له في الخطة السنوية، بسبب عدم إجراء الانتخابات.

مخرج رقم (٥)

المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي

استمرت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٢، في تقديم المساعدة القانونية لمن تعرضوا للإهمال الطبي سواء داخل مستشفيات القطاع أو خارجها. فقد قامت الوحدة بمتابعة ١١ شكوى من أجل التحقيق في تلك الحوادث ومساءلة من يثبت تورطه في الإهمال أو الخطأ الطبي. وقد نفذت الوحدة هذا المخرج عبر النشاطات التالية:

١. تقديم الشكاوى

٢. قضايا وطلبات تعويض

١. تقديم الشكاوى

- تقديم ٣ شكاوى بخصوص الإهمال الطبي.
- متابعة الوحدة ٨ شكاوى سابقة بخصوص الإهمال الطبي.

٢. قضايا وطلبات تعويض

بسبب أوضاع المحاكم في قطاع غزة لا تزال قضية التعويض، والتي تم إيداعها أمام المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦، مؤجلة إدارياً.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة ١١ شكوى.
- تلقت الوحدة ٤ ردود سلبية من قبل وزارة الصحة.

> وسائل القياس

- رصدت الوحدة عدداً من شكاوى الإهمال والخطأ الطبي.
- أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

مخرج رقم (٦)

بناء قدرات طاقم الوحدة القانونية في اللغة والخبرة في مجال التشريع الدولي

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ بالمشاركة في عدد من الدورات التدريبية وذلك من أجل بناء قدرات طاقمها القانونية، ويمكن تفصيل هذا النشاط من خلال التالي:

- مشاركة محامي الوحدة في دورة تدريبية في مكتب غزة حول القانون الجنائي الدولي والمحكمة الجنائية الدولية.
- شارك محامو الوحدة القانونية بدورة بعنوان "محققين دوليين" التي نظمها المعهد الدولي للتحقيقات الجنائية في هولندا – مدينة لاهاي في الفترة من ٥–١٦ نوفمبر ٢٠١٢، حيث تمحورت هذه الدورة حول تدريبات نظرية وعملية على القانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، وكيفية التحقيق في الجرائم الدولية.
- في الفترة ما بين ١٤ حتى ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ شارك محامو الوحدة مع وفد الخبراء القانونين الدوليين في تحقيقات أجريت في جرائم الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الدورات التي شارك فيها محامو الوحدة ٣ دورات تدريبية.
- بلغ عدد المحامين المشاركين في الدورة ٥ محامين.

> وسائل القياس

- ملاحظة رفع القدرات القانونية لدى المحامين المشاركين في الدورات التدريبية.
- رصدت الوحدة عدداً من الدعوات للمشاركة في الدورات التدريبية المختلفة.

مخرج رقم (٧)

المساهمة في التوعية القانونية

نفذت الوحدة القانونية هذا المخرج عبر النشاطات التالية:–

١. الاستشارات القانونية للمراجعين

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

١. الاستشارات القانونية للمراجعين

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يترددون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا ومدينة خان يونس. بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية **٤٥١٥** مراجعاً، وبلغ عدد الاستشارات التي قدمها لهم محامو الوحدة **٤٠٠٧** استشارة.

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

شارك محامو الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز، وقد كانت المشاركة في دورات خارج القطاع ودورات داخله، ويمكن توضيح هذا النشاط من خلال التالي:–

أولاً: المشاركة في الدورات الخارجية

- في الفترة بين ١٨–٢١ فبراير ٢٠١٢، عقدت دورة تدريبية نوعية بجمهورية مصر العربية، وقد كانت في مجال حقوق الإنسان وأدوات تحقيق العدالة لنشطاء المجتمع السوري. وتهدف الدورة إلى تأهيل الناشطين والناشطات لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ومدهم بأدوات تحقيق العدالة. بلغ عدد المشاركين ٢٨ مشاركاً ومشاركةً من نشطاء حقوق الإنسان والمحامين والفاعلين في المجتمع السوري، يمثلون ١٠ مؤسسات، وقد شارك مدير الوحدة في الجلسة الخاصة بالتوثيق وبناء الملف القانوني.
- في الفترة بين ٢٣ – ٢٤ فبراير ٢٠١٢، شارك إياد العلمي، مدير الدائرة القانونية في المؤتمر الدولي حول تحديات وفرص إرساء منظومة العدالة الانتقالية في الدول العربية، والذي عقده المعهد العربي لحقوق الإنسان في القاهرة.

ثانياً: المشاركة في الدورات داخلية

بلغ عدد الجلسات التدريبية التى شارك فيها محامو الوحدة في

الدورات التدريبية التى نفذتها وحدة التدريب ١٣جلسة تدريبية، وقد تمحورت حول سيادة حكم القانون واستقلال القضاء، والولاية القضائية الدولية، التوثيق القانوني، وسبل الإنصاف القانوني لضحايا الحق في السكن والملكية. بالإضافة لإعطاء محاضرة في جمعية المرأة الريفية في منطقة المغراقة، وقد شاركت ٢٧ مزارعة في المحاضرة.

> مؤشرات القياس

- زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم **٤٥١٥** مراجعاً.
- زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت **٤٠٠٧** استشارة متنوعة.
- بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة **١٥** جلسة داخلية، و**٢** خارجية.
- بلغ عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورة التدريبية الداخلية التي شارك فيها محامو الوحدة **٣٦١** متدرباً ومتدربة.
- بلغ عدد المحاضرات محاضرة واحدة.

> وسائل القياس

- ملاحظة محامي الوحدة لحالة من الارتياح التي أبداها المراجعون عن الخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.
- لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً من قبل المتدربين، الذين قيموا الدورة في نهايتها بالجيدة.
- رصدت الوحدة لزيارة بعض المتدربين إليها بين فترة وأخرى.
- رصدت الوحدة صدىً واسعاً للقاءات التي أجراها محامو الوحدة.

مقابلات مع وسائل الإعلام

- أجرى طاقم الوحدة خلال العام مقابلتين اعلاميتين حول الانتهاكات الفلسطينية، بينها لقاء مع راديو BBC بخصوص أوضاع المعتقلين داخل سجون السلطة، بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢.

نشاطات خارج الخطة

١- تابعت الوحدة بشكل إنساني قضية المواطن فلسطيني بهجت الخالدي أمام المحكمة الاسبانية

بناء على توكيل ذوو المواطن، بدأت الوحدة بمتابعه ملفه عقب اعتقاله مباشرة، حيث مثله قانونياً خلال جلسات محاكمته في أسبانيا من خلال المحامي الأسباني غونزالو بوي. وكان المواطن بهجت الخالدي قد اعتقل على أيدى السلطات الأسبانية في ١٢ يونيو ٢٠٠٩، حيث وجهت له تهمة القتل. وقد خضع الخالدي على خلفية هذه التهمة للحبس الاحتياطي طيلة ثلاث سنوات. وبتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٢، ونتيجة للمتابعة القانونية للملف أصدرت المحكمة الاسبانية الأسبانية رقم "١" الكائنة في مدينة ألكوبنداس في أسبانيا، قراراً يقضي بالإفراج عن المواطن بهجت الخالدي ، بعد احتجاز تواصل مدة ثلاث سنوات.

٢- مساعدة مواطن فلسطيني من سكان قطاع غزة، بالسماح له بالسفر للدراسة عبر جمهورية مصر العربية

بناءً على توكيل المواطن للوحدة القانونية، باشرت الوحدة بمخاطبة عدد من الجهات من اجل السماح له بالسفر، فقد وجهت رسائل لكل من: سفير مصر لدي السلطة الوطنية الفلسطينية؛ والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بمصر.

٣- مساعدة مواطنة فلسطينية تقيم في دولة الإمارات المتحدة، وزوجها معتقل لدي السلطات هناك.

بناءً على رسالة وجهتها زوجة المعتقل، على الفور تم توجيه رسالة للسيد رئيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، من أجل مساعدة السيدة.

٤- تنفيذ مشروع المحكمة الصورية

نفذت الوحدة القانونية بالتعاون مع الوحدة الدولية بالمركز مشروع المحكمة الصورية، وهو المشروع الأول من نوعه الذي ينفذ في قطاع غزة. وقد تم تنفيذ المشروع باشتراك ثلاث جامعات فلسطينية هي: جامعة فلسطين، الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، حيث تم اختيار ٣٠ طالباً بواقع ١٠ طلاب من كل جامعة. وخلال مرحلة الإعداد للمسابقة والتي تواصلت طيلة الفترة الممتدة من يناير إلى يوليو ٢٠١٢، تلقى الطلبة المشاركون تدريباً حول مبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي على أيدي مدربين وخبراء محليين ودوليين. وقد شكل هذا المشروع فرصة فريدة من نوعها أتاحت لطلبة كليات الحقوق المشاركين فيه من الجامعات الثلاث إمكانيات التدريب العملي على: إعداد المرافعات المكتوبة والشفهية، تقديم الحجج القانونية في إطار قضية افتراضية، تطوير قدراتهم في مجال تطبيق مبادئ القانون الجنائي الدولي، عدا عن الاطلاع عن كثب على نظام عمل محكمة الجنايات الدولية، إجراءاتها، وآليات التقاضي أمامها.

وقد عقد يومي السبت والأحد ١٤ و ١٥ يوليو ٢٠١٢، في مركز رشاد الشوا الثقافي بغزة، فعاليات مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي. وتكونت هيئة المحكمة من: المستشار أ. كلثوم كنو، رئيسة نادي القضاة في تونس «رئيساً»، والمحاميان البارزان أ. علاء شلبي الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان «عضواً»، وأ. محمود قنديل «عضواً». وقد أعلن في نهاية المسابقة عن فوز فريق جامعة الأزهر ، وفي حفل بهيج تم توزيع الشهادات والدروع على جميع المشاركين في المسابقة الصورية.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد المساعدات خارج نطاق الخطة ٣ مساعدات .
- بلغ عدد الجامعات المشاركة في المحكمة الصورية ٣ جامعات.
- بلغ عدد الطلاب المشاركين في المحكمة الصورية ٣٠ طالب .
- إصدار فيلم وثائقي حول مشروع المحكمة الصورية في مجال القانون الجنائي الدولي.

> وسائل القياس

- رصد الوحدة لحالة من الارتياح من قبل عائلة المواطن بهجت الخالدي.
- تلقى المركز شهادة شكر من العائلة على الجهود التى بذلها بهذا الخصوص.
- تلقى المركز رداً ايجابياً من المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- تطوير قدرات الطلاب المشاركين في مجال تطبيق مبادئ القانون الجنائي الدولي.
- رصد اهتمام كبير من قبل الأكاديميين والقانونين المهتمين بالموضوع.
- رصد اهتمام وسائل الإعلام بالمحكمة الصورية، فبتاريخ ٢٠١٢/٠٧/١٤ أجري محامي الوحدة لقاء مع فضائية القدس حول الموضوع.

افتتاح مشروع المحكمة الصورية في مركز رشاد الشوا بمدينة غزة.

اختتام مسابقة المحكمة الصورية في القانون الجنائي الدولي.

وحدة تطوير الديمقراطية

أنجزت وحدة تطوير الديمقراطية النشاطات المقرة في خطتها السنوية للعام ٢٠١٢. وقد استحوذت حالة الانقسام السياسي الفلسطيني وتداعياتها على الحقوق المدنية والسياسية وعملية التحول الديمقراطي الحيز الأكبر من عمل الوحدة.

مخرج رقم (١)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

النشاطات

١. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١١

- استحوذ التقرير السنوي على جهد كبير من الوحدة خلال الشهرين الأخيرين من العام ٢٠١١، والثلث الأول من العام ٢٠١٢.
- صدر التقرير عن المركز في مايو ٢٠١٢.
- بتاريخ ٠٦ مايو، عقد المركز مؤتمراً صحفياً في مقره الرئيس بمدينة غزة للإعلان عن التقرير، وتم توزيع نسخ إلكترونية منه على الصحفيين.
- نشر المركز خبراً صحفياً وملخصاً للتقرير تم تعميمهما على نطاق واسع.

٢. بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

- أصدرت الوحدة (٧٨) بياناً صحفياً، تناولت انتهاكات تتصل بالحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، وعقوبة الإعدام وغيرها.

٢. لقاءات واتصالات (نشاطات حشد ومناصرة)

الشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية: بتاريخ ١٥ يوليو أدلى مدير الوحدة، حمدي شقورة، بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. استعرض شقورة في مداخلته الممارسات الإسرائيلية المنفذة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها تحقيقات اللجنة، مشيراً إلى التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

مقابلات مع وسائل الإعلام

- أجرى طاقم الوحدة أكثر من ٦٠ مقابلة مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية.

المشاركة في لقاءات وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات رسمية

شارك مدير وأعضاء الوحدة في عشرات النشاطات والفعاليات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني أو

مؤسسات رسمية خلال العام ٢٠١٢. نورد فيما يلي المشاركات التي تم فيها تقديم أوراق عمل أو إدارة جلسات:

- ٢٣ يونيو: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة بحضور وتقديم ورقة عمل في أعمال مؤتمر «الشراكة الوطنية وسبل تحقيقها في المجتمع الفلسطيني،» الذي نظمه منتدى الأمة وعقد في قاعة الكومودور بمدينة غزة.[٤٨]
- ١٨ سبتمبر: شارك الباحث محمد أبو هاشم بالحضور وتقديم ورقة عمل في الندوة التي نظمتها جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي حول التمثيل الشبابي في أماكن اتخاذ القرار. عقدت الندوة في قاعة مبنى بلدية خان يونس، وقد تناول أبو هاشم في كلمته واقع الشباب وكيفية تفعيل دورهم في الحياة السياسية.

> مؤشرات قياس النشاط

- التغطية الإعلامية واهتمام الصحافة بالتقرير: حضر المؤتمر الصحفي للإعلان عن التقرير السنوي ممثلون عن وسائل الإعلام. وقد تم تغطية التقرير في عدد من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- ردود الفعل من السلطات المعنية:
- تغذية استرجاعية من المستفيدين: رصدت ردود فعل تشيد بالتقرير السنوي ودور المركز. وعلى سبيل المثال، دعي مدير الوحدة إلى لقاء مدته ساعة على الهواء مباشرة على فضائية «هنا القدس» خصص لتغطية التقرير السنوي ومناقشته، وذلك بتاريخ ٠٦ مايو.
- استخدام التقرير السنوي في تقارير وإصدارات صادرة عن مؤسسات دولية ومحلية وغير ذلك من المستفيدين.

> وسائل التحقق

- رصد استخدام التقرير في إصدارات مؤسسات دولية ومحلية، يحتفظ المركز بتوثيق لبعض ما نشرته المؤسسات الدولية من تقارير اعتمدت فيه بشكل جزئي على ما نشره المركز.
- يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر من ردود فعل.
- يحتفظ المركز بتوثيق لما ينشر في وسائل الإعلام.

> مخرج رقم (٢)

المساهمة في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني من خلال الكشف عنها ونشرها

النشاطات:

١. **إعداد بيانات صحفية**

أصدرت وحدة تطوير الديمقراطية (١٠) بيانات صحفية في إطار مساهمتها في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الفلتان الأمني في الأرض الفلسطينية، ومكافحة الاعتداءات على النساء المتصلة بجرائم القتل على خلفية الشرف.

٢. **نشر الانتهاكات ضمن سلسلة «تطورات ميدانية»، وفقاً للأوضاع**

- وهي نشرة إعلامية تصدر باستمرار وتتضمن آخر المعلومات حول انتهاكات تتصل بحالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون. وتغطي هذه النشرة أيضاً انتهاكات الحق في الحياة وفوضى استخدام السلاح. وخلال العام ٢٠١٢، أصدرت الوحدة (٢٣) نشرة.

٤٨ هناك مشاركات أخرى سيتم الإشارة لها لاحقاً حيث تتصل مباشرة بمخرجات أخرى.

٣. **نشاطات حشد ومناصرة (لقاءات – اتصالات – ندوات)**

- عدد من اللقاءات مع وسائل الإعلام تركزت على ظاهرة الانفلات الامني

> مؤشرات القياس

- عدد البيانات الصحفية ونشرات «تطورات ميدانية.»
- التغطية الإعلامية الموسعة لما يصدر عن المركز في هذا السياق.
- استخدام هذه المواد في تقارير دولية ومحلية وغير ذلك.
- تغذية استرجاعية من المستفيدين.
- عدد من اللقاءات مع مؤسسات محلية ودولية لمتابعة حالات معينة قام المركز بتغطيتها ونشرها ضمن البيانات الصحفية، أو نشرات التطورات الميدانية.

> وسائل التحقق

- رصد وتوثيق البيانات الصحفية والنشرات الصادرة عن المركز بهذا الشأن.
- رصد استخدام هذه المواد من قبل مؤسسات دولية ومحلية وغيرها، بما في ذلك رصد دوري بواسطة الانترنت.
- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما صدر في وسائل الإعلام في هذا الشأن.
- رصد عدد اللقاءات والاتصالات مع مؤسسات محلية ودولية.
- رسائل المستفيدين والردود عليها.

> مخرج رقم (٣)

المساهمة في حماية الحق في حرية التعبير من خلال نشر الانتهاكات، وبخاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية، ومن خلال نشاطات حشد ومناصرة

١. **إعداد تقرير حول الحق في حرية التعبير في السلطة الوطنية الفلسطينية**

- صدر التقرير عن المركز في ديسمبر ٢٠١٢

٢. **إعداد تقرير حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة**

- تم اعداد المسودة، لكن لم يصدر حتى نهاية العام.

٣. **بيانات صحفية**

- صدر عن المركز (٠٩) بيانات صحفية أعدتها الوحدة، يتعلق اثنان منها بجرائم قوات الاحتلال بحق الصحفيين.

٤. **إعداد بوستر للتوعية بالحق في حرية التعبير**

- لم يتم إعداد البوستر، وعوضاً عن ذلك تم اعداد لوحات فنية باستخدام جدارية سبق وأن أعدها عدد من الفنانين التشكليين لصالح المركز. من المقرر أن توزع اللوحات التي تحمل أيضاً شعار المركز على عدد من المؤسسات والأماكن العامة.

٥. **نشاطات حشد ومناصرة (لقاءات – اتصالات – ندوات).**

- بتاريخ ٢٠ فبراير، شارك الباحث محمود الإفرنجي في الدورة التدريبية التي عقدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالشراكة مع المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية لطلبة كلية الإعلام في الجامعات الفلسطينية. وقدم الباحث الإفرنجي ورقة عمل حول «الحق في حرية الرأي والتعبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون المحلي».
- ٢٦ مارس: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة في حوار تلفزيوني مباشر على (فضائية القدس) حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين ووسائل الأعلام. أعيد بث البرنامج عدة مرات.
- ٠٦ مايو: في إطار فعاليات بمناسبة اليوم العالمي لحرية التعبير، شاركت الوحدة في ندوة نظمتها كلية الإعلام في الجامعة الإسلامية بعنوان: "حرية الصحافة في فلسطين"؛ تحدث في الندوة كل من: د. طلعت عيسى، رئيس قسم الصحافة والإعلام في الجامعة؛ د. أيمن أبو نقيرة، نائب رئيس قسم الصحافة والإعلام؛ د. جواد الدلو، أستاذ الصحافة في الجامعة؛ غسان رضوان، مدير المطبوعات والنشر في مكتب الإعلام الحكومي في غزة؛ وحمدي شقورة، مدير وحدة تطوير الديمقراطية.
- ١٦ مايو: ألقى الباحث محمود الافرنجي كلمة خلال وقفة تضامنية نظمها الصحفيون في غزة أمام مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تضامناً مع الصحفي محمد عثمان، الذي أصيب بجراح على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١١.
- ١٣ يونيو: شارك مدير الوحدة متحدثاً في يوم دراسي بعنوان: "الحق في الوصول للمعلومات: الواقع وسبل التعزيز وأثره على حقوق المواطن"؛ نظمته العيادة القانونية في كلية القانون والعلوم القضائية بجامعة فلسطين. وقدم مدير الوحدة ورقة عمل بعنوان: "مفهوم وأهمية ومكانة

الحق في الوصول للمعلومات في منظومة حقوق الإنسان". عقد اليوم الدراسي في قاعة لايت هاوس في غزة.

- ٠٥ نوفمبر: شارك الباحث محمد أبو هاشم في ندوة بعنوان: "حرية الرأي والتعبير في الجامعات الفلسطينية" التي نظمتها جمعية أساتذة الجامعات في قاعة مطعم الديوان في غزة. وقدم أبو هاشم ورقة عمل بعنوان: "القيود المتعلقة بحماية حقوق الغير على حرية التعبير في القانون الدولي والمحلي".

> مؤشرات القياس

- تراجع في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام: للأسف الشديد فإن حالة الإنقسام السياسي والصراع القائم بين حكومتي غزة والضفة الغربية قد ساهمت في استمرار الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- توثيق الوحدة للعديد من ردود الفعل على البيانات الصحفية الصادرة عن الوحدة.
- استخدام هذه المواد في تقارير دولية ومحلية وغير ذلك.
- تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات حيث جرت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام المحلية بشكل واسع.

> وسائل التحقق

- رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.
- توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٤)

المساهمة في حماية الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك العمل من أجل إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٩٨، والتي تقوض القانون وتشكل قيداً على ممارسة الحق

النشاطات

١. **إعداد تقرير حول الحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية**
   - تم اعداد المسودة، لكن لم يصدر التقرير حتى نهاية العام.

٢. **اعداد تقرير دوري حول اعتداءات قوات الاحتلال على الحق في التجمع السلمي**
   - صدر عن المركز في شهر ديسمبر ٢٠١٢.

٣. **إعداد بيانات صحفية حول انتهاكات الحق في التجمع السلمي**
   - صدر عن المركز عدد (٠٨) بيانات صحفية أعدتها الوحدة.

٤. **نشاطات حشد ومناصرة (اتصالات، لقاءات، ندوات)**
   - مشاركة مدير الوحدة متحدثاً في ندوة حول الحق في التجمع السلمي نظمتها الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون، رفح، ٠٥ فبراير.
   - عدد من ورش العمل الواردة أدناه تم تخصيصها للحق في التجمع السلمي.

> المؤشرات

- تراجع في الاعتداءات على الحق في التجمع السلمي: رصد المركز استمرار ارتكاب الانتهاكات للحق في التجمع السلمي نتيجة استمرار حالة الإنقسام السياسي في السلطة الفلسطينية، إلا أن الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٢ شهدت تنظيم مسيرات واجتماعات عامة سلمية بصورة أكثر من السابق، وبخاصة مع الأجواء الايجابية بين حركتي (فتح) و(حماس).
- توثيق الوحدة للعديد من ردود الفعل على البيانات الصحفية الصادرة عن الوحدة.
- استخدام هذه المواد في تقارير دولية ومحلية وغير ذلك.
- تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات حيث جرت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام المحلية بشكل واسع.

> وسائل القياس

- رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.
- توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٥)

المساهمة في حماية الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات من خلال النشر عن الانتهاكات ذات الصلة ومن خلال الحشد والمناصرة

النشاطات

١. **إعداد تقرير حول حالة الحق في تكوين الجمعيات**
   - تم اعداد المسودة، لكن التقرير لم يصدر حتى نهاية العام.

٢. **إعداد بيانات صحفية حول الانتهاكات**
   - أصدرت الوحدة بيانين صحفيين، الأول مشترك عن المركز

وشبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان، والآخر يتعلق بإدانة اقتحام قوات الاحتلال لمقرات ثلاث مؤسسات أهلية وحقوقية في الضفة الغربية.

٣. **نشاطات حشد ومناصرة (لقاءات – اتصالات – ندوات)، بما في ذلك لقاءات للتوعية بالتقارير المذكور أعلاه.**

- بتاريخ ١٦ يناير: نظمت الوحدة ندوة حول الحق في تكوين الجمعيات عقدت في قاعة الروتس بمدينة غزة. هدفت الندوة إلى تسليط الضوء على انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات والتي تصاعدت وتيرتها منذ الانقسام الداخلي عام ٢٠٠٧. قدم مدير الوحدة عرضاً للتقرير الذي صدر نهاية العام الماضي حول الحق في تكوين الجمعيات. وتحدث أ. محسن أبو رمضان، مدير شبكة المنظمات الأهلية في غزة حول آليات تعزيز الحق في تكوين الجمعيات. وتحدث المحامي علاء السقا، محامي جمعية منتدى شارك الشبابي، عن تجربة الدفاع عن المنتدى ضد قراري إغلاقه وحله من قبل النائب العام ووزير الداخلية في غزة.
- المشاركة في عدة لقاءات بادرت لها شبكة المنظمات الأهلية، منها اجتماع بتاريخ ٢١ أبريل لمناقشة التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات. انبثق عن الاجتماع عدة خطوات، منها بيان مشترك أعدته وحدة تطوير الديمقراطية يدين التعديلات ويطالب بإلغائها.
- عقد اجتماعين مع مدير الشؤون العامة في وزارة الداخلية بغزة، أولهما بتاريخ ١٨ مارس، والثاني بتاريخ ٢٨ مايو. تم خلال اللقاءين مناقشة عدد من المسائل المتصلة بالقيود على عمل الجمعيات الأهلية.
- بتاريخ ٢٦ ديسمبر، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، بإدارة جلسة بعنوان: "واقع منظمات المجتمع المدني والتحديات التي تواجهها" خلال مؤتمر كان بعنوان: "حالة المجتمع المدني الفلسطيني عام ٢٠١٢"؛ والذي نظمته شبكة المنظمات الأهلية في غزة.

> مؤشر القياس

- التغطية الإعلامية: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام المحلية.
- تراجع الاعتداءات على المؤسسات: ما تزال الاعتداءات قائمة و لم يطرأ تحسن على الوضع في ظل حالة الانقسام القائمة وتداعياتها.

> وسائل القياس

- يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر عن وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٦)

المساهمة في حماية الحق في عدم التعرض للاحتجاز غير القانوني والحماية من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة

النشاطات

١. **إعداد تقرير حول الاعتقال والتعذيب في السلطة الوطنية الفلسطينية.**

- صدر التقرير عن المركز في شهر ديسمبر.

٢. **إعداد بيانات صحفية حول الانتهاكات.**

- أصدر المركز بياناً صحفياً بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢، بعنوان: "يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة المواطن محمد سعيد الزقزوق في مركز شرطة خان يونس ونشر نتائج التحقيق على الملأ".

٣. **نشاطات حشد ومناصرة (ورش عمل، ندوات، لقاءات)، بما في ذلك لقاءات للتوعية بالتقارير المذكورة.**

- بتاريخ ٢٦ يونيو، شارك مدير وأعضاء الوحدة في ورشة عمل بعنوان: «حق ضحايا التعذيب في المساندة والتأهيل»؛ نظمها برنامج غزة للصحة النفسية في فندق جراند بالاس بغزة. وقد ترأس مدير الوحدة أعمال الجلسة الأولى من الورشة.

> مؤشرات القياس

- تسجيل تراجع في عمليات الاعتقال غير القانوني ووقف أو تراجع استخدام التعذيب.
- استخدام اصدارات المركز في تقارير دولية

> وسائل القياس

- رصد وملاحظة التراجع في الانتهاكات
- رصد استخدام الإصدارات في تقارير وإصدارات مؤسسات دولية ومحلية، بما في ذلك عمل مسح دوري عبر شبكة الانترنت.
- توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام نقلاً عن المركز

مخرج رقم (٧)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

النشاطات:

نفذت الوحدة سلسلة من النشاطات من أجل تحقيق هذا المخرج، شملت ما يلي:

١. **بيانات صحفية**

- أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدد (١١) بياناً صحفياً يندد بعقوبة الإعدام، وكانت جميعها من إعداد الوحدة.

٢. **عقد ورش عمل وندوات ولقاءات مع فئات شبابية ونشطاء مجتمع مدني (بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني) تحرض على إلغاء عقوبة الإعدام وتثير الجدل بشأنها.**

- تم عقد (٠٧) لقاءات تحث على إلغاء عقوبة الإعدام ضمن لقاء التوعية الواردة أدناه.

٣. **اتصالات مع مشرعين.**

- تم إثارة قضية عقوبة الإعدام في عدد من اللقاءات بمشاركة مشرعين وصناع قرار. من هذه اللقاءات الزيارات التي نظمها المركز مع مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع كل من رئيس الوزراء أسماعيل هنية، وزير العدل فرج الغول، وزير الخارجية محمد عوض، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر وعدد من أعضاء المجلس من كتلة التغيير والإصلاح.

٤. **رسائل ونداءات وغير ذلك من نشاطات الحشد والمناصرة خاصة في حالات صدور أو تنفيذ أحكام بالإعدام.**

- البيانات الصحفية المذكورة أعلاه صدرت في أعقاب إصدار أحكام إعدام وتضمنت نداءات ومناشدات بعدم تنفيذ الأحكام ومطالبة السلطة الفلسطينية بوقف العمل بعقوبة الإعدام.
- المركز مصدر رئيس للمعلومات لوسائل الإعلام والمنظمات الدولية والهيئات الدبلوماسية المهتمة بوقف العمل بعقوبة الإعدام.

٥. **توفير بيانات كافية حول جميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، بالتعاون مع الوحدة القانونية ووحدة البحث الميداني**

- يتوفر في الوحدة بيانات وافية حول الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام.

مؤشرات القياس

- تنفيذ / عدم تنفيذ أحكام إعدام جديدة:
- لم ينفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٢، ينظر المركز بارتياح لعدم مصادقة الرئيس خلال العام ٢٠١٢ على أي حكم إعدام للعام السادس على التوالي، وهو بحد ذاته مؤشر إيجابي.
- لكن للأسف الشديد شهد العام ٢٠١٢ زيادة ملحوظة في تنفيذ أحكام الإعدام في غزة، فقد نفذت الحكومة (٦) أحكام إعدام جديدة.
- عدم إصدار أحكام إعدام جديدة:

  لم يصدر أي حكم إعدام عن القضاء في الضفة الغربية، وهو تطور إيجابي ينظر له المركز بارتياح.

  أصدر القضاء في غزة (٥) أحكام إعدام جديدة.
- تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة في السلطة الفلسطينية والتي ما تزال تسمح باستخدام عقوبة الإعدام.
- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات والبيانات الصادرة عن المركز في وسائل الإعلام.
- المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول تطبيق عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية.

استخدام معلومات المركز من قبل مؤسسات دولية:

على سبيل المثال أصدرت منظمة العفو الدولية مناشدة عاجلة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٢ من أجل وقف تنفيذ عقوبة الإعدام ضد ٤ مدانين في غزة. المعلومات التي استخدمتها المنظمة كانت من المركز وقد تم الإشارة إلى ذلك بوضوح في المناشدة.

وسائل التحقق

- رصد ومتابعة لما يصدر من قرارات عن المحاكم
- رصد ومتابعة تنفيذ أحكام جديدة
- رصد استخدام معلومات المركز من قبل مؤسسات دولية
- رصد ومتابعة أية قرارات أو تصريحات عن السلطة الوطنية.
- يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام.

- تلقى المركز عدد من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.

مخرج رقم (٨)

تفعيل المجلس التشريعي وعودته للقيام بدوره كسلطة تشريعية موحدة تمارس مهام التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.

ما تزال السلطة التشريعية معطلة بفعل الانقسام في السلطة الفلسطينية. وتواصل كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة (حماس) عقد جلسات باسم المجلس التشريعي في غزة، يتم خلالها مناقشة وإصدار قوانين ونشرها في الوقائع الفلسطينية الصادرة عن الحكومة في غزة بدون مصادقة الرئيس على تلك القوانين. وقد سبق وأن أوضح المركز موقفه المعارض لعقد جلسات باسم المجلس التشريعي من قبل كتلة التغيير والإصلاح، فيما طالب بوقف إصدار قرارات بقوة القانون من قبل الرئيس بدعوى غياب عمل المجلس التشريعي.

النشاطات

١. **مراقبة عمل كتلة التغيير والإصلاح في غزة وجمع المعلومات حول ما تصدره من تشريعات باسم المجلس التشريعي.**
   - يقوم أعضاء الوحدة بمتابعة وجمع وتوثيق كل ما يصدر من تشريعات عن كتلة التغيير والإصلاح.

٢. **مراقبة ما يصدر عن الرئيس من قرارات بقوة القانون بدعوى غياب المجلس التشريعي.**
   - يقوم أعضاء الوحدة بتوثيق كل ما يصدر عن الرئيس من قرارات بقوة القانون.

٣. **إعداد تقرير بعنوان: «العملية التشريعية والرقابة البرلمانية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني».**
   - صدر التقرير عن المركز في ديسمبر.
   - تم اعداد خبر صحفي حول التقرير وقد وزعت معه نسخ إلكترونية من التقرير على نطاق واسع.

٤. **إعداد بيانات صحفية**
   - صدر عن المركز (٥٠) بيانات صحفية تتصل بعمل المجلس التشريعي من إعداد الوحدة.

٥. **نشاطات حشد ومناصرة (ورش عمل واتصالات ولقاءات للتوعية ولحشد التأييد بمخاطر الوضع الراهن واستمرار الشلل في السلطة التشريعية).**
   - ندوة بعنوان «المجلس التشريعي بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام»:
     نظمت الوحدة هذه الندوة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٢، وعقدت في قاعة الروتس بغزة. تحدث في الندوة كل من النائب راوية الشوا، النائب يحيى موسى، النائب فيصل أبو شهلا، النائب جميل المجدلاوي، ود. محمد أبو سعدة، عميد كلية الحقوق في جامعة فلسطين.

أستاذ حمدي شقور، مدير الوحدة خلال إدارته للندوة.

- صدر عن المركز خبر صحفي تضمن أبرز ما جرى في الندوة من مداولات ومناقشات.
- في إطار الفعاليات التي نظمها المركز لأعضاء مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تم تنظيم لقاءين منفصلين مع أعضاء المجلس التشريعي بتاريخ ٢٢ أبريل، الأول عقد في مقر المجلس التشريعي وشارك فيه النائب الأول لرئيس المجلس وأعضاء عن كتلة التغيير والإصلاح. أما اللقاء الثاني فقد شارك فيه نواب عن حركة (فتح) والجبهة الشعبية وعقد في فندق المتحف بغزة.

نشاطات أخرى

- بتاريخ ٢٧ ديسمبر، شارك الباحث محمد أبو هاشم، بورقة عمل بعنوان: "العملية التشريعية والرقابة البرلمانية في السلطة الفلسطينية"، خلال يوم تدريبي نظمه مركز الإعلام المجتمعي بمدنية غزة تحت عنوان: "آلية سن التشريعات في

السلطة الفلسطينية".

> مؤشرات القياس

- معرفة أكبر بآليات عمل المجلس التشريعي وأهم الانتقادات حول أدائه.
- مشاركة نواب من حركتي (فتح) و(حماس) في اللقاءات والندوات التي ينظمها المركز.

> وسائل القياس

- تحتفظ الوحدة بتوثيق تغطية النشاطات في وسائل الإعلام

> مخرج رقم (٩)

المساهمة في دعم الجهود من أجل إجراء الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الوطنية الفلسطينية

عبر المركز عن موقفه مراراً برفض إجراء انتخابات بدون تحقيق المصالحة الوطنية، وبدون توفير الأجواء لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة، وذلك في ضوء استمرار حالة الانقسام وتداعياتها على كافة الحقوق والحريات في السلطة الفلسطينية.

النشاطات:

على ضوء التفاهمات بين حركتي (حماس) و(فتح) في القاهرة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٢، ضمن خطوات المصالحة الفلسطينية، شرعت لجنة الانتخابات المركزية بوضع استعداداتها لتحديث سجل الناخبين في قطاع غزة خلال الفترة ما بين ٠٣ إلى ١٤ يوليو ٢٠١٢. وعلى إثر ذلك شرع المركز، من خلال وحدة تطوير الديمقراطية، في التحضير لعملية الرقابة على تسجيل الناخبين، وقد شمل ذلك النشاطات التالية:

- بتاريخ ٠٢ يونيو ٢٠١٢، تقدم المركز بطلب للجنة الانتخابات المركزية لاعتماده كهيئة رقابة محلية.[٤٩]
- بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٢، تسلم المركز رسالة من قبل لجنة الانتخابات المركزية تفيد باعتماده رسمياً كهيئة رقابة محلية.
- من ثم باشر المركز بتقديم طلبات اعتماد مراقبيه منذ تاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٢، والذين بلغ عددهم ٤٤ مراقباً، من بينهم ١٤ من أعضاء المركز، و٣٠ من النشطاء الشباب ممن سبق وأن تلقوا دورات تدريبية في المركز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان نصفهم من النساء.
- خلال يومي ٠١ و٠٢ يوليو ٢٠١٢، عقد المركز لقاءات تدريبية مكثفة لمراقبيه، تركزت حول إجراءات عملية تحديث سجل الناخبين، وقواعد سلوك المراقبين، إضافة إلى معايير حقوق الإنسان في الرقابة على عملية تحديث السجل. كما عمل المركز على توزيع مراقبيه على مراكز التسجيل المنتشرة في قطاع غزة.
- إلا أن حركة (حماس) قررت تعليق عملية التسجيل في قطاع غزة، وذلك وفقاً لبيان صحفي صدر عن الناطق باسم الحركة، سامي أبو زهري، بتاريخ ٠٢ يوليو ٢٠١٢. وقد استهجن المركز هذا القرار في بيان صحفي صدر عنه في اليوم ذاته[٥٠]، واعتبره غير مبرر وتدخلاً غير مقبول في عمل اللجنة المهني.

بيانات صحفية:

- صدر عن المركز بيانان صحفيان، الأول استهجن فيه قرار (حماس) منع لجنة الانتخابات المركزية من تحديث السجل الانتخابي، وهو مذكور أعلاه، والآخر ضد انتخابات الهيئات المحلية التي

٤٩ لمزيد من المعلومات حول تقديم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان طلب اعتماده للجنة الانتخابات المركزية، راجع البيان الصحفي الصادر بعنوان: "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يقدم أوراق اعتماده كهيئة رقابة محلية للجنة الانتخابات المركزية "، بتاريخ ٠٢ يونيو ٢٠١٢، مرجع رقم (٢٠١٢/٦٢). www.pchrgaza.org

٥٠ لمزيد من المعلومات حول موقف المركز من قرار حركة حماس تعليق عمل لجنة الانتخابات، راجع البيان الصحفي الصادر بعنوان: "المركز يستهجن قرار حماس منع لجنة الانتخابات المركزية من تحديث السجل الانتخابي" بتاريخ ٠٢ يوليو ٢٠١٢، مرجع رقم (٢٠١٢/٧٤). www.pchrgaza.org

جرت في الضفة الغربية.

> مؤشرات القياس

- عدم إجراء انتخابات بدون توافق وطني ومصالحة: للأسف جرت انتخابات محلية في الضفة الغربية دون تحسن في حالة الحقوق والحريات في السلطة الفلسطينية ودون توافق وطني.
- استجابة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في حملة المركز للرقابة على عملية التسجيل في قطاع غزة قبل أن توقفها حركة (حماس).

> وسائل القياس

- التقارير والمواد الصادرة عن المركز
- الملاحظة والرصد والتوثيق للمنظمات المشاركة
- آراء المراقبين والمنظمات المشاركة في الرقابة

> مخرج رقم (١٠)

توعية ٦٠٠ شاب وشابة بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات تعقد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

النشاطات

١. **تنظيم ٣٠ ورشة عمل ولقاء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.**

- نظمت الوحدة (٥٧) ورشة عمل ولقاء توعية بالتعاون مع (٢٣) منظمة أهلية ومجموعة شبابية، أي بزيادة مقدارها (٢٧) ورشة عمل ولقاء عما كان مقرراً وفقاً للخطة.
- شارك في تلك اللقاءات ١١٨٠ شخصاً، أي بزيادة مقدارها ٥٨٠ شخصاً عن المقرر في الخطة.
- كان بين المشاركين ٧٧٥ شابة، أي ما نسبته نحو ٦٦٪ من مجموع المشاركين.
- تناولت اللقاءات مواضيع متنوعة، وذلك على النحو التالي:

المشاركة السياسية: ٢٧ ورشة

الحق في حرية التعبير: ١٢ ورشة

إلغاء عقوبة الاعدام: ٩ ورش

العدالة الانتقالية: ٥ ورش

الديمقراطية في فلسطين: ٣ ورش

الحق في التجمع السلمي: ورشة واحدة

محمد أبو هاشم، الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية، خلال إحدى الجلسات.

الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية، محمود الافرنجي خلال احدى الورشات.

جدول يوضح تفاصيل ورش العمل واللقاءات

	موضوع الورشة	مكان التنفيذ	المحافظة	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١	المشاركة السياسية	جمعية الساحل للتنمية والتطوير	الشمال– جباليا	٩	١٨	٢٧	٢٠١٢/٢/٢٦
٢	حرية الرأي والتعبير	جمعية فرسان الغد الشبابية	الشمال– بيت لاهيا	١١	١٣	٢٤	٢٠١٢/٢/٢٦
٣	المشاركة السياسية	جمعية الخريجات	غزة	٠	٢١	٢١	٢٠١٢/٢/٢٧
٤	المشاركة السياسية	جمعية الهيئة الفلسطينية للتنمية	الشمال– بيت لاهيا	١٦	١٧	٣٣	٢٠١٢/٢/٢٨
٥	المشاركة السياسية	جمعية الخريجات	غزة	٠	١٨	١٨	٢٠١٢/٢/٢٩
٦	حرية الرأي والتعبير	جمعية الأدهم الخيرية	الشمال– بيت حانون	٨	١٠	١٨	٢٠١٢/٣/٥
٧	حرية الرأي والتعبير	جمعية الخريجات	غزة	٠	١٩	١٩	٢٠١٢/٣/٥
٨	المشاركة السياسية	نادي صناع المستقبل الشبابي	غزة	١٣	٧	٢٠	٢٠١٢/٣/٦
٩	عقوبة الإعدام	جمعية الخريجات	غزة	٠	١٦	١٦	٢٠١٢/٣/٧
١٠	المشاركة السياسية	جمعية صورة	غزة	١١	٣	١٤	٢٠١٢/٣/٨
١١	المشاركة السياسية	جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل	رفح	١٠	١٧	٢٧	٢٠١٢/٣/١١
١٢	التجمع السلمي	جمعية الأدهم	الشمال– بيت حانون	٨	١٠	١٨	٢٠١٢/٣/١٢
١٣	المشاركة السياسية	جمعية تنمية وتطوير قاع القرين	خان يونس	٠	٢٩	٢٩	٢٠١٢/٣/١٣
١٤	المشاركة السياسية	مركز المغازي الثقافي	الوسطى– المغازي	١٨	٠	١٨	٢٠١٢/٣/١٤
١٥	المشاركة السياسية	ملتقى شباب القرارة	الجنوب– القرارة	١١	١٠	٢١	٢٠١٢/٣/١٥
١٦	المشاركة السياسية	جمعية فرسان الغد	الشمال– بيت حانون	٥	١٢	١٧	٢٠١٢/٣/١٨
١٧	إلغاء عقبة الإعدام	جمعية الخريجات	غزة	٠	١٨	١٨	٢٠١٢/٣/١٩
١٨	المشاركة السياسية	ملتقى إعلاميات الجنوب	رفح	٥	١١	١٦	٢٠١٢/٣/٢١
١٩	المشاركة السياسية	جمعية بناء	غزة	٩	١١	٢٠	٢٠١٢/٣/٢٢
٢٠	حرية الرأي والتعبير	جمعية بناء	غزة	٩	٤	١٣	٢٠١٢/٣/٢٦
٢١	حرية الرأي والتعبير	جمعية الخريجات	غزة	٠	٢٥	٢٥	٢٠١٢/٣/٢٨
٢٢	المشاركة السياسية	جمعية الفجر الشبابي	خان يونس	١٨	٦	٢٤	٢٠١٢/٤/٢
٢٣	حرية الرأي والتعبير	ملتقى شباب القرارة	الجنوب– القرارة	١٠	٨	١٨	٢٠١٢/٤/٥
٢٤	المشاركة السياسية للمرأة	إتحاد لجان العمل الزراعي	خان يونس	٠	٣١	٣١	٢٠١٢/٤/٩
٢٥	إلغاء عقوبة الإعدام	جمعية فرسان الغد	الشمال – بيت حانون	١٨	٤	٢٢	٢٠١٢/٤/١١
٢٦	المشاركة السياسية للمرأة	جمعية الخريجات	غزة	٠	٢٩	٢٩	٢٠١٢/٤/١٧
٢٧	إلغاء عقوبة الإعدام	جمعية بناء	غزة	٤	١١	١٥	٢٠١٢/٤/١٨
٢٨	حرية الرأي والتعبير	جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل	رفح	٢	٢٢	٢٤	٢٠١٢/٤/٢٣
٢٩	المشاركة السياسية للمرأة	جمعية الجنوب لصحة المرأة	رفح	٠	١٩	١٩	٢٠١٢/٤/٢٥

٣٠	حرية الرأي والتعبير	جمعية الفجر الشبابي	خان يونس	١٥	٢	١٧	٢٠١٢/٤/٣٠
٣١	المشاركة السياسية	جمعية الخريجات	غزة	٠	٢٩	٢٩	٢٠١٢/٥/٢
٣٢	عقوبة الإعدام	ملتقى شباب القرارة	القرارة	١١	٥	١٦	٢٠١٢/٥/٣
٣٣	المشاركة السياسية	جمعية الخريجات	غزة	٠	٢٧	٢٧	٢٠١٢/٥/٦
٣٤	إلغاء عقوبة الإعدام	جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل	رفح	٦	٩	١٥	٢٠١٢/٥/٧
٣٥	حرية الرأي والتعبير	جمعية الخريجات	غزة	٠	٢٤	٢٤	٢٠١٢/٥/٩
٣٦	دور الإعلام في تعزيز المشاركة السياسية	جامعة الأقصى	غزة	٠	٣١	٣١	٢٠١٢/٥/١٣
٣٧	القيود المشروعة على حرية العمل الصحفي	جامعة الأقصى	غزة	٠	١٩	١٩	٢٠١٢/٥/١٤
٣٨	دور الإعلام في تعزيز الديمقراطية في فلسطين	جامعة الأقصى	غزة	٠	٢٩	٢٩	٢٠١٢/٥/١٦
٣٩	إلغاء عقوبة الإعدام	جامعة الأقصى	غزة	٠	٢٥	٢٥	٢٠١٢/٥/٢١
٤٠	المشاركة السياسية في القانون الدولي والمحلي	جمعية عدالة	خان يونس	١١	٠	١١	٢٠١٢/٥/٣٠
٤١	العدالة الانتقالية	جامعة الأقصى	غزة	٠	١١	١١	٢٠١٢/٥/٣١
٤٢	الديمقراطية والعدالة الانتقالية	جمعية بناء	غزة	٩	٥	١٤	٢٠١٢/٦/١٤
٤٣	الديمقراطية والعدالة الانتقالية	جمعية ملتقى شباب القرارة	القرارة	١٦	١١	٢٧	٢٠١٢/٦/٢٦
٤٤	المشاركة السياسية	مجموعة أوكسجين الشبابية	غزة (المركز الفلسطيني)	١٥	١٥	٣٠	٢٠١٢/٦/٢٧
٤٥	حرية الرأي والتعبير	مجموعة أوكسجين الشبابية	غزة (المركز الفلسطيني)	١٣	١٣	٢٦	٢٠١٢/٦/٢٨
٤٦	الديمقراطية في فلسطين	مجموعة أوكسجين الشبابية	غزة (المركز الفلسطيني)	١٣	١٤	٢٧	٢٠١٢/٧/١
٤٧	إلغاء عقوبة الإعدام	مجموعة أوكسجين الشبابية	غزة (المركز الفلسطيني)	١٥	١٠	٢٥	٢٠١٢/٧/٤
٤٨	المشاركة السياسية ودور الإعلام في تعزيزها	منتدى الإعلاميين الفلسطينيين	غزة	١٢	٦	١٨	٢٠١٢/٧/٩
٤٩	العدالة الانتقالية	مجموعة أوكسجين الشبابية	غزة (المركز الفلسطيني)	١٢	٩	٢١	٢٠١٢/٧/١٠
٥٠	الديمقراطية في فلسطين	منتدى الإعلاميين الفلسطينيين	غزة	١١	٦	١٧	٢٠١٢/٧/١١
٥١	القيود المشروعة على حرية العمل الصحفي	منتدى الإعلاميين الفلسطينيين	غزة	١٠	٥	١٥	٢٠١٢/٧/١٦
٥٢	إلغاء عقوبة الإعدام	منتدى الإعلاميين الفلسطينيين	غزة	٧	٦	١٣	٢٠١٢/٧/١٨
٥٣	العدالة الانتقالية	منتدى الإعلاميين الفلسطينيين	غزة	٧	٦	١٣	٢٠١٢/٧/١٨
٥٤	المشاركة السياسية	رابطة فورد	المركز الفلسطيني ، غزة	٥	٦	١١	٢٠١٢/١٠/٣
٥٥	المشاركة السياسية	ملتقى شباب القرارة	القرارة	١٣	٨	٢١	٢٠١٢/١٠/٢١
٥٦	المشاركة السياسية	جمعية شرق غزة لإنماء الأسرة	الزيتون	٢	١٧	١٩	٢٠١٢/١٠/٢٢
٥٧	المشاركة السياسية	هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية	جباليا	٧	١٨	٢٤	٢٠١٢/١٠/٢٣
			المجموع	**٤٠٥**	**٧٧٥**	**١١٨٠**	

٢. **إعداد ٥ مطويات توعية حول (الحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، الحق في المشاركة السياسية، وحول عقوبة الإعدام)**
- تم إعداد وطباعة المطويات المذكورة، ويجري استخدامها وتوزيعها على المشاركين في اللقاءات.

٣. **نشر أخبار صحفية عن النشاطات للتعريف بها.**
- تم إعداد وإصدار ٨ أخبار صحفية.

> مؤشرات القياس
- الإقبال على المشاركة: شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في عدد اللقاءات وفي الإقبال عليها، بزيادة مقدارها ١٥ لقاءً عن العدد المقدر للعام بكامله، وكذلك بزيادة مقدارها ٣٦٥ مشاركاً ومشاركة عن العدد المقدر في الخطة. وبلغت نسبة مشاركة النساء نحو ٦٦٪ من مجموع المشاركين.
- تغذية استرجاعية من المشاركين: كانت الردود إيجابية من قبل المشاركين.
- عدد المؤسسات الشريكة: تم تنفيذ اللقاءات بالتعاون مع ١٩ مؤسسة.
- إعداد المطويات واستخدامها في اللقاءات وغيرها.
- عدد الأخبار الصحفية المنشورة.

> وسائل التحقق
- توثيق أسماء المشاركين والمؤسسات المضيفة أو المشاركة
- النجاح في تنظيم اللقاءات.
- توثيق ردود الأفعال الصادرة عن المؤسسات الشريكة والمشاركين.
- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما نشر في وسائل الإعلام عن تلك النشاطات.

وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة والطفل نشاطاتها خلال العام ٢٠١٢ وفق الخطة السنوية التي وضعتها. وقد أنجزت معظم النشاطات باستثناء تلك المتعلقة بالعمل على تغيير القوانين وتحديدا قانون الأحوال الشخصية. ويرجع ذلك إلى استمرار حالة الانقسام القائمة منذ العام ٢٠٠٧ ، بالإضافة إلى استبدال نشاطات بأخرى، ويرجع ذلك إلى العدوان الذي تعرض له قطاع غزة في الفترة ما بين ١٤–٢١ نوفمبر ٢٠١٢. وقد كانت النشاطات التي نفذتها الوحدة على النحو التالي :

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للنساء والأطفال

مساعدة ٦٠٠ امرأة وأطفالهن في المحاكم الشرعية

حصول ٥٠٠ امرأة على استشارات قانونية

تقديم الاستشارات القانونية للسجينات

تمثيل النساء في المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال العام (١٢١٣) قضية، بينها (١١٦١) قضية وردت إلى الوحدة خلال العام ٢٠١٢، بالإضافة إلى (٥٢) قضية شرعية حولت من العام ٢٠١١. الجداول التالية توضح القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام :

جدول رقم (١): تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام

نفقة	عفش بيت	حضانة	رؤية أبناء	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	أجرة حضانة ورضاعة	قضايا منوعة	استضافة أبناء	المجموع
٦٣٤	٢٩٨	٤٠	٣٣	٣٧	٣٩	٥٥	٣	٧	٣٩	٤	٢٤	١٢١٣

جدول رقم (٢): نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠١٢

قضايا صدرت بها أحكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا أوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
٧١٣	٧٠	٣٦٣	٦٧	١٢١٣

جدول رقم (٣): جدول يوضح عدد القضايا الواردة إلى فروع المركز خلال العام ٢٠١٢

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خان يونس	المجموع
٥٥٤	٣١٤	٢٩٣	١١٦١

١,٢) التنسيق مع المحاكم الشرعية

خلال العام ٢٠١٢، واصلت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية، وذلك من خلال قيام المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن إلى المساعدة للوحدة ليتولى محامو الوحدة الترافع عنهن مجانا وتقديم المساعدة القانونية المطلوبة لهن، هذا بالإضافة لقيام المحاكم الشرعية بتسهيل عمل المحامين العاملين في الوحدة في المحاكم الشرعية.

١,٣) التنسيق مع المؤسسات النسوية والمجتمعية الفاعلة في مجال المساعدة القانونية

تابعت الوحدة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية والمجتمعية الفاعلة في مجال المساعدة القانونية، وبشكل خاص القضايا المحولة من مركز صحة المرأة – جباليا؛ المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات؛ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، تلقت الوحدة رسالة من اتحاد لجان العمل الصحي بخصوص التعاون والتنسيق في مجال المساعدة القانونية وتحويل الحالات التي بحاجة لتمثيل قانوني للمركز لمتابعتها.

بالإضافة إلى ذلك، بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٢، اجتمعت مديرة الوحدة، الأستاذة منى الشوا، مع إبراهيم أبو شمالة، وداوود المصري من مشروع العون القانوني وبحثت معهما سبل التعاون والتنسيق بين وحدة المرأة وبين مشروع العون القانوني.

❖ **عقد لقاءات مع المؤسسات المجتمعية والنسوية**

نظمت الوحدة بتاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٢ اجتماعا للمؤسسات النسوية والمجتمعية الناشطة في المنطقة الشمالية. هدف اللقاء إلى بحث سبل وآليات التعاون والتنسيق بين المركز والمؤسسات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة وتقديم الخدمات القانونية للنساء. وقد خلص اللقاء إلى جملة من التوصيات أهمها: استمرار العمل على توعية النساء وبخاصة في المناطق النائية والمهمشة، استهداف الذكور في محاضرات التوعية القانونية، والسعي للوصول الى طلبة المدارس الى جانب التواصل الدائم مع المؤسسات التي تقدم خدمات قانونية للنساء. شارك في هذا اللقاء (٤٥) مشاركة.

❖ **التعاون مع بيت الأمان**

خلال العام ٢٠١٢، قامت الوحدة بزيارة بيت الأمان التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، والذي تم افتتاحه العام الماضي. التقت الوحدة بمديرة بيت الأمان والأخصائية الاجتماعية والأخصائية النفسية، وتم الاطلاع على طبيعة العمل في بيت الأمان بالإضافة إلى طبيعة الحالات التي يتم استقبالها. وخلال اللقاء، تم بحث إمكانية التعاون بين المركز وبين بيت الأمان، كما تم تنسيق زيارة أخرى للوحدة تم فيها الالتقاء ببعض النزيلات الموجودات في بيت الأمان.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة بإعطاء (٣) محاضرات توعية قانونية لطاقم العاملين في بيت الأمان بناء على طلب منهم.

٢,١) حصول ٥٠٠ امرأة على الاستشارة القانونية

قامت الوحدة بتقديم (٤٣٠) استشارة قانونية خلال العام ٢٠١٢، وذلك للنساء اللواتي قدمن إلى طلب الاستشارة أو النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف. وقد توزعت الاستشارات القانونية تلك على فروع المركز الثلاثة في قطاع غزة. فقد قُدِّمت في فرع جباليا (١١٣) استشارة، وفي فرع خان يونس قُدِّمت (١٥٤) استشارة، وفي مقر المركز الرئيس بمدينة غزة قُدِّمت (١٦٣) استشارة. ويرجع سبب عدم وصول رقم الاستشارات القانونية المقدمة للنساء خلال العام ٢٠١٢ إلى (٥٠٠) استشارة كما هو مفترض، إلى انتشار عدد من المؤسسات التي تقدم خدمات المساعدة القانونية للنساء، بما فيها مشروع العون القانوني الذي يضم ١٢ مؤسسة نسوية عاملة في غزة.

٣,١) تقديم الاستشارة القانونية للنساء السجينات

خلال العام ٢٠١٢، قامت المحامية في الوحدة، الأستاذة حنان مطر بزيارة سجن النساء، وإلتقت مع مدير السجن ومسؤولة سجن النساء. كما إلتقت مطر مع السجينات وعددهن (٢٤) سجينة، منهن اثنتان صدر بحقهما أحكام، واطلعت على أوضاعهن، وقدمت استشارات قانونية لهن.

> **مؤشرات القياس**

- بلغ عدد القضايا التي وردت إلى وحدة المرأة خلال هذا العام (١٢١٣) قضية.
- بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (٧١٣) حكما.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء (٤٣٠) استشارة.

- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها (٥٥٣) قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية (٤٣) قضية.
- بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية (٦٨٩)[٥١] امرأة.
- بلغ عدد السجينات اللواتي تم زيارتهن من قبل محامية الوحدة وقدمت لهن استشارات (٢٤) سجينة.

وسائل القياس:

- خلال العام ٢٠١٢ رصدت الوحدة عدد القضايا الواردة الى الوحدة ونوعيتها
- كما تم رصد الاحكام التي حصلت عليها الوحدة خلا العام ٢٠١٢ وهي جمعيها احكام لصالح النساء
- تم رصد عدد القضايا المحولة من المحاكم الشرعية
- تم رصد عدد القضايا المحولة من المؤسسات النسوية

قصص نجاح:

استطاعت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ الحصول على ٧١٣ حكما لصالح النساء، بعض هذه الإحكام أحدث تغييرا ايجابيا في حياة النساء.

فيما يلي نستعرض أهم القضايا التي نجحت الوحدة من خلالها بتغيير حياة هؤلاء النساء ايجابياً.

قضية (ز، ع)

جاءت إلى الوحدة لتجد حل لمشكلتها التي صبرت عليها أكثر من ٣٥ عاماً. تزوجت (ز، ع) وقد كان عمرها ١٣ عاماً وأنجبت أربعة أبناء. تركها زوجها وتزوج بأخرى، وقام بإسكان الزوجة الجديدة في الطابق الأول، أما هي فأسكنها في الطابق السفلي من البناية. عاملها هي وأولادها بتجاهل تام، فقد رفض الإنفاق عليهم، وكانت كلما طلبت منه مصروفاً لها ولأولادها ينهال عليها سباً وضرباً ويهددها بالطلاق وأخذ أولادها منها، لذلك لم تعد تطلب منه شيئا خوفاً من أن تحرم من أولادها. اعتمدت (ز، ع) على نفسها في توفير لقمة العيش لها ولأولادها، وكان المنزل الذي تقيم فيه لا تتوفر فيه أدنى متطلبات الحياة المعيشية، وبعد أن كبر الأبناء قامت بتزويج البنات وأقامت عند ابنها، إلا أن وضعها لم يكن أفضل مما سبق.

لجأت (ز، ع) إلى الوحدة لعلها تجد حل لمشكلتها التي تعاني منها لسنوات عديدة، فقامت محامية الوحدة برفع دعوى تفريق للضرر من التعليق والهجر. عندما تم تبليغ الزوج بلائحة الدعوى قام بتهديدها، إلا أنها أصرت على متابعة القضية وتم السير بإجراءات الدعوى إلى أن صدر حكم أول درجة التفريق للضرر من التعليق والهجر. وقد أيدت محكمة الاستئناف الدعوى المرفوعة.

حصلت (ز، ع) على الطلاق الذي كانت تتمناه منذ سنوات، فقد أصبح باستطاعتها أن تفصل نفسها عن الزوج من كرت التموين التابع لوكالة الغوث، وتحصل على راتب من الشؤون الاجتماعية، وتحصل على بطاقة تأمين صحي مستقلة، الأمر الذي سيحسن من وضعها الصحي والاقتصادي، كما أن الطلاق شكل نهاية لمعاناتها الطويلة.

قضية (أ، ش)

تزوجت (أ، ش) وهي بعمر ١٤ سنة وسبع شهور، وبدأت مشاكلها مع زوجها منذ الأسبوع الأول للزواج، بسبب ضعف شخصية الزوج وتدخل أمه في حياتهما. أنجبت (أ،ش) ولدا وبنتا، ثم قام زوجها بتطليقها وكانت تبلغ في ذلك الوقت السابعة عشرة من عمرها، إلا أن زوجة أبيها لم تحتمل وجود ولديها، الأمر الذي اضطرها إلى إرجاع ولديها إلى أبيهم الذي كان متزوجا بأخرى. بعد مرور أربع سنوات، قرر زوجها إرجاعها بعقد جديد. وافقت (أ، ش) على أمل أن تبقى مع ولديها اللذين كانا يعانيان من سوء معاملة زوجة أبيهما. خلال تلك الفترة، أنجبت (أ، ش) بنتين أخريين، إلا أن مشاكلها مع زوجها استمرت، بل زادت مع وجود الزوجة الثانية، التي قامت بعمل مكيدة لها أدت في النهاية إلى طلاقها مرة أخرى.

توجهت (أ، ش) للوحدة لطلب المساعدة القانونية للحصول على نفقة للبنتين، فقامت المحامية برفع قضية نفقة للطفلتين وقد حصلت على حكم نفقة ب٥٠ دينارا لهما.

كما قامت الوحدة برفع قضية مشاهدة أولاد وقضية استضافة أولاد للطفل البالغ من العمر عشر سنوات، أي خارج سن الحضانة والطفلة الأخرى البالغة من العمر تسع سنوات. وبموجب هذا الحكم تستطيع (أ، ش) استضافة أطفالها مرة كل أسبوعين لمدة يوم كامل مع مبيت. وبذلك ساعدت الوحدة (أ، ش) في توفير نفقة لبناتها، كما ساعدتها في رؤية واستضافة أبنائها الأمر الذي سمح لها التواصل مع أبنائها الموجودين في حضانة أبيهم.

٥١ يلاحظ اختلاف الرقم المذكور مع عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أعلاه (١٢١٣) قضية، وذلك بسبب تقديم أكثر من استشارة او رفع أكثر من قضية للحالة الواحدة.

مخرج رقم (٢)

توعية ٢٠٠٠ امرأة بحقوقهن القانونية المكفولة في القانون الدولي والمحلي

تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء
إصدار بوستر خاص بمناسبة يوم المرأة العالمي
إصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة
التعاون مع وسائل الإعلام
المشاركة في الدورات التدريبية التي تنظمها وحدة التدريب

١) تنظيم ١٠٠ محاضرة توعية قانونية منها ٢٠ في حقوق الطفل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمراكز النسوية.

نظمت الوحدة خلال العام (١٠٢) محاضرة توعية، توزعت تلك المحاضرات على مواضيع وقضايا مختلفة، وهي كما يلي: (٢٥) محاضرة في مجال الأحوال الشخصية، و(٣٢) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة، و(١٩) محاضرة خاصة بحقوق الطفل، و(٩) محاضرة خاصة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، القتل على خلفية الشرف (٤) محاضرات، المشاركة السياسية للمرأة (٢) محاضرتان، الحقوق الصحية للمرأة (٢)، أثر العدوان على النساء (٧)، حقوق المرأة في قانوني العمل والعقوبات (٢). وكانت المحاضرات على النحو التالي:

طاقم الوحدة خلال إحدى اللقاءات بجباليا بتاريخ ٢٦ إبريل.

جدول يوضح المحاضرات التي قامت بها وحدة المرأة خلال العام ٢٠١٢

الرقم	التاريخ	مكان عقد المحاضرة	المنطقة	عنوان المحاضرة	عدد المشاركين	
					ذكور	وإناث
١	١/٩	دائرة العمل النسائي	بيت لاهيا	العنف ضد المرأة		٣٤
٢	١/١٠	جمعية الصفا الخيرية	خانيونس	العنف ضد المرأة		٢٩
٣	١/١٢	مركز النشاط النسائي	غزة	العنف ضد المرأة		٦٥
٤	١/١٥	مركز النشاط النسائي	دير البلح	قانون الأحوال الشخصية		١٢
٥	١/١٦	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	رفح	اتفاقية حقوق الطفل	١٢	١٠
٦	١/١٨	اتحاد لجان العمل الصحي	جباليا	قانون الأحوال الشخصية	٢٥	
٧	١/١٩	اتحاد لجان العمل الصحي	جباليا	قانون الأحوال الشخصية	٢٥	
٨	١/٢٢	جمعية آفاق الخيرية	النصيرات	العنف ضد المرأة		١٨
٩	١/٢٥	اتحاد لجان العمل الصحي	جباليا	قانون الأحوال الشخصية	٢٠	
١٠	١/٢٦	اتحاد لجان العمل الصحي	رفح	قانون الأحوال الشخصية	٤٠	
١١	٢/١٣	مدرسة خان يونس الثانوية للبنات «ا»	خان يونس	العنف ضد المرأة		٣٤
١٢	٢/١٥	جمعية بنيان للثقافة	خان يونس	اتفاقية سيداو		٢٩
١٣	٢/١٦	دائرة العمل النسائي	بيت لاهيا	العنف ضد المرأة		٢٥
١٤	٢/١٦	مدرسة خان يونس الابتدائية للذكور ا	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		١٢
١٥	٢/٢١	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	رفح	المرأة في قانون العقوبات	٨	١٠
١٦	٢/٢٢	اتحاد شباب النضال	غزة	قانون الأحوال الشخصية	١٢	٦
١٧	٢/٢٣	جمعية تضامن	غزة	قانون الأحوال الشخصية		١٤
١٨	٢/٢٧	مدرسة أبو حميد الابتدائية المشتركة	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		٢٥
١٩	٢/٢٨	مركز بيت الأمان الشؤون الاجتماعية	غزة	قانون الأحوال الشخصية		١٨
٢٠	٣/٥	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية المشتركة	خان يونس	اتفاقية سيداو		٣٦
٢١	٣/٦	مدرسة عبسان الابتدائية المشتركة	الشرقية	اتفاقية حقوق الطفل		٢٢
٢٢	٣/٧	مدرسة خزاعة الابتدائية المشتركة	الشرقية	اتفاقية حقوق الطفل		٢٥
٢٣	٣/١١	جمعية بنيان للثقافة	خان يونس	اتفاقية سيداو		٣٠
٢٤	٣/١٣	تجمع الشباب التقدمي	غزة	اتفاقيه سيداو	٢١	٩
٢٥	٣/١٢	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية المشتركة	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		٣٠
٢٦	٣/١٥	مدرسة الأمل الجديدة المشتركة للاجئين	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		١٨
٢٧	٣/١٨	مركز أمان التابع للشؤون الاجتماعية	غزة	قانون الأحوال الشخصية		١٥
٢٨	٣/٢٠	جمعية وفاق الخيرية	رفح	العنف ضد المرأة		٢٥
٢٩	٣/٢١	جمعية آفاق الخيرية	النصيرات	قانون الأحوال الشخصية		١٨
٣٠	٣/٢٢	مدرسة خزاعة الابتدائية الفترة المسائية	الشرقية	اتفاقية حقوق الطفل		١٢
٣١	٣/٢٥	مدرسة خان يونس الابتدائية ا للبنات	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		١٥

الرقم	التاريخ	مكان عقد المحاضرة	المنطقة	عنوان المحاضرة	عدد المشاركين	
					ذكور	وإناث
٣٢	٣/٢٥	مدرسة خان يونس الابتدائية ج للبنات	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		٣٠
٣٣	٣/٢٦	دائرة العمل النسائي	بيت لاهيا	العنف ضد المرأة		٤٥
٣٤	٤/٣	اتحاد الكنائس	غزة	قانون أحوال شخصية		٢٥
٣٥	٤/٤	اتحاد الكنائس	غزة	قانون أحوال شخصية		٢٥
٣٦	٤/٥	اتحاد الكنائس	غزة	العنف ضد المرأة		٢٥
٣٧	٤/١٥	مدرسة الأمل الإعدادية الجديدة للاجئين	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		٢٥
٣٨	٤/١٧	مركز النشاط النسائي	البريج	القتل على خلفية الشرف		٣٠
٣٩	٤/١٩	مركز النشاط النسائي	المغازي	قانون الأحوال الشخصية		٢٠
٤٠	٤/٢٢	جمعية وفاق الخيرية	رفح	القتل على خلفية الشرف		٣٠
٤١	٤/٢٣	لجنة حي السطر الغربي	القرارة	قانون الأحوال الشخصية		٤٠
٤٢	٤/٢٥	برلمان المدرسة الجديدة للاجئات	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		١٥
٤٣	٤/٢٦	برلمان مدرسة خان يونس الابتدائية ا	خان يونس	اتفاقية حقوق الطفل		٣٠
٤٤	٥/١٣	جمعية نور المعرفة	النصيرات	العنف ضد المرأة		٢٥
٤٥	٥/١٦	جمعية آفاق الخيرية	رفح	العنف ضد المرأة		٣٩
٤٦	٥/١٧	جمعية زاخر	غزة	قانون الأحوال الشخصية		٢٠
٤٧	٥/٢٠	مركز أمان التابع للشؤون الاجتماعية	غزة	قانون الأحوال الشخصية		٢٠
٤٨	٥/٢٧	جمعية تطوير قاع القرين	الشرقية	القتل على خلفية الشرف		٣٠
٤٩	٥/٢٩	جمعية غسان كنفاني	بيت حانون	القتل على خلفية الشرف		٣٠
٥٠	٥/٣٠	مركز النشاط النسائي	دير البلح	قانون الأحوال الشخصية		١٥
٥١	٦/١٠	مركز النشاط النسائي	دير البلح	قانون الأحوال الشخصية		١٥
٥٢	٦/١٢	جمعية بيسان الخيرية	معن	العنف ضد المرأة		٢٠
٥٣	٦/١٣	مركز النشاط النسائي	الدرج	قانون الأحوال الشخصية		٢٠
٥٤	٦/١٤	الأكاديمية الفلسطينية للتأهيل والتدريب	خان يونس	قانون الأحوال الشخصية		٢٥
٥٥	٦/١٨	جمعية براعم الأمل	النصيرات	العنف ضد المرأة		٣٠
٥٦	٦/١٩	الجمعية الفلسطينية لحماية الأرض والإنسان	خان يونس	العنف ضد المرأة		٣٠
٥٧	٦/٢٠	جمعية نور المعرفة	النصيرات	العنف ضد المرأة		٤٥
٥٨	٦/٢٤	دائرة العمل النسائي	بيت لاهيا	اتفاقية سيداو		٣٠
٥٩	٦/٢٧	قرية الفنون والحرف	غزة	قانون الأحوال الشخصية		٢٠
٦٠	٧/٨	مركز النشاط النسائي	تل السلطان	العنف ضد المرأة		٢٥
٦١	٧/٩	مركز الصداقة	البريج	العنف ضد المرأة	٢٢	
٦٢	٧/١٥	لجنة حي السطر الغربي	السطر الغربي	العنف ضد المرأة		١٥
٦٣	٧/١٦	اتحاد الشباب التقدمي	غزة	المشاركة السياسية للمرأة	١٠	١٥
٦٤	٧/١٧	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	رفح	المرأة في قانون العمل	١٢	٨

الرقم	التاريخ	مكان عقد المحاضرة	المنطقة	عنوان المحاضرة	عدد المشاركين	
					ذكور	وإناث
٦٥	٧/١٩	الجمعية الفلسطينية لحماية الأرض والإنسان	خانيونس	العنف ضد المرأة		٣٠
٦٦	٧/٢٢	جبهة التحرير الفلسطينية	خانيونس	العنف ضد المرأة	١٥	
٦٧	٩/٤	جمعية تواصل الخيرية	رفح	العنف ضد المرأة	٢٠	
٦٨	٩/٦	مركز النشاط النسائي	دير البلح	العنف ضد المرأة		١٨
٦٩	٩/٩	جمعية بنيان الثقافية	خانيونس	العنف ضد المرأة		١٧
٧٠	٩/١١	جمعية الحياة للنهضة الأسرية	البطن السمين	العنف ضد المرأة		٣٧
٧١	٩/١٣	جمعية آفاق الخيرية	النصيرات	العنف ضد المرأة		٢٢
٧٢	٩/١٦	جمعية الحق والعدالة	خانيونس	العنف ضد المرأة		١٩
٧٣	٩/١٧	مركز خدمات دير البلح	دير البلح	العنف ضد المرأة		٢٣
٧٤	٩/١٨	اتحاد الكنائس	غزة	قانون الأحوال الشخصية		٣٠
٧٥	٩/١٩	اتحاد الكنائس	غزة	قانون الأحوال الشخصية		٣٠
٧٦	٩/٢٠	جمعية غسان كنفاني	بيت حانون	العنف ضد المرأة		٢٠
٧٧	٩/٢٣	تجمع إعلاميات الجنوب	رفح	العنف ضد المرأة		١٢
٧٨	٩/٢٥	مدرسة الأمل الابتدائية المشتركة	خانيونس	اتفاقية حقوق الطفل		٦٠
٧٨	١٠/٣	كتلة نضال المرأة	دير البلح	العنف ضد المرأة		٢٠
٧٩	١٠/٤	مدرسة أبو طعيمة الابتدائية المشتركة	عبسان الكبيرة	اتفاقية حقوق الطفل	٤٠	١٥
٨٠	١٠/٨	جمعية الصفا الخيرية	خانيونس	العنف ضد المرأة	١٧	١٢
٨١	١٠/١٠	اتحاد لجان العمل الصحي	جباليا	العنف ضد المرأة	١٠	٨
٨٢	١٠/١١	جمعية آفاق الخيرية	النصيرات	اتفاقية سيداو		٢٥
٨٣	١٠/١٤	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية المشتركة	خانيونس	اتفاقية حقوق الطفل		٢٨
٨٤	١٠/٢١	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	رفح	المشاركة السياسية للمرأة	٢٥	
٨٥	١٠/٢٤	مدرسة الأمل الإعدادية الجديدة	خانيونس	اتفاقية حقوق الطفل		٢٥
٨٦	١١/٦	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية للذكور	خانيونس	اتفاقية حقوق الطفل	٢٠	٢٤
٨٧	١١/٧	مدرسة الجديدة الإعدادية للاجئات	خانيونس	اتفاقية سيداو		٣٠
٨٨	١١/٨	جمعية زاخر الخيرية	غزة	قانون الأحوال الشخصية		١٥
٨٩	١١/١١	مدرسة عكا الثانوية للبنات «ب»	خانيونس	اتفاقية سيداوة		٣٠
٩٠	١١/١٣	جمعية سند الخيرية	جباليا	اتفاقية سيداو		٤٥
٩١	١١/٢٦	مدرسة خانيونس الابتدائية للاجئات «ب»	خانيونس	اتفاقية حقوق الطفل		٣٣
٩٢	١٢/٢	مركز نبراس التعليمي	خانيونس	اثر العدوان على النساء	٣٨	٤
٩٣	١٢/٩	مدرسة ذكور خانيونس الابتدائية أ	خانيونس	قانون الأحوال الشخصية		٣٥
٩٤	١٢/٩	جمعية أفاق الخيرية	النصيرات	أثر العداوان على النساء		٢٥
٩٥	١٢/١٠	مركز النشاط النسائي	دير البلح	أثر العدوان على النساء		٢٠
٩٦	١٢/١١	دائرة العمل النسائي	بيت لاهيا	أثر العدوان على النساء		٣٥

الرقم	التاريخ	مكان عقد المحاضرة	المنطقة	عنوان المحاضرة	عدد المشاركين	
					ذكور	وإناث
٩٧	١٢/١٢	جمعية زاخر الخيرية	غزة	أثر العدوان على النساء		٢٠
٩٨	١٢/١٣	جمعية الحق والعدالة	خانيونس	أثر العدوان على النساء		٢٧
٩٩	١٢/١٦	مستشفى مبارك	خانيونس	الحقوق الصحية للنساء	١٥	١٠
١٠٠	١٢/١٦	المستشفى الإماراتي	رفح	الحقوق الصحية للنساء	١٥	١٠
١٠١	١٢/١٨	مركز النشاط النسائي	غزة	أثر العدوان على النساء		٤٥
					٤٢٢	٢٢٧٢

❖ **التعاون مع اتحاد لجان العمل الصحي**

بدعوة من اتحاد لجان العمل الصحي، شارك محامي الوحدة الأستاذ سمير حسنية في إعطاء أربع محاضرات توعية قانونية خاصة بالزواج، الطلاق، الميراث استهدفت (٨٠) رجلا.

❖ **التعاون مع جمعية اتحاد الكنائس:**

بدعوة من اتحاد الكنائس شارك كل من الأستاذة حنان مطر، والأستاذ سمير حسنية في إعطاء خمس محاضرات توعية قانونية خاصة بقانون الأحوال الشخصية ضمن الدورة التي نظمها الاتحاد، والخاصة في مجال التنوير المجتمعي وشارك فيها (٤٠) طالبة.

كما تعاونت الوحدة مع مؤسسات لأول مرة مثل جمعية قاع القرين، جمعية نور المعرفة، جمعية الصفا الخيرية، بيت الأمان التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، جمعية أفاق النصيرات، جمعية وفاق رفح، جمعية تضامن الخيرية، اتحاد شباب النضال التقدمي. بالإضافة إلى تعاونها مع مدارس لأول مرة مثل مدرسة الأمل الجديدة خان يونس، مدرسة ابو حميد الابتدائية للذكور في خان يونس، مدرسة خان يونس الابتدائية للبنات.

كما قامت الوحدة بعمل أكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على المؤسسة نظرا لحاجة النساء.

وخلال العام ٢٠١٢، تلقت الوحدة عدداً من المراسلات من مؤسسات مجتمعية ونسوية، بالإضافة إلى مدارس إعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية للنساء.

٢) إصدار بيان بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام بعنوان: «في الثامن من آذار، كلنا هناء شلبي».

تزامن يوم المرأة العالمي هذا العام مع فترة الإضراب عن الطعام الذي كانت تخوضه الأسيرة هناء شلبي. وقد تم التأكيد في البيان على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية، كما دعا البيان إلى ضرورة اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتوحيد الصف الفلسطيني، وإنهاء الانقسام.

٣) إصدار بوستر بمناسبة يوم المرأة العالمي والذي ركز على قضية إنهاء الانقسام.

إلى جانب ذلك، شاركت وحدة المرأة مع مدير المركز وطاقم العاملات في الاعتصام الجماهيري الذي تم تنظيمه أمام مقر الصليب الأحمر للتضامن مع الأسيرة هناء شلبي، وتم توزيع البوستر الخاص بالتضامن مع هناء شلبي والخاص بإنهاء الانقسام خلال الاعتصام.

❖ **النشاط المشترك مع المركز الثقافي الفرنسي**

بمناسبة يوم المرأة العالمي الثامن من آذار ٢٠١٢، استضاف المركز الثقافي الفرنسي منى الشوا مديرة الوحدة، للتعقيب على الفيلم الوثائقي الذي تم عرضه بهذه المناسبة حول حقوق النساء العاملات (عاملات العالم). وقد قدمت الشوا مداخلة حول حقوق النساء العاملات الفلسطينيات، وأوضاعهن بشكل عام.

- **التعاون مع وسائل الإعلام من خلال التعاون مع الصحف والإذاعات المحلية**
خلال العام ٢٠١٢، قامت الوحدة بالتعاون مع وسائل الإعلام سواء بإجراء مقابلات مع صحفيين، أو الاشتراك في برامج إذاعية وتلفزيونية.

٤) المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز في المواضيع الخاصة بحقوق المرأة والطفل

شاركت الوحدة في الدورات التدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبلغ مجمل مجموع الجلسات التدريبية التي شاركت بها الوحدة في جميع الدورات التدريبية (١٠) جلسة تدريبية خاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، الجندر، الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

> مؤشرات القياس

نظمت الوحدة خلال العام (١٠٢) محاضرة توعية، توزعت تلك المحاضرات على مواضيع وقضايا مختلفة، وهي كما يلي: (٢٥) محاضرة في مجال الأحوال الشخصية، و(٣٢) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة، و(١٩) محاضرة خاصة بحقوق الطفل، و(٩) محاضرة خاصة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، القتل على خلفية الشرف (٤) محاضرات، المشاركة السياسية للمرأة (٢) محاضرتان، الحقوق الصحية للمرأة (٢)، أثر العدوان على النساء (٧)، حقوق المرأة في قانوني العمل والعقوبات (٢).

- بلغ عدد المشاركات في المحاضرات (٢٢٧٢) مشاركة.
- بلغ عدد الذكور المشاركين في محاضرات التوعية القانونية (٤٢٢) مشاركاً.
- بلغ عدد النساء اللواتي توجهن إلى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على إثر مشاركتهن في المحاضرات (٤٠) امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء أثناء المحاضرات (٩٠) استشارة.
- تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (٣٢) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالإضافة الى (١٢) مدرسة.
- تم التعاون خلال هذا العام مع (١٨) مؤسسة ومدرسة لأول مرة.
- تم طباعة (٥٠٠) نسخة من بوستر بمناسبة اليوم المرأة العالمي.

> وسائل القياس

- تلقت الوحدة ردود أفعال ايجابية على البيان الذي أصدرته

المحامية في وحدة المرأة، حنان مطر، خلال إحدى الدورات التدريبية.

بمناسبة اليوم المرأة العالمي.

- تلقت الوحدة ردود فعل ايجابية على البوستر.
- تم الوصول إلى مناطق نائية ومهمشة في قطاع غزة تفتقر إلى المؤسسات المجتمعية والنسوية مثل منطقة السوارحة في الوسطى ومناطق المغراقة، البطن السمين، والشيخ ناصر في خان يونس.

مخرج رقم (٣)

المساهمة في الحد من مظاهر العنف ضد النساء، بما فيها جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بـ (شرف العائلة).

تنظيم نشاطات خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، وبشكل خاص بمناسبة حملة الـ ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في الفترة بين ٢٥ نوفمبر حتى ١٠ ديسمبر.

وضعت الوحدة ضمن خطتها للعام ٢٠١٢ أن تعمل على الحد من مظاهر العنف ضد النساء من خلال تنفيذها لعدد من النشاطات ذات العلاقة، وبخاصة خلال الفترة الخاصة بحملة ١٦ يوما من مناهضة العنف ضد المرأة الممتدة في الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر من كل عام. إلا انه خلال العام ٢٠١٢ واجهت الوحدة صعوبة في تنفيذ عدد من هذه النشاطات ويرجع ذلك إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة ما بين ١٤ – ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، الأمر الذي جعل تنفيذ هذه النشاطات بعد فترة العدوان مباشرة أمراً صعباً.

وعوضاً عن ذلك، قامت الوحدة بوضع خطة للعمل على غرار خطة عملها بعد فترة الحرب ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ والتي اشتملت على :

- إعادة الاتصال بالمؤسسات التي تنسق معها الوحدة.
- عقد لقاءات مفتوحة مع النساء.
- تنفيذ عدد من المحاضرات بناء على احتياجات النساء.
- خلال هذه الفترة قامت الوحدة بتنفيذ (٩) لقاءات مع النساء تركزت حول العنف القائم من الاحتلال ومعاناة النساء بعد العدوان الأخير على قطاع غزة.

إلى جانب ذلك، أصدرت الوحدة بياناً خاصاً بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء بعنوان: «في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، دعوة مفتوحة للمجتمع الدولي لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين وفي مقدمتهم النساء».

إلا أن الوحدة لم تقم بإصدار بوستر خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، وذلك بسبب العدوان على قطاع غزة.

التعاون مع المؤسسات النسوية والمحلية والدولية في الفعاليات التي تنظم ضمن حملة ١٦ يوماً

التعاون مع تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة

شاركت مديرة الوحدة في اجتماعات تحالف أمل خلال العام ٢٠١٢. يذكر أن المركز يشارك منذ العام ٢٠٠٩ في عضوية اللجنة الاستشارية لتحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو تحالف يضم مجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية لمناهضة العنف ضد المرأة، وهذه المؤسسات هي: مركز شؤون المرأة؛ طاقم شؤون المرأة؛ المركز الفلسطيني لحل النزاعات؛ مركز الاستشارات والأبحاث القانونية للمرأة؛ مؤسسة الثقافة والفكر الحر؛ جمعية العطاء؛ مؤسسة عايشه لحماية المرأة والطفل؛ جمعية الوفاق للعناية بالمرأة والطفل؛ جمعية المرأة المبدعة؛ جمعية الهلال الأحمر؛ واتحاد لجان العمل الصحي.

إلى جانب ذلك، شاركت الوحدة في الاحتفال المركزي الذي نظمه التحالف بمناسبة حملة ١٦ يوما، بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠١٢. وقد شارك طاقم الوحدة بحضور المهرجان المركزي الذي نُظِّمَ تحت شعار: (مستقبلنا بأيدينا، لنتحد لإنهاء العنف ضد النساء)، حيث نظم التحالف المهرجان بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ الانروا؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بدعم من الاتحاد الأوروبي.

حلقة نقاش بالتعاون مع تحالف أمل بعنوان: «مناهضة قضايا القتل على خلفية الشرف»

بتاريخ ٣١ ديسمبر٢٠١٢، نظمت وحدة المرأة حلقة نقاش بالتعاون مع تحالف أمل حول مناهضة قضايا القتل على خلفية ما يسمى بقضايا (شرف العائلة)، شارك فيها (٣٥) من طلاب كلية الحقوق بجامعة الأزهر، بالاضافة إلى منتسبات في مراكز نسوية. أدارت النقاش المحامية في الوحدة، حنان مطر، وتناولت قضايا قتل النساء على خلفية ما يسمى الشرف في المجتمع الفلسطيني، والقوانين ذات العلاقة. وتطرقت مطر خلال النقاش إلى القرار بقانون الصادر عن الرئيس محمود عباس الذي يلغي الأحكام المخففة بحق مرتكبي الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة».

المشاركة في طاولة نقاش لتبادل الخبرات حول العنف ضد المرأة

نظمت مؤسسة نساء لنساء (كفينا تل كفينا) السويدية الشريكة طاولة نقاش لتبادل الخبرات حول العنف ضد المرأة، وذلك في الفترة ما بين ٢٤–٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، في الأردن، شارك فيها (١٢) مؤسسة من شركائها في كل من العراق والأردن فلسطين. وقد مثل المركز في هذه الورشة كل من منى الشوا والمحامية حنان مطر، حيث قدمت المحامية حنان مطر ورقة عمل حول قانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة.

مخرج رقم (٤)

العمل من أجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية

قانون الأحوال الشخصية

لم تقم الوحدة بالعمل على تضمين المعايير الدولية الخاص بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية، وتحديدا قانون الأحوال الشخصية، وذلك لاستمرار حالة الانقسام القائمة منذ العام ٢٠٠٧، والتعطيل الذي أصاب المجلس التشريعي منذ ذلك الوقت.

مخرج رقم (٥)

العمل على بناء قدرات العاملين في وحدة المرأة

إشراك العاملين في الوحدة في دورات تدريبية محلية وخارجية

- بتاريخ ٢٧-٢٨ فبراير ٢٠١٢ شاركت المحاميات المتدربات في وحدة المرأة، عبير شعشاعة، ونور القيشاوي، وأمل شرير في الدورة التدريبية حول الحق في الملكية والسكن والأراضي التي نظمها المجلس النرويجي للاجئين في مدينة غزة.
- شاركت الباحثة في الوحدة، ماجدة شحادة، في دورة تدريبية نظمها طاقم شؤون المرأة في مدينة غزة حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في الفترة ما بين ١٥-٢٠١٢/١٠/١٨.
- شاركت المحامية عبير شعشاعة في دورة تدريبية خاصة بالصحة الإنجابية نظمها طاقم شؤون المرأة في مدينة غزة في الفترة ما بين ١٠-١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

> مؤشرات القياس

- شاركت (٣) من المحاميات المتدربات في الوحدة في دورة متخصصة في الحق في الملكية والسكن والأراضي.
- شاركت (٢) من طاقم الوحدة في دورتين متخصصتين في العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، الجنس والصحة الإنجابية.

> وسائل القياس

- بعد المشاركة في الدورات التدريبية زاد وعي المحاميات في موضوع العنف المبني على أساس الجنس.

مخرج رقم (٦)

تأهيل محاميين ومحاميات لمزاولة المحاماة الشرعية

١. استيعاب محاميات حديثات التخرج للتدريب العملي على القضاء الشرعي في الوحدة.

٢. مساعدة وحدة التدريب في تنظيم (٣) دورات تدريبية للمحامين/ات الراغبين/ات في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية.

١,١) استيعاب محاميات حديثات التخرج للتدريب العملي على القضاء الشرعي في الوحدة

وضعت الوحدة في خطتها للعام ٢٠١٢ أن تقوم باستيعاب محاميات حديثات التخرج للتدريب على المحاماة الشرعية. وخلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ تم استيعاب ٣ محاميات حديثات التخرج ضمن المشروع المشترك مع المجلس النرويجي للاجئين الذي تم الانتهاء منه في فبراير ٢٠١٢.

وخلال فترة المشروع الذي بدأ في شهر يوليو ٢٠١١ وانتهى في فبراير ٢٠١٢، تم استيعاب ٣ محاميات للتدريب في الوحدة لمدة ثمانية أشهر، تم خلالها تدريبهن على كيفية استقبال الحالات، إعداد الملف، آلية كتابة الدعاوى، تسجيل القضايا، وتسجيل حضور جلسات في المحاكم الشرعية. كما ساعد التدريب المحاميات المتدربات على اجتياز امتحان مزاولة المحاماة الشرعية.

> مؤشرات القياس

- حصول (٢) من المحاميات المتدربات في الوحدة على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية.
- شاركت المحاميات المتدربات بحضور (٢٠٠) جلسة في المحاكم الشرعية.
- استقبلت المحاميات المتدربات (٣٠٠) قضية وردت إلى الوحدة.

> وسائل القياس

- خلال فترة تدريب المحاميات الشابات، استطاعت (٢) منهن الحصول على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية بعد تقدمهن لامتحان مزاولة المحاماة الشرعية.
- بعد حصول المحاميات المتدربات على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية أصبح بمقدورهن الترافع في المحاكم الشرعية.
- مساعدة وحدة التدريب في تنظيم (٣) دورات تدريبية للمحامين/ات الراغبين/ات في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية

خلال العام ٢٠١٢ نظمت وحدة التدريب ووحدة المرأة (٣) دورات تدريبية خاصة في مجال الترافع أمام المحاكم الشرعية، والمخصصة للمحامين والمحاميات الشبان.

وقد عقدت الدورة الأولى في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مدينة غزة، في الفترة بين ٢٢ - ٢٩ يناير ٢٠١٢، لمدة ٦ أيام متواصلة، بواقع ١٨ ساعة تدريبية، وشارك في أعمالها ٢٧ محامٍ ومحامية.

أما الدورة الثانية فقد تم عقدها في الفترة ما بين ٣٠ سبتمبر- ٤

أكتوبر ٢٠١٢، واستمرت لمدة خمسة أيام متواصلة بواقع ١٥ ساعة تدريبية شارك فيها (٢٣) محامية ومحامية.

أما الدورة الثالثة فقد عقدت في الفترة ما بين ٧–١١ أكتوبر ٢٠١٢، لمدة خمسة أيام متواصلة، وشارك في أعمالها ١٥ محامٍ ومحامية.

وقد اشتمل برنامج الدورات على عدد من العناوين مثل مدخل القضاء الشرعي، قانون أصول المحاكمات الشرعية.

> مؤشرات القياس

- بلغ عدد الجلسات التدريبية (٢٩) جلسة تدريبية.
- بلغ عدد المشاركين في الدورات (٦٥) محامٍ ومحامية.

كانت ردود أفعال المشاركين إيجابية جداً نظراً لأن توقيت عقد الدورات كان يتزامن مع موعد الامتحان الشرعي.

> وسائل القياس

- تم رصد نجاح (٥٢) محامٍ ومحامية في الامتحان الشرعي وحصولهم على رخصة مزاولة المهنة، بعد مشاركتهم في الدورات التدريبية التي نظمها المركز.

نشاطات خارج الخطة

المشاركة في مشروع البحث الخاص بتقييم النظام القضائي العرفي ومناسبة تطبيقاته لعدالة الأحداث في قطاع غزة بالتعاون مع مؤسسة أرض الإنسان السويسرية

باشر المركز في العمل على بحث تقييم النظام القضائي العرفي ومناسبة تطبيقاته لعدالة الأحداث في قطاع غزة في يناير ٢٠١٢. وهدف البحث إلى دراسة النظام القضائي في قطاع غزة وعلاقته مع نظام المؤسسة الرسمية للعدالة وتقييم مدى فاعلية وسائله لتحقيق العدالة للأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة. كما هدف البحث إلى توفير مبادئ توجيهية للممارسين الراغبين في ضمان احترام حقوق الأطفال على خلاف مع القانون، أو المحتمل أن يصبحوا كذلك في جميع المراحل الإجرائية في نظام العدالة غير الرسمية وفقا للمعايير الدولية، وذلك من خلال الجمع بين دراسة الوضع القائم وأفضل الممارسات المطبقة في مجال عدالة الأحداث.

وتم خلال البحث جمع المعلومات الخاصة بالقضاء غير الرسمي، كما تم إجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة في هذا المجال، بالاضافة إلى تنظيم مجموعات عمل مركزة مع الشرطة والقضاء والوزارات المعنية، فضلاً عن دراسة حالة لـ١٥ طفلاً تم التعامل معهم من خلال القضاء غير الرسمي.

وقد ساهمت وحدة المرأة في إعداد البحث لاهتمام الوحدة بموضوع عدالة الأحداث، إلى جانب تمتع الوحدة بخبرة في هذا المجال. وتم الانتهاء من البحث في أغسطس ٢٠١٢، وسيعمل المركز على نشره في بداية العام ٢٠١٣.

المشاركة في تقديم أوراق عمل في ورش ومؤتمرات

بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٢، قدم الأستاذ سمير حسنية ورقة عمل بعنوان: «**دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في تطوير قضايا النفقة**»، خلال ورشة العمل التي نظمها مركز الديمقراطية وحل النزاعات في مدينة غزة.

بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٢، شاركت المحامية حنان مطر في ورشة العمل التي نظمها مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة والخاصة بمناقشة نتائج بحث الطلاق قبل الدخول الذي أجراه مركز الأبحاث، حيث قامت بالتعقيب على نتائج البحث وفق تجربة عملها في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان.

بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٢ شاركت الباحثة ماجدة شحادة في إدارة لقاء خاص بالحقوق الصحية للنساء، والذي نظمه ائتلاف وصال، وقامت باعطاء محاضرة حول الصحة الانجابية.

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢، قدم الأستاذ سمير حسنية ورقة عمل حول الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني، وذلك في المؤتمر السنوي الذي نظمته وزارة الثقافة بعنوان: «الطفل الفلسطيني مثقفاً».

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عملت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ على تنفيذ النشاطات الواردة في خطتها السنوية. ويلاحظ أن النشاطات التي تم العمل عليها ركزت في مجملها على مسألتين هامتين: الأولى رصد استمرار الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة قطاع غزة، واستمرار تنفيذ قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عمليات عسكرية في كافة مناطق القطاع، وبخاصة في المناطق الحدودية على مدار العام. والثانية متابعة التداعيات المختلفة التي خلفها، وما يزال، الانقسام السياسي الفلسطيني على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين. وساهمت الوحدة في معظم الجهود التي قام بها المركز والخاصة بمتابعة آثار سياسات السلطات الإسرائيلية المحتلة على السكان الفلسطينيين المدنيين، وتدهور حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تركز عمل الباحثين في الوحدة على متابعة كافة التطورات الميدانية الخاصة بأوضاع السكان المدنيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، واستمرار معاناتهم الناجمة عن تقويض فرص إعادة إعمار وبناء القطاع، وبخاصة في ضوء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، ومرور العام الثالث على انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ١٨ يناير ٢٠٠٩.

وعملت الوحدة في هذا السياق على مراقبة، توثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، ونظمت اللقاءات وورشات العمل، وساهمت في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، وبخاصة أنشطة وحدة التدريب. وعززت الوحدة حضورها المميز على صعيد تعزيز الشراكة والتنسيق والتشبيك مع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية، حيث نظمت وشاركت في العديد من النشاطات والفعاليات معها. وشاركت الوحدة خلال العام في العديد من النشاطات التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة. وسجلت الوحدة توسعاً مميزاً على الصعيد الإعلامي، بما في ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية. وفيما يلي عرض لإنجازات الوحدة ونشاطاتها خلال العام:

مخرج رقم (١)

المساهمة في تعزيز الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة.

١,١ رفع الوعي بآثار الحصار الإسرائيلي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين على المستوى الوطني والدولي

النشاطات

١. رصد ومتابعة قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢. لقاءات مع خبراء تنمية: ممثلي السلطة الفلسطينية؛ مؤسسات دولية؛ أكاديميين، مؤسسات مانحة؛ أجسام الأمم المتحدة المختلفة.
٣. تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤. إصدار (١١) تقريراً دورياً حول حالة المعابر في قطاع غزة.
٥. تقرير خاص حول إعمار قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
٦. تنظيم ورشتي عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة.
٧. تقارير موجزة (أوراق حقائق) حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة.
٨. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

تركز عمل الوحدة ضمن هذا المخرج في تعزيز الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة قطاع غزة. كما تركز عملها في مجال رصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في القطاع، وتداعيات وآثار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عليه. وعملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرض لتلك النشاطات:

١) رصد ومتابعة قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة

استمرت الوحدة خلال العام ٢٠١٢، في تحديث قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وركزت الوحدة خلال العام عملها على بناء قاعدة معلومات أساسية حول أثر الحصار الشامل المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة قطاع غزة، على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومثلت تلك المعلومات مصدراً أساسياً لحجم انتهاكاتها خلال العام. ووثقت الوحدة انتهاكات الحق في السكن الملائم، بما فيها هدم وتدمير المنازل والأعيان المدنية، الحق في العمل، الاعتداءات على الصيادين، الاعتداءات على الأطفال، الإغلاق، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، انتهاكات الحق في التعليم، الفقر والبطالة.

٢) لقاءات مع خبراء تنمية: ممثلي السلطة الفلسطينية؛ مؤسسات دولية؛ أكاديميين؛ مؤسسات مانحة؛ وأجسام الأمم المتحدة المختلفة

عقد باحثو الوحدة خلال العام العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة. وشملت تلك اللقاءات ممثلين عن المؤسسات الحكومية، المؤسسات الدولية، مندوبي وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات المانحة، وتركزت على شرح سياسة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآثارها على استمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد حدة الفقر والبطالة. وقد شملت تلك اللقاءات الاجتماع بوفود تضامن دولية ومراسلي وكالات إعلام دولية. وكانت أبرز تلك اللقاءات كما يلي:

- اجتماعات ولقاءات مع وفود دولية تمثل المؤسسات غير الحكومية، بما فيها منظمات الإغاثة الدولية، وأعضاء الوفود الدبلوماسية الأوروبية، ووفود حركات التضامن الدولية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وممثلي المنظمات الدولية الإنسانية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي الدوائر الحكومية وممثلي المؤسسات المحلية.

٣) تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة

أنهت الوحدة إعداد تقرير يتناول أثر استمرار سياسة الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة للعام السادس على التوالي، على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان قطاع غزة. يغطي التقرير الفترة من ١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. ويرصد التقرير حالة معابر قطاع غزة الحدودية، الأوضاع الصحية، الأوضاع التعليمية، استمرار الحصار البحري وواقع المناطق الحدودية في قطاع غزة. ومن المقرر أن يصدر التقرير مطلع العام ٢٠١٣.

٤) إصدار (١١) تقريراً دورياً حول حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة.

استمرت الوحدة خلال العام في إصدار تقارير دورية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة. وتميزت تلك التقارير باتساع مضمونها لتشمل تغطية لتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع، فضلاً عن رصدها لحالة المعابر الحدودية. وقد أصدرت الوحدة (١١) تقريراً دورياً، وبواقع تقرير دوري شهري، غطت الفترة من أول يناير وحتى نهاية نوفمبر من العام.

٥) تقرير خاص حول إعمار قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: "الحق في السكن الملائم في قطاع غزة، حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨/١٢/٢٧-٢٠٠٩/١/١٨". تناول التقرير معاناة أصحاب المنازل التي دمرت خلال العدوان، والتي امتدت لأربعة أعوام متتالية، بسبب تأخير عملية إعادة بناء منازلهم.

٦) تنظيم ورشتي عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة

- بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٢، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: «الصحة في قطاع غزة: أزمة نقص الأدوية وآليات الحل». عقدت الورشة في فندق الكومودور بمدينة غزة، وشارك فيها حشد غفير من ممثلي القطاعات الصحية المختلفة، الحكومية، الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية. ناقشت الورشة استمرار أزمة الدواء في قطاع غزة وأثرها على حياة المرضى، وبخاصة في ظل الحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني. وخلصت الورشة إلى جملة من التوصيات التي تساهم في التخفيف من أثر أزمة نقص الدواء على الأوضاع الصحية لسكان القطاع.

د. فضل المزيني، الباحث في الوحدة خلال مداخلته في ورشة أزمة الكهرباء.

- بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٢، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "أزمة الكهرباء في قطاع غزة..مالية أم سياسية". أدار الورشة التي عقدت في قاعة فندق الكومودور بمدينة غزة الباحث في الوحدة د. فضل المزيني، وشارك فيها عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية، الأهلية، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات ذوي الإعاقة في قطاع غزة، العاملين في قطاع الكهرباء وحشد غفير من وسائل الإعلام والمواطنين. تناولت الورشة العقبات التي تؤثر على وضع الكهرباء في القطاع، وخلصت الورشة إلى جملة من التوصيات تساهم في حل الأزمة المستدامة للكهرباء في القطاع.

الأستاذ خليل شاهين، مدير الوحدة، خلال ادارته لورشة أزمة نقص الأدوية وآليات الحل.

٧) تقارير موجزة (أوراق حقائق) حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة

استمرت الوحدة خلال العام في إصدار نشرات شهرية دورية تتناول انتهاكات حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة. واعتمدت هذه النشرات في توثيق انتهاكات حقوق الأطفال على الآلية الدولية للرصد والتبليغ التي صممت وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي (١٦١٢) لسنة ٢٠٠٥. وقد أصدرت الوحدة (١٢) ورقة حقائق، غطت الفترة من أول يناير وحتى نهاية ديسمبر من العام، بواقع ورقة حقائق شهرياً.

٨) إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً

أصدرت الوحدة (٢٢) بياناً صحفياً خلال العام، تناولت فيها انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شملت إدانة استمرار الحصار غير القانوني للقطاع وآثاره الخطيرة على مجمل تلك الحقوق، مناشدات للمجتمع الدولي بالتدخل لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدعوة لوقف تلك الانتهاكات من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي.

❖ **المقابلات الصحفية والنشاطات الإعلامية**

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٢، العديد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية. وشمل ذلك تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيون في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شملت تلك النشاطات والمقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وقد بلغ عدد تلك النشاطات أكثر من (١٠٠) نشاط مختلف.

١,٢ تعزيز الحق في التعليم، بما في ذلك التعليم المدرسي والجامعي

النشاطات

١. رصد واقع التربية والتعليم المدرسي والجامعي في القطاع.
٢. مقابلات، لقاءات مع وزارة التربية والتعليم، المجلس التشريعي.
٣. ورشة عمل حول تعزيز التعليم.
٤. أنشطة توعية وتثقيف حول أهمية جودة التعليم في المراحل الأساسية.
٥. تقرير حول واقع التعليم في قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١) رصد واقع التربية والتعليم المدرسي والجامعي في القطاع.

رصدت الوحدة خلال العام ٢٠١٢، أثر الحصار غير القانوني، الذي تواصل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، على قطاعي التربية والتعليم والتعليم العالي، بما في ذلك حق طلبة القطاع في الحصول على فرص استكمال مراحل تعليمهم العالي. كما رصدت الوحدة أثر إغلاق المعابر الحدودية مع قطاع غزة على قدرة الوزارة على توريد احتياجات قطاع التربية والتعليم لإعادة بناء وترميم المؤسسات التعليمية، والمستلزمات التعليمية إلى قطاع غزة. كما وثقت الوحدة أثر الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات التربوية والتعليمية، وأعدت احصاءات خاصة بحجم الدمار الذي تعرضت له خلال العام. وتابعت الوحدة واقع التعليم الأساسي والجامعي في قطاع غزة والسياسات الوطنية الخاصة بتطوير ذلك القطاع.

٢) مقابلات– لقاءات مع الجهات المشرفة على قطاع التربية والتعليم.

التقى باحثو الوحدة خلال العام مع ممثلي وزارة التربية والتعليم، دائرة التعليم بوكالة الغوث الدولية، قطاع التعليم الخاص لمناقشة واقع التعليم في قطاع غزة وآليات عمل الدوائر المختلفة للتربية والتعليم والتعليم العالي. والتقى باحثو الوحدة بكل من الدكتور محمود الحمضيات، مدير دائرة التعليم بوكالة الغوث الدولية، د. زياد المدهون، مدير دائرة الإشراف التربوي، وزارة التربية والتعليم بغزة، ونشأت الحمارنة، مدير جمعية التعليم الخاص. هدفت اللقاءات إلى مناقشة أوضاع التربية والتعليم في قطاع غزة، بما في ذلك التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية لتعزيز التعليم الأساسي في قطاع غزة. كما شملت تلك الاجتماعات واللقاءات الإعداد لورشة عمل حول واقع التربية والتعليم في قطاع غزة، نظمتها الوحدة خلال العام.

٣) ورشة عمل حول تعزيز التعليم.

❖ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: «واقع التعليم الأساسي في قطاع غزة». عقدت الورشة في فندق القدس الدولي بمدينة غزة، وشارك فيها مجموعة من المتخصصين، يمثلون دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولية، قطاع التعليم الخاص ونخبة من ممثلي المؤسسات التربوية والتعليمية في قطاع غزة.

٤) أنشطة توعية وتثقيف حول أهمية جودة التعليم في المراحل الأساسية

عملت الوحدة خلال العام على المشاركة في تقديم جلسات التدريب ولقاءات التوعية حول الحق في التعليم، وذلك عبر أنشطة التدريب التي نظمتها وحدة التدريب خلال العام. وسلطت تلك المحاضرات واللقاءات على مفهوم الحق في التعليم في المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تحسين التعليم في المراحل الأساسية، ومناقشة العقبات والتحديات التي تؤثر على جودة التعليم في قطاع غزة، بما في ذلك البيئة المدرسية، المستلزمات الخاصة بمؤسسات التربية والتعليم، أثر الاعتداءات الإسرائيلية على مؤسسات التعليم وتطوير قدرات العاملين في قطاع التربية والتعليم.

٥) تقرير حول واقع التعليم في قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

شرعت الوحدة في إعداد تقرير بعنوان: «واقع التعليم الأساسي

في قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». ويسلط التقرير الضوء على الأطراف المقدمة لخدمات التربية والتعليم في المراحل الأساسية في قطاع غزة، ويشمل احصاءات وبيانات شاملة عن التعليم الأساسي. ومن المتوقع أن يصدر التقرير مطلع العام القادم، نظراً لانشغال الوحدة في نشاطات أخرى طرأت بعد العدوان الإسرائيلي على القطاع في نوفمبر ٢٠١٢.

١,٣ تعزيز الحق في الصحة.

النشاطات

١. رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة.
٢. لقاءات مع وزارة الصحة؛ دائرة الصحة في الأنروا؛ مؤسسات صحية أهلية؛ أطباء؛ وشركات الأدوية.
٣. أنشطة ضغط وتعبئة لتعزيز خدمات الصحة.
٤. حلقة إذاعية حول الخدمات الصحية في قطاع غزة.
٥. ورشة عمل حول تقييم العلاج في الخارج.
٦. أنشطة تثقيف وتوعية حول الحق في الصحة.
٧. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١) رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة

عملت الوحدة خلال العام على رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، من خلال تحديث البيانات المتوفرة لدى الوحدة حول الأوضاع الصحية في القطاع، بما فيها متابعة إجراءات حصول مرضى القطاع على التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، الضفة الغربية أو المستشفيات المصرية. كما رصدت الوحدة أثر حصار القطاع على حرية تنقل وسفر المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، وحالات منع أو اعتقال المرضى أو مرافقيهم. كما تابعت الوحدة أوضاع المرضى في قطاع غزة في ظل نفاذ الأدوية والمستهلكات الطبية. ولعبت الوحدة دوراً هاماً في متابعة عمل دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة، وبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، القطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية ووزارة الصحة في كل من رام الله وغزة.

٢) لقاءات مع الجهات المقدمة للخدمات الصحية

- بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٢، شارك الباحث في الوحدة د.فضل المزيني في الاجتماع الذي عقد في مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة لتدارس الوضع الصحي الخطير الناجم عن نفاذ عدة أصناف من الأدوية والمستهلكات الطبية، وأثر ذلك على حياة المرضى، ولوضع حلول لأزمة نقص الأدوية، وذلك بحضور شخصيات ومنظمات دولية ومحلية تعني بالأوضاع الصحية في قطاع غزة.
- بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٢، قام الباحث في الوحدة د.فضل المزيني، بجولة ميدانية زار خلالها عدداً من المرافق الصحية في مدينة غزة، وذلك لمعاينة أثر تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة على عمل تلك المرافق. كما أجرى المزيني عدة لقاءات مع ممثلي وزارة الصحة في القطاع، شملت كلاً من: د.أشرف القدرة، المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة، المهندس بسام الحمادين، مدير عام الهندسة والصيانة في الوزارة. كما زار قسم العناية المركزة في مستشفى دار الشفاء، وأجرى لقاءً مع د.كمال عيادة، نائب مدير وحدة العناية المركزة في المستشفى، ودار نقاش حول تداعيات انقطاع الكهرباء عن قسم العناية المركزة.
- بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٢، قام د. فضل المزيني، الباحث في الوحدة، بزيارة مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة للاطلاع على الأوضاع الصحية فيها في ظل أزمة نقص الأدوية في قطاع غزة. وقد أجرى المزيني لقاء مع د. نائل سكيك، رئيس قسم صيدلية العلاج الكيماوي بمجمع الشفاء الطبي، تركز على تداعيات نقص الأدوية الخاصة بمرضى الأورام ومرضى الدم.
- بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٢، أجرى الباحث في الوحدة د. فضل المزيني، عدة لقاءات تمحورت حول أزمة نقص الأدوية التي تشهدها مستشفيات قطاع غزة. وقد التقى كلاً من د. زكريا قمر، مدير مخازن الأدوية المركزية في وزارة الصحة، د. محمود ضاهر، مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة، ود. حازم عمار، مسئول شركة "NOVARTS" في غزة.
- تابع مدير الوحدة، الأستاذ خليل شاهين، تطورات قضية أدوية مرضى السرطان في قطاع غزة مع وزارة الصحة في حكومة رام الله، بما في ذلك مراسلة وزير الصحة في رام الله، وتنظيم اجتماعات للباحثة الدولية أورسولا ماندو مع كل من وكيل وزارة الصحة في رام الله ومندوب شركة "NOVARTS"، وذلك من أجل توفير احتياجات مرضى السرطان في قطاع غزة من الدواء.
- بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٢، التقى باحثو الوحدة بعدد من ممثلي شركات الأدوية الفلسطينية، لمناقشة تداعيات الأزمة المالية

لوزراة الصحة وتجميد توريد أصناف دوائية للمرافق الصحية الحكومية في غزة.

- بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٢، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالسيد تيرجي ووتر دال، مقيم خارجي من منظمة الصحة العالمية، والسيد صفوت دياب. دار اللقاء حول تقييم برنامج تدريبي لمنظمة الصحة العالمية، ودور المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣) أنشطة ضغط وتعبئة لتعزيز خدمات الصحة.

نفذت الوحدة العديد من أنشطة الضغط والتعبئة لتعزيز الخدمات الصحية في قطاع غزة، وشملت تلك الأنشطة متابعة أوضاع دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة، ومسألة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المرافق الصحية الحكومية. وبادرت الوحدة للتواصل مع كل من وزارتي الصحة في رام الله وغزة، وبالتعاون والتنسيق مع القطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية ومنظمة الصحة العالمية، وذلك للتوصل إلى حلول للأزمات المتعلقة بعمل دائرة العلاج في الخارج من ناحية، ومن أجل ضمان التوريد المنتظم للأدوية والمستلزمات الصحية إلى المرافق الصحية في القطاع. كما ساهمت الأنشطة الإعلامية التي نفذها باحثو الوحدة حول الوضع الصحي في القطاع في تسليط الضوء على تدهور الخدمات الصحية في القطاع، وكان لتلك الأنشطة دور هام في حث الأطراف الحكومية المشرفة على تلك الخدمات باتخاذ خطوات لحل مشكلة نقص الأدوية في القطاع.

٤) حلقة إذاعية حول الخدمات الصحية في قطاع غزة.

- بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٢، استضافت إذاعة الشعب مدير الوحدة في حلقة إذاعية خاصة تناولت أزمة الطاقة الكهربائية في قطاع غزة وانعكاساتها على عمل المؤسسات الصحية في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٢، استضافت فضائية الكتاب مدير الوحدة في حلقة خاصة حول أثر أزمة الطاقة الكهربائية على عمل المرافق الصحية في قطاع غزة.

٥) ورشة عمل حول تقييم العلاج في الخارج

بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٢، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: «مرضى قطاع غزة والعلاج في الخارج: تحديات وحلول». عقدت الورشة في فندق القدس الدولي بمدينة غزة، وشارك فيها مجموعة من المتخصصين، يمثلون وزارة الصحة، دائرة العلاج في الخارج، منظمة الصحة العالمية، شبكة المنظمات الأهلية ونخبة من المؤسسات الصحية في قطاع غزة، وممثلو مؤسسات المجتمع المدني.

طاقم الوحدة خلال الورشة.

٦) أنشطة تثقيف وتوعية حول الحق في الصحة

نفذت الوحدة العديد من نشاطات التوعية والتثقيف حول الحق في الصحة، بما فيها ورشات العمل والاجتماعات والمحاضرات، واستهدفت من خلالها العاملين في القطاع الصحي الحكومي، بمن فيهم مدراء المستشفيات الحكومية، الأطباء والموظفون الإداريون. كما شارك باحثو الوحدة في تقديم محاضرات توعية حول تعزيز الحق في التمتع بالخدمات الصحية لطلبة كليات الطب في جامعات القطاع. وتركز عدد من هذه المحاضرات على تعزيز الحق في الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة، واستهدفت العاملين والمتطوعين في مؤسسات رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة.

- بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٢، ألقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة لمدراء المستشفيات، الأطباء والعاملين في القطاع الصحي الحكومي، حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في تعزيز وحماية الحق في الصحة. نظمت المحاضرة منظمة الصحة العالمية وشارك فيها ٢٨ مشاركاً من العاملين في القطاع الصحي.

٧) إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً

أصدرت الوحدة عدداً من البيانات الصحفية الخاصة بتطورات

الأوضاع الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في القطاع، أثر أزمة الكهرباء على عمل المرافق الصحية والتطورات الخاصة بإغلاق مكاتب دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة.

ونفذت الوحدة العديد من النشاطات الإعلامية التي تناولت واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، وبخاصة أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية وأثر أزمة الكهرباء عل عمل المرافق الصحية في القطاع. وقد التقى باحثو الوحدة ووسائل إعلام محلية وإقليمية.

أنشطة أخرى

- بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٢، شارك كل من مدير الوحدة، الأستاذ خليل شاهين و د. فضل المزيني، الباحث في الوحدة، في ورشة عمل حول «الشيخوخة والصحة»، وذلك بمناسبة الاحتفال بيوم الصحة العالمي. وشارك في الورشة التي نظمتها منظمة الصحة العالمية بالتنسيق مع وزارة الصحة، العديد من الأطراف المقدمة للخدمات الصحية في قطاع غزة.

١,٤ تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

النشاطات

١. رصد واقع حقوق المعاقين.
٢. تفعيل عمل اللجنة الوطنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٣. أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، القوى والأحزاب السياسية.
٤. لقاءات مع مؤسسات دولية لدعم مؤسسات تأهيل المعاقين.
٥. ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهم.
٦. حلقة إذاعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٧. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١) رصد واقع حقوق المعاقين.

واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠١٢، الخاص ببناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وشمل ذلك رصد انتهاك حقوقهم في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما شمل ذلك إعداد جداول إحصائية حول القتلى والجرحى من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدمير منشآت رعايتهم وتأهيلهم. وقد أعدت تلك الإحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع الضحايا أو أفراد أسرهم، ومقابلة العاملين في المؤسسات التي تعرضت للأضرار أو التدمير. كما أجرت الوحدة تحديثاً للمسح الخاص بالمؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وطبيعة الخدمات التي تقدمها.

٢) تفعيل عمل اللجنة الوطنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

شارك طاقم الوحدة في أغلب الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الوطنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العام ٢٠١٢. وقدمت الوحدة العديد من الاقتراحات لتنفيذ الأنشطة والفعاليات الخاصة بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات وورش العمل واللقاءات مع الأطراف المشرفة على تقديم الخدمات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتبت الوحدة تصميم وتنفيذ دورة لتدريب المدربين حول تعزيز أنشطة المناصرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وذلك بالتنسيق مع جمعية أطفالنا للصم، وبمشاركة ٦ مؤسسات تعمل على رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف محافظات القطاع.

٣) أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، القوى والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني

- بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٢، نظمت الوحدة وبالتعاون مع وحدة التدريب دورة تدريبية حول أنشطة حشد ومناصرة وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالتنسيق مع جمعية أطفالنا للصم. وقامت الوحدة بإعداد وتنفيذ برنامج الدورة التدريبية الذي استهدف **٢١** من العاملين والعاملات في **٦** مؤسسات لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة .
- بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢، شارك مدير الوحدة في اللقاء التحضيري لمؤتمر بعنوان: "مستقبل الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين"، والذي نظمته جمعية أطفالنا للصم، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الأخرى التي تعنى بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة. وقد تم تحديد محاور المؤتمر خلال

اللقاء.

- وبتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، قدم مدير الوحدة ورقة عمل في المؤتمر، الذي عقد في قاعة العلمي، في جمعية أطفالنا للصم، بعنوان: "القوانين المحلية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين الواقع والطموح"؛ عرض خلالها التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

٤) لقاءات مع مؤسسات دولية لدعم مؤسسات تأهيل المعاقين

- بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٢، أجرى الباحث في الوحدة، عزام شعت، سلسلة من اللقاءات للتحضير لعقد ورشة عمل بعنوان: "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.. الواقع والتحديات".

٥) ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهم.

- بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٢، شارك الباحث في الوحدة عزام شعث، في ورشة عمل نظمتها الوحدة بالتعاون مع المركز الوطني للتأهيل المجتمعي حول تحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم الباحث شعث مداخلة بعنوان: "دور المركز الفلسطيني والمؤسسات الحقوقية في دعم أنشطة الضغط والمناصرة للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة". – بتاريخ ٦ مايو ٢٠١٢، شارك الباحث في الوحدة، عزام شعت، في ورشة عمل نظمتها الوحدة بالتعاون مع المركز الوطني للتأهيل المجتمعي بعنوان:" تحديد احتياجات النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة".
- بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢، نظمت الوحدة بالتعاون مع المركز الوطني للتأهيل المجتمعي ورشة عمل بعنوان: "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.. الواقع والتحديات". عقدت الورشة في قاعة فندق المتحف بمدينة غزة، وشارك فيها ٨٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٢، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل نظمتها الوحدة بالتعاون مع جمعية أطفالنا للصم، بعنوان: "الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة". شارك في الورشة ٣٥ من الأشخاص ذوي الإعاقة أعضاء الجمعية.

٦) حلقة إذاعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٢، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في حلقة إذاعية لمدة ساعة نظمتها إذاعة ألوان، حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، والمشاكل الناجمة عن عدم تطبيق قانون المعاق الفلسطيني رقم ٤ لعام ١٩٩٩.
- بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٢، شارك الباحث في الوحدة عزام شعت، في لقاء إذاعي مدته ساعة، نظمته الوحدة بالتعاون مع المركز الوطني للتأهيل المجتمعي، على إذاعة صوت القدس، حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

٧) إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً

بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٢، أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بمناسبة مرور ٢٠ عاماً على اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، تناولت فيه التدهور المستمر لحقوق ذوي الإعاقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.

١,٥ احترام وحماية الحق في السكن الملائم والأرض وفقاً للمعايير الدولية للحق في السكن الملائم.

النشاطات

١. رصد واقع مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم.
٢. مقابلات مع وزارة الاسكان والأشغال العامة؛ الأنروا؛ المجلس الفلسطيني للإسكان؛ جمعيات الإسكان؛ شركات المقاولات؛ المواطنين المستفيدين.
٣. تقرير حول واقع قطاع الإسكان في قطاع غزة.
٤. ورشة عمل حول واقع قطاع الإسكان في قطاع غزة.
٥. النشاطات الاعلامية.

طاقم الوحدة خلال ورشة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة–الواقع والتحديات بتاريخ ٢٢ مايو.

١) **رصد واقع مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم**

تابعت الوحدة عملية رصد وتوثيق مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم، وشمل ذلك رصد وتوثيق أعداد المنازل التي تعرضت للهدم خلال العام، ومن بينها المنازل التي تعرضت للهدم خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين ١٤ –٢١ نوفمبر ٢٠١٢. كما شمل ذلك توثيقاً لحجم الأراضي الزراعية التي استهدفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عملياتها الحربية في قطاع غزة على مدار العام، بما في ذلك الممتلكات الزراعية كالبيوت البلاستيكية، شبكات الري، آبار المياه، مزارع الحيوانات والطيور وبرك المياه. كما تابعت الوحدة واقع الحق في السكن الملائم على صعيد الأجندة الفلسطينية، بما في ذلك إعادة إعمار وتأهيل المنازل التي تعرضت للهدم خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، وجهود كل من وزارة الاسكان والأشغال العامة، وكالة الغوث الدولية والمؤسسات العاملة في مجال الإسكان في قطاع غزة.

٢) **مقابلات مع وزارة الاسكان والأشغال العامة؛ الأونروا؛ المجلس الفلسطيني للإسكان؛ جمعيات الإسكان؛ شركات المقاولات؛ والمواطنين المستفيدين**

التقى باحثو الوحدة خلال العام مع ممثلي وزارة الأشغال العامة والإسكان، دائرة الإسكان بوكالة الغوث الدولية، إتحاد المقاولين الفلسطينيين، المجلس الفلسطيني للإسكان، لمناقشة واقع الإسكان في قطاع غزة والآليات التي ينبغي العمل عبرها للارتقاء بواقع الإسكان. كما بحث طاقم الوحدة الجهود المبذولة من تلك الأطراف لإعادة إعمار المنازل التي تعرضت للهدم في قطاع غزة، والسبل الكفيلة بحصول أصحاب المنازل المدمرة على المأوى الملائم.

٣) **تقرير حول واقع قطاع الإسكان في قطاع غزة.**

- بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: "الحق في السكن في قطاع غزة، حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨–٢٠٠٩". تناول التقرير أوضاع الحق في المأوى الملائم بعد مرور ٥ أعوام على العدوان على قطاع غزة.
- خلال الفترة من ٧ فبراير– ٢٧ مارس ٢٠١٢، عمل باحثو الوحدة على جمع إفادات وتوثيق عملية هدم منازل منطقة عزبة الحمامية في مدينة غزة، والتقى باحثو الوحدة لعدة مرات مع أصحاب المنازل، وأعدت الوحدة قاعدة بيانات ومسودة تقرير حول الحادثة.

٤) **ورشة عمل حول واقع قطاع الإسكان في قطاع غزة**

كان من المقرر أن تنظم الوحدة ورشة عمل بعنوان: "تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في المأوى الملائم في قطاع غزة"؛ غير أن الوحدة أجلت تنظيم هذه الورشة إلى بداية العام القادم نظراً لانشغالها بنشاطات أخرى.

٥) **النشاطات الاعلامية**

- بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٢، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة على فضائية الكتاب، حول إخطارات هدم المنازل التي تلقاها المواطنون من سكان عزبة الحمامية بمدينة غزة.
- بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٢، شارك الباحثان خليل شاهين، مدير الوحدة، والباحث في الوحدة د. فضل المزيني، في الاجتماع الذي عقده المقرر الخاص للحق في السكن مع مؤسسات المجتمع المدني، للإطلاع على أوضاع السكن في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٢، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة مع ريتش ويلز من مؤسسة بديل حول الإخلاء الداخلي "الإخلاء القسري" خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٢، التقي الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالسيد وسيم السراج من مجموعة السياسات الإنسانية البريطانية، ودار اللقاء حول سياسات الإخلاء الداخلي في قطاع غزة خلال وبعد الحرب على القطاع.
- بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٢، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة مع كل من السيدة سيموني والسيد وسيم السراج، من مجموعة السياسات الإنسانية البريطانية، تناولت سياسات الإخلاء الداخلي في قطاع غزة، وأوضاع الأشخاص الذين تعرضوا لعمليات الإخلاء الداخلي في القطاع.

مخرج رقم (٢)

المساهمة في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدى سكان المناطق العازلة.

النشاطات

١. رصد واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية، بما في ذلك الصيادون.
٢. لقاءات ومقابلات مع سكان المناطق الحدودية لتحديد احتياجاتهم.
٣. لقاءات واجتماعات مع مؤسسات دولية ومحلية، بما في ذلك المؤسسات مانحة.
٤. أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشاكل السكان في المناطق الحدودية.
٥. أوراق حقائق حول أوضاع الصيادين في قطاع غزة.

عملت الوحدة على تنفيذ الأنشطة المدرجة في هذا المخرج خلال العام ٢٠١٢، وقد تركزت النشاطات على رصد ومتابعة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان المناطق الحدودية في قطاع غزة، بما في ذلك المزارعون والصيادون، وأثر الحصار الشامل المفروض عليهم ومنعهم من الوصول إلى ممتلكاتهم أو لمصادر رزقهم. وعملت الوحدة على تركيز الضوء على أثر تلك السياسات على حقوق سكان تلك المناطق الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض لتلك النشاطات:

١) رصد واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية، بما في ذلك الصيادين

واصلت الوحدة خلال العام ٢٠١٢ متابعة، رصد، وتوثيق واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك المناطق، بما في ذلك الصيادون في القطاع. وقد ركزت الوحدة في عملها على متابعة منع الوصول الحر والآمن للمزارعين والصيادين في المناطق الحدودية، وفي مياه بحر قطاع غزة. ووثقت الوحدة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين والصيادين التي حدثت خلال العام. ووفرت الوحدة مصدراً هاماً لقاعدة معلومات موسعة حول تلك المناطق، بما في ذلك الاعتداءات اليومية لقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في المناطق الحدودية ومياه قطاع غزة، وعمليات تجريف وتدمير الممتلكات الخاصة بالمزارعين في تلك المناطق.

٢) لقاءات ومقابلات مع سكان المناطق الحدودية لتحديد احتياجاتهم

التقى باحثو الوحدة بسكان المناطق الحدودية والعاملين في قطاع الصيد البحري، بما في ذلك ممثلو الجمعيات العاملة في تلك المناطق ونقابة الصيادين في القطاع، وذلك بشكل دوري طيلة العام. وتركزت معظم اللقاءات على البحث في تطوير جهود التنسيق من أجل دعم سكان هذه المناطق، والتركيز على احتياجاتهم الأساسية، وآليات رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي يتعرضون لها على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال العام عززت الوحدة علاقاتها مع المزارعين في المناطق الحدودية، والصيادين عبر التواصل شبه اليومي لمتابعة كافة التطورات المتعلقة بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك انتهاك حقهم في العمل الحر ومنعهم من الوصول إلى مصادر رزقهم.

٣) لقاءات واجتماعات مع مؤسسات دولية ومحلية، بما في ذلك المؤسسات المانحة

عقد مدير الوحدة العديد من الاجتماعات واللقاءات مع المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بهدف تسليط الضوء على معاناة سكان المناطق الحدودية في القطاع، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضدهم. كما رافق مدير الوحدة العديد من الوفود الدولية ومندوبي المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة في جولات ميدانية إلى المناطق الحدودية وميناء غزة، حيث التقوا خلالها العديد من المزارعين وأعضاء الجمعيات الزراعية في المنطقة ونقابة الصيادين ولجان الصيادين في محافظات القطاع. وقد هدفت تلك اللقاءات إلى معاينة أوضاع السكان، والاستماع إلى ضحايا الانتهاكات في تلك المناطق.

٤) أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشاكل السكان في المناطق الحدودية.

نفذت الوحدة العديد من أنشطة المناصرة لعرض معاناة ومشاكل سكان المناطق الحدودية في قطاع غزة، بما في ذلك معاناة الصيادين في قطاع غزة، وشملت تلك الأنشطة ما يلي:

- اجتماعات مختلفة ولقاءات مع الجمعيات العاملة في المناطق الحدودية، بما في ذلك جمعيات الصيادين، ومناقشة كافة التطورات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك المناطق.
- اصطحاب وفود دولية وعقد اجتماعات لهم مع المزارعين والصيادين في تلك المناطق لشرح وتوضيح معاناتهم. وكانت

تلك اللقاءات والاجتماعات مع ممثلي المؤسسات و الوفود التالية: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، المجلس النرويجي للاجئين، منظمات التضامن الأسبانية، منظمات التضامن الإيطالية، وفد منظمة كير انترناشونال، وفد التضامن الأمريكي برئاسة عائلة راشيل كوري، وفد التضامن الأمريكي، المحامي الإيطالي جيلبرتو باغاني، وفد فلوتيلا إيطاليا، ووفد رابطة المحامين الديمقراطيين الدوليين.

- تقديم المعلومات والاحصاءات لمؤسسات الإغاثة الدولية لتقديم المساعدات العينية والنقدية لضحايا الاعتداءات الإسرائيلية من سكان تلك المناطق، كجمعيات الإغاثة الكاثوليكية، مؤسسة إغاثة العائلات، وعدد من المؤسسات الإيطالية والأسبانية التي زارت قطاع غزة خلال العام.
- عقد العديد من المقابلات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية لفضح الاعتداءات الإسرائيلية ضد سكان المناطق الحدودية، بما في ذلك الصيادون.
- التنسيق والتعاون مع المتضامنين الدوليين في قطاع غزة لتزويدهم بالانتهاكات الإسرائيلية ضد سكان تلك المناطق، وتنسيق الفعاليات المتعلقة بمرافقة الصيادين في بحر مياه غزة.

٥) أوراق حقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة.

أصدرت الوحدة، خلال العام (٨) أوراق حقائق تناولت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة، وبشكل دوري، تناولت خلالها عملية حصر وتوثيق كافة الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد صيادي القطاع في بحر قطاع غزة، بما في ذلك عمليات إطلاق النيران ضد الصيادين في عرض البحر، احتجاز وتدمير قواربهم ومعدات الصيد الخاصة بهم واعتقالهم أثناء ممارستهم مهنة الصيد.

مخرج رقم ٣

دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئة الشباب

النشاطات

١. متابعة واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب وبناء قاعدة معلومات.
٢. لقاءات دورية مع الشباب لتحديد أولوياتهم واحتياجاتهم.
٣. أنشطة مناصرة لعرض مشاكل الشباب وايجاد الحلول لها.
٤. تنظيم ورشة عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب في قطاع غزة (تنمية قدرات الشباب، تعزيز الحق في التعليم؛، وآليات مكافحة البطالة في صفوف الخريجين الجامعيين).
٥. تقرير موجز حول التحديات التي تواجه خريجي الجامعات في قطاع غزة.

١) متابعة واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب وبناء قاعدة معلومات

تابعت الوحدة واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب، وبدأت ببناء قاعدة بيانات تشمل احصاءات ومعلومات عن الشباب في قطاع غزة، بما في ذلك الشباب الخريجون وأبرز المشاكل التي تواجههم، وكذلك طلبة الجامعات في قطاع غزة. كما تابعت الوحدة بعض مشاريع التشغيل الخاصة بالشباب، والذي تنفذه بعض المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة.

٢) لقاءات دورية مع الشباب لتحديد أولوياتهم واحتياجاتهم

عقد باحثو الوحدة العديد من الاجتماعات واللقاءات المختلفة مع المؤسسات الشبابية، ممثلي الحملة الوطنية لتخفيض الرسوم الجامعية والمؤسسات العاملة في قطاع الشباب وجمعية الخريجات. وتركزت تلك الاجتماعات واللقاءات على مناقشة وتحديد أولويات الشباب في ميدان تعزيز قدراتهم في ميدان حقوق الإنسان والتنمية، والمشاركة في نشاطات المركز المختلفة، وتنظيم محاضرات وورشات عمل للشباب في ميدان التنمية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم.

٣) أنشطة مناصرة لعرض مشاكل الشباب وايجاد الحلول لها

نفذ باحثو الوحدة العديد من أنشطة المناصرة والضغط التي تركزت على عرض مشاكل الشباب في قطاع غزة، وبخاصة أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية على فرص تشغيلهم وتفاقم البطالة في صفوفهم. كما شارك باحثو الوحدة في عدة نشاطات، بما في ذلك عدد من ورشات العمل الخاصة بمناقشة مشروع قانون حقوق الشباب، والذي نظمته عدة جمعيات ومؤسسات شبابية. وأجرى مدير الوحدة العديد من المقابلات الصحفية الخاصة بتقييم السنة الدولية للشباب في فلسطين.

٤) تنظيم ورشة عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب في قطاع غزة.

نفذت الوحدة ورشة عمل بعنوان: «حقوق الشباب ضمن الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية»، وذلك بالتنسيق مع جمعية إنقاذ المستقبل الشبابي في مدينة غزة. أشرف على الورشة خليل شاهين، مدير الوحدة، وشارك فيها ٣٣ شاباً وشابة ضمن مشروع تمكين قدرات ومهارات الشباب الفلسطيني لمناصرة حقوقهم. وقدم شاهين خلال الورشة عرضاً لحقوق الشباب في المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان. كما تطرق إلى موضوع الحق في التنمية وتعزيز مهارات وقدرات الشباب في المشاركة في عملية التنمية الشاملة.

رصد واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب وبناء قاعدة معلومات.

٥) تقرير موجز حول التحديات التي تواجه خريجي الجامعات في قطاع غزة

كان من المقرر أن تعمل الوحدة على إصدار تقرير موجز حول التحديات التي تواجه الشباب خريجي الجامعات في قطاع غزة، غير أن الوحدة أجلت إعداد هذا التقرير نظراً لانشغالها في تنفيذ نشاطات أخرى.

مخرج رقم (٤)

توعية ٢٠٠ شابة وشاب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال عقد ورش عمل، محاضرات ولقاءات تنظم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

النشاطات

أولاً: عقد ٨ ورش عمل، محاضرات ولقاءات

نفذت الوحدة عدة ورشات، محاضرات ولقاءات توعية للشباب والشابات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية في قطاع غزة. وتناولت تلك النشاطات العديد من المواضيع ذات العلاقة، من أبرزها: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب في المعايير الدولية لحقوق الإنسان، الحق في المأوى الملائم والأرض، الحق في التعليم، الحق في الصحة، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق ذوي الإعاقة في فلسطين. وقد استهدفت تلك الورشات واللقاءات الشباب والشابات العاملين في المؤسسات الشبابية والجمعيات الأهلية من كافة محافظات القطاع. ومن أبرز تلك النشاطات ما يلي:

١. تنفيذ ورشة عمل، بالتنسيق مع الحملة الوطنية لخفض الرسوم الجامعية في الجامعات الفلسطينية، بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٢، تركزت حول تعزيز الحق في التعليم العالي. عقدت الورشة في مركز أضواء للتعليم المساند والتدريب، وحضرها ٧٥ شاباً وشابة من طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
٢. بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٢، ألقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة حول الحق في الصحة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان لطلبة كليات الطب في جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية وجامعة القدس. نظمت المحاضرة منظمة الصحة العالمية وشارك فيها ٣٨ طالبة وطالباً.
٣. بتاريخ ٢٤ سبتمبر٢٠١٢، شارك الباحث في الوحدة عزام شعت، في دورة تدريبية بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين بقطاع غزة، وقدم محاضرة حول قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. شارك في الدورة ٢٢ من الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة خان يونس.
٤. بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، شارك الباحث في الوحدة عزام شعت، في دورة تدريبية بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين بقطاع غزة، حول قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. شارك في الدورة ١٥ من الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة رفح.
٥. بتاريخ ٢١ أكتوبر، قدم خليل شاهين، مدير الوحدة، ورقة عمل بعنوان: «جودة التعليم الجامعي في قطاع غزة»، وذلك في ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، وذلك في فندق جراند بالاس في مدينة غزة. حضر الورشة ٣٥ شاباً وشابة من طلبة الجامعات في قطاع غزة.
٦. بتاريخ ٢٧ ديسمبر٢٠١٢، ألقى مدير الوحدة محاضرة حول وسائل الانتصاف القانونية لانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، وذلك في جمعية وادي السلقا التنموية في محافظة الوسطى. حضر اللقاء ٢٨ فتاة وإمرأة من سكان المنطقة.

ثانياً: المشاركة في الدورات التي نظمتها وحدة التدريب.

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٢. وفيما يلي جدول بتلك النشاطات:

الرقم	التاريخ	عنوان الجلسة	الفئة المستهدفة	مكان الانعقاد
١	٢٠١٢/١/١٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية	أعضاء وعضوات المؤسسات المجتمعية في محافظة خان يونس	مقر المركز بمحافظة خان يونس
٢	٢٠١٢/١/٢٣	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية	أعضاء ومتطوعو جمعية المرأة المبدعة	مقر جمعية المرأة المبدعة بمحافظة غزة
٣	٢٠١٢/٢/٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية	طلاب كلية الحقوق في جامعة الأزهر	مقر المركز بمحافظة غزة
٤	٢٠١٢/٢/٧	الحق في التنمية	طلاب كلية الحقوق في جامعة الأزهر	مقر المركز بمحافظة غزة
٥	٢٠١٢/٥/٧	مناصرة وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	العاملون والعاملات في (٦) مؤسسات لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	جمعية أطفالنا للصم بغزة
٦	٢٠١٢/٧/٩	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية	أعضاء ومتطوعو المؤسسات الأهلية في محافظة خان يونس	مقر الأكاديمية الفلسطينية للتدريب في محافظة خان يونس
٧	٢٠١٢/٩/٢٤	الآلية الدولية للإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات الحرب	باحثو المركز الميدانيين	مقر المركز بغزة.
٨	٢٠١٢/٩/٢٤	تطبيقات عملية حول انتهاكات حقوق الأطفال	باحثو المركز الميدانيين	مقر المركز بغزة.
٩	٢٠١٢/١١/٥	الآلية الدولية للإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات الحرب	أعضاء أطر سياسية ومؤسسات حكومية	مقر المركز بغزة.
١٠	٢٠١٢/١١/٥	تطبيقات عملية حول انتهاكات حقوق الأطفال	أعضاء أطر سياسية ومؤسسات حكومية	مقر المركز بغزة.
١١	٢٠١٢/١٢/٢٤	الحق في السكن والأرض والملكية في القانون الدولي الإنساني	عضوات اللجان الزراعية في محافظة شمال غزة	نادي المرأة الريادية في محافظة شمال غزة.
١٢	٢٠١٢/١٢/٢٤	المعايير الدولية للحق في السكن الملائم	عضوات اللجان الزراعية في محافظة شمال غزة	نادي المرأة الريادية في محافظة شمال غزة.
١٣	٢٠١٢/١٢/٦	الآلية الدولية للإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات الحرب	أعضاء أطر القوى السياسية في محافظة خان يونس	مقر المركز في خانيونس
١٤	٢٠١٢/١٢/٦	تطبيقات عملية حول انتهاكات حقوق الأطفال.	أعضاء أطر القوى السياسية في محافظة خان يونس	مقر المركز في خانيونس

❖ **المساهمة في إعداد التقرير السنوي للمركز**

قامت الوحدة بإعداد عدد من التقارير الموجزة التي يتناولها التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠١٢. وقد أعدت الوحدة تقاريرها حول المواضيع التالية:

١. استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة.
٢. أثر الانقسام السياسي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
٣. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية.

نشاطات أخرى:

نفذت الوحدة خلال العام مشروعين إضافيين خارج نطاق الخطة، الأول مع منظمة اليونيسيف، والثاني مع المجلس النرويجي للاجئين. وأشرف مدير الوحدة، والذي يعمل منسقاً للمشروعين على متابعة تنفيذهما، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وحدات المركز الأخرى. وفيما يلي عرض موجز لهذين المشروعين:

أولاً: مشروع تعزيز القدرات حول آليات الرصد والإبلاغ الدولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال (سبتمبر– ديسمبر ٢٠١٢)، بدعم من منظمة اليونيسيف

وهو مشروع بدأ تنفيذه في ١١ سبتمبر ٢٠١٢ واستمر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وتركز تنفيذه على تطوير قدرات العاملين في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على استخدام الآلية الدولية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، بما في ذلك تطوير عمل المركز في هذا الميدان. شارك في تنفيذ هذا المشروع وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحدة التدريب ووحدة التوثيق والبحث الميداني في المركز. وقد تم تنفيذ كافة النشاطات المتعلقة بالمشروع، بما فيها تدريب الباحثين الميدانيين في المركز، أعضاء ونشطاء مؤسسات وجمعيات تابعة لأطر سياسية وحكومية. كما أصدر المركز عدة نشرات (أوراق حقائق) حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة، وفقاً للآلية المذكورة. وخلال فترة المشروع تم تبادل المعلومات الخاصة بتلك الانتهاكات مع منظمة اليونيسيف. ومن المتوقع أن يصدر تقرير حول تلك الانتهاكات خلال بداية العام المقبل يتناول احصاءات حول حجم انتهاكات حقوق الأطفال الجسيمة في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٢، كما يحتوى التقرير العديد من القصص الإنسانية لهؤلاء الضحايا، أو أفراد أسرهم.

ثانياً: مشروع تحسين الوصول إلى العدالة لسكان المناطق الحدودية في قطاع غزة، بما في ذلك الصيادون في البحر (أغسطس ٢٠١٢– مارس ٢٠١٣)، بدعم من المجلس النرويجي للاجئين

وهو مشروع بدأ تنفيذه في ٢٠١٢/٨/١، ويستمر لغاية ٢٠١٣/٣/٣١، ويهدف إلى تحسين فرص ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المشار إليها أعلاه في الوصول إلى وسائل الانتصاف القانونية. ويشترك في تنفيذ هذا المشروع كل من وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحدة التوثيق والبحث الميداني، وحدة التدريب، الوحدة القانونية، والوحدة الدولية. ويستند المشروع على تطوير مهارات وقدرات أعضاء اللجان الزراعية ولجان الصيادين في ميدان حقوق السكن والأرض والملكية، وتطوير وعيهم بوسائل الوصول إلى العدالة. كما يقدم المشروع خدمات التوعية القانونية للمزارعين والصيادين في مناطق سكنهم حول وسائل المساعدة القانونية الخاصة بضحايا انتهاكات الحق في السكن والأرض والملكية. وقد صدرت عدة نشرات دورية شهرية «أوراق حقائق» خاصة بنتائج الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق الحدودية، والانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تستمر نشاطات المشروع حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٣، وتشمل إضافة إلى ذلك، إصدار تقرير شامل حول المشروع يحتوي كافة النشاطات.

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خطتها السنوية خلال العام ٢٠١٢، وفقاً لما ورد فيها، باستثناء نشاطين تم تأجيلهما. فرغم المتغيرات والظروف المعقدة والصعبة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن وحدة التدريب واصلت الارتقاء بنشاطاتها كماً ونوعاً. فقد أدخلت موضوعات جديدة للدورات التدريبية على المستوى المحلي، وواصلت تفاعلها مع موجة الربيع العربي ومشاركتها فيه عبر تنظيم دورات تدريبية على المستوى الإقليمي العربي لنشطاء حقوق الإنسان العرب في اليمن وسوريا. ولم تتمكن الوحدة من تنفيذ أحد الأنشطة بسبب عدم توفر التمويل اللازم له، فيما أجلت نشاطاً آخر للعام المقبل.

على المستوى الإقليمي العربي، واصلت وحدة التدريب هذا العام مساهمتها في موجة الربيع العربي التي بدأتها العام الماضي، وذلك عبر نقل الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المركز الفلسطيني في مجال رصد وتوثيق وبناء الملفات القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، نظمت وحدة التدريب دورتين تدريبيتين لنشطاء حقوق الإنسان العرب في سوريا واليمن، لا سيما وأن البلدين يشهدان تعرض المدنيين فيهما لانتهاكات متعددة لحقوقهم. هدفت هذه الدورات إلى تأهيل جيل من المدافعين عن حقوق الإنسان، قادر على الدفاع عن حقوق الإنسان في بلدانهم، ومدهم بالمعارف الضرورية واللازمة لرصد وتوثيق وبناء الملفات القانونية لانتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، عبر استخدام الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. يذكر أن هذه الدورات لفتت انتباه مؤسسات دولية للعمل في ليبيا، وتكرار تجربة المركز هناك.

دورة تدريبية لبناء قدرات المجتمع اليمني في مجال حقوق الانسان واداوت تطبيق العدالة القاهرة ١٥ فبراير.

أستاذ بسام الاقراع، مدير وحدة التدريب بالمركز خلال القائه محاضرة في الدورة التدريبية بعنوان "بناء قدرات المجتمع السوري في مجال حقوق الإنسان وأدوات تطبيق العدالة" – القاهرة.

على المستوى المحلي، لم تزل عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية تتأثر سلباً بحالة الإحباط التي يمر بها المواطنون الفلسطينيون، بسبب الانتهاكات المستمرة والممنهجة التي تقترفها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي ارتقت إلى درجة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك، استمرارها في فرض الإغلاق المشدد على قطاع غزة، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة بعد العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة بين ١٤–٢١ نوفمبر ٢٠١٢. يلتقي ذلك مع تهرب المجتمع الدولي من مسؤولياته الأخلاقية والقانونية في محاسبة دولة الاحتلال على جرائمها، وإفلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من المحاسبة والعقاب على جرائمهم، وسياسة الكيل بمكيالين، وازدواجية المعايير التي تتبعها الحكومات الأوروبية.

فيما لم تزل حالة الانقسام والصراع السياسي المدمر التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تمس حياة الفلسطينيين في أدق تفاصيلها، وينتج عنها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الفلسطيني داخلياً وتدهور أوضاعة وعرقلة التحول الديمقراطي، الأمر الذي يعمق الشرخ في مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وتجلى ذلك في استمرار وجود حكومتين منفصلتين يتبعهما أجهزة أمنية وشرطية وقضائية وتشريعية منفصلة.

قادت الأوضاع سابقة الذكر إلى إفقاد فكرة حقوق الإنسان قوتها الأخلاقية وشوشت صورتها وعرقلت عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، وأضافت أعباءً جديدةً على المدافعين عن حقوق الإنسان لإحياء ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين الفلسطينيين وتقبلها.

مخرج رقم (١)

امتلاك ٤٠٠ شاب وشابة المعارف والمفاهيم الأساسية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، المحامين والمحاميات، الصحافيين والصحافيات، النساء، نشطاء المجتمع المدني

تم توزيع هذا المخرج على ١٨ نشاطاً، داخل قطاع غزة وخارجه، وذلك استجابة للطلبات التي تلقتها الوحدة هذا العام من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في قطاع غزة، لتنظيم دورات تدريبية لأعضائها ومتطوعيها. فقد أولت وحدة التدريب أهمية قصوى لإنجاز هذا المخرج لأنه محور نشاطها، وعملت بطاقة مضاعفة لتنفيذه، فنظمت ٢٣ دورة، بدلاً ١٨ دورة، شارك في أعمالها ٥٧٠ شخصاً بدلاً ٤٠٠ شخص، كما ورد في الخطة السنوية، مثلوا أكثر من ٦٠ مركزاً وجمعية واتحاداً شبابياً، ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته. كما نفذت الوحدة دورتين إقليميتين في القاهرة، شارك فيهما ٦٥ ناشطةً وناشطاً عربياً من سوريا واليمن، يمثلون ٢٩ مؤسسة ومنظمة مدنية، علماً بأن هذا النشاط لفت انتباه مؤسسات دولية زميلة لتكرار تجربة المركز في ليبيا، وطلبت مساعدة المركز في التنفيذ. نفذت الوحدة نشاطاتها بالشراكة مع مؤسسات دولية، مثل: اليونيسيف (UNICEF)، المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، كريآرت (Creart) الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FDIH) وترو كير (TROCAIRE)، ومؤسسات إقليمية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي تضم في عضويتها ٢٢ منظمة تعمل في بلدان الوطن العربي، ومؤسسات فلسطينية أهمها: نقابة المحامين الفلسطينيين، ديوان القضاء الشرعي، مركز الإعلام المجتمعي، جمعية المرأة المبدعة، الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون، وإتحاد لجان العمل الزراعي. نجحت الوحدة في تنفيذ نشاطاتها هذا العام بفضل الإستراتيجية التي وضعتها والتي اعتمدت على الاستمرار بتقوية العلاقة مع المؤسسات التي تتعاون معها سنوياً، ونسج علاقات جديدة مع مؤسسات مدنية حديثة النشأة، مما ساعدها على إيصال خدماتها إلى أناس جدد وفي مناطق جغرافية جديدة. وستستمر الوحدة في استخدام هذه الإستراتيجية مستقبلاً. وستعطي الوحدة أولوية لفتح علاقات جديدة مع مؤسسات لم يسبق للوحدة العمل معها، أو التي نسجت علاقات حديثة معها.

أستاذ بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب بالمركز، خلال محاضرة لاحدى مدارس وكالة الغوث.

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٢، الفئات المستهدفة، عدد المشاركين، ساعات التدريب ونسبة مشاركة النساء

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركون	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	دورة لناشطات مجتمعيات في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان	٣١	٢٠	٨٧٪
٢	٨ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية	٢٠٤	١٦٠	٥٣٪
٣	٥ دورات خاصة بالمحامين الشبان (تحت التمرين)	١٠٣	٨٧	٤١٪
٤	دورة لطلبة الجامعات	٢٩	٢٠	٤٥٪
٥	دورة خاصة بخريجي وخريجات كليات الإعلام	٣٤	١٥	٤١٪
٦	دورة خاصة بنشطاء في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٣	٢٠	٥٦٪
٧	٣ دورات خاصة بنشطاء في مجال حماية حقوق الطفل	٦٣	٤٠	٥٧٪
٨	دورتان إقليميتان خاصتان بنشطاء حقوق إنسان عرب في سوريا واليمن	٦٥	٥٨	٣٢٪
٩	٣ دورات خاصة بباحثين ميدانيين وباحثين ومحامين وأعضاء لجان زراعية	٨٣	٣٠	٥٥٪

بشكل إجمالي، دربت الوحدة ٦٣٥ شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج، موزعين على ٢٥ دورة تدريبية. بلغ عدد المشاركات ٣٠٤ من أصل ٦٣٥ شخصاً أي أن نسبة مشاركة النساء في الدورات بلغت ٤٨٪، مقابل ٥٢٪ ذكور، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٨٩٪، واشتملت على ٤٤٤ ساعة تدريبية.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرف على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل (النشاطات) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٢

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٣٧	٢٠	١٥ – ٢٠١٢/١/١٩	٧٣٪
٢	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٧	١٧	٢٢ – ٢٠١٢/١/٢٩	٤٨٪
٣	ناشطات نسويات في مجال حقوق المرأة	قاعة جمعية المرأة المبدعة في غزة	٣١	٢٠	٢٢ – ٢٠١٢\١\٢٦	٨٧٪
٤	طلبة كلية الحقوق في جامعة الأزهر	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٩	٢٠	٥ – ٢٠١٢/٢/٩	٤٥٪
٥	نشطاء المجتمع المدني في اليمن	قاعة فندق موفمبيك الهرم – القاهرة	٣٥	٢٩	١٢ – ٢٠١٢/٢/١٥	٣٧٪
٦	نشطاء المجتمع المدني في سوريا	قاعة فندق موفمبيك الهرم – القاهرة	٣٠	٢٩	١٨ – ٢٠١٢/٢/٢١	٢٧٪
٧	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة دير البلح	قاعة جمعية مركز شباب حكر الجامع في دير البلح	٢٣	٢٠	٨ – ٢٠١٢/٤/١٢	٧٤٪
٨	محاميات ومحامون يقدمون خدمة مجانية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	١٨	٢٠	٤/٢٩ – ٢٠١٢/٥/٣	٥٦٪

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
٩	محاميات ومحامون يقدمون خدمة مجانية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	١٩	٢٠	٦ – ٢٠١٢/٥/١٠	٪١٠
١٠	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٩	٢٠	١٣ – ٢٠١٢/٥/١٧	٪٤٨
١١	خريجو وخريجات كليات الإعلام	قاعة مطعم لاتيرنا في مدينة غزة	٣٤	١٥	١٦ – ٢٠١٢/٥/١٩	٪٤١
١٢	أعضاء وعضوات في مؤسسات تنشط في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	قاعة جمعية أطفالنا للصم	٢٣	٢٠	٥/١٤ – ٢٠١٢/٦/١١	٪٥٦
١٣	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية تعنى بحقوق الأطفال في قطاع غزة	قاعة الإغاثة الطبية في القرية البدوية، شمال غزة	٢٠	١٤	١٢ – ٢٠١٢/٦/٢٠	٪٥٥
١٤	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في مدينة رفح	٢٥	٢٠	٢٤ – ٢٠١٢/٦/٢٨	٪٣٢
١٥	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٣	٢٠	١ – ٢٠١٢/٧/٥	٪٥٦
١٦	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة الأكاديمية الفلسطينية للتعليم والتدريب	٢٥	٢٠	٨ – ٢٠١٢/٧/١٢	٪٦٤
١٧	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في رفح	قاعة جمعية تواصل في مدينة رفح	١٧	٢٠	١٥ – ٢٠١٢/٧/١٩	٪٢٩
١٨	مزارعات في محافظة خان يونس	قاعة اتحاد لجان العمل الزراعي في خان يونس	٣٢	١٠	١٧ – ٢٠١٢/٩/١٨	٪١٠٠
١٩	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة شمال غزة	قاعة جمعية نداء فلسطين للأعمال الخيرية في بلدة جباليا البلد	٢٥	٢٠	٢٣ – ٢٠١٢/٩/٢٧	٪٠
٢٠	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٣	١٥	٩/٣١ – ٢٠١٢/١٠/٤	٪٣٠
٢١	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	١٦	١٥	٧ – ٢٠١٢/١٠/١١	٪٣٧
٢٢	أعضاء وعضوات في مؤسسات تنشط في مجال حماية حقوق الطفل في محافظة غزة	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	١٦	١٠	٤ – ٢٠١٢//١١/٥	٪٥٦
٢٣	أعضاء وعضوات في مؤسسات تنشط في مجال حماية حقوق الطفل في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة خان يونس	٢٧	١٠	٥ – ٢٠١٢/١٢/٦	٪٥٩
٢٤	باحثون ميدانيون ومحامون وباحثون في المركز الفلسطيني	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢١	١٠	٢٣ – ٢٠١٢/١٢/٢٤	٪٣٣
٢٥	أعضاء وعضوات لجان زراعية في بلدة بيت لاهيا	قاعة نادي المرأة الريادية	٣٠	١٠	٢٤ – ٢٠١٢/١٢/٢٦	٪٢٣

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

الجدول التالي يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	**لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية:** ١)أن حالة من التشويش والالتباس تجاه مفاهيم حقوق الإنسان كانت تسود في الأيام الأولى في التدريب، تتراجع مع نهاية الدورات؛ ٢)أن تطوراً إيجابياً كان يطرأ في نهاية الدورات على مشاركة المشاركين والمشاركات واستجابتهم للنقاش والتفاعل مع محتوى الدورات والانخراط في التعبير عن آرائهم وإن كانت سلبية في أحيان؛ ٣)أن تطوراً كان يطرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة والتسامح مع الآخر وخفوت حدة مقاطعة المتحدث في نهاية الدورات؛ ٤)أن نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية كانت جيدة جداً؛ و٥)أن الإقبال على المشاركة في الدورات قد ارتفع.
٢	عقد لقاءات مباشرة أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على الصعيد المعرفي والسلوكي	**استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بالجلسات التدريبية وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورات تدريبية جديدة.** **وقد بين المشاركون في اللقاءات القبلية حاجتهم إلى:** ١)التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لا سيما المركز الفلسطيني؛ ٢)اكتساب أصدقاء جدد والتعرف على المؤسسات التي يعملون بها؛ ٣)الحصول على شهادة مشاركة في الدورة لإغناء السيرة الذاتية لهم؛ ٤)اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة، تطوير معارف بعضهم. تجدر الملاحظة أن التفاصيل اختلفت من فئة لأخرى حسب مستواها وحاجتها، حيث ركزت فئة المتطوعين والعاملين في المؤسسات على حقوق الإنسان بشكل عام، وركز المحامون الشبان على القانون الشرعي رغبة منهم في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الشرعية، وركزت الناشطات النسويات على ضرورة استهداف الشبان لتعريفهم بحقوق المرأة، وركز المشاركون والمشاركات في دورات حقوق الطفل على التعرف على آليات الرصد والتوثيق الدولية لحقوق الأطفال، في حين ركزت الفئات التي شاركت في الدورات الإقليمية على التعرف على الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى آليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وبناء الملفات القانونية وملاحقة مجرمي الحرب. **وعند انتهاء الدورات التدريبية وضح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم:** ١) تعرفوا على دور المؤسسات، لاسيما دور المركز الفلسطيني في ملاحقة مجرمي الحرب ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها؛٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات؛ ٣)اكتسبوا أصدقاء جددا، وتعرفوا على المؤسسات التي يعملون فيها؛ ٤) اكتسبوا معلومات ومعارف نظرية وعملية جديدة، وطوروا معارفهم ومهاراتهم القديمة حسب حاجة الفئات كما ورد أعلاه. **فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في اللقاءات البعدية (الموثقة لدى الوحدة) في:** ١) الاستمرار في عقد هذه الدورات التي تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وبخاصة مع التعدي المستمر على حقوق المواطن الفلسطيني والعربي وغياب قيم التسامح؛ ٢) الاستمرار في عقد دورات متخصصة لحقوق المرأة والطفل، وعقد دورات للشبان حول حقوق المرأة؛ و٣) تنظيم دورات خارجية لتدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة من قدرات المؤسسات الإقليمية والدولية في مجال تعليم حقوق الإنسان. **وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي:** ١) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ ٢) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ ٣) تنوع طرق التدريب والميل نحو استخدام الوسائل العملية؛ ٤) مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين أنفسهم والمحتوى التدريبي جيد جداً، ٥) نسبة الالتزام بالحضور جيدة جداً؛ ٦) الالتزام بقواعد المناقشة جيدة؛ ٧) مناسبة قاعات التدريب باستثناء واحدة؛ ٨) عدم كفاية الوقت في عدد من الجلسات؛ و٩) الاستفادة من المطبوعات التي توزع، وبخاصة دليل التدريب.

٣	رصد حالات تأثرت بمحتوى التدريب على المستوى الشخصي والمهني	تواجه الوحدة صعوبة في رصد مدى تأثر المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، لكنها تابعت ذلك بطرق مختلفة على مدار العام، وسجلت التالي: ١) إنشاء مؤسستين تعنيان بحقوق الإنسان في اليمن، ٢) إنشاء صفحتين على الفيس بوك لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن وسوريا؛ ٣) انخراط ١٠ أشخاص من المتدربين في مشاريع خاصة بحقوق الطفل وتنفيذهم ٣٨ نشاطاً؛ ٤) تطوع ٨ أشخاص للعمل في وحدة البحث الميداني لمساعدتهم في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان إبان العدوان على غزة؛ ٥) حصول (٤٩) محامٍ ومحامية على رخصة مزاولة مهنة المحاماة الشرعية من أصل ٦٦ محام ومحامية تلقوا تدريبا في المركز؛ ٦) تصريح عدد منهم في رغبتهم الشديدة بالتطوع في العمل؛ ٧) زار المركز على مدار العام أكثر من ٥٠ شخصا شاركوا في التدريب؛ ٨) مشاركة عدد من المتدربين في نشاطات المركز بعد التدريب؛ ٩) رتب ٣٥ معلماً ومعلمة من الذين تلقوا تدريبا خلال السنوات الماضية في المركز زيارات ميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية في المدارس التي يعملون فيها لمقرات المركز، وضمت الوفود الزائرة أكثر من ٨٤٦ طالباً وطالبةً؛ ١٠) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة، أو للعاملين في المركز، بأن أغلب من يشاركون في الدورات تتطور معارفهم ومهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم في المؤسسة، وعادة ما يلح مدراء المؤسسات على مشاركة الموظفين والمتطوعين في الدورات؛ ١١) تنظيم ٤ دورات تدريبية في خان يونس، دير البلح بمبادرة وترتيب من عدد ممن شاركوا في دورات المركز كمتدربين؛ ١٢) تنظيم معرض بعنوان: "برغم اللي صار" بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢ في مركز العصرية الثقافي في مخيم جباليا، و١٣) تنظيم مهرجان أفلام حقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢١.
٤	رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز	تواجه الوحدة صعوبة في رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا إلى المركز، ورغم ذلك رصدت الوحدة أكثر من ٤٠ حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة عبر الاتصال بمدير الوحدة أو غيره من الزملاء في المركز. وقد حضر ١٠ من المشاركين للتبليغ عن انتهاكات تعرضوا لها هم أو أفراد عائلاتهم، فيما حضر ١٠ آخرون بصحبة ضحايا.
٥	رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز المتنوعة، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: ١)حضور أغلب ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز؛ ٢)انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا أو وحدهم؛ ٣) ساهم عدد من المتدربين في الترتيب لأربع دورات تدريبية عقدت في المؤسسات التي ينشطون فيها؛ و٤)ساهم عدد من المتدربين في دعوة مدير الوحدة أو زملائه العاملين في المركز لإلقاء محاضرات أو لقاءات في المؤسسات التي ينشطون فيها.
٦	رصد مبادرات المشاركين	رصدت الوحدة عدداً من مبادرات المتدربين على مدار العام، تمثل أبرزها فيما يلي: ١)تنظيم ٣٥ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية إلى مقرات المركز؛ ٢)دعوة واستضافة عدد كبير من طاقم المركز كمتحدثين رئيسيين في ورش العمل والمحاضرات التي تنظمها المؤسسات التي ينشطون فيها؛ ٣) التبليغ عن الانتهاكات واصطحاب عدد من الضحايا إلى المركز؛ ٤)تصريح عدد كبير منهم برغبتهم الشديدة في التطوع في المركز ؛ ٥) تطوع عدد منهم في مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات تتعلق بحقوق الإنسان؛ ٦)تنظيم ١٤ محاضرة لأولياء أمور الطلبة ومعلمين يعملون في وكالة الغوث.
٧	رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية	تلقت الوحدة ٢٥ طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها وحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة.

إصدار أخبار صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

غطت الوحدة نشاطاتها عبر إصدار أخبار صحافية ومد النشرة الإعلامية للمركز (المنظار) بمعلومات كافية حول نشاطات الوحدة لتضمينها في تقارير النشرة، حيث أصدرت الوحدة ١٥ خبراً صحافياً تغطي نشاطاتها، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية والمواقع الإلكترونية وفقاً لهذه الأخبار في كل مرة.

مخرج رقم (٢)

امتلاك ٢٠ شابا وشابة مهارات وطرق التدريب في مجال حقوق الإنسان.

تنظيم دورة تدريبية خارجية لتدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان.	لم يتم تنفيذ هذا النشاط بسبب عدم توفر التمويل اللازم له.

مخرج رقم (٣)

رفع وعي ٢٥٠ شخصا بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى التعريف بحقوق الإنسان، وتقوية العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرة بفتح علاقات جديدة معها، بهدف تقويتها وزياد عدد المستفيدين من خدمة التدريب، لا سيما وأن الوحدة مقيدة بخطتها السنوية التي لا تمنحها القدرة على تلبية الطلبات التي تصلها بتنظيم دورات.

نفذت وحدة التدريب خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٦ نشاطاً، تمثلت في جلسات تدريبية ولقاءات ومحاضرات توعية، تراوحت المدة الزمنية للقاءات بين ساعة ونصف وساعتين، واشتملت على عناوين، اتفاقية حقوق الطفل، حقوق المرأة، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مفاهيم حقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاثة. بلغ عدد الذين شاركوا في هذه النشاطات ٣٩٥ مشاركاً ومشاركة، مثلوا شرائح مختلفة من المجتمع، كالمعلمين والمعلمات؛ عضوات في مؤسسات نسوية. وكان على رأس المؤسسات التي عملت معها الوحدة، طاقم شؤون المرأة، مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	رفع وعي ٢٥٠ شخصا بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	نظمت الوحدة ١٦ لقاءً تناولت عدداً من حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من مناطق قطاع غزة. (الجدول أدناه يوضح التفاصيل)	١) تصريح المشاركين في اللقاءات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. ٢) الإقبال على المشاركة في المحاضرات. ٣) تزايد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم والمشاركة في اللقاءات.	١) صرح المشاركون في اللقاءات بأنهم استفادوا من المعلومات والمعارف التي قدمت لهم، وأفاد المشاركون في اللقاءات الخاصة بحقوق الطفل بأن اللقاءات ساعدتهم في التعامل مع أطفالهم. ٢) شارك في اللقاءات ٣٧٤ شخصاً. (التفاصيل في الجدول أدناه) ٣) تلقت الوحدة ١٨ طلباً.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمحاضرات خلال العام ٢٠١٢

الرقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركون	التاريخ	الوقت
١	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية المشتركة	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٣٠	٢٠١٢/٣/١٢	ساعة ونصف
٢	جبهة النضال الشعبي	أعضاء وعضوات في الجبهة	حقوق المرأة	قاعة الجبهة	١٧	٢٠١٢/٣/١٥	ساعتان
٣	جبهة النضال الشعبي	أعضاء وعضوات في الجبهة	حقوق الطفل	قاعة الجبهة	١٨	٢٠١٢/٣/٢٢	ساعتان
٤	مدرسة بنات جباليا الإعدادية «ب»	أولياء أمور	حقوق الأشخاص المعاقين	قاعة المدرسة	٢١	٢٠١٢/٣/٢٦	ساعة
٥	مدرسة غزة الابتدائية المشتركة «ج»	أولياء أمور	العنف ضد الأطفال	قاعة المدرسة	٢٩	٢٠١٢/٤/١٩	ساعة ونصف
٦	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	قاعة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/٩/٢٥	ساعتان
٧	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	قاعة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/٩/٢٥	ساعتان
٨	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	الحقوق المدنية والسياسية	قاعة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/٩/٢٦	ساعتان
٩	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	قاعة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/٩/٢٦	ساعتان
١٠	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٣	ساعتان
١١	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٣	ساعتان
١٢	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	الحقوق المدنية والسياسية	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٤	ساعتان
١٣	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٤	ساعتان
١٤	إتحاد لجان العمل الزراعي رفح	مزارعون	السبل القانونية لإنصاف المزارعين	قاعة إتحاد لجان العمل الزراعي في مدينة رفح	٢١	١٠١٢/١١/٦	٣ ساعات
١٥	نشطاء في قضايا المعتقلين الفلسطينيين	نشطاء في قضايا المعتقلين	الوضع القانوني للعتقلين بعد إعلان الدولة	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	١٥	٢٠١٢/١٢/٦	ساعتان
١٦	جامعة الأقصى	طالبات كلية مجتمع الأقصى	دور منظمات حقوق الإنسان إبان العدوان الأخير على قطاع غزة	قاعة الجامعة في محافظة خان يونس	٨٠	٢٠١٢/١٢/٢٦	ساعتان

الأستاذ بسام الاقرع، مسئول وحدة التدريب، خلال دورة الرصد والتبليغ ، ٦ نوفمبر.

مخرج رقم (٤)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلافي الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٥٥٠ ملفاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:

١) المساهمة في نشاطات المركز والتواصل معه، حيث تم إضافة ما يقرب من ٤٥٠ بريدا إلكترونيا للمتدربين إلى قائمة المركز البريدية، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.

٢) الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، وإلحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.

٣) إنشاء منظمة في عدن في اليمن حملت اسم عدالة لحقوق الإنسان، تحت رابط:
http://www.facebook.com/groups/afhr.org

٤) إنشاء مؤسسة في حضرموت في اليمن حملت اسم مؤسسة آراء للتنمية المدنية، تحت رابط:
http://www.facebook.com/FARAADH

٥) إنشاء شبكة من الباحثين الميدانيين لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء صفحة على الفيس بوك في اليمن حملت اسم مرصد حضرموت لحقوق الإنسان، تحت رابط:
https://www.facebook.com/hofhy

٦) إنشاء شبكة من الباحثين الميدانيين لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء صفحة على الفيس بوك في سوريا حملت اسم أوراق الزمن، تحت رابط:
http://www.facebook.com/groups/342790805759087

٧) عقد عدد من ورش العمل أثناء وجود بعثة التدريب في ليبيا ومشاركة أعضاء من فريق التدريب في هذه الورش.

٨) مشاركة عدد من المشاركين والمشاركات من ليبيا في مؤتمرات حقوق إنسان عقدت بعد انتهاء التدريب، سواء داخل ليبيا أو خارجها.

٩) استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.

١٠) حضور ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز.

١١) المساعدة في تنظيم ٤ دورات تدريبية، نظمتها وحدة التدريب خلال العام، وذلك عبر حث المؤسسات التي ينشطون فيها لتنظيم دورات لزملائهم والتواصل مع وحدة التدريب من أجل عقدها، فضلاً عن

المشاركة فيها، وكانت في خان يونس ودير البلح.

١٢) التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا

١٣) تنظيم ٣٥ زيارة ميدانية لوفود طلابية تمثل أعضاء وعضوات في البرلمانات الطلابية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز. بلغ عدد الطلاب الذين شملتهم الوفود ٨٤٦ طالبا وطالبة. وتستغرق الزيارة الواحدة عادة بين ساعة وساعة ونصف حيث يتم استعراض نبذه عن المركز وعمله، ويتم الرد على استفسارات التلاميذ. الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١	مدرسة الشجاعية المشتركة «ب»	المركز الفلسطيني – غزة	٣٥ طالبة	٢٠١٢/١/٣١
٢	مدرسة طبريا الثانوية للبنات	المركز الفلسطيني – خان يونس	١٠ طالبات	٢٠١٢/٢/٢٢
٣	مدرسة خان يونس الابتدائية «أ»	المركز الفلسطيني – خان يونس	١٨ طالبا	٢٠١٢/٢/٢٣
٤	مدرسة بنات خان يونس الإعدادية «ج»	المركز الفلسطيني – خان يونس	٤ طالبات	٢٠١٢/٢/٢٨
٥	مدرسة ذكور الشجاعية الابتدائية «ج»	المركز الفلسطيني – غزة–	١٢ طالبا	٢٠١٢/٣/١٢
٦	مدرسة ذكور الإعدادية «ج»	المركز الفلسطيني – خان يونس	١٥ طالبا	٢٠١٢/٣/٥
٧	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب»	المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٣ طالبة	٢٠١٢/٣/٧
٨	مدرسة ذكور معن الإعدادية	المركز الفلسطيني – خان يونس	٦ طلاب	٢٠١٢/٣/٨
٩	مدرسة بنات الزيتون الإعدادية «أ»	المركز الفلسطيني – غزة–	٤٠ طالبة	٢٠١٢/٣/١٥
١٠	مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني – غزة–	٣٤ طالبا	٢٠١٢/٣/٢١
١١	مدرسة أبو طعيمة الإعدادية بنات	المركز الفلسطيني – خان يونس	٤ طالبات	٢٠١٢/٣/٢٢
١٢	مدرسة خان يونس الابتدائية «ب»	المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٠ طالبة	٢٠١٢/٣/٢٥
١٣	مدرسة ذكور الرمال الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني – غزة–	١٩ طالبا	٢٠١٢/٣/٢٥
١٤	مدرسة بنات خان يونس الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني – خان يونس	١٥ طالبة	٢٠١٢/٣/٢٩
١٥	مدرسة خولة الابتدائية المشتركة «أ» للاجئات	المركز الفلسطيني – غزة–	٢٧ طالبة	٢٠١٢/٣/٢٩
١٦	مدرسة ذكور أيمن عبد العزيز الإعدادية	المركز الفلسطيني –خان يونس–	٣٥ طالبة	٢٠١٢\/٤/٣
١٧	مدرسة أسماء المشتركة «أ»	المركز الفلسطيني – غزة–	٣٦ طالبة	٢٠١٢/٤/٤
١٨	مدرسة ذكور البريج الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني – غزة–	٣٦ طالبا	٢٠١٢/٤/٤
١٩	مدرسة الشجاعية المشتركة «أ»	المركز الفلسطيني – غزة–	٢٠ طالبة	٢٠١٢/٤/١٠
٢٠	مدرسة خان يونس الإعدادية	المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٠ طالب	٢٠١٢/٤/١٠
٢١	مدرسة ذكور رفح الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني – غزة–	٣٥ طالب	٢٠١٢/٤/١١
٢٢	مدرسة ذكور الفاخورة الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني – غزة–	٩٩ طالبا	٢٠١٢/٤/١٨
٢٣	مدرسة ذكور بيت حانون الإعدادية	المركز الفلسطيني – جباليا–	١٢ طالبا	٢٠١٢/٤/١٩
٢٤	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية «د»	المركز الفلسطيني – جباليا–	٢٥ طالبا	٢٠١٢/٤/١٩
٢٥	مدرسة ذكور رفح الإعدادية «ه»	المركز الفلسطيني – غزة–	٢٥ طالبا	٢٠١٢/٤/٢٥
٢٦	مدرسة ذكور رفح الإعدادية «و»	المركز الفلسطيني – غزة–	١٦ طالبا	٢٠١٢/٤/٢٥

٢٧	مدرسة بنات رفح الإعدادية «أ»	المركز الفلسطيني – غزة–	٥٣ طالبة	٢٠١٢/٤/٢٥
٢٨	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية «ب»	المركز الفلسطيني – غزة–	٣٢ طالبا	٢٠١٢/٤/٢٩
٢٩	مدرسة معن الإعدادية	المركز الفلسطيني – خان يونس	١٢ طالبا	٢٠١٢/٤/٣٠
٣٠	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ج»	المركز الفلسطيني – خان يونس	٢١ طالبة	٢٠١٢/٥/٦
٣١	مدرسة أبو طعيمة الإعدادية	المركز الفلسطيني – خان يونس	١٢ طالبا	٢٠١٢/٥/٧
٣٢	مدرسة بنات بيت حانون الإعدادية «أ»	المركز الفلسطيني – جباليا	١٧ طالبة	٢٠١٢/١١/٨
٣٣	مدرسة جدة الابتدائية المشتركة	المركز الفلسطيني – غزة –	٢٢ طالبة ٦ طلاب	٢٠١٢/١١/١٣
٣٤	اتحاد البرلمانات في مدارس الوكالة بخان يونس	المركز الفلسطيني – خان يونس	٢٠ طالبا	٢٠١٢/١٢/٩
٣٥	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب»	المركز الفلسطيني – خان يونس	١٥ طالبة	٢٠١٢/١٢/٢٤

مخرج رقم (٥)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

لبت الوحدة الطلبات التي تلقتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير من المؤسسات المجتمعية لإلقاء محاضرات أو لإدارة جلسات تدريبية في مجال حقوق الإنسان. وقد نفذت الوحدة ٢٨ نشاطاً في مقار جمعيات ومؤسسات مختلفة موزعة في مناطق جغرافية مختلفة من قطاع غزة، على رأسها طاقم شؤون المرأة ومدارس تتبع لوكالة الغوث، شارك في هذه اللقاءات ٦٠٨ مشاركين ومشاركةً.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني لا سيما المؤسسات النسوية وذوي الاحتياجات الخاصة	١) نظمت الوحدة ٤ دورات تدريبية، وألقى مدير الوحدة ٢٤ محاضرة وجلسة، إضافة إلى انتداب زملاء من وحدات أخرى. (التفاصيل في الجدول أدناه). ٢) نفذت الوحدة دورة تدريبية خاصة بالعاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما لبت دعوة طاقم شؤون المرأة.	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	١) تلقت الوحدة أكثر من ٣٥ طلباً شفهياً أو مكتوباً من مؤسسات مجتمعية تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنفذها أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب. ٢) لبت الوحدة ٤ طلبات لتنظيم دورات تدريبية و٢٨ طلباً خاصاً بالمشاركة في نشاطات تدريبية (التفاصيل في الجدول أدناه). ٣) زار المركز أكثر من ٧ مؤسسات تطلب التنسيق والتشبيك مع المركز خلال العام.

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
٢	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	لم تتلق الوحدة طلبات استضافة لنشاطات مؤسسات.	ازدياد عدد طلبات استضافة النشاطات التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات لاستضافة نشاطات لمؤسسات.
٣	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورات.	لم تتلق الوحدة طلبات للمساعدة في تصميم برامج تدريبية.	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات للمساعدة في تصميم برامج تدريبية.
٤	الاستعانة بمدربين من هذه المؤسسات.	استعانت الوحدة بمدربين من خارج المركز.	رصد عدد المدربين الذين يتم الاستعانة بهم.	استعانت الوحدة ب ٧ مدربين من خارج المركز، ينشطون في العمل العام وفي أكثر من مؤسسة مجتمعية.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	المؤسسة الداعية	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	مدرسة خان يونس الابتدائية للذكور (أ)	أولياء أمور ومعلمات	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	١٢	٢٠١٢/٢/١٦	ساعة ونصف
٢	مدرسة أبو حميد الابتدائية المشتركة	أولياء أمور ومعلمين	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٥	٢٠١٢/٢/٢٧	ساعة ونصف
٣	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية المشتركة	أولياء أمور ومعلمات	العنف ضد المرأة	قاعة المدرسة	٢٢	٢٠١٢/٣/٥	ساعتان
٤	مدرسة عبسان الابتدائية المشتركة	أولياء أمور	أهمية تدريس حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٢	٢٠١٢/٣/٦	ساعة ونصف
٥	مدرسة خزاعة الابتدائية المشتركة	أولياء أمور	أهمية تدريس حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٥	٢٠١٢/٣/٧	ساعة ونصف
٦	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب» للاجئات	أولياء أمور ومعلمات	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٥٠	٢٠١٢/٣/٨	ساعتان
٧	مدرسة مصطفى حافظ الابتدائية المشتركة	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٣٠	٢٠١٢/٣/١٢	ساعة ونصف
٨	جبهة النضال الشعبي	أعضاء وعضوات في الجبهة	حقوق المرأة	قاعة الجبهة	١٧	٢٠١٢/٣/١٥	ساعتان
٩	مدرسة الأمل الجديدة المشتركة للاجئين	أولياء أمور	أهمية تدريس حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	١٨	٢٠١٢/٣/١٥	ساعة ونصف
١٠	اللجنة التحضيرية لأسبوع مقاومة الجدار والتمييز العنصري	أعضاء مجالس قروية في محافظة جنين	آليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	قاعة مركز محمود درويش الثقافي	١٥	٢٠١٢/٣/١٥	يوم تدريبي، لمدة ٤ ساعات
١١	مدرسة خزاعة الابتدائية	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	١٢	٢٠١٢/٣/٢٢	ساعتان
١٢	جبهة النضال الشعبي	أعضاء وعضوات في الجبهة	حقوق الطفل	قاعة الجبهة	١٨	٢٠١٢\٣/٢٢	ساعتان
١٣	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «أ»	أولياء أمور	أهمية تدريس حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٠	٢٠١٢/٣/٢٥	ساعة ونصف

الرقم	المؤسسة الداعية	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١٤	مدرسة خان يونس الابتدائية «ج»	أولياء أمور	أهمية تدريس حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٠	٢٠١٢/٣/٢٥	ساعة
١٥	مدرسة بنات جباليا الإعدادية «ب»	أولياء أمور	حقوق الأشخاص المعاقين	قاعة المدرسة	٢١	٢٠١٢//٢٦	ساعة
١٦	مدرسة الأمل الإعدادية	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٠	٢٠١٢/٤/١٥	ساعة ونصف
١٧	مدرسة غزة الابتدائية المشتركة «ج»	أولياء أمور	العنف ضد الأطفال	قاعة المدرسة	٢٩	٢٠١٢/٤/١٩	ساعة ونصف
١٨	جامعة الأمة	طالبات كلية العلوم الشرطية	الحق في الحضانة والنفقة	قاعة الجامعة	٢١	٢٠١٢/٦/٥	ساعتان ونصف
١٩	جامعة الأمة	طالبات كلية العلوم الشرطية	الحق في الميراث	قاعة الجامعة	٢٧	٢٠١٢/٦/٧	ساعتان ونصف
٢٠	الهيئة الفلسطينية للاجئين	محامون ومحاميات وإعلاميون وإعلاميات	رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	قاعة المتحف	١٨	٢٠١٢/٨/٣٠	يوم تدريبي ٤ ساعات
٢١	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني	قاعة طاقم شؤون المرأة في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/٩/٣٠	ساعتان
٢٢	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني	قاعة طاقم شؤون المرأة في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/٩/٣٠	ساعتان
٢٣	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني	قاعة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/١٠/١	ساعتان
٢٤	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	حقوق النساء والأطفال في أوقات النزاعات المسلحة	قاعة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مدينة غزة	١٨	٢٠١٢/١٠/١	ساعتان
٢٥	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٨	ساعتان
٢٦	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٨	ساعتان
٢٧	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٩	ساعتان
٢٨	طاقم شؤون المرأة	ناشطات في مجال حقوق المرأة	حقوق النساء والأطفال في أوقات النزاعات المسلحة	قاعة جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل في مدينة رفح	٢٣	٢٠١٢/١٠/٩	ساعتان

مخرج رقم (٦)

دليل حقوق الإنسان المبسط على شكل أسئلة وأجوبة

لم يتم تنفيذ هذا النشاط وتم ترحيله إلى العام المقبل، بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها قطاع غزة، وبخاصة إبان العدوان الأخير على قطاع غزة، وضغط العمل والتركيز على نشاطات أخرى ضن الخطة.

نشاطات خارج الخطة

شارك بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب في المؤتمر الدولي حول تحديات وفرص إرساء منظومة العدالة الانتقالية في الدول العربية والذي عقده المعهد العربي لحقوق الإنسان في القاهرة في الفترة بين ٢٣ – ٢٠١٢/٢/٢٤.

الوحدة الدولية

يركز عمل الوحدة بشكل كبير على تعزيز قدرات المركز الخارجية، بمعنى تطوير وتعزيز العلاقات مع المنظمات الأخرى، وتعزيز صورة المركز وعمله في الساحة الدولية.

١. العمل القانوني الدولي

تتعاون الوحدة الدولية مع الوحدة القانونية في المركز بشكل وثيق من أجل تطوير وتعزيز نشاطات المركز فيما يتعلق بالمساعي الرامية إلى تحقيق العدالة من خلال الآليات الدولية، حيث لجأ المركز إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية في ظل عدم أهلية النظام القضائي الإسرائيلي، وعدم وجود ولاية قضائية للسلطة الفلسطينية على المواطنين الإسرائيليين. ويبنى هذا التركيز الدولي على دافعين كامنين: أولاً، يسعى المركز إلى ضمان الحقوق المشروعة للضحايا في انتصاف قضائي فعال، والحماية المتساوية التي يوفرها القانون، حيث تكفل المادتان ٢ و٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هذه الحقوق التي تشكل حجر الزاوية للعدالة الدولية. ثانياً، لدى المركز إيمان راسخ بأن سيادة القانون توفر أكثر الآليات ملاءمة من أجل ضمان وحماية حقوق الأفراد. ولكن، إذا كان لسيادة القانون أن تكون ذات مغزى، فإن القانون يجب أن يطبق. ويسعى المركز من خلال جهوده أمام العدالة الدولية، بما في ذلك استخدام مبدأ الولاية القضائية، إلى ضمان محاسبة أولئك الذين يرتكبون جرائم دولية، وهو ما يساهم في مكافحة ثقافة الحصانة المستشرية، وتعزيز الاحترام لسيادة القانون.

في عام ٢٠١٢، تعاونت الوحدة الدولية بشكل وثيق مع الوحدة القانونية، وبخاصة فيما يتعلق بتقييم وتطوير إمكانيات رفع قضايا الولاية القضائية أمام أجهزة قضائية أخرى. وتساهم الوحدة في عمل المركز على إقامة وتعزيز شبكة قانونية دولية لتنسيق وإعداد القضايا بموجب مبدأ الولاية القضائية الدولية.

طاقم الوحدة الدولية في المركز خلال احدى الاجتماعات.

> مؤشرات القياس

عدد الإصدارات، وعدد البيانات الصحفية، وعدد البيانات المشتركة التي بادر إلى إصدارها المركز أو تبناها.

> المخرجات

التقدم الحاصل بشأن القضايا القانونية الحالية، وإيجاد فرص قانونية جديدة، وزيادة التنسيق والتعاون

الدوليين، وزيادة الوعي بشأن فائدة وأهمية مبدأ الولاية القضائية الدولة.

٢. الإصدارات/ التقارير

تقوم الوحدة بإعداد عدد من الإصدارات والبيانات الصحفية بهدف تعزيز عمل المركز من خلال توفير تقارير توثق الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وتحلل الأحداث من منظور القانون الدولي. وخلال عام ٢٠١٢، عمل المركز على تجهيز المزيد من القضايا بموجب مبدأ الولاية القضائية من أجل احتمالية رفعها في المستقبل أمام محاكم أجنبية.

> مؤشرات القياس

عدد الإصدارات، وعدد البيانات الصحفية، وعدد البيانات المشتركة التي بادر إلى إصدارها المركز، أو تبناها:

أ) الإصدارات/ التقارير

- كتيب: غزة بعد ثلاث سنوات: ضحايا "عملية الرصاص المصبوب" يروون قصصهم (يناير ٢٠١٢).
- وضع الشكاوى الجنائية والمدنية التي رفعها المركز إلى السلطات الإسرائيلية بالنيابة عن ضحايا "عملية الرصاص المصبوب" (١٨ يناير ٢٠١٢).
- فيلم وثائقي: "فلسطينيون خلف القضبان؛ معتقلون بلا حقوق" (١٧ إبريل ٢٠١٢).

ب) المداخلات لدى الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٢، قدمت الوحدة المداخلات الكتابية والشفوية التالية إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأجسام المراجعة الدورية الشاملة، والمقررين الخاصين، ومجموعات العمل، والأجسام الخاصة بالمعاهدات:

- مذكرة إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، أعدت بمناسبة المراجعة الخاصة بإسرائيل في الجلسة ٨٨، جنيف، سويسرا (١٨ فبراير ٢٠١٢).
- مذكرة إلى المقرر الخاص لتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم تكرار الجرائم الخطيرة بشأن شكاوى جبر الضرر التي تقدم بها المركز إلى السلطات الإسرائيلية بالنيابة عن ضحايا "عملية الرصاص المصبوب" (٢٧ إبريل ٢٠١٢).
- مذكرة حول المعتقلين من قطاع غزة مقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (إبريل ٢٠١٢).
- مذكرة إلى المقرر الخاص لتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم تكرار الجرائم الخطيرة بعنوان: "الحق في الإنصاف: المساعي نحو جبر الضرر بشأن انتهاكات القانون الدولي" (٢٧ إبريل ٢٠١٢).
- مداخلة كتابية في الجلسة العشرين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "الحق في الإنصاف: المساعي نحو جبر الضرر بشأن انتهاكات القانون الدولي" (٢٤ يونيو ٢٠١٢).
- مذكرة مقدمة إلى الجلستين الثانية والستين والثالثة والستين للجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، "تقرير إسرائيل بموجب اتفاقية حقوق الطفل" (١٥ يوليو ٢٠١٢).
- مذكرة مقدمة إلى الجلسة الخامسة عشرة للمراجعة الدورية الشاملة في الأمم المتحدة – مجلس حقوق الإنسان (١٦ يوليو ٢٠١٢).
- مذكرة مقدمة إلى مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي بعنوان: "الاعتقالات التعسفية التي تقوم بها إسرائيل بحق الصيادين في قطاع غزة" مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية (٢٧ أغسطس ٢٠١٢).
- شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص بقضايا الإعدامات التي تجري خارج نطاق القضاء والاعدامات العاجلة أو التعسفية بشأن عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين في «المنطقة العازلة» التي تفرضها إسرائيل من جانب واحد أو بالقرب منها، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية (١٠ سبتمبر ٢٠١٢).
- مذكرة مقدمة إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المهجرين داخلياً بعنوان: "التهجير الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة،" مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية (٢٤ سبتمبر ٢٠١٢).
- مداخلة كتابية في الجلسة الحادية والعشرين العادية لمجلس حقوق الإنسان بعنوان: «الحق في الإنصاف: المساعي نحو جبر الضرر بشأن انتهاكات القانون الدولي» (٢٤ أغسطس ٢٠١٢).
- مداخلة شفوية في الجلسة الحادية والعشرين العادية لمجلس حقوق الإنسان بعنوان: «معلومات جديدة حول التقدم الحاصل بشأن تنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.» قدمت إلى المجلس بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (٢٤ سبتمبر ٢٠١٢).

- شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية (١٥ أكتوبر ٢٠١٢).
- شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص بحرية الدين أو المعتقد، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية (١٢ نوفمبر ٢٠١٢).
- شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في السكن الملائم، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية (٢٤ ديسمبر ٢٠١٢).

ج) مقالات رأي

- مقال رأي، راجي الصوراني – "التاريخ يعيد نفسه بينما المجتمع الدولي يدير ظهره لغزة" ٢ فبراير ٢٠١٢).

د) رسائل، وبيانات، وعرائض للتوقيع

- رسالة مشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون (٢ فبراير ٢٠١٢).

مؤتمر صحفي بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٢ على خلفية مقاطعة لقاء بان كي مون لرفضه استقبال ممثلي أهالي المعتقلين.

- نداء عاجل للتحرك تم إعداده بالاشتراك مع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان (٢٠ فبراير ٢٠١٢).
- دعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق على الفور فيما يتصل بالعنف المتصاعد في قطاع غزة (٢٠ نوفمبر ٢٠١٢).
- بيان مشترك: دعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان: يجب وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة (١٥ نوفمبر ٢٠١٢).
- رسالة مفتوحة مشتركة إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان تدعو إلى عقد جلسة خاصة للمجلس (١٦ نوفمبر ٢٠١٢).
- عريضة بعنوان "ضعوا حداً للحصانة في فلسطين: دعوة موجهة إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل فتح تحقيقات وإجراء محاكمات" (١٠ ديسمبر ٢٠١٢).

ه) رسائل، ودعوات، وبيانات وغيرها

- رسالة إلى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ولجنة الحقوقيين الدولية، والمفوض السامي لحقوق الإنسان نافانيثيم بيلاي، والعديد من البعثات الدبلوماسية في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بمسألة الإضراب المفتوح عن الطعام الذي خاضه المعتقلون الفلسطينيون (٦ مايو ٢٠١٢).
- المركز يرحب بتوجيه تركيا لوائح اتهام ضد ضباط إسرائيليين فيما يتصل بعمليات القتل التي جرت في سفينة مرمرة (٢ يونيو ٢٠١٢).
- المركز يرحب بقيام جنوب إفريقيا بتصنيف منتجات مستوطنات الضفة الغربية (٢ يونيو ٢٠١٢).
- رسالة إلى رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم سيب بلاتر بشأن قضية لاعب المنتخب الوطني الفلسطيني محمود السرسك (١٢ يونيو ٢٠١٢).
- المركز يرحب بتصريحات السيد جوزيف بلاتر، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم بشأن قضية المعتقل محمود السرسك (١٣ يونيو ٢٠١٢).
- المركز يدين قرار الاتحاد الأوروبي تعزيز علاقاته مع إسرائيل (٢ أغسطس ٢٠١٢).
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين منع السلطات الإسرائيلية سكان قطاع غزة المسلمين من حرية العبادة (١٦ أغسطس ٢٠١٢).
- مداخلتان كتابية وشفوية أمام تجمع الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية (١٥ نوفمبر ٢٠١٢).
- المركز يرحب بقرار جنوب إفريقيا وضع ملصقات باسم الأرض الفلسطينية المحتلة على بضائع المستوطنات (٢٦ أغسطس ٢٠١٢).
- المركز يدعو إلى تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المتصاعدة في قطاع غزة (٢١ نوفمبر ٢٠١٢).
- المركز يطالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولي بفتح تحقيقات في الأوضاع في قطاع غزة (٢١ نوفمبر ٢٠١٢).

و) سلسلة الروايات

أعدت الوحدة في عام ٢٠١٢ عدداً من الروايات:

مدنيون تحت العدوان

- «نأمل حقاً بأن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، نريد أن نعيش مثل الناس العاديين دون خوف» (٢١ نوفمبر ٢٠١٢).
- "٥٠ عاماً من العمل والجهد المضنيين تحطمت في ساعات" (٢٨ نوفمبر ٢٠١٢).
- الصحفيون يتعرضون للهجوم خلال "عملية السحاب" التي شنتها إسرائيل على غزة (٥ ديسمبر ٢٠١٢).

الحياة تحت الاحتلال

- الصحة النفسية (٩ فبراير ٢٠١٢).
- نيران القناصة في "المنطقة العازلة» (١٦ فبراير ٢٠١٢).
- استهداف مصادر الرزق (٧ مارس ٢٠١٢).
- المستشفيات تتوقف عن العمل (١٤ مارس ٢٠١٢).
- ابني أيوب (٢١ مارس ٢٠١٢).
- بدون بنزين، ليس هنالك مصدر للرزق (٤ إبريل ٢٠١٢).
- إحياء يوم الأرض، إحياء لذكرى الضحايا (٢٥ إبريل ٢٠١٢).
- الخوف على الحدود (٢ مايو ٢٠١٢).
- الأمل في الحصول على بيت جديد (٩ مايو ٢٠١٢).
- عندما لا تعرف ملامح ابنك (١٦ مايو ٢٠١٢).
- الحرمان من الرعاية الطبية (٢٣ مايو ٢٠١٢).
- عالقون في قطاع غزة (٣٠ مايو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- حلم خلف الحدود (٦ يونيو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- لن يخرجوني من أرضي (١٣ يونيو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- الحصار المفروض على القطاع الزراعي في غزة (١٤ يونيو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- زراعة ليس لها سوق (٢٠ يونيو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- سأبني منزلي من جديد (٢٧ يونيو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- ربما لن تتمكن من المشي على قدميها ثانية (٤ يوليو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- قتلوا ابني الوحيد (١١ يوليو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- أنا حر، أنا حر، وأخيراً أنا حر – مع فيديو.
- الصيد في المياه المضطربة (٢٥ يوليو ٢٠١٢) – مع فيديو.
- كان فقط يصبو إلى حياة أفضل (١ أغسطس ٢٠١٢) – مع فيديو.
- ليس لدي مستقبل (٨ أغسطس ٢٠١٢) – مع فيديو.
- ١٣ يوماً من المعاناة (١٥ أغسطس ٢٠١٢) – مع فيديو.
- أتمنى رؤية ابني قبل فوات الأوان (٢٩ أغسطس ٢٠١٢) – مع فيديو.
- لا مكان يمكن تسميته منزلاً (٥ سبتمبر ٢٠١٢).
- غياب العدالة في قضية مقتل ابني (١٢ شبتمبر ٢٠١٢).
- لا يوجد ما يمنحنا الأمل (١٩ سبتمبر ٢٠١٢) – مع فيديو.

- التعليم تحت العدوان (٢٦ سبتمبر ٢٠١٢).
- إرهابهم طالنا داخل منازلنا (٣ أكتوبر ٢٠١٢).
- لا يجب أن يمر أي طفل بهذا (١٠ أكتوبر ٢٠١٢).
- انتهاك الحق في حرية العبادة (١٧ أكتوبر ٢٠١٢).
- لم يكن هناك داعٍ لقتل ولدي (٢٤ أكتوبر ٢٠١٢).
- الناس يموتون بينما ينتظرون الحصول على منزل جديد (٧ نوفمبر ٢٠١٢).
- لم أرَ ابني منذ خمس سنوات (١٤ نوفمبر ٢٠١٢).
- نأمل حقاً بأن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، نريد أن نعيش مثل الناس العاديين من غير خوف (٢١ نوفمبر ٢٠١٢).
- ٥٠ عاماً من العمل والجهد المضنيين تحطمت في ساعات (٢٨ نوفمبر ٢٠١٢).
- الصحفيون يتعرضون للهجوم خلال عملية "عامود السحاب" التي شنتها إسرائيل على غزة (٥ ديسمبر ٢٠١٢).
- أريد فقط أن أعيش حياة آمنة وأن أتمكن من الصيد بحرية (١٢ ديسمبر ٢٠١٢).
- يمكنهم مهاجمة أجسادنا ولكن ليس عزيمتنا (١٩ ديسمبر ٢٠١٢).

ما بعد العدوان

- عائلة النصلة (١ يناير ٢٠١٢).
- إياد الأسطل (٢ يناير ٢٠١٢).
- مطيع واسماعيل السيلاوي (٣ يناير ٢٠١٢).
- عائلة عبد الدايم (٤ يناير ٢٠١٢).
- أمل السموني (٥ يناير ٢٠١٢).
- عائلة الداية (٦ يناير ٢٠١٢).
- عائلة مطر (٧ يناير ٢٠١٢).
- عائلة الرحل (٨ يناير ٢٠١٢).
- عائلة أبو عودة (٩ يناير ٢٠١٢).
- وفاء الرضيع (١٠ يناير ٢٠١٢).
- عائلة حمودة (١١ يناير ٢٠١٢).
- عائلة عياد (١٢ يناير ٢٠١٢).
- هبة النجار (١٣ يناير ٢٠١٢).
- محمد موسى (٤ يناير ٢٠١٢).
- عائلة النديم (١٥ يناير ٢٠١٢).
- عائلة شراب (١٦ يناير ٢٠١٢).
- عائلة الأشقر (١٧ يناير ٢٠١٢).
- عائلة أبو رجيلة (١٨ يناير ٢٠١٢).

خلف الأبواب الموصدة

- اعتقال الصيادين (١٧ إبريل ٢٠١٢).
- العقاب الجماعي للأهالي من خلال عزل المعتقلين (١٧ إبريل ٢٠١٢).

ز) **بيانات/ أخبار صحفية**
أصدرت الوحدة خلال العام ١٦ بيانا وخبراً صحفياً.

٣. **نشاطات المناصرة وحشد التأييد على المستوى الدولي**

يهدف عمل المركز على نشطات المناصرة وحشد التأييد على المستوى الدولي إلى زيادة الوعي الدولي بأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويركز هذا العمل على جمهورين رئيسيين. أولاً، مخاطبة الحكومات بشكل مباشر لضمان تعريفها بحقائق الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وحثها على اتخاذ إجراءات بهذا الشأن. ثانياً، مخاطبة المجتمع المدني، بهدف حشد التأييد الشعبي للقضية الفلسطينية وتوليد ضغط على السياسيين والحكومات.

تركز جزء كبير من عمل الوحدة الدولية في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بنشاطات المناصرة وحشد التأييد على عرض الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والمقررين الخاصين، ومجموعات العمل، والأجسام المختصة بالمعاهدات، وغيرها من أجسام الأمم المتحدة ذات العلاقة.

ولتحقيق هذه الغاية، شارك المركز في المراجعة الخاصة بإسرائيل خلال الجلسة الثمانين للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والجلسة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

> مؤشرات القياس

الوثائق التي تم إعدادها وتوزيعها، ولقاءات ومؤتمرات المناصرة وحشد التأييد التي تم تنظيمها، والوفود التي تم استقبالها، إضافة إلى المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة من مختلف أنحاء العالم.

> المخرجات

قامت الوحدة بالنشاطات التالية خلال عام ٢٠١٢:

أ) **المشاركة في البعثات، وجلسات الأمم المتحدة، والمؤتمرات، واللقاءات الدولية وغيرها**

- ١٤ فبراير ٢٠١٢ – لقاء مع المديرين في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المسئولين عن طواقم العمل التابعين للمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، قصر ويلسون، جنيف، سويسرا.
- ١٤–١٦ فبراير ٢٠١٢ – المراجعة الخاصة بإسرائيل خلال الجلسة الثمانين للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، جنيف، سويسرا.
- ١٥ فبراير ٢٠١٢ – كعضو في هيئة خبراء المنظمات غير الحكومية، عقد لقاء مع أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، قصر ويلسون، جنيف، سويسرا.
- ١٥ فبراير ٢٠١٢ – حلقة نقاش للمنظمات غير الحكومية مع دبلوماسيين من المجر، وروسيا، وأيرلندا، ومصر، وتونس، مقر الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا.
- ٣–٥ إبريل ٢٠١٢ – اجتماع الأمم المتحدة الدولي الخاص بقضية فلسطين و"مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية: الجوانب القانونية والسياسية،" مقر الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا.
- ١٠ مايو ٢٠١٢ – مشاورات بين وفد من لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الفاعلة بشأن قضية فلسطين، مقر الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا.
- ١٠ مايو ٢٠١٢ – "اللاعنف كإستراتيجية للمقاومة في فلسطين،" محاضرة بعنوان "الحق في العدالة والمسئولية القانونية الدولية: حالة غزة،" كلية التاريخ والجغرافيا بجامعة برشلونة، إسبانيا.
- ١٠–١١ مايو ٢٠١٢ – إحياء الذكرى الرابعة والستين للنكبة، برشلونة، إسبانيا.
- سبتمبر ٢٠١٢ – لقاء مع طاقم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
- ٩–١٣ سبتمبر ٢٠١٢ – المشاركة في اجتماع الشركاء الإقليميين لمنظمة كريستيان ايد، لندن.
- ٢٤–٢٥ سبتمبر ٢٠١٢ – المشاركة في مؤتمر دولي بعنوان: "إعادة التفكير في القانون الدولي والعدالة،" الذي نظمته جامعة اسطنبول للثقافة وجامعة غريفيث وجامعة كوينزلاند للتكنولوجيا الأستراليتان، وتقديم مداخلة بعنوان: "العدالة وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة من خلال تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية: حالة قطاع غزة،" جامعة اسطنبول للثقافة، تركيا.

- ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢ – مشاورات مع الفريق القانوني التركي الذي يمثل الضحايا المدنيين للهجوم الإسرائيلي على سفينة "مافي مرمرة،" اسطنبول، تركيا.
- ٥ نوفمبر ٢٠١٢ – لقاء مع الفريق القانوني التركي الذي يمثل الضحايا المدنيين للهجوم الإسرائيلي على سفينة "مافي مرمرة،" اسطنبول، تركيا.
- ٥–٨ نوفمبر ٢٠١٢ – حضور المحاكمة الجنائية الخاصة بقضية سفينة "مافي مرمرة،" اسطنبول، تركيا.
- ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ – لقاء بالفيديو كونفرنس بعنوان "غزة حية" مع خمس جامعات بريطانية وكندية.
- ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ – المشاركة في حلقة نقاش في الاجتماع السنوي لمنظمة محامين من أجل حقوق الإنسان للفلسطينيين، مع ديزموند ترافرز ودانييل ماكوفر.
- ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢ – مؤتمر بعنوان "قضية السجناء السياسيين الفلسطينيين: الجوانب السياسية والقانونية والإنسانية،" نظمه المركز بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان بجامعة فالنسيا، والجالية الفلسطينية في فالنسيا، وعقد في القاعة الرئيسية في جامعة فالنسيا، إسبانيا.
- ١١–١٢ ديسمبر ٢٠١٢– المؤتمر الدولي للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الذي نظم برعاية جامعة الدول العربية، بغداد، العراق.

ب) المقابلات مع وسائل الإعلام

أجرى العاملون في الوحدة مقابلات مع العديد من وسائل الإعلام المحلية والدولية المرئية والمسموعة والمقروءة وعلى الانترنت من دول عديدة، من بينها هولندا وبلجيكا وأيرلندا وروسيا وفرنسا وجنوب إفريقيا والهند وباكستان وإيطاليا ومصر وبريطانيا وكوبا والبوسنة وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أجرى العاملون في الوحدة ٦ مقابلات تلفزيونية، و١٩ مقابلة إذاعية، و٢١ مقابلة صحفية، و٤٣ مقابلة مع مواقع على شبكة الانترنت. وركزت هذه المقابلات على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، وعمل المركز على المستوى الدولي.

٤. مساندة الوحدات الأخرى في المركز

تعتبر الوحدة الدولية هي وحدة المساندة الرئيسية غير الناطقة بالعربية في المركز، وهو ما يعني أن الوحدة تقوم بتدقيق كافة إصدارات المركز المترجمة من اللغة العربية، من بينها التقارير الأسبوعية والغالبية العظمى من البيانات الصحفية. وتساعد الوحدة مدير المركز في النشاطات الدولية، وتشمل هذه المساعدة إعداد الخطابات، والتنسيق وغير ذلك.

> مؤشرات القياس

عدد البيانات الصحفية والتقارير وغيرها من الإصدارات المدققة.

> المخرجات

- قامت الوحدة بتدقيق كافة البيانات الصحفية التي أصدرها المركز وترجمت من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، كما قامت بتدقيق كافة التقارير الأسبوعية. والوحدة مسؤولة أيضاً عن مراجعة التقرير السنوي الذي يصدر بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، وغيره من إصدارات المركز.
- ردت الوحدة على العديد من الاستفسارات حول عمل المركز وغير ذلك من طلبات وسائل الإعلام والجمهور للحصول على معلومات. وقامت الوحدة بإعداد الاستفسارات الخاصة بالوحدات الأخرى، وتقوم بإعداد أوراق بحثية للوحدات الأخرى باللغة الإنجليزية، وكانت مسؤولة عن كافة عمليات الاتصال والتنسيق والاستشارات بغير اللغة العربية بالنيابة عن الوحدات التي طلبت ذلك.
- بعد المشاركة في دورة تدريبية في معهد التحقيقات الجنائية الدولي في لاهاي، تم نقل تجربة التدريب إلى وحدة البحث الميداني والوحدة القانونية من خلال أربع محاضرات.

٥. المشاركة والمساهمة في عمل مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة

يشارك المركز ويساهم بشكل منتظم في عمل العديد من مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة، كمجموعة العمل الخاصة بنظام الحماية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية العاملة في قطاع غزة التي تسعى إلى الشراكة في المعلومات، وإذا أمكن صياغة استجابة أو مساعدة منسقة (لقاءات شهرية)؛ وفرقة العمل القانونية التي تم تشكيلها بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١١، والتي تجمع بشكل منتظم المزودين الرئيسيين للخدمات القانونية من أجل تبادل المعلومات القانونية وتنسيق المساعدات والأبحاث، وبناء القدرات على الاستجابة وذلك من خلال تدريب الشركاء ذوي العلاقة على المستوى

المحلي (لقاءات شهرية)؛ وآلية الرقابة وإعداد التقارير، وهي مجموعة فرعية منبثقة عن مجموعة العمل الخاصة بنظام الحماية، وتهدف إلى توفير منهجية مماثلة بشأن انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (لقاءات شهرية)؛ والمناطق التي يحظر الوصول إليها. والمركز عضو في المجموعة الرئيسية الخاصة بالمناطق التي يحظر الوصول إليها لتسهيل التعامل بشكل منسق مع الحوادث التي تتعلق بالمناطق المحظورة، مع التركيز على المساءلة (لقاءات شهرية).

٦. مشروع المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي

في عام ٢٠١٢، نفذ المركز المشروع الأول للمحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي. وأشرفت الوحدة على تنفيذ المشروع الذي شارك فيه ٣٠ طالباً وطالبة من كليات الحقوق في ثلاث جامعات بغزة هي: جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة فلسطين. ويهدف المشروع إلى تشجيع طلبة الحقوق في قطاع غزة على تنمية معرفتهم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، مع التركيز على القوانين والإجراءات المطبقة أمام المحكمة الجنائية الدولية. ومن خلال إجراء مسابقة المحكمة الصورية بين كليات الحقوق في جامعات غزة، حظي الطلبة بفرصة تعزيز مهاراتهم القانونية من خلال العمل على قضية تخيلية لها خصائص قضية حقيقية. وعلاة على اكتساب المعرفة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، تعرف الطلبة على صلاحيات ومهام وفقه المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى.

وكان على كل جامعة من الجامعات المشاركة أن تخصص لفريق الطلبة التابع لها غرفة خاصة بمثابة "عيادة قانونية" والتجهيزات الأخرى اللازمة (أجهزة حاسوب، وشبكة انترنت، وغيرها) من أجل الاستعداد للقضية. وقام المركز بتوفير أجهزة الحاسوب والطابعات والبروجكترات والكتب الدراسية القانونية كجزء من المشروع.

وتلقت مجموعات الطلبة تدريباً نظرياً في الفترة من ١ فبراير حتى ١٥ مايو ٢٠١٢ على أيدي مدربين قام المركز بتدريبهم لهذا الغرض، ثم عملوا على إعداد مذكرات كتابية حتى بداية شهر يوليو تحت إشراف مدربيهم. وفي الفترة من شهر مارس حتى شهر مايو، تلقى الطلبة أيضاً تدريباً قانونياً على أيدي خبراء في مجال القانون الجنائي الدولي. وخلال مسابقة المحكمة الصورية التي عقدت يومي ١٤ و١٥ يوليو ٢٠١٢، قدمت الفرق المشاركة في كليات الحقوق في غزة مرافعات شفوية وكتابية أمام هيئة المحكمة المكونة من خبراء قانونيين دوليين. وكانت القضية عبارة عن نزاع بشأن قضية جنائية دولية افتراضية بين الأطراف.

وتم منح الطلبة الذي أكملوا البرنامج بنجاح شهادات، كما حظي الفريق الفائز بجائزة المنافسة. وقد قامت الجامعات المشاركة باحتساب الساعات المخصصة للاستعداد للمحكمة الصورية كساعات معتمدة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها تدريس القانون الجنائي الدولي في المؤسسات الأكاديمية المحلية.

داراه مويه، مسئول الوحدة الدولية في المركز، يلقي محاضرة في طلاب مشروع المحكمة الصورية.

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية

يولي المركز اهتماماً بالغاً في نسج شبكة علاقات متميزة على قاعدة التعاون المشترك بهدف تمكينه من تحقيق أهدافه في حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتعتبر جهود المركز في تفعيل نشاطات الحشد والمناصرة على المستوى المحلى الفلسطيني من المرتكزات الأساسية لنشاطات المركز الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وتعزيز الوعي الديمقراطي لدى المجتمع الفلسطيني. أما على الصعيد الدولي فإن المركز يستثمر في هذه الجهود من أجل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وحشد الرأي العام الدولي ضد الانتهاكات والجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين.

وقد كثف المركز خلال العام ٢٠١٢ من نشاطاته في جهود الحشد والمناصرة على نحو خاص وذلك لما شهده العام المنصرم من حراك على المستوى الدولي فيما يتعلق بملاحق مجرمي الحرب الإسرائيليين ومتابعة توصيات تقرير «غولدستون»؛ فانخرط المركز في جهد مضنٍ باستثمار علاقاته مع المنظمات الدولية الشريكة والوفود الزائرة إلى قطاع غزة في حث الحكومات والضغط باتجاه تحقيق العدالة، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية و إقليمية

لبى المركز خلال العام ٢٠١٢، العشرات من الدعوات التي تلقاها للمشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية، وشارك في هذا الإطار في جملة من الفعاليات الإقليمية والدولية المتصلة ببرامج عمله الهادف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بالرغم من القيود المفروضة على الحق في الحرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة.

وفيما يلي عرض مركز لأهم وأبرز اللقاءات والفعاليات الدولية والإقليمية التي تمكن مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني، وعدد من طاقم المركز من المشاركة فيها:

ورشة عمل حول استقلال القضاء– تونس

شارك مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، يومي ٢٠ و٢١ يناير ٢٠١٢، في فعاليات ورشة العمل التي عقدت في تونس حول استقلال القضاء التونسي. نظم الورشة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي يشغل الصوراني منصب نائب رئيسها. ألقى الصوراني الكلمة الافتتاحية للورشة، حيث شدّد فيها على أن استقلال القضاء هو الضمانة لتونس وشعبها لحماية الثروة ومكتسباتها.

مؤتمر حول بناء اليمن الجديد– القاهرة

بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢ ، شارك مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، في المؤتمر الذي عقد تحت عنوان: «نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد». نظم المؤتمر بالاشتراك بين كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان. قدم الصوراني خلال المؤتمر مداخلة حول أهمية المساءلة والمحاسبة والعمل على التأسيس للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

أستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، خلال مشاركته في مؤتمر نحو معاصرة لبناء اليمن الجديد.

استاذ راجي الصوراني، مدير المركز مع الأخضر الإبراهيمي، موفد الامم المتحدة الى سوريا، وعز الدين الأصبحي على هامش المؤتمر اليمني.

مؤتمر حول دور الدستور في الانتقال إلى الديمقراطية – مصر

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، في أعمال المؤتمر الذي عقد في القاهرة يومي ٦ و ٧ فبراير ٢٠١٢، تحت عنوان: «دور الدستور في الانتقال إلى الديمقراطية في مصر». نظم المؤتمر بالتعاون بين كل من لجنة الحقوقيين الدوليين والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ومركز هشام مبارك للقانون. ألقي الصوراني الكلمة الافتتاحية للمؤتمر حيث تحدث عن أهمية الدستور كوثيقة تنظم عمل الدولة، مشدداً على أهمية إعداد دستور مصري قوي يضمن الحفاظ على مكتسبات الثورة ويؤسس لمستقبل مشرق.

استاذ راجي الصوراني، مدير المركز خلال مشاركته في المؤتمر.

مؤتمر حول التواصل في العمل الإنساني مع المجموعات المسلحة غير الحكومية –لبنان

خلال الفترة بين ٣٠–٣١ آذار ٢٠١٢، شارك نائب المدير لشؤون البرامج، حمدي شقورة، في مؤتمر «التواصل في العمل الإنساني مع المجموعات المسلحة غير الحكومية من أجل حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة»، الذي عقد في لبنان، بدعوة من حركة السلام الدائم؛ المؤسسة من أجل المستقبل؛ ومؤسسة نداء جنيف. وقدم شقورة في اليوم الأول للمؤتمر ورقة بعنوان «الحقوق والمعايير والتحدي ووصول المساعدات الإنسانية.»

المؤتمر السنوي العاشر لاتحاد المساعدة القانونية الدولية»أيلاك» – السويد

بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٢، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، في المؤتمر السنوي العاشر لاتحاد المساعدة القانونية الدولية «أيلاك» الذي عقد في ستوكهولم في السويد. تطرق المؤتمر لقضية المعتقلين الفلسطينيين، واستعرض أوضاعهم المعيشية في ظل إضرابهم عن الطعام.

حلقة نقاش حول الإصلاح القانوني والربيع العربي – السويد

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٢، في حلقة نقاش نظمها اتحاد المساعدة القانونية الدولية «أيلاك»، في ستوكهولم تحت عنوان: "الإصلاح القانوني والربيع العربي: هل هناك دور للمجتمع الدولي؟". تحدث الصوراني خلال حلقة النقاش حول تداعيات الثورات العربية في تونس ومصر.

فعاليات متعددة في أسبانيا

خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ مايو ٢٠١٢ ، و بدعوة من منظمة «البيت العربي»، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،

استاذ راجي الصوراني، مدير المركز، يلقي محاضرة في ذكرى النكبة، في البيت العربي، وهو بيت متخصص في قضايا العالم العربي، تابع لوزير الخارجية الإسباني.

المحامي راجي الصوراني، في جملة من الفعاليات التي تم تنظيمها في ذكرى النكبة في أسبانيا. خصصت هذه الفعاليات للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وكانت كالتالي :

– محاضرة في مدينة قرطبة

بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٢ ، ألقى الصوراني محاضرة في مدينة قرطبة بحضور رئيس منظمة البيت العربي وسفير فلسطين في أسبانيا. ركزت المحاضرة، والتي عقدت بحضور جمع من أبناء الجاليات العربية والمهتمين بالقضية الفلسطينية، على الأوضاع المعيشية للمعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

– محاضرة في العاصمة الأسبانية مدريد

بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٢ ، ألقى الصوراني محاضرة في العاصمة الأسبانية مدريد بحضور جمع من ممثلي لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني والمهتمين. تناولت المحاضرة أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، الاعتقالات الواسعة التي تنفذها قوات الاحتلال ، وأوضاع المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية.

– ندوة لمنظمة أكسور

بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٢، شارك الصوراني في ندوة نظمتها منظمة «أكسور» الأسبانية بحضور ممثلين عن لجان التضامن، منظمات المجتمع المدني الأسباني، والمهتمين بالشأن الفلسطيني. تناولت الندوة ظروف المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال وأبرز ما يمارس بحقهم من انتهاكات.

– محاضرة في جامعة أوتونوميا مدريد

بتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٢، ألقى الصوراني محاضرة في جامعة أوتونوميا (مدريد) بدعوة من قسم الدراسات الشرق أوسطية. ركزت المحاضرة على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين، والأوضاع التي يحتجز في ظلها المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال، عدا عن الوضع القانوني لمعتقلي قطاع غزة الذين تواصل إسرائيل احتجازهم في سجونها.

اجتماع تجمع المنظمات الفرنسية غير الحكومية من أجل فلسطين – فرنسا

شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون البرامج، حمدي شقورة، في اجتماع تجمع المنظمات الفرنسية غير الحكومية من أجل فلسطين والذي تم تنظيمه في العاصمة الفرنسية – باريس في ٢١ مايو ٢٠١٢. ناقش الاجتماع جملة الدعم والمناصرة التي يخطط التجمع لتنفيذها ضد الاعتقال الإداري. وقد شكل فرصة لاستعراض تطورات الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتسليط الضوء على الإضراب عن الطعام الذي كان المعتقلون الفلسطينيون يخوضونه آنذاك.

طاولة النقاش لتبادل الخبرات حول العنف ضد المرأة – الأردن

شاركت مديرة وحدة المرأة، منى الشوا، والمحامية في الوحدة حنان مطر، في فعاليات طاولة النقاش التي عقدت لتبادل الخبرات حول العنف ضد المرأة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، في العاصمة الأردنية عمان. نظمت طاولة النقاش مؤسسة نساء من أجل نساء السويدية بمشاركة ١٢ مؤسسة من شركائها في الأردن، العراق، وفلسطين. تناولت النقاشات ثلاثة محاور هي: قانون الأحوال الشخصية وتقديم المساعدة القانونية للنساء، توثيق الحالات والعمل مع الضحايا، وأنظمة إحالة الضحايا إلى مؤسسات أخرى.

المحامية في وحدة المرأة، حنان مطر، خلال مشاركتها في المؤتمر.

مؤتمر حول القانون الدولي في تركيا

خلال يومي ٢٤ و٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي الذي عقد في تركيا بعنوان: «إعادة التفكير في القانون الدولي والعدالة». نظم المؤتمر جامعة اسطنبول للثقافة وجامعة غريفث وجامعة كوينزلاند للتكنولوجيا الاستراليتان. مثل المركز في المؤتمر المحامي في الوحدة الدولية ديفيد توندو، وقدم خلال المؤتمر مداخلة حول العدالة وحماية المدنيين في النزاعات

المسلحة من خلال تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية.

دافيد توندو، من الوحدة الدولية خلال مشاركته بالمؤتمر.

الجلسة الأولى من المحكمة الجنائية المتعلقة بالاعتداء على أسطول الحرية – اسطنبول

شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٦ نوفمبر ٢٠١٢، في الجلسة الأولى من المحاكمة الجنائية المتعلقة بالاعتداء الإسرائيلي على سفينة أسطول الحرية (مافي مرمرة) والذي راح ضحيته ٩ مواطنين أتراك، وذلك في مبنى محكمة كاجليان في اسطنبول. مثل المركز المحامي في الوحدة الدولية ديفيد توندو.

فعاليات متعددة في تشيلي

خلال الفترة بين ٦–١١ نوفمبر ٢٠١٢، زار الاستاذ راجي الصوراني العاصمة التشيلية، سانتياغو، في إطار البحث عن دول جديدة يمكن عبرها ملاحقة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وقد عقد الصوراني، والوفد المرافق له، المحامي الاسباني غونزالو بوي، وشانتال ميلوني، من الوحدة الدولية في المركز، عدة اجتماعات ولقاءات. وألقى الاستاذ راجي محاضرة في مركز حقوق الإنسان في الجامعة بحضور عدد من الاكاديميين والمحامين. كما التقى النائبة في البرلمان، ابنه الرئيس الأسبق لتشيلي سيلفادور ليندي.

الأستاذ راجي الصوراني خلال لقائه بالنائبة في البرلمان التشيلي، إبنة سيلفادور ليندي

فعاليات متعددة في أسبانيا

خلال الفترة من٢٩ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ٢٠١٢، زار نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون الفروع جبر وشاح أسبانيا بدعوة من عدد من منظمات المجتمع المدني الأسباني والجامعات الأسبانية والجالية الفلسطينية في مدينة فالنسيا. وشارك وشاح خلال الزيارة في جملة من الفعاليات كالتالي:

– مؤتمر حول مستقبل حل الدولتين

بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، شارك وشاح في مؤتمر نظمه معهد «كاسا عربي» برعاية البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في أسبانيا تحت عنوان: «إسرائيل وفلسطين: مستقبل حل الدولتين». قدم وشاح خلال المؤتمر مداخلة شدد فيها على ضرورة أن يتوقف المجتمع الدولي عن مساندة إسرائيل.

استاذ جبر خلال إلقائه محاضرة في المؤتمر نظمه معهد «كاسا عربي».

– مؤتمر حول مستقبل حل الدولتين

بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢، شارك وشاح والمحامي في الوحدة الدولية في المركز ديفيد توندو في المؤتمر الدولي الذي عقده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة فالنسيا بالتعاون مع كل من معهد حقوق الإنسان في الجامعة والجالية الفلسطينية في فالنسيا.

– لقاء مع أعضاء منتدى الشباب للحزب الوطني الأسباني

بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، شارك وشاح في اللقاء الذي نظمته الجالية الفلسطينية في فالنسيا مع أعضاء منتدى الشباب للحزب

الوطني الأسباني. تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والدور المنوط بالشباب على صعيد دعم نضال الفلسطينيين.

– لقاء مع الأمين العام للحزب الاشتراكي في فالنسيا

بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٢، التقى وشاح مع الأمين العام للحزب الاشتراكي في فالنسيا جوكويم فيرير. ناقش اللقاء آثار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وتداعياته على مختلف مناحي الحياة، كما تطرق لمعاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية جراء تواصل أعمال بناء جدار الضم (الفاصل) ومصادرة الأراضي.

– المؤتمر الدولي للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين – بغداد

شارك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي والذي عقد تحت رعاية جامعة الدول العربية في العاصمة العراقية بغداد خلال يومي ١١ و ١٢ ديسمبر ٢٠١٢. مثل المركز في المؤتمر المحامي في الوحدة الدولية ديفيد توندو الذي قدم عرضاً يعتمد على مذكرة إحاطة أعدها المركز تركز على قضايا محددة توضح النموذج السائد للانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين.

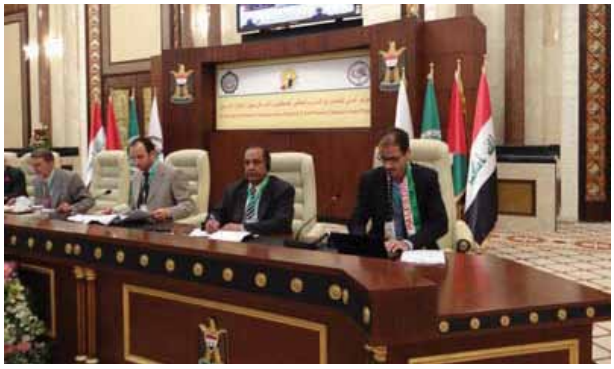

دافيد توندو من الوحدة الدولية خلال مشاركته في المؤتمر.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سنوياً عشرات الشخصيات والوفود الدولية الرسمية والشعبية التي تزور قطاع غزة والضفة الغربية في إطار مساعيه الهادفة إلى وضع الرأي العام الدولي في صورة ما تقترفه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين، وعمله على وضع الوفود والشخصيات الزائرة في صورة تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويوفر المركز لزواره ما يحتاجونه من معلومات وشهادات وإفادات وأرقام وإحصائيات، كما يقدم لهم عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخلال العام ٢٠١٢، وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية المفروضة لتقييد إمكانية مرور الوفود الزائرة إلى قطاع غزة، تمكنت شخصيات دولية كثيرة، إلى جانب عدد من الوفود الرسمية وغير الرسمية من الوصول إلى القطاع، حيث زارت هذه الوفود المركز واطلعت عن كثب على تطورات أوضاع حقوق الإنسان والتدهور الحاصل فيها.

ومن أبرز الوفود والشخصيات التي زارت المركز:

نائب الممثل الإيرلندي لدى السلطة

استقبل المركز في ١٥ يناير ٢٠١٢، نائب الممثل الإيرلندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية فونولا كلانان وذلك في مقره في مدينة غزة. التقت الزائرة مع مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض خلال اللقاء أبرز التطورات على صعيد حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

استاذ راجي الصوراني، مدير المركز، خلال لقائه بوزير الخارجية الايرلندي بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٢، في فندق المتحف بغزة.

وفد من الممثلية النرويجية

استقبل المركز في ١٧ يناير ٢٠١٢، وفداً من القنصلية النرويجية ضم كلاً من: السكرتير الثاني في الممثلية إريك بارغريف، وعدداً من طاقم العاملين في القنصلية وهم: بيتر باوك، تالي كفالفاغ، وإيلين سنفيندسين. التقي الوفد في مقر المركز الرئيسي في غزة مع مدير المركز راجي الصوراني، ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة. تناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة قطاع غزة في ظل

تواصل الحصار الإسرائيلي والعقوبات الجماعية المفروضة على السكان.

القنصل السويدي الخاص بالتعاون التنموي

استقبل المركز في ١٨ يناير ٢٠١٢، القنصل السويدي المختص في التعاون التنموي ماريا بيورنفي، وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقت بيورنيفي مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني. ناقش اللقاء أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة الآثار المترتبة على استمرار حصار قطاع غزة.

الأستاذ حمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج في المركز، خلال لقائه والقنصلية السويدية في مقر المركز بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٢.

مدير مكتب اليونسكو في غزة

استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة في ٣١ يناير ٢٠١٢، مدير مكتب غزة لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط أليكسي ماسلوف. التقي مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي قدم خلال اللقاء شرحاً لحالة حقوق الإنسان الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مستعرضاً أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المدنيين الفلسطينيين.

مسئول الشؤون السياسية في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي

بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٢، استقبل المركز مسؤول الشؤون السياسية في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس يوريس فان ينكيلن، وذلك في مقره الرئيسي في مدنية غزة. التقى الزائر مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة حيث تم خلال اللقاء استعراض تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مع التركيز على الآثار المأساوية الناجمة عن استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

الاستاذ حمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج، خلال استقباله المسئول السياسي في الاتحاد الأوروبي ١٦ فبراير ٢٠١٢.

وفد من سفارة جنوب أفريقيا

استقبل المركز بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٢، وفداً من سفارة جنوب أفريقيا ضم كلاً من السكرتير الأول في السفارة فاديم شوشاني، والسكرتير الثاني موسى ماثيمبي. التقى الزائران مع مدير الفروع في المركز جبر وشاح الذي قدم لهما شرحاً حول طبيعة تطورات أوضاع حقوق الإنسان وتداعيات الحصار المفروض على قطاع غزة والتي تحول دون تمتع المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وفد أكاديمي سويدي

استقبل المركز في ١٦ فبراير ٢٠١٢، وفداً أكاديميا من جامعة ليونيد السويدية، ضم كلاً د. كارين أغيستام، ود. ليزا سترومبوم. التقى

أستاذ سميح محسن، منسق أعمال المركز في الضفة الغربية خلال استقباله وفد اكاديمي من جامعة ليونيد السويدية.

الوفد في مقر المركز في رام الله مع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، سميح محسن. استعرض اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وآثار الانقسام الداخلي على حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية

استقبل المركز بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٢، في مقره الرئيسي في غزة ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ملونجيسي ماكليما والوفد المرافق له. التقى الوفد الزائر مع مدير الفروع في المركز جبر وشاح ونائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدى شقورة. تناول اللقاء سبل توطيد العلاقات بين كل من جنوب أفريقيا وفلسطين، كما تطرق إلى الدور المنوط بجنوب أفريقيا على صعيد دعم المصالحة الفلسطينية.

وفد دبلوماسي كندي

استقبل المركز في ٢٣ فبراير ٢٠١٢، وفداً دبلوماسياً كندياً ضم كلاً من: السكرتير الأول في السفارة الكندية ناثان نايدو، المسئول السياسي في الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حسين حرجي، والمنسق في الممثلية كرستين هيبرغ. التقى الوفد في مقر المركز الرئيسي في غزة مع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، سميح محسن. استعرض اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ممثلة ملكة هولندا لدى السلطة الوطنية

استقبل المركز في ٢٨ فبراير ٢٠١٢، ممثلة ملكة هولندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بريجيتا تازيلار ومستشار السياسات في الممثلية مارت لوكسان. وقد التقى الزائران مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة الذي تحدث حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان وما آلت إليه بفعل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وفد دبلوماسي سويسري

بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠١٢، استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة وفداً دبلوماسياً سويسرياً ضم كلاً من: نائبة السفير في السفارة السويسرية ناتالي كولي، ومستشار حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مكتب التمثيل السويسري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية جيلز سيروتي. التقى الزائران مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة. تناول اللقاء حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتدهور الناجم عن تواصل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المدنيين الفلسطينيين.

وفد دبلوماسي كندي

استقبل المركز في ٦ مارس ٢٠١٢، وفداً دبلوماسياً كندياً ضم كلاً من: السكرتير الأول في السفارة الكندية ناثان نايدو، المسئول السياسي في الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حسين جرجي، والمنسق في الممثلية كرستين هيبرغ. التقى الوفد في مقر المركز الرئيسي في غزة مع نائب مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة. استعرض اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى نحو خاص، تركز النقاش حول الحصار المفروض على قطاع غزة وانعكاساته على كافة مناحي الحياة.

مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

استقبل المركز في ٢٧ مارس ٢٠١٢، في مقره الرئيسي في مدينة غزة مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رامش راجاسنغهام يرافقه حمادة البياري من مكتب غزة. التقى الزائران مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي استعرض خلال اللقاء التدهور على صعيد أوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني بفعل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية.

وفد دبلوماسي فنلندي

استقبل المركز في ٢٧ مارس ٢٠١٢، وفداً دبلوماسياً فنلندياً ضم كلاً من: ممثل فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية د. مارتي إيرولا، السكرتير الأول لدى البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة ميكا راوتسالاينن، والمستشار في قسم السياسات التنموية في وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية د. أولي راوهوماكي. التقى الوفد الزائر مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة. ركز اللقاء على استعراض الاثار المترتبة على الحصار المتواصل لقطاع غزة ما يحول دون تمتع السكان المدنيين بالعديد من حقوقهم.

القنصلين العامين السويدي والبلجيكي وممثل الدانمارك لدى السلطة الوطنية

بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٢، استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة كلاً من: القنصل السويدي العام آكسل ويرنهوف، القنصل

البلجيكي العام غيرت كلوكيكس، وممثل الدنمارك لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لارس ريهوف، وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى الديبوماسيون مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني. تناول اللقاء مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى نحو خاص، تم التركيز على الإجراءات الإسرائيلية المنفذة في إطار مأسسة الحصار المفروض على قطاع غزة والتداعيات المترتبة عن هذا الحصار على مجمل حياة السكان المدنيين.

استاذ راجي الصوراني خلال استقباله القنصلين العامين السويدي والبلجيكي وممثل الدنمارك لدى السلطة.

نائبة ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية وقنصل الشؤون السياسية في القنصلية السويدية

استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة في ٩ مايو ٢٠١٢، نائبة ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية فونولا كالانان، وقنصل الشؤون السياسية في القنصلية السويدية ماريا فيلاسكو. التقى الزائران مع نائب مدير المركز لشؤون الفروع جبر وشاح، الذي استعرض التطورات على صعيد إضراب المعتقلين الفلسطينيين عن الطعام، مشيراً إلى تردي الأوضاع المعيشية التي يواجهها المعتقلون المحتجزون في سجون الاحتلال.

نائب القنصل الأسباني

بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٢، استقبل المركز نائب القنصل الأسباني خافيير غوتيرز. التقى غوتيرز مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة الذي وضعه في صورة تطورات أوضاع حقوق الإنسان والتدهور الحاصل على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.

وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر

استقبل المركز وفداً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك في ٤ يونيو ٢٠١٢. ضم الوفد مديرة دائرة الاتصالات وإدارة المعلومات في مقر اللجنة في جنيف تشارلوت ليندسي كورتت، مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة باتريك جوايزز، ونائبته جميلة حمامي.

استاذ راجي الصوراني، مدير المركز، ونائبه لشئون البرامج، حمدي شقورة خلال لقاءهما بالوفد.

وفد إيرلندي من دائرة المساعدات الإيرلندية في الخارجية

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٢، استقبل المركز وفداً إيرلندياً من دائرة المساعدات الإيرلندية التابعة لوزارة الخارجية الإيرلندية وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية ديمبنا هايس، نائبة ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية فيونيلا كالانان، النائبة المستقبلية لممثلية إيرلندا لدى السلطة ستيفاني أوبرين، مديرة قسم المجتمع المدني في دائرة المساعدات الإيرلندية فيونيلا غيلسينان، مدير قسم الطوارىء والتنمية في دائرة المساعدات الإيرلندية كيفين كيلي، نائبه ديفيد براك، ومن قسم الشرق الأوسط في دائرة المساعدات الإيرلندية إيليان هولاند. التقى أعضاء الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني الذي استعرض تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وركز على نحو خاص على تداعيات الحصار المتواصل القطاع. كما تطرق اللقاء أيضاً لانعكاسات الانقسام الفلسطيني وآفاق المصالحة.

مسؤولة التعاون في وكالة التنمية السويدية

بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٢، استقبل المركز القنصل ماريا بجيرنيفي مسؤولة التعاون في وكالة التنمية السويدية في القنصلية العامة السويدية في القدس في زيارتها الختامية لقطاع غزة بالتزامن مع

اختتامها لمهام عملها، يرافقها القنصل الجديد فريدريك ويسترهولم. التقى الزائران مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة. تناول اللقاء الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين في ظل تصاعد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مستشار حقوق الإنسان في مكتب التمثيل السويسري

استقبل المركز في ٤ يوليو ٢٠١٢، مستشار حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مكتب التمثل السويسري جيل سيروتي وذلك في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة. التقى الزائر مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة الذي تحدث حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان مشيراً إلى الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفد من الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية

بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٢، استقبل المركز وفداً من الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية برئاسة مدير مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة مامار مرزوك. التقى الوفد نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة، ونائب مدير المركز للشؤون الإدارية والقانونية المحامي إياد العلمي. تناول اللقاء الصعوبات التي يواجهها سكان قطاع غزة الناتجة عن الاحتلال وممارساته وفي مقدمتها الحصار، كما استعرض أيضاً عمل المركز في مجال الحماية والتمثيل القانوني والمناصرة.

وفد من الممثلية النرويجية

استقبل المركز بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٢، وفداً من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ترأسه ممثل النرويج هانز جاكوب فريدنلوند. التقى مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة، وتناول اللقاء تطورات حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مدير عمليات الوكالة في قطاع غزة

استقبل المركز في ١٦ يوليو ٢٠١٢، مدير عمليات الوكالة في قطاع غزة روبرت تيرنر. التقى الزائر مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي تحدث خلال اللقاء عن التدهور غير المسبوق على صعيد تمتع المدنيين الفلسطينيين بحقوقهم المختلفة جراء الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم.

رئيسة مكتب التمثيل الهولندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٢، استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة رئيسة مكتب التمثيل الهولندي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية برجيتا تازلار والوفد المرافق. التقت تازلار مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي استعرض أمامها أبرز التطورات على صعيد أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة في قطاع غزة.

الأستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، خلال استقباله وفد الممثلية الهولندية ، ١٣ أغسطس.

اتحاد طلاب اطباء العالم

استقبل المركز في ١٣ أغسطس ٢٠١٢، وفداً من اتحاد طلاب أطباء العالم، ضم الوفد ١٥ طالباً يمثلون عدة دول أجنبية. التقى الوفد في مقر المركز في رام الله مع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، سميح محسن. استعرض اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وآثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة على مختلف مناحي الحياة.

أعضاء اللجنة التنفيذية في رابطة الحقوقيين الدولية

خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ سبتمبر ٢٠١٢، استضاف المركز وفداً دولياً من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية. ضم الوفد ٢١ محامياً ومحامية من أعضاء اللجنة التنفيذية للرابطة التي قررت عقد اجتماعاتها السنوية في قطاع غزة تعبيراً عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد نظم المركز للوفد برنامج زيارة تضمن جملة من الفعاليات المكثفة التي مكنت أعضاء الوفد من الاطلاع على طبيعة

الأوضاع الراهنة في قطاع غزة، والتحديات التي تواجه سكانه في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية.

القنصل العام السويدي

استقبل المركز في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٢، القنصل العام للسويد اكسل ويرنهوف ونائبه للشؤون السياسية جوانا ستورمكوست. التقى الزائران مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة الذي استعرض أمامهما تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتبعات الناجمة عن استمرار إسرائيل في انتهاج سياسة العقاب الجماعي بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، عدا عن الانتهاكات المستمرة في الضفة الغربية.

مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢، استقبل المركز مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في القدس رامش سنجهام يرافقه مدير المكتب في قطاع غزة. التقى الزائران في مقر المركز في غزة مع المدير راجي الصوراني الذي استعرض زبرز التبعات المترتبة على استمرار الحصار الإسرائيلي والخطر المتمثل في مأسسته.

وفد تضامن أمريكي

استضاف المركز خلال الفترة من ٥ إلى ١٣ نوفمبر ٢٠١٢، وفداً تضامنياً أمريكياً ضم ٢١ شخص يمثلون قطاعات مختلفة من منظمات المجتمع المدني، بينهم عائلة الناشطة الأمريكية راشيل كوري، التي قتلت في ١٦ مارس ٢٠٠٣، عندما دهستها جرافة إسرائيلية أثناء احتجاجها على هدم منازل مواطنين فلسطينيين في مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة. نظم المركز للوفد برنامج زيارة تضمن جملة من الجولات الميدانية واللقاءات مع شخصيات محلية ودولية فاعلة ومسؤولة.

أستاذ راجي الصوراني خلال استقباله وفداً أمريكياً بتاريخ ٦ نوفمبر.

وفد من الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي

بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة وفداً من الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي ترأسه مدير الوكالة في آسيا وأفريقيا ألبرتو فيرللا. التقى الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة. تم خلال اللقاء استعراض حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى نحو خاص، تم التركيز على تطورات هذه الحالة في قطاع غزة.

الأستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، ونائبه لشئون البرامج، أستاذ حمدي شقورة، خلال استقبالهما وفد الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، ٦ نوفمبر ٢٠١٢.

وفد تضامن دولي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في مدينة غزة في ١ ديسمبر ٢٠١٢، وفداً تضامنياً دولياً ضم ٢٢ عضواً من لجان التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني ممثلين عن منظمات عديدة أبرزها: حركة التضامن الدولية، نقابة المحامين الوطنيين، قارب غزة الحرة، ومنظمة كود بنك. التقى الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي استعرض أمامه التطورات على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والآثار المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية.

لقاء مع القنصل العام الإيطالي

بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٢، التقى نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة مع القنصل العام الإيطالي جان باولو كانيا، ونائبته حنا بابلادو. ناقش اللقاء الذي عقد في فندق (أركميد) بغزة تطورات أوضاع الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتبعات التي خلفها العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع.

وفد تضامن دولي

استقبل المركز في مقره بمدينة غزة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢، وفداً من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ضم الوفد كلاً من: مدير التطوير التنموي في الممثلية ستين تورغيرسبرايتن، السكرتير الثاني في الممثلية إريك بارغريف، مستشار البرامج مارتي تيي هيليام، ومنتهى عقل من مكتب الممثلية في غزة. التقى الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة، وتناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها في قطاع غزة.

وفد من ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٢، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة وفداً من ممثلية جنوب أفريقيا برئاسة ممثل جنوب أفريقيا ملونجيسي وماكليما. التقى أعضاء الوفد مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني الذي استعرض تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مشيراً إلى التبعات التي خلفها العدوان الإسرائيلي الأخير على سكان القطاع.

أستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، خلال استقباله وفد ممثلية جنوب افريقيا بتاريخ ١٩ ديسمبر.

أستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، ونائبه لشئون البرامج، استاذ حمدي شقورة، خلال لقائهما بوفد القنصلية الهندية ، ٢١ ديسمبر.

الاستاذ راجي الصوراني، مدير المركز مع الامين العام لاتحاد المحامين العرب، ١١ ديسمبر.

استاذ راجي الصوراني يلقي كلمة في حفل حفل خريجي جامعة بير زيت في فندق الموفنبيك بمدينة غزة بتاريخ ٢٨ مارس.

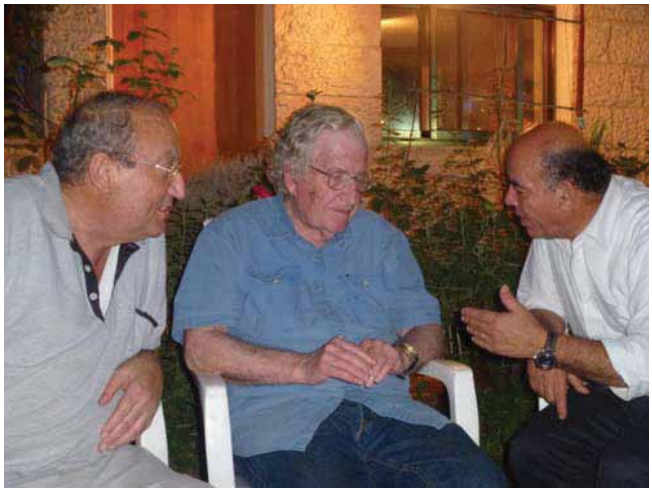

لقاء الاستاذ راجي الصوراني، ود. اياد السراج، بالمفكر نعوم تشومسكي في غزة بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢.

استاذ راجي الصوراني خلال استقباله وفد وكالة التنمية السويسرية بمكتبه في ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

استاذ راجي الصوراني، مدير المركز خلال لقائه بريتشارد فولك، المقررالخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة بالأمم المتحدة، في غزة.

استاذ راجي الصوراني خلال استقباله وفد قنصلية النمسا بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

قائمة بأسماء الزوار والشخصيات الدولية التي التقى بها أعضاء المركز في غزة خلال العام ٢٠١٢.

التاريخ	المقابلات
٠٩ يناير	– السيد/ إبراهيم أبو شماله، (UNDP)؛ – السيدة/ وداد المصري، (UNDP)
١٦ يناير	– اجتماع مع السيدة فونولا كلانان، نائبة الممثل الأيرلندي لدى السلطة برام الله
١٧ يناير	– وفد من الممثلية النرويجية، ضم كلاً من: ❖ السيد/ إريك بارغريف، السكرتير الثاني؛ ❖ السيد/ بيتر باوك؛ ❖ تالي كفالفاع؛ ❖ وإيلين سفيندسين.
١٧ يناير	– اجتماع مع المجلس النرويجي للاجئين NRC ضم كلاً من: ❖ السيدة/ مونيكا سانشز بيرمدز، مدير مشروع، غزة. ❖ السيدة/ وفاء الكفارنة، نائب مدير مشروع.
١٨ يناير	– اجتماع مع وفد من القنصلية البريطانية
٢٥ يناير	– ماريا بجرنيفي، قنصل، التعاون الإنمائي، القنصلية العامة للسويد
٢٦ يناير	– السيدة/ عبلة العماوي، مديرة الحكم الرشيد، (UNDP)
٢٧ يناير	– اجتماع مع وفد من وزارة الخارجية الايرلندية، برئاسة معالي وزير الخارجية الايرلندي السيد/ إيمون غلمور، وضم أعضاءً من وزارة الخارجية ومكتب ممثلية ايرلندا لدى السلطة الفلسطينية في فندق المتحف بغزة.
٣١ يناير	– السيد/ الكسي ماسلوف، مدير مكتب غزة، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)
٠٧ فبراير	السيدة/ راكول رولنك، المقرر الخاص للأمم المتحدي المعني في الحق بالسكن الملائم.
٠٨ فبراير	– السيد/ ليف اريكسون، خبير هجرة، القنصلية العامة للسويد.
٠٨ فبراير	– السيد/ باولو بيناتي، منسق ميداني، مؤسسة أرض الإنسان
٠٩ فبراير	– السيدة، شيفاني فيرما، مسؤولة تنسيق الحماية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة.
١٦ فبراير	– السيد/ يوريس فان ينكيلن، مسئول الشؤون السياسية، مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس.
١٦ فبراير	– وفد من مكتب تمثيل دولة جنوب أفريقيا لدى السلطة الفلسطينية، ضم كلاً من: ❖ السيد/ فاديم شوشاني، السكرتير الأول في السفارة، ❖ السيد/ موسى ماثيمبي، السكرتير الثاني.
٢٣ فبراير	– وفد من مكتب تمثيل دول جنوب أفريقيا لدى السلطة الفلسطينية، ضم كلاً من: ❖ السيد/ ملونجيسي وماكليما، ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيد/ ماخيل فان نيكيرك، مستشار؛ ❖ السيد/ ليفينغ ستون فوكلية مدلالو، سكرتير أول.
٢٨ فبراير	– اجتماع مع ممثلة مملكة هولندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية السيدة/ بريجيتا تازيلار، ومستشار السياسات في الممثلية، السيد/ مارتن لوكسان.
٢٩ فبراير	– السيدة/ ناتالي كولي، نائبة الممثل، مكتب تمثل سويسرا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. – السيد/ جيلز سيروتي، مستشار حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مكتب تمثيل سويسرا لدى السلطة الفلسطينية.
٠٦ مارس	– وفد دبلوماسي من مكتب تمثيل كندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ضم كلاً من: ❖ السيد/ ناثان نايدو، سكرتير أول؛ ❖ السيد/ حسين جرجي، مسئول سياسي؛ ❖ السيدة/ كرستين هيبرغ، منسق.

التاريخ	المقابلات
٠٦ مارس	– السيد/ مارتن كلتربك، مسؤول المساعدة القانونية، المجلس النرويجي للاجئين.
١٠ مارس	– اجتماع مع وفد برلماني أوروبي.
١٥ مارس	– السيد/ ماثياس بينك، مسئول المكتب، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢٢ مارس	– السيد/ مارتا لورنزر رودريجز، نائب المدير العام، مؤسسة أوكسفام نوفيب. – السيدة/ نيفديتا مونغا، مسؤولة البرامج، مؤسسة أوكسفام نوفيب.
٢٦ مارس	– السيدة/ ساره ادمزيك، مديرة مشروع، المجلس النرويجي للاجئين. – السيدة/ وفاء الكفارنة، المجلس النرويجي للاجئين.
٢٦ مارس	– السيد/ ماثياس بينك، مسئول المكتب، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة. – السيدة/ شيفينا فيرما، مسؤولة تنسيق الحماية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢٧ مارس	– وفد دبلوماسي فنلندي، ضم كلاً من: ❖ السيد/ د. مارتي ايلاولا، ممثل فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيد/ ميكا راوتسالاينن، سكرتير أول البعثة الدائمة لفنلندا في الأمم المتحدة؛ ❖ السيد/ د. أولي راوهوماكي، المستشار في قسم السياسات التنموية في وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية.
٢٧ مارس	– السيد/ رامش راجاسنغهام، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة؛ – السيد/ حمادة البياري، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة، غزة.
٢٨ ماس	– السيد/ اريك بيرجراف، مكتب تمثيل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
٠٩ إبريل	– المستشار سيد عبد الغني، الأمين العام المساعد لاتحاد المحاميين العرب، رئيس لجنة فلسطين.
١٢ ابريل	– السيدة/ ديان أراكي، مديرة مكتب غزة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة "UNICEF" – السيد/ ميوه بيموتو، مختص حماية الأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة "UNICEF"، غزة.
١٥ إبريل	– السيدة/ مينا ريمي، منسق برنامج الشرق الأوسط وهايتي، منظمة "Grassroots" الدولية.
١٦ إبريل	– السيد/ ماثياس بينك، مسئول المكتب، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة.
١٧ إبريل	– اجتماع مع كلاً من: ❖ السيد/ لارس ريهوف، ممثل الدنمارك لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيد/ آكسل ويرنهوف، القنصل العام، مكتب تمثيل السويد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيد/ غيرت كلوكيكس، القنصل العام، مكتب تمثيل بلجيكا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
١٨ إبريل	– السيد/ ديفيد فيفياش، مدير المكتب الإقليمي، مركز كارتر؛ – السيد/ ناثان ستوك، المدير المساعد في برنامج حل النزاعات، مركز كارتر.
١٩ إبريل	– وفد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
٢٩ إبريل	– وفد من OCHA
١ مايو	– اجتماع مع الممثلية السويسرية
٠٢ مايو	– السيد/ ساؤول تاكاهاشي، نائب المدير، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٠٩ مايو	– السيدة/ فونولا كالانان، نائبة الممثل، مكتب تمثيل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ – السيد/ ماريا فيلاسكو، القنصل العام للشؤون السياسية، مكتب تمثيل السويد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
١٦ مايو	– السيد/ مارتا لورنزر رودريجز، نائب المدير العام، مؤسسة أوكسفام نوفيب.
١٧ مايو	– اجتماع مع مؤسسة أكسور
٢٢ مايو	– السيد/ سجورد وايمر، مستشار سياسي، مكتب تمثيل هولندا لدى السلطة الفلسطينية.

التاريخ	المقابلات
٢٤ مايو	– السيد/ خافيير كوتيريس، نائب القنصل، مكتب تمثيل أسبانيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
٣٠ مايو	– السيدة، شيفاني فيرما، مسؤولة تنسيق الحماية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة.
٠٤ يونيو	– اجتماع في مقر الصليب الأحمر بغزة مع كل من: ❖ السيدة/ تشارلوت ليندسي كورتت، مديرة دائرة الاتصالات وإدارة المعلومات في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف. ❖ السيد/ باتريك جوايزز ، مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة ❖ السيدة/ جميلة حمامي، نائبة مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة.
٠٧ يونيو	– السيد/ يوريس فان وينكل، مسئول الشؤون السياسية، مكتب تمثيل الاتحاد الأوروبي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
١٤ يونيو	– وفد من منظمة العفو الدولية «أمنستي»، ضم كلاً من: ❖ السيد/ كارستن يور غنزن، باحث، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ❖ صالح حجازي، مسؤول حملات؛ ❖ ديبورا هايمس، باحثة.
٢٦ يونيو	– وفد من وزارة الخارجية الإيرلندية، ضم كلاً من: ❖ السيدة/ دبمنا هايس، رئيسة مكتب تمثيل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيدة/ فيونيلا كالانان، نائبة رئيس مكتب تمثيل إيرلندا؛ ❖ السيدة/ ستيفاني أوبرين، النائبة المستقبلية لرئيس مكتب تمثيل إيرلندا؛ ❖ السيدة/ فيونيلا غيلسينان، مديرة قسم المجتمع المدني في دائرة المساعدات، وزارة الخارجية الإيرلندية؛ ❖ السيد/ كيفين كيلي، مدير قسم الطوارىء والتنمية في دائرة المساعدات، وزارة الخارجية الإيرلندية؛ ❖ السيد/ ديفيد براك، نائب مدير قسم الطوارىء والتنمية في دائرة المساعدات، وزارة الخارجية الإيرلندية؛ ❖ السيد/ إيليان هولاند، قسم الشرق الأوسط في دائرة المساعدات، وزارة الخارجية الإيرلندية.
٢٧ يونيو	– لقاء مع وفد من منظمة العفو الدولية «أمنستي»، ضم كلاً من: ❖ السيدة/ ديبورا هايمس، باحثة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ❖ السيد/ صالح حجازي، مسئول الحملات، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
١ يوليو	– جيري وولش، مسئول البرنامج، الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مؤسسة تروكير (Trócaire)
٢ يوليو	– تيريزا بلانا، مندوبة الحماية اللجنة الدولية للصليب الأحمر
٠٣ يوليو	❖ السيدة/ ماريا بجيرنيفي، قنصل، مسؤولة التعاون، وكالة التنمية السويدية؛ ❖ السيد/ فريدريك ويسترهو لم، قنصل، القنصلية العامة السويدية، القدس.
٠٤ يوليو	❖ السيد/ جيل سيروتي، مستشار حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مكتب التمثيل السويسري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ❖ السيد/ ستيفن ماكلوسكي، مدير مركز التعليم العالمي الإيرلندي.
٠٩ يوليو	– وفد من الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية، ضم كلاً من: ❖ السيد/ مامار مرزوك، مدير مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ❖ السيد/ صابر عاشور، المفوضية الأوروبية؛ ❖ السيد/ ماجد جودة، المفوضية الأوروبية.
٠٩ يوليو	– وفد من مركز كارتر، ضم كلاً من: ❖ السيد/ روجر براينت،مراقب دولي للانتخابات؛ ❖ السيدة/ باية قارة، محلل انتخابي؛ ❖ السيدة/ نادية الحداد، مراقب دولي للانتخابات.
١٠ يوليو	– وفد دبلوماسي ضم كلاً من: ❖ السيد/ هانز جاكوب فريدنلوند، رئيس مكتب تمثيل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيد/ كريستيان يتسلسبرغر، مكتب ممثلية جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيد/ د. رينيه ويلدانجل، مدير عام، الشرق الأوسط العربي، مؤسسة (Heinrich Boll) ❖ السيدة/ باربرا مينك، كبيرة مستشاري حقوق الإنسان، تحالف ٩٠ الخضر (التحالف الأخضر، حزب الخضر)

التاريخ	المقابلات
١٦ يوليو	– السيد/ روبرت تيرنر، مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، غزة.
٠٧ أغسطس	– السيد/ باتريك غويزاز، مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة.
٠٩ أغسطس	– اجتماع مع الممثلة الكندية
١٣ أغسطس	– وفد من مكتب تمثيل مملكة هولندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، برئاسة السيدة برجيتا تازلار، رئيسة مكتب التمثيل.
٠٤ سبتمبر	– السيد/ سون كغوسترب، سكرتير أول، الممثلية الدنماركية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ❖ السيد/ أنا بفرزنك، مدير منطقة غزة، المجلس النرويجي للاجئين؛ ❖ السيدة/ لاورا كونيال، مستشارة، قسم المشورة والمساعدة القانونية
٠٥ سبتمبر	– السيد/ براديب واجلي، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.
١٢ سبتمبر	– السيد/ براديب واجلي، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.
١٢ سبتمبر	– اجتماع مع مؤسسة كير الدولية
٢٣ سبتمبر	– لقاء مع ممثلين عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) من مكاتب واشنطن و نيويورك.
٢٤ سبتمبر	– السيد/ اكسل ويرنهوف، القنصل العام، القنصلية العامة السويدية؛ – السيدة/ جوانا سترومكوست، نائبة القنصل العام للشؤون السياسية، القنصلية العامة السويدية.
٢٦ سبتمبر	– وفد دولي من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية.
٢٧ سبتمبر	– السيدة/ كريستين جانسون، سكرتير أول، السفارة الكندية؛ – السيد/حسين حيرجي، مسؤول الشؤون السياسية، مكتب تمثيل كندا لدى السلطة الفلسطينية.
٠٤ أكتوبر	– وفد من (The Church of Scotland)، ضم كل من: – السيد/ جيمس لانج، المدير الإقليمي؛ – السيد/ د. أندرو أر. سي. ماكليان، داعية.
٠٦ أكتوبر	– وفد من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي برئاسة السيد/ ألبرتو فيريللا، مدير الوكالة في آسيا وإفريقيا.
١١ أكتوبر	– لقاء مع وفد من منظمة كير الدولية (Care International)، ضم كل من: ❖ السيدة/ فيروز تقي الدين، المدير الإقليمي للتطوير؛ ❖ السيدة/ ليز ماكلوهلين، رئيس جمع التبرعات المؤسسية والشراكات؛ ❖ السيد/ بلاك سيلزر، كبير المدافعين عن السياسات، وحدة الدفاع عن السياسات.
١٦ أكتوبر	– وفداً من وزارة الشؤون الخارجية الفدرالية السويسري ضم كلاً من: ❖ السيد/ جيليز روديويت، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إدارة الشؤون السياسية؛ ❖ السيد، دومنيك هاينزر، كبير مسؤولي البرنامج، الممثل الخاص للشرق الأوسط
٢٢ أكتوبر	– السيد/ راميش سنجهام، مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، القدس.
٢٢ أكتوبر	– السيد/ د. ناعوم تشومسكي، الفيلسوف والمفكر العالمي.
٣١ أكتوبر	– السيدة/ لوريا يوريباري، مسؤولة التعاون الأسباني؛ – السيدة/جوان جاريكا، من مكتب التعاون الاسباني.
٠٦ نوفمبر	– السيدة/ لوريا يوريباري، مسؤولة التعاون الأسباني؛
٠٦ نوفمبر	– وفد تضامني مكون من ٢١ شخصاً من الولايات المتحدة الأمريكية يمثل قطاعات مختلفة من منظمات المجتمع المدني.
٢٦ نوفمبر	– بيل فان اسفيلد، الباحث الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط، منظمة (Human Rights Watch)؛ – فريد ابراهامز، الباحث الرئيسي في برنامج الطوارىء، منظمة (Human Rights Watch).
٢٧ نوفمبر	– وفد منمنظمة العفو الدولية (Amnesty International) ضم كل من: ❖ السيدة/ د. كاثلين كافنا، رئيسة الوفد؛ ❖ السيدة/ ديبورا هايمز، مديرة مكتب الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل؛ ❖ السيدة/ دونتيلا روفيرا، كبيرة باحثي أمنستي لأماكن الصراع في العالم.

التاريخ	المقابلات
٢٨ نوفمبر	– وفد من المفوضية الأوروبية ضم كل من: ❖ سيرجيو بيكولو،رئيس العمليات، مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة. الاونروا) ❖ اسمي دي يونغ، مسؤولة المكتب، المفوضية الاوروبية، المديرية العامة للمساعدات الانسانية والحماية المدنية–ايكو ❖ جون جات روتر، ممثل الاتحاد الأوروبي، ، مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة. الاونروا)
٢٩ نوفمبر	– نيشانت باندي، المدير القطري لمؤسسة أوكسفام (Oxfam)
٢٩ نوفمبر	– وفد من مركز اليابان الدولي للمتطوعين (Japan International Volunteer Center)، ضم كل من: – ايمانو تايزو، رئيس البعثة، مركز اليابان الدولي للمتطوعين، فلسطين، – كانيكو يوكا، منسق البرنامج، مركز اليابان الدولي للمتطوعين، فلسطين.
٠١ ديسمبر	– السيد/ ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٠١ ديسمبر	– لقاء مع وفد دولي ضم ٢٢ عضواً من لجان التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني، ممثلين عن منظمات عدة أبرزها: حركة التضامن الدولية، نقابة المحامين الوطنية، قارب غزة حرة، ومنظمة «كودبنك» .Codepin
٠٣ ديسمبر	– السيد/ اكسل ويرنهوف، القنصل العام السويدي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
٠٦ ديسمبر	– السيد/حسين جرجي، المسئول السياسي، الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
١٠ ديسمبر	❖ السيد/ ليون هاردمول، رئيس مكتب تمثيل جمهورية النمسا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية؛ ❖ الكولونيل/ كايدو كراوس، وزراة الدفاع والرياضة، جمهورية النمسا الاتحادية.
١٠ ديسمبر	– وزير التعاون الدولي البريطاني؛القنصل العام البريطاني، وعدد من المسئولين البريطانيين، بحضور المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومدير عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة.
١٠ ديسمبر	– السيد/ ساورلا ماك كاب، اليونسكو (UNESCO).
١١ ديسمبر	– السيد/ جان بادلو كانيتا، القنصل العام الايطالي؛ – السيدة/ حنا بابلاردو، نائبة القنصل العام الايطالي.
١٣ ديسمبر	– السيد/ روبيرت رايدبيرج، رئيس دائرة الشرق الأوسط، وزارة الخارجية السويدية.
١٨ ديسمبر	– وفد من مكتب تمثيل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ضم كل من: ❖ السيد/ ستين تورغيرسبرايتن، مدير التطوير التنموي، مكتب تمثيل النرويج؛ ❖ السيد/ إريك بارغريف، السكرتير الثاني، مكتب تمثيل النرويج؛ ❖ السيد/ مارتي تيي هيليام، مستشار البرامج؛ ❖ السيدة/ منتهى عقل، مكتب غزة، مكتب تمثيل النرويج.
١٩ ديسمبر	❖ السيد/ ملونجيسي وماكليما، رئيس مكتب تمثيل جنوب افريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ❖ السيد/ ديفيد جوردان، القنصل الإداري مكتب تمثيل جنوب أفريقيا؛ ❖ السيد/ ليفينغ ستون فوكليه مدلالو، سكرتير أول، مكتب تمثيل جنوب أفريقيا.
١٩ ديسمبر	– السيد/ انتوني جرانج الممثل الإقليمي، منظمة دان شيرش ايد (Dan Church Aid).
١٩ ديسمبر	– السيد/ بي. أس. مبارك، ممثل الهند لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. – السيد محمد عيسى أبو شمسية، مسؤول العلاقات العامة، مكتب تمثيل الهند لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
٢٠ ديسمبر	– السيدة/ ياشيكو تاناكا، مدير المنظمة اليابانية، حملة (أطفال فلسطين).

المقابلات مع وسائل الإعلام

يولي المركز اهتماماً بالغاً للإعلام باعتباره وسيلة من وسائل النضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وفضح الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق المدنيين الفلسطينيين. فالمركز على قناعة تامة بالدور الفاعل لوسائل الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام الأجنبية في نقل صورة وحالة أوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني في سبيل التأثير على الرأي العام على صعيد المجتمع الدولي. فالمركز يعمل على مدار العام، من خلال فتح أبوابه لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية لاستقاء المعلومات الهامة والضرورية لحمل الرسالة الحقيقية حول كافة أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. فيقوم المركز بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمل الصحفيين، تحديداً الصحفيين الأجانب، ويمكن كل المهتمين بمواكبة الأحداث أول بأول من خلال المعلومات التي يقدمها وباللغتين العربية والإنجليزية.

وعلى مدار العام ٢٠١٢، التقى مدير وأعضاء المركز مع المئات من الصحفيين المحلين والأجانب. وقد احتل تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم تقرير «غولدستون» ومتابعة مراحله في أروقة مجلس حقوق الإنسان والتجاذب السياسي الذي واكب التقرير مساحة واسعة من عمل المركز مع وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحصار الإسرائيلي على القطاع وتداعياته. وكان من بين أبرز وسائل الإعلام التي أجرت مقابلات مع أعضاء من المركز: وكالة رويترز للأنباء؛ وكالة أسوشيتد برس؛ وكالة الأنباء الفرنسية؛ التلفزيون الفرنسي؛ فضائية فلسطين؛ تلفزيون القدس؛ فضائية فلسطين، تلفزيون النيل للأخبار؛ تلفزيون سكاي بالعربية، تلفزيون بي بي سي؛ قناة الجزيرة؛ صحيفة الغارديان؛ صحيفة الاندبندنت؛ صحيفة ديرشبيغل الألمانية؛ صحيفة ألمانيا الجديدة؛ صحيفة اللوس انجلوس تايمز ؛ وإذاعة جنوب أفريقيا.

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١٢

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية، تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار، سلسلة تقارير «ما بعد العدوان»، دراسات، تقارير دورية وغير دورية، مطويات توعية، أوراق موقف، مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة، وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

١. **البيانات الصحفية**

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠١٢ أصدر المركز (١٦٢) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بينها (٦٢) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (٩٣) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (٠٧) بيانات صحفية تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية ٢٠١٢

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٨ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن إعاقة وفد حركة (فتح) على معبر بيت حانون يوم أمس الأول
٢	١٥ يناير	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً جديداً بالإعدام
٣	١٦ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاستخدام المفرط للقوة من قبل أفراد الأمن بحق عدد من المواطنين خلال تداولهم شعائر المذهب الشيعي
٤	١٧ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على الناشط محمود أبو رحمة، منسق وحدة الاتصال والعلاقات الدولية في مركز الميزان لحقوق الإنسان بغزة
٥	١٨ يناير	تطوير الديمقراطية	الثاني من نوعه في غزة منذ بداية العام، الحكم بالإعدام شنقاً بحق مواطن
٦	٠٢ فبراير	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية العليا في غزة تؤيد حكماً بالإعدام بحق مواطن
٧	٠٨ فبراير	تطوير الديمقراطية	الحكم الثالث من نوعه منذ بداية العام، المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن
٨	١٢ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بفتح تحقيق في حادث وفاة طفل غرقاً في مياه للصرف الصحي في شمال قطاع غزة
٩	١٤ فبراير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	توقف محطة توليد الكهرباء في غزة، المركز يخشى زيادة تدهور الأوضاع الإنسانية لنحو ١,٦ مليون فلسطيني في قطاع غزة
١٠	١٥ فبراير	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية العليا تصدر قرارها بتأييد حكم الإعدام بحق مواطن
١١	١٥ فبراير	الاقتصادية والاجتماعية	كارثة صحية وبيئية تحدق بقطاع غزة جراء انقطاع الكهرباء ونفاذ الوقود
١٢	١٩ فبراير	تطوير الديمقراطية	محكمة النقض في غزة تؤيد حكماً بالإعدام بحق مواطن
١٣	٠١ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن اعتداء جهاز الأمن الوقائي بحق طاقم شركة ميديا الحديثة ومراسل فضائية الأقصى في محافظة رام الله
١٤	٠٣ مارس	تطوير الديمقراطية	محكمة النقض في غزة تؤيد حكماً بالإعدام بحق مواطن
١٥	٢١ مارس	بيان مشترك مع شبكة المنظمات الأهلية، مركز الميزان، مؤسسة الضمير	الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان تطالب مجلس الوزراء في غزة بالتراجع عن إجراء التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠
١٦	٢٥ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة مقتل مواطنة على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة» في مدينة خان يونس
١٧	٢٧ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق عميق إلى استدعاء جهاز الأمن الداخلي العشرات من نشطاء حركة فتح في قطاع غزة
١٨	٠٣ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق عميق إلى حملة الاستدعاءات والاعتقالات التي طالت عددا من أنصار حركة حماس في الضفة الغربية
١٩	٠٧ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة مواطنين في غزة
٢٠	١٥ إبريل	الوحدة الدولية	المركز يتذكر المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني في الذكرى السنوية الأولى لمقتله في غزة
٢١	٢٥ إبريل	المساعدة القانونية	المركز يحذر من الاستمرار في تقييد وتعطيل زيارة المعتقلين في مراكز التوقيف التابعة لجهاز الأمن الداخلي
٢٢	٣٠ إبريل	المساعدة القانونية	المركز يطعن في دستورية التعديل الوزاري بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والهيئات
٢٣	٠٩ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع طاقم قناة القدس من العمل واحتجازه من قبل أمن مستشفى الشفاء بغزة

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
٢٤	١٠ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن فض الندوة الختامية لفعالية فلسطين للأدب من قبل الأمن في غزة
٢٥	١٤ مايو	تطوير الديمقراطية	محكمة النقض في غزة تؤيد حكماً بالإعدام بحق مواطن
٢٦	٢٢ مايو	تطوير الديمقراطية	محكمة النقض بغزة تؤيد حكماً جديداً بالإعدام
٢٧	٠٧ يونيو	المساعدة القانونية	المحكمة الدستورية تؤجل النظر في طعن المركز في دستورية التعديل الوزاري بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والهيئات
٢٨	١٩ يونيو	المساعدة القانونية	المحكمة الدستورية ترفض طعن المركز في دستورية التعديل الوزاري بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والهيئات لعدم الاختصاص
٢٩	٢١ يونيو	تطوير الديمقراطية	مقتل طفلة وإصابة ٥ آخرين، جراء سقوط صواريخ «محلية الصنع» على مناطق سكناهم بالخطأ، أطلقتها المقاومة الفلسطينية على أهداف إسرائيلية
٣٠	٢٥ يونيو	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطن وإصابة ١٩ آخرين في إطلاق نار كثيف في قطاع غزة ابتهاجاً بفوز د. مرسي برئاسة مصر
٣١	٢٨ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب السلطة بالإفراج عن المعتقلين المضربين عن الطعام في سجونها
٣٢	٠١ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة إطلاق النار على النائب في المجلس التشريعي، شامي الشامي
٣٣	٠٢ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن قرار حماس منع لجنة الانتخابات المركزية من تحديث السجل الانتخابي
٣٤	٠٢ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين بشدة استخدام القوة ضد مسيرتين سلميتين في رام الله
٣٥	١١ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بإنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام قبل الشروع بإجراء أي انتخابات فلسطينية
٣٦	١٧ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تنفيذ ثلاثة أحكام بالإعدام في غزة خلافاً للقانون
٣٧	١٨ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين مقتل مواطنة في غزة على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة"
٣٨	١٩ يوليو	تطوير الديمقراطية	في ضوء إشهار مواطنين إسلامهما في غزة، المركز يؤكد على الحق في حرية المعتقد والعبادة للمواطنين
٣٩	١٩ يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	استمرار إغلاق مكاتب دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة لليوم الثالث على التوالي، المركز الفلسطيني يحذر من زيادة تدهور الأوضاع الصحية لمرضى القطاع جراء إغلاقها
٤٠	٢٩ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين مقتل مواطنين في قطاع غزة، قُتل أحدهما على أيدي مجموعة مسلحة
٤١	٣٠ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على قاضٍ في خان يونس من قبل عناصر القسام
٤٢	٠٢ أغسطس	تطوير الديمقراطية	يتابع المركز بقلق قرار النائب العام في غزة منع رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين وثمانية صحفيين آخرين من السفر على خلفية حرية التعبير وحرية العمل النقابي
٤٣	٠٢ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن منع إقامة حفل زفاف جماعي في غزة يوم أمس الأول
٤٤	٠٣ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق بالغ إلى إصابة خمسة مواطنين، بينهم طفل، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به داخل مناطق سكنية في قطاع غزة
٤٥	١٣ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية تصدر حكماً بالإعدام شنقاً بحق مواطن من بيت لاهيا
٤٦	١٧ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	محكمة الاستئناف في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن من خان يونس
٤٧	١٩ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	أجهزة الأمن الفلسطينية تشن حملة اعتقالات تطول العشرات من أنصار حركة حماس في الضفة الغربية
٤٨	٠٣ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين قيام الشرطة بإصابة طفلين خلال عملية إخلاء أراضٍ حكومية شمال قطاع غزة
٤٩	٠٣ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة تفريق مسيرات سلمية بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية في غزة

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
٥٠	١٨ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة مواطن داخل مركز شرطة خان يونس
٥١	١٨ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني ينظر بقلق بالغ إلى إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في ظل الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان
٥٢	٠٤ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين إعاقة عمل باحثه في رام الله من قبل قوات حرس الرئاسة
٥٣	٠٤ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن منع الصحفيين شبلاق ودغيم من السفر من قبل المكتب الإعلامي الحكومي في غزة
٥٤	٠٥ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن منع مواطنين من السفر من قبل جهاز الأمن الداخلي
٥٥	٠٦ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة فض الشرطة الفلسطينية اعتصاماً نسوياً يطالب بإنهاء الانقسام
٥٦	١٣ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تدخل الأجهزة الأمنية بوقف فعاليات بمناسبة إحياء ذكرى وفاة الرئيس عرفات بقطاع غزة
٥٧	١٤ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على تجمعات سلمية في غزة والخليل
٥٨	٢١ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين قتل مواطنين خارج إطار القانون في غزة بتهمة العمالة
٥٩	٢٥ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يشيد بقرار الحكومة بغزة بالعفو عن «أصحاب القضايا ذات العلاقة بأحداث الانقسام الداخلي"
٦٠	٢٩ نوفمبر	الوحدة الدولية	يوم تاريخي: الدولة الفلسطينية
٦١	٢٢ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين إضرام النار في سيارة الشيخ تيسير التميمي، قاضي قضاة فلسطين السابق، على أيدي مجهولين في مدينة الخليل
٦٢	٢٧ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بفتح تحقيق في ظروف وفاة مواطن داخل سجن أنصار بمدينة غزة

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠١٢

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	٠٨ يناير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	خلال أسبوع، قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل ٧ صيادين، المركز يدين الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٢	١٢ يناير	المساعدة القانونية	المحاكم الإسرائيلية تمعن في قراراتها التي تحول دون وصول الضحايا الفلسطينيين إلى العدالة والإنصاف القضائي، وتجعله أمراً مستحيلاً
٣	٢٢ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتقال قوات الاحتلال رئيس المجلس التشريعي د. دويك والنائب طافش
٤	٢٣ يناير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يخشى من تعرضه للتعذيب، قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل مريضاً على معبر بيت حانون شمال قطاع غزة
٥	٢٤ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اقتحام مقر الصليب الأحمر واعتقال النائب طوطح والوزير الأسبق أبو عرفة
٦	٣١ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن بالغ قلقه على حياة المعتقل في سجون الاحتلال خضر عدنان المضرب عن الطعام منذ شهر ونصف
٧	١٢ فبراير	البحث الميداني	الطيران الحربي الإسرائيلي يكثف من غاراته الجوية على قطاع غزة، مقتل مسن فلسطيني وإصابة ابنه بجراح في حي الزيتون بمدينة غزة
٨	١٦ فبراير	البحث الميداني	إجهاض زوجة أسير محرر في أعقاب اقتحام قوات الاحتلال منزل عائلتها في قرية سالم بمحافظة نابلس
٩	١٩ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يناشد المجتمع الدولي من أجل إنقاذ حياة المعتقل المضرب عن الطعام، خضر عدنان
١٠	٢٠ فبراير	بيان مشترك مع مركز الميزان ومؤسسة الضمير	نداء عاجل للتحرك
١١	٢٦ فبراير	البحث الميداني	في استخدام مفرط للقوة، قوات الاحتلال تقتل متظاهراً في مسيرة سلمية في بلدة الرام، شمالي القدس المحتلة
١٢	٢٧ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يناشد المجتمع الدولي للضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي من أجل الإفراج عن المعتقلة المضربة عن الطعام هناء شلبي
١٣	٠١ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة اقتحام قوات الاحتلال لمقري تلفزيوني «وطن» و»القدس التربوي" ومصادرة محتوياتهما
١٤	٠٦ مارس	البحث الميداني	المركز يدين إفراط قوات الاحتلال في استخدام القوة المسلحة ضد مسيرات الاحتجاج السلمي في الضفة الغربية
١٥	٠٧ مارس	البحث الميداني	مقتل طفلين وإصابة ثلاثة مواطنين آخرين في محافظة الخليل جراء انفجار جسم مشبوه من مخلفات الاحتلال الإسرائيلي
١٦	٠٧ مارس	بيان مشترك مع مركز الميزان ومؤسسة الضمير	منظمات حقوق الإنسان تناشد المجتمع الدولي من أجل إنقاذ حياة المعتقلة المضربة عن الطعام، هناء شلبي
١٧	٠٨ مارس	المرأة والطفل	في الثامن من آذار: كلنا هناء شلبي
١٨	١٠ مارس	البحث الميداني	مقتل ١٢ فلسطينياً، من بينهم الأمين العام للجان المقاومة الشعبية،وإصابة ١١ آخرين بجراح
١٩	١١ مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل طفلاً فلسطينياً، وتصيب آخر بجراح بالغة وتعتقله، جنوبي محافظة الخليل
٢٠	١١ مارس	البحث الميداني	ستة قتلى جدد، من بينهم طفل، و٢٤ جريحاً آخرين منذ ساعات بعد ظهر أمس، ارتفاع حصيلة الضحايا إلى ١٨ قتيلا، ٣٥ جريحا
٢١	١٢ مارس	البحث الميداني	أربعة قتلى جدد، بينهم رجل وابنته، و٣٣ جريحاً آخرين منذ ساعات بعد ظهر أمس، ارتفاع حصيلة الضحايا إلى ٢٢ قتيلا، و٦٨ جريحا

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
٢٢	١٥ مارس	الوحدة الدولية	لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري تعبر عن قلقها إزاء المعيقات التي يواجهها الفلسطينيون في قضايا التعويض أمام المحاكم الإسرائيلية عن الانتهاكات التي اقترفت خلال عملية الرصاص المصبوب، وتدعو إسرائيل إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة
٢٣	٢١ مارس	بيان مشترك مع شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسة الضمير	منظمات حقوق الإنسان تدعو بتسيلم إلى الانسحاب من مؤتمر يبرز مجرم الحرب إيهود أولمرت
٢٤	٢٦ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الحملة التحريضية التي يتعرض لها اتحاد لجان العمل الزراعي من قبل منظمة إسرائيلية يمينية
٢٥	٢٧ مارس	الوحدة الدولية	المفوض السامي لحقوق الإنسان يقر بوجود معيقات مادية ومالية أمام وصول الفلسطينيين إلى العدالة، ويدعو إسرائيل إلى التعويض حسب الأصول وإلى إزالة التمييز فيما يتصل بالعدالة
٢٦	٣١ مارس	البحث الميداني	مقتل مدني فلسطيني وإصابة (٦٣) آخرين، من بينهم (١٨) طفلاً خلال مسيرات إحياء ذكرى يوم الأرض
٢٧	٠٣ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين إبعاد قوات الاحتلال المعتقلة هناء شلبي إلى غزة
٢٨	٠٤ إبريل	الوحدة الدولية	يوم أسود للعدالة الدولية: مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يقرر عدم فتح تحقيقات في الأوضاع في فلسطين
٢٩	١٧ إبريل	المساعدة القانونية	في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، لا تزال معاناة المعتقلين داخل سجون الاحتلال تتضاعف
٣٠	١٧ إبريل	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين منع إسرائيل عشرات المتضامنين الأوروبيين من الوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة
٣١	٢٦ إبريل	تطوير الديمقراطية	المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال يخوضون إضراباً عن الطعام، المركز يناشد المجتمع الدولي من أجل إنقاذ حياة المعتقلين المضربين عن الطعام بلال ذياب، وثائر حلاحلة
٣٢	٣٠ إبريل	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٣٣	٠٢ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يناشد المجتمع الدولي التدخل من أجل إنقاذ حياة المعتقَلَيْن المضربَيْن عن الطعام بلال ذياب وثائر حلاحلة
٣٤	٠٢ مايو	المساعدة القانونية	قرار إسرائيل المشين بإغلاق ملف قضية عائلة السموني هو استخفاف بحقوق الضحايا وبالقانون الدولي
٣٥	١٥ مايو	المسؤولة الإعلامية	أربعة وستون عاماً على نكبة الشعب الفلسطيني، معاناة الفلسطينيين تتفاقم وتدهور أوضاع حقوق الإنسان مستمر
٣٦	١٥ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بالاتفاق الذي أنهى بموجبه المعتقلون الفلسطينيون إضرابهم عن الطعام ويؤكد احترامه قرارهم
٣٧	٣٠ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تجديد الاعتقال الإداري لـ ٨ معتقلين فلسطينيين، بينهم نائب في المجلس التشريعي
٣٨	٠٢ يونيو	الوحدة الدولية	المركز يرحب بتوجيه تركيا لوائح اتهام ضد ضباط إسرائيليين فيما يتصل بعمليات القتل التي جرت في سفينة مرمرة
٣٩	٠٢ يونيو	الوحدة الدولية	المركز يرحب بقيام جنوب إفريقيا بتصنيف منتجات مستوطنات الضفة الغربية
٤٠	١٠ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يناشد المجتمع الدولي من أجل إنقاذ حياة المعتقلين المضربين عن الطعام محمود السرسك وأكرم الرخاوي
٤١	١٣ يونيو	الوحدة الدولية	المركز يدعو رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لإنقاذ حياة لاعب كرة قدم فلسطيني

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
٤٢	١٣ يونيو	الوحدة الدولية	المركز يرحب بتصريحات السيد جوزيف بلاتر، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم بشأن قضية المعتقل محمود السرسك
٤٣	١٤ يونيو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	القوات البحرية الإسرائيلية تعتدي على قارب أوليفا الدولي وتحتجز قارباً آخراً في مياه غزة
٤٤	٢٠ يونيو	البحث الميداني	غلاةُ المستوطنين يضرمون النار في مسجد زيد بن حارث في قرية جبع، شمال شرقي مدينة القدس
٤٥	٢١ يونيو	البحث الميداني	في تصعيد إسرائيلي جديد على قطاع غزة مقتل طفل، وإصابة والده المسن الكفيف وثلاثة أطفال آخرين بجراح في قصف صاروخي
٤٦	١١ يوليو	تطوير الديمقراطية	قوات الاحتلال تفرج عن لاعب المنتخب الوطني الفلسطيني لكرة القدم محمود السرسك
٤٧	٣٠ يوليو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل عاملاً فلسطينياً، وتصيب ثلاثة آخرين بجراح، على حاجز الزعيّم شرقي مدينة القدس
٤٨	١٣ أغسطس	المساعدة القانونية	القضاء الإسرائيلي يواصل التغطية على جرائم الاحتلال
٤٩	١٦ أغسطس	الوحدة الدولية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين منع السلطات الإسرائيلية سكان قطاع غزة المسلمين من حرية العبادة
٥٠	٢٧ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين بشدة منع إسرائيل دخول عشرات المتضامنين الأجانب إلى الأرض الفلسطينية المحتلة
٥١	٢٨ أغسطس	تطوير الديمقراطية	استمرار الحصانة في قضية مقتل ريتشل كوري
٥٢	٢٩ أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٥٣	٠٩ سبتمبر	المساعدة القانونية	في حالة هي الثانية من نوعها لضحايا العدوان على قطاع غزة، المركز ينجح في ضمان تعويض عائلة شراب عن مقتل ابنيها
٥٤	١١ سبتمبر	المساعدة القانونية	استمراراً لمسلسل إنكار العدالة للضحايا من المدنيين الفلسطينيين، المحكمة المركزية الإسرائيلية ترفض الدعوى القضائية المرفوعة باسم عائلة الداية
٥٥	٢٠ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن قلقه على حياة المعتقلين المضربين عن الطعام ويجدد رفضه لجريمة الإبعاد القسري للمدنيين
٥٦	٢٣ سبتمبر	البحث الميداني	في فصل جديد من فصول تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة، قوات الاحتلال تغلق حاجز راس خميس، وتعلن عن بناء جسر بين سلوان وحائط البراق
٥٧	٣٠ سبتمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مقتل صياد وإصابة شقيقه أثناء مزاولتهما مهنة الصيد، المركز يدين الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٥٨	٠٨ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	اعتقال ٤ صيادين ومصادرة قارب صيد، المركز يدين الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٥٩	٠٩ أكتوبر	البحث الميداني	في تصعيد إسرائيلي جديد، استهداف مواطنين في رفح، يسفر عن مقتل أحدهما، وإصابة الآخر، وثمانية مدنيين، بينهم أربعة أطفال وامرأة
٦٠	١٠ أكتوبر	المساعدة القانونية	استمراراً لمسلسل إنكار العدالة للضحايا من المدنيين الفلسطينيين، المحكمة المركزية الإسرائيلية ترفض الدعوى القضائية المرفوعة باسم عائلة أبو سلمية
٦١	٢٢ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدعو السلطات المحتلة إلى الإفراج الفوري عن المتضامنين الدوليين على سفينة «إيستيل"

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
٦٢	٢٢ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	اعتقال أربعة صيادين ومصادرة قاربهم، المركز يدين تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٦٣	٢٤ أكتوبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	إغلاق معبر بيت حانون يهدد حياة المئات من مرضى قطاع غزة
٦٤	٠٥ نوفمبر	البحث الميداني	في استخدام مفرط للقوة المسلحة قوات الاحتلال تقتل مدنيا فلسطينيا وسط قطاع غزة
٦٥	٠٥ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين مهاجمة البحرية الإسرائيلية لقارب صيد على متنه صيادون فلسطينيون ومتضامنون دوليون
٦٦	١١ نوفمبر	البحث الميداني	مقتل سبعة فلسطينيين، من بينهم خمسة مدنيين، من ضمنهم ثلاثة أطفال وإصابة ٥٢ آخرين، من بينهم ست نساء و١٢ طفلا
٦٧	١٥ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدعو إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان: يجب وضع حد لانتهاكات القانون الدولي في قطاع غزة
٦٨	١٥ نوفمبر	البحث الميداني	اغتيال قائد القسام ومرافقه، وارتفاع حصيلة الضحايا إلى ١٣ فلسطينياً بينهم طفلان وامرأة، وإصابة ١١٦ شخصاً بجراح، جميعهم من المدنيين باستثناء شخص واحد
٦٩	١٦ نوفمبر	البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا المدنيين إلى ١٠ قتلى، بينهم ٦ أطفال، و٢٥٣ مصاباً، بينهم ٦٢ طفلاً
٧٠	١٧ نوفمبر	البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا المدنيين إلى ١٧ مواطناً، بينهم امرأتان وستة أطفال، و٣٨١ مصاباً، بينهم ١٠٧ أطفال، و٦٤ امرأة
٧١	١٨ نوفمبر	البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا المدنيين إلى ٢٧ قتيلاً، بينهم ١٠ أطفال، وخمس نساء، و٥٢٠ مصاباً، بينهم ١٤٠ طفلاً، ٨٣ امرأة
٧٢	١٨ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة استهداف الصحفيين من قبل الطيران الحربي الإسرائيلي في غزة
٧٣	١٩ نوفمبر	البحث الميداني	أعمال الإنقاذ لعائلة الدلو لازالت مستمرة، قوات الاحتلال تهدم منزل سكني على رؤوس ساكنيه
٧٤	١٩ نوفمبر	البحث الميداني	ارتفاع عدد الضحايا المدنيين إلى ٥٨ شخصاً، بينهم ١٨ طفلاً، و١٢ امرأة، و٦٢٢ مصابا، بينهم ١٧٥طفلا، ١٠٧ نساء
٧٥	٢٠ نوفمبر	الوحدة الدولية	المركز يدعو إلى تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المتصاعدة في قطاع غزة
٧٦	٢٠ نوفمبر	البحث الميداني	العدوان على غزة مستمر لليوم السابع على التوالي
٧٧	٢١ نوفمبر	الوحدة الدولية	المركز يطالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولي بفتح تحقيقات في الأوضاع في قطاع غزة
٧٨	٢١ نوفمبر	البحث الميداني	العدوان على غزة مستمر لليوم الثامن على التوالي، وتصاعد عنيف في العمليات العسكرية الإسرائيلية
٧٩	٢١ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	بمناسبة اليوم العالمي للطفل، عار على المجتمع الدولي.. عشرات الأطفال الفلسطينيين يسقطون ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة
٨٠	٢١ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	جرائم قوات الاحتلال مستمرة بحق الصحفيين، مقتل ثلاثة صحفيين في حادثين منفصلين يوم أمس في غزة ودير البلح
٨١	٢٢ نوفمبر	البحث الميداني	بعد ثمانية أيام، وقف العدوان على قطاع غزة
٨٢	٢٣ نوفمبر	البحث الميداني	ما بعد التهدئة: قوات الاحتلال تقتل مدنياً وتصيب ٢٠ آخرين بجراح في خان يونس
٨٣	٢٥ نوفمبر	المرأة والطفل	في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء دعوة مفتوحة للمجتمع الدولي لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين وفي مقدمتهم النساء
٨٤	٢٦ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين اعتقال عدد من القادة السياسيين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، من بينهم ستة نواب

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
٨٥	٢٩ نوفمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	اعتقال (١٥) صياداً وتدمير واحتجاز (٦) قوارب صيد، الانتهاكات المستمرة بحق الصيادين تفند الادعاءات الإسرائيلية بالسماح لصيادي القطاع بالصيد لمسافة ٦ أميال بحرية
٨٦	٠٢ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	ارتفاع عدد المعتقلين إلى (٢٩) صياداً واحتجاز (٩) قوارب صيد، في خرق جديد للتهدئة... القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة تعتقل ١٤ صياداً وتحتجز ٣ قوارب صيد
٨٧	٠٤ ديسمبر	البحث الميداني	حكومة الاحتلال تُمعِنُ في تحدي الإرادة الدولية وتقر المزيد من المشاريع الاستيطانية في القدس المحتلة
٨٨	١٠ ديسمبر	الوحدة الدولية	المركز يطلق حملة «فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية"
٨٩	١١ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين اقتحام قوات الاحتلال لمقرات ثلاث مؤسسات أهلية وحقوقية في مدينة رام الله
٩٠	١٣ ديسمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل طفلاً فلسطينياً في مدينة الخليل
٩١	١٨ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	إصابة صياد بنيران قوات البحرية الإسرائيلية المحتلة واعتقاله برفقة صياد آخر في مياه بحر غزة
٩٢	٢٠ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يناشد المجتمع الدولي من أجل إنقاذ حياة المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام الشراونة والعيساوي
٩٣	٢٧ ديسمبر	الوحدة الدولية	أربع سنوات مضت منذ عملية الرصاص المصبوب

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام ٢٠١٢

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
١	١٦ يناير	الوحدة الدولية	المركز يرحب بتوجه منظمة التحرير الفلسطينية لمطالبة الحكومة السويسرية بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة
٢	٢٦ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يرحب بنتائج الانتخابات المصرية، ويعتبرها علامة فارقة في طريق التحول الديمقراطي في مصر والوطن العربي
٣	٠٢ أغسطس	الوحدة الدولية	المركز يدين قرار الاتحاد الأوروبي تعزيز علاقاته مع إسرائيل
٤	٠٨ أغسطس	بيان مشترك مع منظمات أهلية	بيان صادر عن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المجد لشهداء الجيش المصري والعار للقتلة والمجرمين
٥	٢٦ أغسطس	الوحدة الدولية	المركز يرحب بقرار جنوب إفريقيا وضع ملصقات باسم الأرض الفلسطينية المحتلة على بضائع المستوطنات
٦	٢٧ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بقرار السلطات المصرية إعادة فتح معبر رفح أمام تنقل سكان قطاع غزة
٧	٠٣ ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	عشرون عاماً على إعلان اليوم العالمي للمعاق...ويستمر تدهور أوضاع المعاقين الفلسطينيين

٢. **تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح**

وهي نشرة كانت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد استحدثتها في العام ٢٠٠٦، واستمر صدورها خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة، كأداة لتسليط الضوء على استمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تحصده من ضحايا. ويتم اعداد هذه النشرة في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر خلال العام (٢٣) نشرة، تتوفر جميعها على الموقع الالكتروني للمركز.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
١	١٥ يناير	مقتل شخص وإصابة أربعة آخرين في انفجار داخل منزل بمدينة رفح
٢	٠٨ فبراير	مقتل شقيقين بالرصاص في مدينة نابلس
٣	٠٨ فبراير	مقتل شاب وإصابة آخر على أيدي مسلحين في رفح
٤	١٢ فبراير	اقتحام وسرقة مقر الارتباط المدني شمال غزة للمرة السابعة
٥	١٩ فبراير	وفاة طفل إثر انهيار نفق في مدينة الزهراء جنوب غزة
٦	١٥ مارس	مقتل طفل وإصابة اثنين من المواطنين في ثلاثة حوادث أطلاق نار منفصلة في قطاع غزة
٧	٠٥ أبريل	مقتل طفل في جباليا أثناء عبثه بالسلاح
٨	٢٩ أبريل	مقتل مواطن خلال فض شجار عائلي بمدينة غزة
٩	١٥ مايو	تعرّض منزل أ. سهيلة ترزي لإطلاق نار وتهديد الطاقم الإداري للمستشفى الأهلي من قبل مجهولين
١٠	٠٣ يونيو	مقتل مواطنين في خان يونس والخليل جراء سوء استخدام السلاح
١١	٠٩ يوليو	إصابة ٥ أطفال في حادثين منفصلين جراء العبث بأجسام متفجرة وسط قطاع غزة
١٢	٠١ أغسطس	تعرض القيادي في حركة فتح يحيى رباح للضرب على أيدي مجهولين في غزة
١٣	٠٦ أغسطس	مقتل مواطن وإصابة آخر خلال شجار عائلي في مخيم البريج وسط قطاع غزة
١٤	١٥ أغسطس	تفجير عبوة ناسفة أمام محل كوافير للسيدات في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة
١٥	٠٦ سبتمبر	مقتل ضابط في جهاز الأمن الوقائي على أيدي مجهولين في مدينة جنين
١٦	٠٤ أكتوبر	انفجار يستهدف مطعم في مخيم جباليا شمال القطاع
١٧	١٨ أكتوبر	إصابة مواطن جراء سقوط صاروخ محلي الصنع بالقرب من منزله في رفح
١٨	٢٢ أكتوبر	مقتل مواطن على أيدي مسلحين مجهولين في خان يونس
١٩	٢٣ أكتوبر	مقتل مواطن في بلدة بيت حانون جراء سقوط صاروخ محلي الصنع بالقرب منه يوم أمس
٢٠	٣١ أكتوبر	إصابة مواطنة بجراح جراء سقوط صاروخ محلي الصنع على منزلها في رفح
٢١	٠٥ نوفمبر	مقتل مواطن من مخيم النصيرات وإصابة اثنين آخرين في رفح جراء انفجارات داخلية
٢٢	٠٩ ديسمبر	إصابة مواطن ونجله بأعيرة نارية خلال شجار في غزة
٢٣	١٢ ديسمبر	مقتل مواطن وإصابة ستة آخرين بأعيرة نارية في بلدة جباليا شمال قطاع غزة

٣. روايات خلف الأبواب الموصدة

نشر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٧ إبريل ٢٠١١، روايتين بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، بعنوان: "روايات حلف الأبواب الموصدة." وتسلط هذه الروايات الضوء على ظروف الاعتقال من خلال شهادات معتقلين مُفرج عنهم، أو معاناة أهالي معتقلين حاليين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وظروف معيشتهم.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع الرواية
١	١٧ إبريل	اعتقال الصيادين
٢	١٧ إبريل	العقاب الجماعي للأهالي من خلال عزل المعتقلين

٤. التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على متابعة الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة من خلال نشرة جديدة صدرت بعنوان حالة معابر قطاع غزة. وقد صدر عن المركز عدد (١٢) نشرة من سلسلة نشرات "حالة المعابر في قطاع غزة."

الرقم	تاريخ الإصدار	الفترة الزمنية التي تغطيها النشرة
١	٠٨ يناير	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١١/١٢/١ – ٢٠١١/١٢/٣١)
٢	٠٩ فبراير	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/١/١ – ٢٠١٢/١/٣١)
٣	١٤ مارس	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/٢/١ – ٢٠١٢/٢/٢٩)
٤	١٢ إبريل	حالة المعابر في قطاع غزة (٠١–٢٠١٢/٠٣/٣١)
٥	٠٨ مايو	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/٤/١ – ٢٠١٢/٤/٣٠)
٦	١١ يونيو	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/٥/١ – ٢٠١٢/٥/٣١)
٧	١٨ يوليو	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/٦/١ – ٢٠١٢/٦/٣٠)
٨	٠٨ أغسطس	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/٧/١ – ٢٠١٢/٧/٣١)
٩	١٠ سبتمبر	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/٨/١ – ٢٠١٢/٨/٣١)
١٠	٠٨ أكتوبر	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/٩/١ – ٢٠١٢/٩/٣٠)
١١	١٢ نوفمبر	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/١٠/١ – ٢٠١٢/١٠/٣١)
١٢	١٢ ديسمبر	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/١١/١ – ٢٠١٢/١١/٣٠)

٥. المداخلات أمام أجسام الأمم المتحدة

قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام (١٥) مداخلة كتابية وشفوية أمام أجسام منظمة الأمم المتحدة المختلة، ومنها: مجلس حقوق الإنسان، أجسام المراجعة الدورية الشاملة، المقررون الخاصون، مجموعات العمل، والأجسام الخاصة بالمعاهدات.

الرقم	التاريخ	الموضوع
١	١٨ فبراير	مذكرة إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، أعدت بمناسبة المراجعة الخاصة بإسرائيل في الجلسة ٨٨، جنيف، سويسرا
٢	٠٩ إبريل	مذكرة حول المعتقلين من قطاع غزة مقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
٣	٢٧ إبريل	مذكرة إلى المقرر الخاص لتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم تكرار الجرائم الخطيرة بشأن شكاوى جبر الضرر التي تقدم بها المركز إلى السلطات الإسرائيلية بالنيابة عن ضحايا «عملية الرصاص المصبوب»
٤	٢٧ إبريل	مذكرة إلى المقرر الخاص لتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم تكرار الجرائم الخطيرة بعنوان «الحق في الإنصاف: المساعي نحو جبر الضرر بشأن انتهاكات القانون الدولي»
٥	٢٤ يونيو	مداخلة كتابية في الجلسة العشرين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان «الحق في الإنصاف: المساعي نحو جبر الضرر بشأن انتهاكات القانون الدولي»
٦	١٥ يوليو	مذكرة مقدمة إلى الجلستين الثانية والستين والثالثة والستين للجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، «تقرير إسرائيل بموجب اتفاقية حقوق الطفل»
٧	١٦ يوليو	مذكرة مقدمة إلى الجلسة الخامسة عشرة للمراجعة الدورية الشاملة في الأمم المتحدة – مجلس حقوق الإنسان
٨	٢٤ أغسطس	مداخلة كتابية في الجلسة الحادية والعشرين العادية لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "الحق في الإنصاف: المساعي نحو جبر الضرر بشأن انتهاكات القانون الدولي"
٩	٢٧ أغسطس	مذكرة مقدمة إلى مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي بعنوان «الاعتقالات التعسفية التي تقوم بها إسرائيل بحق الصيادين في قطاع غزة» مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية
١٠	١٠ سبتمبر	شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص بقضايا الإعدامات التي تجري خارج نطاق القضاء والاعدامات العاجلة أوالتعسفية بشأن عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين في "المنطقة العازلة" التي تفرضها إسرائيل من جانب واحد أو بالقرب منها، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية
١١	٢٤ سبتمبر	مذكرة مقدمة إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المهجرين داخلياً بعنوان «التهجير الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة،» مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية
١٢	٢٤ سبتمبر	مداخلة شفوية في الجلسة الحادية والعشرين العادية لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "معلومات جديدة حول التقدم الحاصل بشأن تنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة." قدمت إلى المجلس بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٣	١٥ أكتوبر	شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية
١٤	١٢ نوفمبر	شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص بحرية الدين أو المعتقد، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية
١٥	١٠ ديسمبر	شكوى فردية مقدمة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في السكن الملائم، مرفق بها ورقة حقائق ومذكرة إحاطة قانونية

٦. أوراق حقائق

خلال العام ٢٠١٢، أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٣٤) عدداً جديداً من أوراق الحقائق، وقد شملت تلك الأوراق المواضيع التالية: انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة؛ الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها؛ المنطقة العازلة في قطاع غزة؛ الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة؛ الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع الورقة
١	١٠ يناير	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ – ٣٠ ديسمبر ٢٠١١)
٢	١٨ يناير	وضع الشكاوى الجنائية والمدنية التي رفعها المركز إلى السلطات الإسرائيلية بالنيابة عن ضحايا عملية الرصاص المصبوب
٣	٣٠ يناير	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٤	٠٨ فبراير	المنطقة العازلة في قطاع غزة (يناير ٢٠١٢)
٥	٢٨ فبراير	الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة
٦	٢٨ فبراير	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٧	١٤ مارس	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٨	٢١ مارس	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ يناير – ٢٩ فبراير ٢٠١٢)
٩	٣٠ مارس	الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة
١٠	٣٠ مارس	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
١١	١٠ إبريل	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ – ٣١ مارس ٢٠١٢)
١٢	٠٧ مايو	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة
١٣	١٠ مايو	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
١٤	١٣ مايو	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ – ٣٠ إبريل ٢٠١٢)
١٥	٠٧ يونيو	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٦	١٠ يونيو	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
١٧	٠٢ يوليو	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٨	٠٣ يوليو	الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة
١٩	١٧ يوليو	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢٠	٢٣ يوليو	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ مايو – ٣٠ يونيو ٢٠١٢)
٢١	٠٤ أغسطس	الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة
٢٢	٠٨ أغسطس	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢٣	٠٣ سبتمبر	الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة
٢٤	٠٣ سبتمبر	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٢٥	٠٥ سبتمبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ يوليو – ٣١ أغسطس ٢٠١٢)
٢٦	٠١ أكتوبر	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٢٧	٠١ أكتوبر	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢٨	٠٤ أكتوبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢)

٢٩	١٤ أكتوبر	الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة
٣٠	٠٧ نوفمبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ – ٣١ أكتوبر ٢٠١٢)
٣١	١٢ نوفمبر	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٣٢	١٣ نوفمبر	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٣٣	٠٩ ديسمبر	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٣٤	٢٦ ديسمبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ – ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢)

٧. سلسلة ما بعد العدوان

استحدث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعد العدوان على قطاع غزة خلال الفترة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ –١٨ يناير ٢٠٠٩، سلسلة تقارير جديدة تحت عنوان (ما بعد العدوان)، وتستهدف هذه السلسلة جمع عدداً من الإفادات الشخصية، لتقصي استمرار تأثيرات نتائج هذه الحرب على السكان المدنيين في قطاع غزة بعد انتهائها.

الرقم	تاريخ الإصدار	العنوان
١	٠١ يناير	٠١ يناير ٢٠٠٩: عائلة النصلة
٢	٠٢ يناير	٠٢ يناير ٢٠٠٩: إياد الأسطل
٣	٠٣ يناير	٠٣ يناير ٢٠٠٩: مطيع وإسماعيل السيلاوي
٤	٠٤ يناير	٠٤ يناير ٢٠٠٩: عائلة عبد الدايم
٥	٠٥ يناير	٠٥ يناير ٢٠٠٩: أمل السموني
٦	٠٦ يناير	٠٦ يناير ٢٠٠٩: عائلة الداية
٧	٠٧ يناير	٠٧ يناير ٢٠٠٩ – عائلة مطر
٨	٠٨ يناير	٠٨ يناير ٢٠٠٩: عائلة الرحل
٩	٠٩ يناير	٠٩ يناير ٢٠٠٩: عائلة أبو عودة
١٠	١٠ يناير	١٠ يناير ٢٠٠٩: وفاء الرضيع
١١	١١ يناير	١١ يناير ٢٠٠٩ – عائلة حمودة
١٢	١٢ يناير	١٢ يناير ٢٠٠٩ – عائلة عياد
١٣	١٣ يناير	١٣ يناير ٢٠٠٩: هبة النجار
١٤	١٤ يناير	١٤ يناير ٢٠٠٩ – محمد موسى
١٥	١٥ يناير	١٥ يناير ٢٠٠٩: عائلة النديم
١٦	١٦ يناير	١٦ يناير ٢٠٠٩ – عائلة شراب
١٧	١٧ يناير	١٧ يناير ٢٠٠٩ – عائلة الأشقر
١٨	١٨ يناير	١٨ يناير ٢٠٠٩: عائلة أبو رجيلة

٨. سلسلة الحياة تحت الاحتلال

أصدر المركز الفلسطيني خلال العام (٣٥) رواية جديدة ضمن سلسلة روايات الحياة تحت الاحتلال، وهي عبارة عن قصص شخصية تظهر نوعية الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الرقم	تاريخ الإصدار	العنوان
١	٠٩ فبراير	حياتهم محتلة: الصحة النفسية
٢	١٦ فبراير	روايات الحياة تحت الاحتلال: نيران القناصة في «المنطقة العازلة"
٣	٠٧ مارس	الحياة تحت الاحتلال: استهداف مصادر الرزق
٤	١٤ مارس	الحياة تحت الاحتلال: المستشفيات تتوقف عن العمل
٥	٢١ مارس	الحياة تحت الاحتلال: ابني أيوب
٦	٠٤ إبريل	لا وقود لا مصدر للرزق
٧	٢٥ إبريل	إحياء يوم الأرض، إحياء لذكرى الضحايا
٨	٠٢ مايو	الخوف على الحدود
٩	٠٩ مايو	ناصر وابنته ميساء في إحدى خيامهم
١٠	١٦ مايو	عندما لا تعرف ملامح ابنك
١١	٢٣ مايو	الحرمان من الرعاية الطبية
١٢	٣٠ مايو	عالقون في قطاع غزة
١٣	٠٦ يونيو	حلم خلف الحدود
١٤	١٣ يونيو	لن يخرجوني من أرضي
١٥	١٤ يونيو	الحصار المفروض على القطاع الزراعي في غزة
١٦	٢٠ يونيو	زراعة ليس لها سوق
١٧	٢٧ يونيو	سأبني منزلي من جديد
١٨	٠٤ يوليو	ربما لن تتمكن من المشي على قدميها ثانية
١٩	١١ يوليو	قتلوا ابني الوحيد
٢٠	١٨ يوليو	أنا حر، أنا حر، وأخيراً أنا حر
٢١	٢٥ يوليو	الصيد في المياه المضطربة
٢٢	٠١ أغسطس	كان فقط يصبو إلى حياة أفضل
٢٣	٠٨ أغسطس	ليس لدي مستقبل
٢٤	١٥ أغسطس	١٣ يوماً من المعاناة
٢٥	٢٩ أغسطس	أتمنى رؤية ابني قبل فوات الأوان
٢٦	٠٥ سبتمبر	لا مكان يمكن تسميته منزلاً
٢٧	١٢ سبتمبر	غياب العدالة في قضية مقتل ابني
٢٨	١٩ سبتمبر	لا يوجد ما يمنحنا الأمل
٢٩	٢٦ سبتمبر	التعليم تحت العدوان
٣٠	٠٣ أكتوبر	إرهابهم طالنا داخل منازلنا

٣١	١٠ أكتوبر	لا يجب على أي طفل أن يمر بهذا
٣٢	١٧ أكتوبر	انتهاك الحق في حرية العبادة
٣٣	٢٤ أكتوبر	لم يكن هناك داعٍ لقتل ولدي
٣٤	٠٧ نوفمبر	الناس يموتون بينما ينتظرون الحصول على منزل جديد
٣٥	١٤ نوفمبر	الحياة تحت الاحتلال: لم أرَ ابني منذ خمس سنوات

٩. مدنيون تحت العدوان

الرقم	تاريخ الإصدار	العنوان
١	٢١ نوفمبر	نأمل حقاً بأن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، نريد أن نعيش مثل الناس العاديين دون خوف
٢	٢٨ نوفمبر	٥٠ عاماً من العمل والجهد المضنيين تحطمت في ساعات
٣	٠٥ ديسمبر	الصحفيون يتعرضون للهجوم خلال «عملية عامود السحاب» التي شنتها إسرائيل على غزة

١٠. التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٢، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٢

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١١	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية – الإنجليزية
الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. (٠١ سبتمبر ٢٠١١ – ٣١ أغسطس ٢٠١٢)	تقرير		العربية
العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الإنقسام السياسي الفلسطيني (يونيو ٢٠٠٧ – أغسطس ٢٠١٢)	دراسة	١	العربية
غزة بعد ثلاث سنوات: ضحايا «عملية الرصاص المصبوب» يروون قصصهم يناير ٢٠١٢	تقرير	١	الإنجليزية
سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة (٠١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠١٢)	تقرير		
الحق في السكن الملائم في قطاع غزة حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ – ١٨ يناير ٢٠٠٩)	تقرير		

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
واقع الإسكان في قطاع غزة ديسمبر ٢٠١٢			
وضع الشكاوى الجنائية والمدنية التي رفعها المركز إلى السلطات الإسرائيلية بالنيابة عن ضحايا «عملية الرصاص المصبوب» يناير ٢٠١٢			
فلسطينيون خلف القضبان، معتقلون بلا حقوق إبريل ٢٠١٢	فيلم وثائقي		
ملخص تنفيذي: تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا يناير ٢٠١٢	ملخص تنفيذي		العربية – الإنجليزية
مراجعة قضايا: واجب الدولة بأن تحقق في شبهات انتهاكات خطيرة للقانون الدوليّ ارتُكبت في قطاع غزة خلال عمليّتي «قوس قزح» و»أيام الندم» مارس ٢٠١٢			
أثر انقطاع الوقود والكهرباء على حياة السكان المدنيين في قطاع غزة «لا حلول في الأفق... أزمة الوقود والكهرباء تشل الحياة في قطاع غزة» مارس ٢٠١٢	تقرير		
التقرير الأسبوعي: انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية	سلسلة التقارير الأسبوعية	٥١	العربية – الإنجليزية
مجلة المنطار	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	١١	العربية
رسالة إلى السيدة جسيكا مونتل، مديرة مؤسسة بيتسيلم. ٢١ مارس ٢٠١٢	رسالة		
ضعوا حداً للحصانة في فلسطين: دعوة موجهة إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل فتح تحقيقات وإجراء محاكمات ١٠ ديسمبر ٢٠١٢	دعوة مشتركة		

جدول إصدارات أخرى

يوم الأسير الفلسطيني	بوستر
يوم المرأة العالمي	بوستر

الموقع الإلكتروني للمركز

اعتمد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت (www.pchrgaza.org) يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب ٨٠٠٠ مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكتروني خلال العام ٢٠١٢، تبين أن عدد زيارات الموقع قد بلغ (٩١٣٣٢٣) على مدار العام ٢٠١٢ حوالي (٧٦١١٠) شهرياً، بمعدل (٢٥٣٧) يومياً.

بالإضافة إلى ذلك يقوم المركز بنشر إصداراته على صفحته في موقعي التواصل الاجتماعي (Facebook) و(Twitter)، حيث بلغ عدد المعجبون على صفحته (Facebook) حوالي (٨٣٠٠) معجب، وعلى (Twitter) حوالي (٤٠٠٠) متتبع.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٢

الشهر	عدد الزيارات	صفحات المشاهدة	الوصول
يناير	٦٩٨٦٢	٤٣٤٠٤٣	١١٨٦٧٢٣
فبراير	٦٧٦٧٣	٤٦٤١٧٣	١١٤١٢٧٠
مارس	٨٠٣٢٦	٤٦٤٥٣٢	١١٩٩٤٤٧
ابريل	٦٢٢٦٩	٣١٢١٧٦	٧٩٧٤٦٩
مايو	٦٩٧٧٦	٤٤٧٨٥٣	١٠٠٤٤٨٧
يونيو	٥٣٣٤٩	٣٧٠١٤٨	٨٣٣٦٣٤
يوليو	٦٢٠٩٩	٤٤٩٩١٤	٩٦٦٢٧٠
أغسطس	٦٢٧٩١	٤٧٧٧٥٠	٩٣٦٤١٨
سبتمبر	٦٧٢٥٧	٥١٢٢٠٧	١٠١٣٦٣٢
أكتوبر	٧٧٧٨٢	٦٥٨٦٥٩	١٢٣٥٦٧٢
نوفمبر	١٤٦٩٤٨	٧٥٢٣٣٠	٢٦٠٩٩٤٨
ديسمبر	٩٣١٩١	٦٠٤٨٥٢	١٣٧٩٠٨٦
المجموع	**٩١٣٣٢٣**	**٥٩٤٦٣٧**	**١٤٣٠٤٠٥٦**

رسم بياني يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٢

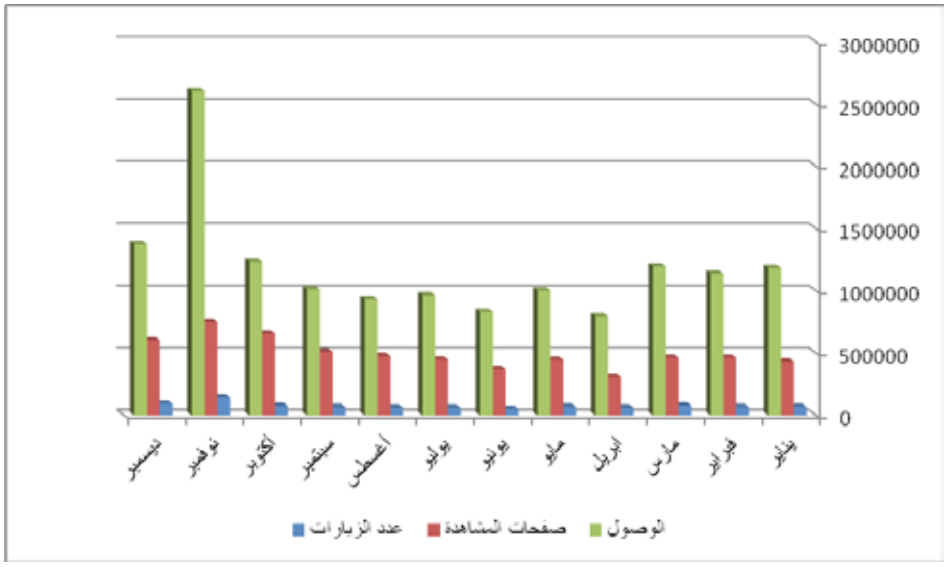

المكتبة

تشكل المكتبة في مقر المركز الفلسطيني الرئيس بمدينة غزة إحدى وحدات المركز الحيوية. ويولي المركز أهمية كبيرة لهذه المكتبة المتخصصة لما تقدمه من خدمة للباحثين، الأكاديميين والزوار من أبناء قطاع غزة. كما يحرص المركز على رفدها وإغنائها بالعديد من المراجع القانونية وأحدث التقارير والقوانين الدولية ذات العلاقة بالأوضاع القانونية للقضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي. وتحتوي المكتبة إلى جانب ذلك، على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، الكتب المتخصصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، القوانين الفلسطينية، الديمقراطية، والعديد من المجلات والكتب الثقافية والفكرية باللغتين العربية والإنجليزية. وقد بلغ عدد الكتب في نهاية العام ٤٩١٣ كتاباً (٣٠٧٩ كتاباً باللغة الغربية، و ١٨٣٤ كتاباً باللغة الانجليزية). كما بلغ عدد المجلات ١٠٧٩ مجلة (٣٥٩ مجلة باللغة العربية، و ٧٢٠ مجلة باللغة الإنجليزية).